# قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الأربعون | يناير ٢٠٢٦


## ملف العدد: سوريا الجديدة... إعادة تشكيل السياسة والمجتمع


- **سوريا الجديدة في الشام الكبير: بين الذاكرة التاريخية وتداعيات طوفان الأقصى**

  د. نادية مصطفى

- **السياسة الأمريكية تجاه سوريا الجديدة: الخطاب والممارسة**

  أحمد نبيل صادق

- **السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد: قراءة في الأهداف والأداء**

  زين العابدين محمد

- **الاقتصاد السياسي السوري: بين ميراث الأسد وما بعده**

  عبد الرحمن عاطف أبو زيد

- **العدوان الإسرائيلي على سوريا: المسارات والمآلات**

  أسماء البنا



مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

## تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

# قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

**العدد الأربعون ـ يناير ٢٠٢٦**

**إشراف**
أ. د/ نادية مصطفى

**مدير التحرير**
د/ مدحت ماهر

**سكرتير التحرير**
مروة يوسف

**التحرير والمراجعة**
شيماء بهاء الدين
سمية عبد المحسن
أحمد محمد خلف

**الموقع الإلكتروني**
www.hadaracenter.com

**المراسلات**
alhadara1997@gmail.com

# محتويات العدد

**رؤية معرفية** ..... ٣

د. نادية مصطفى، سوريا الجديدة في الشام الكبير: بين الذاكرة التاريخية وتداعيات طوفان الأقصى..... ٤

**ملف العدد: سوريا الجديدة... إعادة تشكيل السياسة والمجتمع بين تحديات الداخل والخارج**

.....١٦

عبد الرحمن فهيم، عملية ردع العدوان وإسقاط بشار: أسئلة الظاهر والباطن.....١٧

أحمد خليفة، القيادة السورية الجديدة وتحديات السيطرة الداخلية: بين السياسة والسلاح والتحالفات المعقدة .....٤٣

يارا عبد الجواد، المجتمع السوري والنظام الجديد: خريطة القواعد المساندة.....٥٥

سارة أبو العزم، العلويون بعد بشار: سياسات النظام الجديد ومواقف الداخل والخارج.....٦٧

عبد الرحمن عادل، دروز سوريا وإسرائيل: البحث عن موقع جديد بين الدولة الوطنية والعدو الاستراتيجي.....٧٩

محمد علي إسماعيل، الأكراد في سوريا: تحديات الاندماج والانفصال العابرة للحدود.....٨٧

مروة يوسف، إعادة بناء مؤسسات الدولة: الجيش نموذجًا.....٩٨

عبد الرحمن عاطف أبو زيد، الاقتصاد السياسي السوري: بين ميراث الأسد وما بعده.....١٠٨

زين العابدين محمد، السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد: قراءة في الأهداف والأداء.....١١٩

أحمد نبيل صادق، السياسة الأمريكية تجاه سوريا الجديدة: الخطاب والممارسة.....١٣٦

أسماء البنا، العدوان الإسرائيلي على سوريا: المسارات والمآلات.....١٤٧

محمود مجدي فاضل، العرب وسوريا الجديدة: خريطة اتجاهات ومواقف.....١٥٩

محمد رأفت، الدور التركي وتطورات الأوضاع في سوريا ما بعد عملية ردع العدوان.....١٧٨

عمرو نبيل، إيران وسوريا: سيناريوهات العلاقات الجديدة ما بعد بشار.....١٨٨

محمود مؤمن، المصالح الروسية في المنطقة العربية والتغيير في سوريا: قراءة في مشهد ما بعد سقوط بشار...١٩٩

# رؤية معرفية

# سوريا الجديدة في الشام الكبير: بين الذاكرة التاريخية وتداعيات طوفان الأقصى

**أ. د. نادية مصطفى***

(١)

منذ السقوط السريع لنظام بشار الأسد وطيلة عام كامل منذ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تكفَّ الأصوات والأقلام من كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية، وعبر أرجاء الأمة الإسلامية وأرجاء العالم، عن تناول هذا المفصل التاريخي للتحول الإقليمي من حيث الأسباب والمحددات، ومن حيث التداعيات والمآلات، ومن حيث التحديات الداخلية والخارجية أمام سوريا الجديدة، ووجهة وتوجه النظام الجديد على رأس هذه الدولة العربية الإسلامية في قلب الشام الكبير، خاصة أن هذا السقوط جاء خلال أسبوع واحد، وبعد أربعة عشر عامًا من الثورة المسلحة علي ذلك النظام.

وقد انقسمت الاتجاهات حول هذا المفصل بين عدة رؤى؛ **فمن ناحية أولى**: جاءت رؤى أصحاب نظرية المؤامرة؛ بأنها مؤامرة على الحرية والمدنية وحقوق الإنسان، أو على "الدول القُطرية الوطنية"؛ وذلك نتيجة انتصار فصيل سُني أصولي جهادي مسلح على نظام علماني عروبي عَلَويّ رفع -من قبلُ- شعار الممانعة؛ وهو فصيل له سوابق من المواجهات مع الشيعة والعلويين والدروز ومع الأكراد.

**ومن ناحية أخرى**: يأتي أصحاب نظرية أولوية حقوق الشعوب برؤى عن التحرر والعدالة والتنمية واستعادة هوية الأغلبية السُنية وحقوقها؛ نتيجة انتصار ثورة مسلحة على نظام تسلطي علوي لم يجاهد إسرائيل بقدر ما تواطأ معها ضمنًا؛ بحيث كان في استمراره تحقيقا لمصالح إسرائيلية متراكمة طيلة خمسة عقود، وذلك على حساب مصالح الشعب السوري، ومن خلال التمييز الحادّ ضد الأغلبية العربية السنية ومكونات قومية ومذهبية أخرى (الأكراد، التركمان، والدروز).

**ومن ناحية ثالثة:** تأتي رؤى أصحاب نظرية أولوية الاستقلال عن المصالح الغربية والنضال ضد التحالف الأمريكي الصهيوني المباشر وضد من يوالي هذا التحالف من العرب، تأتي نتيجة انتصار ثورة مسلحة سرعان ما أعلن نظامُها الانتقاليُّ أولويةَ إعادة بناء الدولة وتقديمها على الصدامات الإقليمية، مع صمته عن الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية المتتالية على الأراضي السورية.

لم تكن هذه الرؤى الأساسية المتجادلة وليدة فراغ، لكنها كانت -من ناحية- وليدة ذاكرة تاريخية شكلت وجهةَ نظر كل فريق، كما كانت -من ناحية أخرى- وليدة عام من المواقف والأحداث والتفاعلات الداخلية والخارجية؛ وهو العام المنصرم منذ نجاح الثورة السورية وحتى اكتمال الاعتراف الدولي بالنظام الانتقالي من داخل الأمم المتحدة، مرورًا بمواقف القوى الكبرى الغربية والقوى الإقليمية العربية، وعبر تبلور نواة مؤسسات داخلية من خلال: حوار وطني، اختيار رئيس، إعداد للانتخابات البرلمانية، ودعوات لبناء جيش وطني، ولإعادة إعمار اقتصادي، مجاهدة فتن انقسامات قومية ومذهبية، ناهيك بالطبع عن الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية على سوريا دون مجابهة جادة من الجيش السوري الجديد. بعبارة أخرى، يواجه النظام الانتقالي السوري إشكاليات عديدة؛ من: الانقسام المجتمعي المذهبي والقومي والديني، والدمار الاقتصادي والاستقطاب السياسي الأيديولوجي، على النحو الذي تستغله قوى معادية لنجاح الثورة -بهذا الشكل- وبما يهدد من وحدة إقليم الدولة، بينما تتعدد الرؤى في توصيفه، وفي تحديد ما الذي يجب على النظام الجديد أن يفعله الآن.

وبقدر ما انطلقت كلٌ من هذه الرؤى الثلاث الرئيسة من توقعات عن مآل "النظام السوري الجديد"، بقدر ما كان الواقع الداخلي

* أستاذ العلاقات الدولية (المتفرغ) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ورئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث بالقاهرة.

والإقليمي والعالمي يفرض تحديات بل تهديدات أمام هذا "النظام". ولقد كان الوضع القائم من التعقيد بحيث أثار من الشكوك والاتهامات بقدر ما أثار من مخاوف على النظام وآمالٍ منه.

في هذا الإطار تعطي كل من هذه الرؤى الأولوية لجانب دون آخر من الصورة الكاملة: استكمال الثورة أم إعادة بناء الدولة؟ الاستقرار والتنمية أولًا أم مجابهة العدو الصهيوني والحليف الأمريكي أولا؟ تعبئة المساعدات الخارجية أم استقلال القرار الداخلي؟ إدارة التوازن بين الجماعات القومية والدينية والمذهبية حفاظًا على وحدة الأراضي السورية وتماسك المجتمع السوري أم المواجهة مع القوى الإقليمية المحركة للانقسام بين هذه الجماعات؟

ومن ثم، ففي إطار نظام إقليمي غير مستقر، وتحت وطأة نظام عالمي يقوده تحالف صهيوني غربي مصمم على تشكيل المنطقة تحت هيمنة صهيونية رأسمالية، يظل مآل النظام السوري الجديد واقعًا تحت علامات استفهام كثيرة، **ويطرح التفكر في هذا المآل الأسئلة التالية حول قضايا مصيرية:**

- كيف تحولت قيادة ثورية مسلحة (الشرع وفصيله) هذا التحول الجوهري المتمثل في قبول أمور كانت مرفوضة تماما بالنسبة لها من قبل؛ بحيث تم "رفع" سوريا بقواها من قائمة الإرهاب والعقوبات الأمريكية والدولية سواء المفروضة على ذلك الفصيل أو نظام بشار من قبله.

- هل هذه مجرد تحولات تكتيكية نحو أمريكا وإسرائيل والخليج من ناحية، ونحو العراق وإيران وفلسطين من ناحية أخرى؛ لتعبئة المساعدات، وكفّ العدوان المسلح، ووقف المقاطعة الاقتصادية، ومواجهة التدخلات الخارجية خاصة العاملة لتحريك الدروز والأكراد والعلويين ضد النظام الجديد؟

- أم إن هذا الفصيل الذي قاد الثورة المسلحة -وقائده الجولاني أو الشرع- كانا منذ البداية أداة خارجية ضد نظام بشار حتى تم إسقاطه في اللحظة الإقليمية المناسبة وفق مخطط أمريكي تركي خليجي إسرائيلي أو بعض ذلك؟!

- أم إن النظام الانتقالي الجديد قد يدير خطة انتقالية لتحقيق أولويات الاستقرار وإعادة البناء والأمن الداخلي أولًا، وكف العداءات الإقليمية ثانيًا، وكسر الحصار والمقاطعة الغربية والعالمية ثالثًا، ولكن دون مواجهة مع العدو الصهيوني؟

وبعبارة أخرى: هل تفرض ضخامة وتشابك وتعقد التحديات والتهديدات للنظام الجديد إعطاء الأولوية لإعادة بناء الدولة حتى ولو على حساب "أيديولوجية الفصيل الثوري القائد"؟ ومن ثم ما هي فلسفة هذا النظام الجديد: هل التطبيع مع إسرائيل، والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والإقليمي، واختيار جانب التحالف مع توجه النظام الخليجي الفرعي، أم التحالف مع الجوار التركي، أم مواجهة الجوار الإيراني ومحوره الإقليمي مع ما سبق؟

**قد تقدم أوراق الملف التالي إجابات عن هذه الأسئلة المتشابكة، وذلك من و اقع رصد الحالة السورية بأبعادها المختلفة خلال عام، ولكن يظل هناك أمران ضروريان ينبغي استدعاؤهما تمهيدًا لحسن تدبر هذه الإجابات أيا ما كانت:**

**<u>الأمر الأول</u>:** هو أن التدبر في عام مرت به سوريا الجديدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق التاريخي للشام الكبير كله، حتى حاضره؛ وهنا تأتي أهمية استدعاء الذاكرة التاريخية الحضارية لهذا الشام في قلب المنطقة العربية.

**<u>الأمر الثاني</u>**: أن عامًا واحدًا لا يكفي لاستشرافٍ علميٍّ لحركة ومآل مسار النظام السوري الجديد؛ لأن هذا الاستشراف لا بد أن يتم من تحديد منطلقات وأهداف وبدائل وسيناريوهات كل طرف إقليمي ودولي تجاه سوريا. لكن في المقابل فإن عامًا واحدًا، من موقع مصلحة

"الأمة العربية الإسلامية" وجِواريْها الحضاريين التركي والإيراني، يكفي لإعادة تخيل ما يجب أن تكون عليه سوريا الجديدة في ظل الشام الكبير؛ حمايةً للشعب السوري (حقوقًا وحريات وهوية ومكانة) والتزاما بالقضية الفلسطينية، ومنعًا لمشروع تشكيل المنطقة وفق "الهوى الصهيوني الأمريكي".

إن الأمرين لا يتصلان بسوريا الجديدة، فقط، ولكن بقلب الشام الكبير: "فلسطين"؛ فإن الصراع الحالي في "الشام الكبير هو -في واقع الأمر- صراع على فلسطين؛ وهو ليس صراعًا على أرض وحسب، ولكن على تاريخٍ ودينٍ وهويةٍ ومكانةٍ؛ وهو صراع على القدس في قلب فلسطين؛ برمزيتها المعروفة. وإذا كان المرحوم المستشار طارق البشري قد رأى أن "فلسطين وعاؤها القدس"، فإن فلسطين -بحدود الانتداب البريطاني- تظل قلب الشام الكبير؛ ذلك الفضاء الحضاري العربي الإسلامي الذي كان باكورة الفتوحات الإسلامية، وقد بقيت أرضه -منذ ذلك الحين- ساحة تدافع أساسية بين المسلمين والغرب الصليبي ثم الاستعماري. وهذا هو الشام المتجلي في فلسطين وسوريا وبينهما لبنان.

**ومن ثم، فإن عصر "الصراع مع الصهيونية وإسرائيل" على ساحة الشام الكبير منذ ١٨٩٧، ثم في فلسطين الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٨)، ثم فلسطين المحتلة من الكيان الصهيوني (منذ ١٩٤٨) وتوسعاته، إنما هو حلقة من سلسلة ممتدة من هذا الصراع التاريخي على قلب وروح الشام الكبير الذي وعاؤه فلسطين والقدس. لذا، فإن مآل سوريا الجديدة لا ينفصل عن ذاكرة هذا التدافع المركب منذ أن كانت سوريا ولاية في دولة خلافة إسلامية متعاقبة عبر ثلاثة عشر قرنًا.**

**(٢)**

لم ينقطع الشام الكبير -عبر تاريخه ومنذ ما قبل ظهور الإسلام ثم ما بعده- عن باقي مكونات الفضاء الحضاري العربي (الجانب الأيسر من قلب الأمة الممتد حتى المحيط الأطلنطي) بدرجة أساسية، كما لم ينقطع -بعد ظهور الإسلام- عن الجانب الأيمن من قلب الأمة، الممتد حتى الصين شرقًا؛ حيث ساد حكم الإسلام للجانبين نحو عشرة قرون كاملة، تخللتها موجات التحدي ثم التهديد من أقوام غير مسلمة: الوثنية (المغول)، والمسيحية (البيزنطية، الصليبية، أوروبا الاستعمارية). هذا، ولم ينفصل جناحا الأمة شرقًا وغربًا عن بعضهما وعن الشام الكبير، وخاصة عبر الهجرات البشرية. فعلى سبيل المثال، فإن العثمانيين الذين سادوا الأمة والعالم طيلة ستة قرون جاءوا من غرب الصين رعاة رحّلًا في هجرة نحو الغرب الإسلامي بحثًا عن وطن ودولة، فانتقلوا من شرق الأمة إلى غربها، وجاوروا الشام حتى ضموه وبقية العالم العربي إلى حاضنة إسلامية شاملة في القرن ١٦م، كما كان معتادًا.

ومن ثم، كان الشام الكبير (الذي وعاؤه القدس- فلسطين) ساحة تدافع أقوام عدة: عرب وغير عرب، مسلمين ومسيحيين ويهود ووثنيين، شاع فيهم الإسلام -إما دينا وعقيدة، أو حضارة وثقافة، أو حكمًا وسلطانًا- واستوعبهم، فاستقروا على أرضه قرونًا طويلة.

كما كان الشام الكبير ملتقًى لطرق تجارة متنوعة من الشرق والغرب: برية وبحرية، ولعب ازدهار هذه التجارة -تحت تأثير التفاعل مع السياسة والحروب- أدوارًا في صعود هذا الفضاء الحضاري الإسلامي كله بجناحيه العربي وغير العربي، كما لعب أفول تلك التجارة وتراجع التفاعلات الحياتية دورًا مقابلًا في تراجع ذلك الشام وفضائه العربي الإسلامي وجوارهما الحضاري الإسلامي التركي والإيراني.

إن "الشام الكبير" المعاصر ذو منظومة ثلاثية عربية الأطراف (سوريا، لبنان، فلسطين- ومعها الأردن بوضعية مختلفة)؛ وهي ثلاثية تقع في نطاق جوار إقليمي حضاري إيراني- تركي، وتتسم بتعددية في مكوناتها العرقية والقومية والدينية والمذهبية؛ إنه بلقان الشرق الإسلامي ولكن بأغلبيات مسلمة.

فكلتا المنطقتين تاريخيًا هما من مناطق التخوم والتلاحم بين فضاءات حضارية مختلفة، ومناطق عبور من بقاع إلى أخرى؛ وهذا

يفسر التعددية في مكوناتهما المجتمعية والسياسية. فكلتاهما ذواتا خصائص ديموغرافية ودينية تعددية، وتعرضت هذه الخصائص لإعادة التشكيل طوعًا أو قسرًا تحت تأثير تحولات تاريخية مهمة، أثرت جميعها على الأوضاع السياسية لهذه المناطق ومواضعها في الصراعات الإقليمية والعالمية، وخاصة مع كل مفصل من المفاصل التاريخية لتطور النظم الدولية. وفي حين مثلت هذه التعددية المتنوعة نسيجًا مجتمعيًا متماسكًا في مراحل القوة الحضارية وتكامل أشكال الوحدة السياسية لهذا الفضاء الحضاري الشامي الإسلامي، وعلى نحو أسهم في مواجهة التهديدات الخارجية للأمة عبر التاريخ (روم بيزنطيين، مغول تترين، أوربيين صليبيين)؛ فإن هذه التعددية تحولت - بالتدريج في مراحل الضعف والتناحر البيني السياسي- إلى أداة مهمة للتدخلات الخارجية الرامية إلى تصفية ما بقي من التركة العثمانية في الشام، وحتى تم الاستعمار الأوروبي الحديث تحت رداء الانتداب والحماية، فبدأت مرحلة أخرى من تكريس التنافر بين مكونات أهل الشام (القومية المذهبية الدينية)، ناهيك عن تجزئته بحدود مصطنعة قسمت الفضاء الحضاري الممتد إلى دول قومية خلال الاستعمار وما بعده.

**إن مراجعة الذاكرة التاريخية للنموذج "الشامي" تساعد على وضع التحذيرات والشكوك والمخاوف والأوهام التي تحيط بمستقبل سوريا الجديدة في المنطقة منذ طوفان الأقصى** في حجمها الحقيقي دون إفراط أو تفريط؛ حتى تتبين شروط تحويل التعددية السلبية إلى تعددية راشدة، وخاصة في مواجهة التدخلات والضغوط من جانب الثورات المضادة الداخلية والأخرى الخارجية، والأهم من جانب المشروع الصهيوني الذي يضرب الآن بقوة على الجبهات الثلاث في آن واحد (فلسطين ولبنان وسوريا)، ولكنه في الوقت نفسه يَلقَى مقاومة متفانية باسلة بأنماط متنوعة عسكرية أو سياسية؛ مقاومة صامدة في مواجهة مرحلة متوحشة متوسعة من المشروع الصهيوني.

ومنذ عام أو يزيد (نوفمبر ٢٠٢٤) تدافعت من جديد على سوريا ولبنان وفلسطين في آن واحد أحداث مهمة (سقوط بشار الأسد، اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٤، ثم اتفاق وقف النار في غزة في يناير ٢٠٢٥)، تمثل مفرقًا آخر في منظومة الصراعات في الشام الكبير منذ طوفان الأقصى، بل منذ اندلاع الثورات العربية (في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين)؛ سواء من حيث حالة المشروعين المتنافسين على المنطقة من الجوار الحضاري الإيراني والتركي من ناحية، أو من حيث موضع المشروع الصهيوني بينهما وحالة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي وأطماعه في المنطقة برمتها من ناحية ثانية.

- لقد شهد عقد الثورات العربية أو هذا الربع قرن الأخير اندلاع الثورة السورية، فالتدخل الإيراني المباشر في الحرب الأهلية بين نظام الأسد وفصائل الثورة والمعارضة السياسية والمسلحة، مع استمرار المقاومة في الضفة وغزة متحدية الاحتلال الصهيوني ومتحدية نظام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومتعرضة لموجات من العدوان الإسرائيلي المتتالية (٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١)، وكذا في لبنان: فبعد انتصار حزب الله على العدوان الإسرائيلي يوليو ٢٠٠٦ دخل دوره العسكري والسياسي المدعوم من إيران مرحلةً ألقت بظلالها على الداخل اللبناني وعلى الجوار الإقليمي، على نحو متناقض: مساندة نظام الأسد في مواجهة المعارضة من جانب، ومساندة المقاومة من غزة في مواجهة إسرائيل من جانب آخر.

- **حقيقةً، قدمت لنا الحالات الثلاث (سوريا، لبنان، فلسطين)، عبر عقدين ويزيد، تفاعلات متراكمة ومترابطة، جعلتها تمثل منظومة واحدة، وجاء طوفان الأقصى وتداعياته ليبرز هذا الالتحام والتواصل على النحو التالي:**

**فلقد ظهر خلال العدوان الإسرائيلي على غزة بعد طوفان الأقصى ولما يقرب من العام (حتى نهاية ٢٠٢٤)** كيف أن إيران وحزب الله اللذين يساندان الأسد على شعبه، هما أيضا -في الوقت نفسه- يساندان المقاومة في غزة ضد العدوان الصهيوني، في ظل خذلان عربي واضح، ودور تركي مساند سياسيًا فقط؛ وهو الأمر الذي فجَّر **معضلتين مهمتين لم تخلُ منهما الساحة العربية الإسلامية منذ عقود:**

- الأولى هي المعضلة بين تحالف النظم المستبدة التي تتماهى تحت شعار محور الممانعة مع المشروع الإيراني الشيعي.

- والمعضلة الثانية هي أن حركة المقاومة ضد إسرائيل في فلسطين تلقى في نفس الوقت دعمًا إيرانيًّا في غزة، وفي المقابل فإن كلًا من حركات المعارضة المسلحة في سوريا وحركات المعارضة السياسية في لبنان تتواجهان مع هذا المشروع الإيراني وحليفه حزب الله في لبنان وحليفه الأسد في سوريا.

وهكذا أضحى هناك تقاطع أو تناقض بين أولويتين: التحرر من النظم المستبدة، والتحرر من الاحتلال الصهيوني وما وراءه.

**ومنذ نهاية العام ٢٠٢٤ بدا أن هذه المعضلات تأخذ منحنى مختلفًا:**

**أولًا**- بعد صمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي الجوي والبري منذ سبتمبر ٢٠٢٤، جاء اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية أكتوبر ٢٠٢٤ ليخرج حزب الله من إسناد غزة، وليدخل حزب الله ذاته في مرحلة مواجهة جديدة مع الدولة اللبنانية وقوى المعارضة السياسية التي لم تكف عن الهجوم عليه منذ ٢٠٠٦. وازداد هذا الهجوم بعد الخروج الإيراني من سوريا. ورغم استمرار العدوان الإسرائيلي وعدم الانسحاب من جنوب لبنان، ورغم عدم قدرة الجيش اللبناني على وقف هذا العدوان، بل استجدائه التدخل الدولي من أجل التفاوض؛ ظلت الساحة اللبنانية تفرز تحديًا لحزب الله من أجل نزع سلاحه.

**ثانيًا**- إن نجاح فصائل المعارضة السورية المسلحة في إسقاط نظام الأسد في مشهد فريد من نوعه من حيث الإسناد القوي من تركيا ومن حيث التداعي السريع لإيران وحزب الله في سوريا من ناحية وروسيا من ناحية أخرى؛ حيث فقد الأسد -وبسرعة مذهلة- مساندة حليفين أساسيين سانداه طيلة ما يقرب من العقد ونصف؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على إسناد حزب الله لغزة في مواجهة إسرائيل، التي ازدادت نشوتها بإعلان انتصار مزعوم على محور إيران.

**ثالثًا**- وبعد اشتداد العدوان الإسرائيلي على غزة، وفي ظل خروقات إسرائيلية كبيرة لاتفاق لبنان وتزايد التحديات بتصفية الوجود العسكري لحزب الله كحركة مقاومة من لبنان، ومع تسارع إسرائيل فور سقوط نظام الأسد بتوسيع مناطق احتلالها في منطقة الحدود الجنوبية لسوريا من ناحية، وتدمير قدرات عسكرية للجيش السوري من ناحية أخرى، ومع استمرار صمود المقاومة في غزة، جاء الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة في ١٢ يناير ٢٠٢٥، الذي تكرر توقعه دون نجاح منذ مبادرة بايدن في مايو ٢٠٢٤. ولقد جاء الاتفاق على النحو الذي يشير إلى عدم تنازل حماس عن ثوابت موقفها التفاوضي طيلة عام. ويتضح تدريجيًا خلال تنفيذه الذي بدأ منذ ١٩ يناير ٢٠٢٥، صعود حرب بين إسرائيل وحماس ولكن من نوع آخر؛ أي حرب إعلامية وسياسية حول أمرين: من المنتصر ومن المهزوم وحول التزامات تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق (٤٢ يومًا) وفرص وصعوبات الإعداد للتفاوض حول المرحلة الثانية والوصول لاتفاق بشأنها بالفعل، وأخيرًا فرص المرحلة الثالثة وفي قلبها إعادة الإعمار ومن يحكم غزة.

وازداد التهديد للمرحلة الأخيرة بل ولاستمرار الاتفاق كله مع تصريحات ترامب قبل وخلال وبعد زيارة نتيناهو لواشنطن (٢-٢٠٢٥/٢/٦) عن التهجير القسري لأهل غزة للاستحواذ عليها من أجل إعادة بنائها. وبقدر ما كشفت هذه التصريحات عن نوايا الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية تجاه تصفية القضية الفلسطينية من جديد، بقدر ما ألقت بانعكاساتها على ضلعي المثلث الشامي الأخيرين: سوريا ولبنان، وخاصة مع انهيار الاتفاق بتجدد العدوان الإسرائيلي في مارس ٢٠٢٥.

(٣)

هذه المشاهد الثلاثة إجمالًا، ودون دخول في تفاصيل كل مشهد، تمثل حتى الآن (نهاية العام الأول من عمر "النظام الجديد" في سوريا ونهاية العام الأول من الاتفاق اللبناني الإسرائيلي، ومع عقد ما سمي "اتفاق شرم الشيخ للسلام في الشرق الأوسط" في أكتوبر ٢٠٢٥) وبداية تدمير مرحلته الأولى)؛ تمثل منظومة واحدة لا يمكن الفصل بينها رغم ما تعكسه من تناقضات فيما بينها، وتحيّر وتقلق المهتم

بشأن المقاومة ضد إسرائيل والحريص على استمرارها سواء في لبنان أو سوريا أو غزة من ناحية، أو المهتم من ناحية أخرى بشأن حريات وحقوق شعوب هذه الدول الثلاث من ناحية أخرى؛ وهي حريات وحقوق من أنماط متنوعة؛ لأن كل حالة تقدم مجموعة تحديات وإشكاليات خاصة أمام هذه الحريات والحقوق، وإن اشتركت المجموعات الثلاث في بعض الملامح المهمة.

**هذه الملامح المشتركة ذات جذور تاريخية، وبقدر ما تفصح عن نفسها بأشكال متنوعة خلال مفاصل تاريخية متتالية خلال القرن الماضي، بقدر ما تفصح عن خطط القوى الاستعمارية التقليدية والاستيطان تجاه هذا الشام الكبير، وتجاه علاقات مكوناته الثلاثة بعضها ببعض. وهو الأمر الذي يمثل جوهر التحدي والتهديد لسوريا الجديدة؛ لأنه يكشف عن تعقيد المشهد من حولها وتداخله.**

وتتلخص هذه الملامح المشتركة في الأبعاد التالية:

**١- احتلال إسرائيل للأرض وفرض ما يسميه نتيناهو إعادة تشكيل المنطقة بالقوة العسكرية ليتحقق سلام إسرائيل أي الهيمنة الإسرائيلية المفروضة بالقوة العسكرية:**

وتعاني الحالات الثلاث بالطبع بدرجات متنوعة من هذا الاحتلال الصهيوني، وإن كان احتلال فلسطين ٤٨ هو المنطلق، فلقد تلته التوسعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، وفي الجوار السوري واللبناني والأردني، (والمصري)، وذلك تنفيذًا للمخطط الصهيوني التوسعي التدريجي. ولقد كشفت حرب الشهور الخمسة عشر السابقة (أكتوبر ٢٠٢٣- ديسمبر ٢٠٢٤)، كيف أن هذه الحرب غاية في حد ذاتها على الجبهات الثلاث لتحقيق أهداف متكاملة تجاه كل منها؛ ضغطًا على حكومة الإدارة الانتقالية في سوريا واستفزازًا لها، وضغطًا على الداخل اللبناني لدفعه إلى تصفية القوة العسكرية لحزب الله، وضغطًا على الجميع لتصفية القضية الفلسطينية بتدمير المقاومة الفلسطينية في الضفة وغزة، بل بإبادة أهل فلسطين أو تهجيرهم القسري استعدادًا لضم ما تبقى من فلسطين إلى إسرائيل كما تم ضم الجولان بمباركة أمريكية.

**٢- لا يجمع الحالات الثلاث أو يحتضنها إطار جامع إقليمي أكثر اتساعًا، شامي أو عربي، بل كانت كل منها عرضة لاختراق عبر إقليمي؛ سواء من الجوار الحضاري الإيراني أو التركي:**

كما كانت كل منها اختبارًا جادًا وكاشفًا لعدم تماسك النظام العربي الرسمي في وقت التهديد أو عدم فعاليته أو انهياره؛ وذلك خلال المراحل المفصلية التي مرت بها كل دولة داخليًا وإقليميًا؛ كما حدث من قبل -على سبيل المثال- في الآتي: الوحدة المصرية السورية، ثم انقلاب البعثيين وإقامة النظام البعثي في سوريا، ثم الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٦-١٩٩٠)، فنمو المقاومة الإسلامية الشيعية في لبنان منذ ١٩٨٢، فالانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧، فاتفاقيات السلام العربي والفلسطيني مع إسرائيل منذ ١٩٩٠ وخاصة أوسلو ١٩٩٣، ثم الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٢ عقب اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وصولًا إلى حصار غزة منذ ٢٠٠٦ وما بعده.

والجدير بالذكر أن الصراع مع إسرائيل كان في صميم التأثير على التفاعلات الداخلية في سوريا ولبنان، وفيما بينهما وبين الدول العربية الأخرى (الاستقطاب بين محور المقاومة والممانعة من جهة، ومحور التطبيع أو ما سمي بالاعتدال من الجهة الأخرى).

**ويكشف المشهد الحالي بكل تناقضاته -وبعد عام من الثورة السورية- الكثير عن هذا الفراغ العربي الأكبر حول الشام الكبير بمكوناته الثلاثة؛ حيث تختلف -إن لم تكن تتصادم- سياسات أطراف عربية حول سوريا ما بعد الأسد، وحول لبنان ما بعد حزب الله، وحول فلسطين ما بين المقاومة أو الاستسلام، وما بعد طوفان الأقصى... الأمر الذي طرح الأسئلة التالية:**

- كيف تحتضن -أو تحتوي أو تقيد- كل من السعودية والإمارات ومصر، النظامَ الجديدَ في سوريا لتدعيم إبعاده عن إيران، بل وعن تركيا أيضا؟

- وماذا عن التدخل الخليجي -السعودي بالأخص- في لبنان دعمًا لحكومته السنية ورئاسته المارونية في مواجهة حزب الله حليف إيران؟

- ولماذا برز الدور السعودي والقطري والإماراتي -ولو بدرجات مختلفة- لدعم النظام السوري مباشرة، أو بالوساطة لدى أمريكا من أجل رفع العقوبات عن سوريا، وعلى العكس من النظام المصري؟

- لماذا يخفي الخطاب العربي المعلن تأييده حل الدولة الفلسطينية دعمًا لخيار السلطة الفلسطينية الاستسلامي في مواجهة خيار المقاومة في غزة؟

من هذه الأسئلة، يتضح مدى التقاطع بين تأثير الأبعاد المذهبية والأيديولوجية وبين تأثير المصالح، على نحو يحُول دون اتخاذ مواقف عربية جماعية وفاعلة تجاه العدو الأول للجميع؛ ألا وهو إسرائيل، بل يحول دون المناورة بالمواقف تجاه سوريا ولبنان وفلسطين لصالح التنسيق مع أمريكا وإسرائيل.

**٣- تغلب الدور السياسي الخارجي الأمريكي الأوروبي على الدور الإقليمي العربي في إدارة أزمات الحالات الثلاث؛ سواء في فترة الحرب الباردة، أو مع الانفراد الأمريكي في ظل تحالف وشراكة أمريكية إسرائيلية نافذة على حساب القضية الفلسطينية وحقوق الشعبين السوري واللبناني في مواجهة نظام كل منهما: حليفًا للغرب (لبنان)، أو معاديا له (سوريا البعثية):**

ولقد ظهر هذا التغلب الخارجي بوضوح في تحول مسار الصراع العربي مع إسرائيل من الحرب النظامية المفتوحة إلى التسويات السلمية، إلى معاهدات السلام ثم التطبيع. فلقد تم هذا المسار في ظل رعاية وضغط أمريكيين بالأساسي.

والآن تحضر أمريكا -بايدن ثم ترامب[1]- بكامل قوتها العسكرية والاقتصادية، وتشاركها الأيديولوجي الصهيوني المسيحي، وضغوطها السياسية، إلى جانب إسرائيل في حرب الإبادة على غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وفي الهجوم الجوي والبري على لبنان، وفي التفاهمات (كما يقال) حول الإسقاط السريع لنظام بشار والسعي لاحتواء النظام السوري الجديد من خلال مجموعة من الوعود والشروط والإملاءات والضغوط (كرفع العقوبات بشروط داخلية)، ورعاية الاتفاق اللبناني الإسرائيلي لوقف إطلاق النار، والمشاركة في الوساطة حول الاتفاق الإسرائيلي مع حماس لوقف إطلاق النار في غزة؛ والذي تبلور في شكل خطة ترامب المفروضة والمعلن عنها في مؤتمر شرم الشيخ للسلام في أكتوبر ٢٠٢٥.

بعبارة أخرى: تمارس القوى الخارجية تأثيراتها من خلال أدوات اقتصادية وعسكرية؛ سواء بالعقاب أو الثواب، بالمنع أو المنح. ففي حالة الخذلان العربي والإسلامي عن النصرة أو تقديم المساعدة ولكن بشروط في الحالات الثلاث، ينفتح المجال وتزداد الحاجة إلى المساعدات الخارجية؛ سواء للإغاثة (لبنان وغزة)، أو لإصلاح الاقتصاد (سوريا)، وإلى وقف العدوان الإسرائيلي المتكرر على الجميع.

كما يتم التأثير الخارجي من خلال أدوات معيارية ذات أبعاد ثقافية دينية، ضغطًا وترهيبًا أو ترغيبًا. فإذا كانت حماس وحزب الله وفصائل المعارضة السورية إرهابية، فإن على حكومة الإدارة الانتقالية السورية، ووفق شروط أوروبا وأمريكا، أن تراعي حقوق الأقليات والمساواة بينها وتأسيس نظام ديمقراطي قوي وتشترك في محاربة الإرهاب. إن التابوهات الغربية عن حقوق الإنسان والحريات، تم إعلانها

(١) لقد تكاملت إدارتا بايدن المنصرفة وترامب الجديدة في هذا الإسناد لإسرائيل لفرض هيمنة إسرائيلية بالقوة عقابًا لطوفان الأقصى في ٧ أكتوبر، ومن أجل التهجير القسري لأهل غزة، ومن أجل تصفية حزب الله، ومن أجل احتواء وتقييد النظام السوري الجديد وتشكيل مساره الجديد من "السلام" (التطبيع وفق شروط إسرائيلية).

باستعلاء كشروط لرفع العقوبات عن سوريا والاعتراف بشرعية النظام الجديد.. وفي المقابل يتم انتهاك كل حقوق الإنسان والجماعات في غزة والضفة وفي لبنان وفي سوريا باسم الأمن الإسرائيلي. ومن أهم أدوات التدخلات الخارجية أيضًا ورقة التنوع الديني أو المذهبي أو القومي أو الأيديولوجي في سوريا ولبنان وفلسطين؛ حيث يتم استغلال وتوظيف هذا التعدد للنيْل من التماسك الداخلي السياسي والأمني (سوريا ولبنان)، أو وحدة أراضي الدولة (سوريا) أو لتصفية القضية برمتها (الاختلاف السياسي بين السلطة الفلسطينية والمقاومة في غزة حول نمط الموقف من إسرائيل).

**٤- تأثير التغير في مراكز القوة العربية وفي أنماط التحالفات الإقليمية العربية وعبر الإقليمية مع الجوار الحضاري الإيراني والتركي:**

هذه التغيرات ليست بجديدة على النظام الإقليمي العربي وجواره الحضاري، عبر قرن مضى، منذ سقوط الخلافة العثمانية (بل في القرن السابق عليها)، ولكن المرحلة المعاصرة، التي بدأت بثلاثة أمور: (الثورة الإيرانية، ثم اتفاقات السلام العربية مع إسرائيل (١٩٨١، ١٩٩٢، ١٩٩٣)، ثم صعود حزب العدالة والتنمية التركي وحكمه منذ ٢٠٠٢)؛ هذه المرحلة قادتنا تفاعلاتُها إلى المشهد الراهن بعد عامين من الطوفان وعام من سقوط بشار. ولقد تسببت أوضاع الشام المتدافعة، منذ عقدين، في تشكيل ملامح التوازنات الإقليمية وعبر الإقليمية الجارية:

- **فمع الفراغ الإيراني في سوريا يتجدد دور تركيا بإسقاط نظام الأسد وبعده، وانفتح الباب أمام الدور السعودي الذي سبق أن ساند قوى الثورة ضد نظام الأسد وحليفه الإيراني منذ ٢٠١١، كما انفتحت الساحة اللبنانية أيضًا أمام الدور السعودي من جديد بعد تراجع النفوذ الإيراني في لبنان رغم استمرار وجود وتدافع حليفه الأساس حزب الله مع القوى السياسية اللبنانية الأخرى... والدوران السعوديان لا يصبان بقوة في مسار المقاومة ضد إسرائيل؛ حيث ترفع السعودية شعار السلام وحل الدولتين في وقت أُعلِن عن وفاة هذا الحل؛ فالداخل الإسرائيلي في معظمه مؤيد للحكومة اليمينية الراهنة.**

وبالمثل تظل أيقونة المقاومة غزة تفتقد دورًا مساندًا سعوديًا مصريًا فاعلا وليس مراقبًا أو منتظرًا لأضواء خضراء من واشنطن. ولكن يظل للدورين السعودي والمصري، وتنسيق كبير مع التركي، بعد انفراجة العلاقات بين تركيا-أردوغان وبين مركزي القوة السعودي والمصري، يظل لهما تأثيرهما على مسار ما بعد وقف النار... أين هما من إعادة إعمار غزة ومن المنع الفاعل للتهجير القسري؟ وفي المقابل فإن الدور الاقتصادي الإماراتي السعودي ضروري أيضًا للاقتصاد السوري المتهالك والاقتصاد اللبناني الأكثر تهالكًا، ولقد وضح تأثيرهما على توجيه المسارين السوري واللبناني تجاه أمريكا وإسرائيل.

إلا أن للعملة وجها آخر... حول هذا الثقل في الدور الاقتصادي الخليجي، وما سيكون له من تأثير سياسي على أهداف سياسية أخرى للنماذج الثلاثة: طبيعة النظام السوري الجديد وتوجهاته الخارجية وخاصة تجاه إسرائيل، طبيعة الإصلاح السياسي ونمط توازنات القوى الجديد الداخلي في لبنان بعد ما أصاب حزب الله والدور الإيراني من تراجع والأثر على التوجه نحو إسرائيل، وأخيرًا: مآل استمرار المقاومة في غزة والضفة، ومآل المرحلة الثانية والثالثة من خطة شرم الشيخ وما يواجههما من ألاعيب وخروقات وتهديدات اليمين الإسرائيلي وترامب: هل سينجح فعلا نتيناهو -كما ادعى وزعم- في إعادة تشكيل المنطقة بقوة السلاح الإسرائيلي ووفقا لسلام إسرائيلي؟!

- **قد يقدم البعض ردًا بالإيجاب على هذه الأسئلة، إلا أن البعض الآخر يرى العكس ويستدعي دور الجوارين التركي والإيراني ويحذر من تداعيات هذا الدور الإسرائيلي المهيمن للاعتبارات التالية:**

إن هذا الدور يسعى إلى احتواء النظام السوري الجديد ولبنان ما بعد وقف النار، تدجينا للأول وإضعافًا لدور حزب الله السياسي والعسكري كحركة مقاومة إسلامية؛ ومن ثم دفع لبنان، وكذلك سوريا نحو تفاوض من أجل اتفاق سلام مع إسرائيل.

• ومن ناحية أخرى، فإن انتهاء محور الممانعة بسقوط نظام الأسد -وبتراجع النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان وبفقدان حزب الله ومقاومة غزة مصدر المساندة العسكرية من إيران، وفي وقت يتصاعد تيار التطبيع العربي- هذا الانتهاء من شأنه أن يؤدي بمحور الاعتدال إلى التراجع بدوره، بل ربما إلى زواله بحيث تبقى الساحة حكرًا على حلفاء إسرائيل العرب في عملية السلام والتطبيع (كما ظهر في مؤتمر شرم الشيخ وما بعده)، إلى جانب دور تركي يسعى للحفاظ على مصالحه ودعم وجوده في جواره الشامي وفي شرق وجنوب المتوسط، ولكن في إطار من الموازنات مع الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل.

**بين هاتين الرؤيتين، ما زالت المقاومة -من قلب فلسطين؛ من الضفة وغزة وفلسطين ٤٨- تقدم بديلا ثالثًا، يجعل منها محفزًا للتغير والتحول في أوطان الشام الكبير العربية الإسلامية، وفي الجوار الحضاري الإيراني-التركي بل وفي العالم؛ بحيث نرى الآتي:**

- **تداخلت أوراق مشروعي هذين الجارين بدرجة أكبر وعلى نحو اشتدت فيه تنافسيتهما، بل وأحيانًا تضاربهما**؛ حيث تداخلت وتشابكت أجنحة الشام الكبير (السوري واللبناني والفلسطيني والأردني والعراقي) على نحو يزيد من تعقيد حسابات المشروعين في مواجهة بعضهما البعض، وفي مواجهة إسرائيل.

- **وبعد أن دعمت إيران -تدريجيًا عبر ثلاثة عقود- محور المقاومة**، أضحى المشروع الإيراني حاضرًا في "الشام الكبير"، وبقوة. وزاد هذا الحضور وضوحًا منذ طوفان الأقصى؛ بعد أن فتح حزب الله الجبهة اللبنانية -الإسرائيلية نصرة وإسنادًا لغزة، ثم تلاه الحوثيون في اليمن، كما ألقت إيران بثقلها -ولأول مرة وعلى نحو مباشر- في مواجهتين عسكريتين مباشرتين مع إسرائيل (٢٠٢٤- ٢٠٢٥)؛ أولاهما محدودة، والأخرى أكثر اتساعًا، ثم في حرب الاثني عشر يوما المفتوحة مع إسرائيل عقب شن الأخيرة عدوانًا عسكريًا مفتوحًا على مواقع عسكرية ونووية إيرانية.

- وبذا، تغيرت طبيعة التوازنات الإقليمية مع هذا التدخل الإيراني المباشر ضد إسرائيل، ومع استمرار استعداء إسرائيل وأمريكا لدول المنطقة على إيران؛ باعتبارها العدو الرئيس لهم والمهدد لأمنهم. لكن ظل لإيران حسابات أخرى تحكم طبيعة ودرجة تدخلها؛ سواء إلى جانب حزب الله أو حماس أو الحوثيين؛ وذلك لقبول تدخل ترامب لوقف الحرب مع إسرائيل في يونيو ٢٠٢٥؛ في الوقت نفسه الذي استمر فيه الضغط الإسرائيلي الأمريكي على كل من حزب الله وحماس لنزع سلاحهما ووقف أو تصفية المقاومة ضد إسرائيل.

- وبذا، فإنه بقدر ما قيَّد الدور الإيراني خلال حرب الاثني عشر يوما (يونيو ٢٠٢٥) من مقولة انفراد إسرائيل بالهيمنة الإقليمية على المنطقة، بقدر ما تزايدت التكهنات عن توقيت ومآل الجولة التالية من المواجهة الإيرانية-الإسرائيلية العسكرية في المنطقة، وما إذا كانت تتراجع فرص اندلاعها أمام محاولات أوروبا إعادة المواجهة إلى المسار التفاوضي حول المشروع النووي من ناحية، وأمام الانكفاء الإيراني على الداخل في محاولة إصلاح ما كشفت عنه الجولات العسكرية مع إسرائيل.

بعبارة أخرى، وبالرغم من الضربة التي وُجهت إلى النفوذ الإيراني في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، واستمرار الاعتداءات العسكرية على حزب الله في لبنان، وعلى الحوثيين، فإن الورقة الإيرانية ما زالت حاضرة ولكن بطريقة مختلفة في مسار تشكيل توازنات "الشام الكبير" وجواره العراقي والخليجي.

- **في المقابل، كان للدور التركي مدخلٌ وتأثير مغاير في مواجهة إسرائيل ودول الشام الكبير**؛ ففي ظل العلاقات الدبلوماسية القديمة مع إسرائيل، وفي إطار العلاقات الاقتصادية والعسكرية المفتوحة والمتنوعة معها من ناحية، وانفتاح الدور التركي -بقيادة حزب العدالة والتنمية- على محوري المعارضة السياسية الإسلامية، والمقاومة الفلسطينية المسلحة في المنطقة من ناحية أخرى، بدا أن الخطاب

السياسي القوي لرئاسة تركيا ضد العدوان الإسرائيلي هو السلاح الأساسي لقيادة تركيا في مواجهة إسرائيل، ولم تستخدم -مثلها مثل الدول العربية- أوراق الضغط الاقتصادي التي في يدها ضد إسرائيل إلا مؤخرا في أغسطس ٢٠٢٥.

- إلا أن المواجهة الإسرائيلية التركية الحادة والمباشرة اندلعت على الساحة السورية، بعد الدور التركي في إسقاط نظام بشار الأسد، من خلال مساندة فصائل المقاومة المسلحة السورية؛ وهو الأمر الذي مثل متغيرًا آخر للتأثير في تشكيل التوازنات الإقليمية في مواجهة إسرائيل.

**٥- صعود الحركات الإسلامية المعارضة والمقاومة في الحالات الثلاث والتهديد بتصفيتها أو احتوائها:**

جاء هذا الصعود وعلى نحو جديد وبصفة خاصة منذ الثورات العربية، ولم تكن هذه الموجة استثناء، فقد سبقتها موجات أخرى معاصرة، منذ الثورة الإيرانية والصحوة الإسلامية داخل الأوطان العربية أواخر السبعينيات القرن العشرين، ثم مع نهاية الحرب الباردة؛ أضحى الإسلام والمسلمون في قلب تحولات النظام العالمي بقيادة أمريكية.

وبقدر ما أحاط هذه الموجات السابقة من إلصاق صفات الإرهاب والتطرف بها في إطار ما سمي الحرب العالمية على الإرهاب، بقدر ما ظل هذا السلاح السياسي والفكري موجهًا أيضًا للثورات العربية بكل نماذجها في: مصر، وتونس، وسوريا، وليبيا، واليمن؛ وذلك لاحتوائها أو إجهاضها؛ وسواء ظلت سلمية أو تحولت إلى القوة العسكرية. فلقد كان سلاح النظم القديمة ضد هذه الثورات بقيادة قوى وحركات إسلامية متنوعة، هو الاتهام بالإرهاب؛ وذلك لتبرير استخدام العنف السياسي والمسلح ضد هذه القوى التي أُلقيَ عليها مسئولية إجهاض هذه الثورات وتداعياته السلبية. ولقد ساندت إسرائيل -بطريقة أو بأخرى- النظم والثورات المضادة، وذلك بالتحالف -ولو الضمني- مع بعض القوى الإقليمية (السعودية والإمارات) ضد هذه الثورات التي صعدت معها القوى الإسلامية المحظورة من قبل إلى الساحة السياسية في مصر وتونس وليبيا. أما في سوريا فلقد حصلت فصائل الثورة المسلحة ضد نظام بشار على دعم سعودي مباشر في البداية، واستمرت قرابة الأربعة عشر عامًا حتى أسقطت النظام حليف إيران وحزب الله.

وإذا كانت تركيا قد أخذت جانب هذه الثورات بطريقة أو بأخرى في مصر وليبيا وتونس، فإن دورها تجاه الثورة السورية المسلحة تجاوز حدود المساندة السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن إيران تجاوزت بعض هذه الثورات كما في سوريا واليمن، إما بالتحالف مع النظام في مواجهة الثورة كما في حالة سوريا، أو بإسناد فصيل سياسي مذهبي (الحوثيين) ضد الثورة وضد النظام السابق في آن واحد كما حدث في اليمن. وفي نفس الوقت كانت قوى المقاومة العسكرية الإسلامية ضد إسرائيل تنمو وتتدعم في كل من لبنان وفلسطين. وفي حين تقف إيران الآن تراقب الوضع في سوريا، فإن تركيا تسند حليفها الثوري السابق الذي انتقل من الجهادية الإسلامية إلى الحكم المدني الانتقالي.

وهكذا تشهد ساحة الشام الكبير ثلاثة نماذج من القوى والحركات الإسلامية المسلحة: فصائل المعارضة في سوريا التي وصلت للحكم، حماس والجهاد في غزة والضفة التي مازالت تقاوم عسكريًّا، حزب الله في لبنان الذي يصارع محاولات نزع سلاحه.

(٤)

**انطلاقًا من هذه الملامح المشتركة المعاصرة، و انطلاقًا من دلالات الذاكرة التاريخية، نصل إلى إجمال المشهد الراهن للمنظومة الشامية الثلاثية كإطار ناظم لسوريا الجديدة في قلب الشام الكبير، وكمنطلق للتدبر في إشكاليات مآلها بعد عام من نجاح ثورتها، وإعادة تخيل وضع حضاري مأمول لهذه الدولة العربية العتيدة:**

(١) تقدم الحالات الثلاث المنجدلة ببعضها (السورية واللبنانية والفلسطينية) نماذج حية من نماذج الأوطان ذات "التعددية" التي تزخر بها أمتنا؛ أي تعددية مكونات المجتمعات دينيًا ومذهبيًا وقوميًا؛ وهي مكونات في حالة راهنة من الاقتتال أو الاختلاف الداخلي الحاد.

هذه التعددية ليست -في حد ذاتها- سببًا أصيلًا وحيدًا في هذه الصراعات. فالذاكرة التاريخية تبين أن هذه الحالة الصراعية لم تكن سائدة إلا حين توافرت لها السياقات المغذية داخليًا وخارجيًا؛ بحيث تحولت من التعددية الرشيدة التي تمثل إضافة في الأوطان إلى آفة تفتُّ في عضد الأمة بسبب الاستبداد الداخلي والتدخلات الخارجية في توظيفها.

(٢) الصراع مع إسرائيل، مازال في قلب هذه المنظومة، يؤثر في علاقات كل نموذج بالآخر وفي التفاعلات النظمية الإقليمية حول الشام. ويفصح حال سوريا، منذ سقوط بشار، عن هذا بوضوح؛ فلقد ساعد هذا السقوط على مزيد من التقييد لحزب الله وحماس مثلًا، وعلى إعادة تشكيل تحالفات وتوازنات إقليمية عربية عربية.

(٣) تتقاطع عند كل الحالات الثلاث المنجدلة -وحولها- التفاعلات العربية العربية، ومع الجوار الحضاري الإيراني والتركي. فلقد مارست التدخلات العربية والأجنبية أدوارها في التأثير على حالة هذه المنظومة الثلاثية ولكن على نحو يبدو متناقضًا.

(٤) لا تحقق القوى العربية أو الإقليمية تأثيرها ونفوذها في الشام الكبير إلا من خلال التدخل في النماذج الثلاثة معًا؛ فمن ناحية تضرب سياسات هذه القوى أحد هذه النماذج بالآخر ابتداء من الداخل أولًا، أو تتحالف من ناحية أخرى مع أحدها ضد الآخر.

(٥) بعد أن توالت الأيديولوجيات الليبرالية واليسارية والقومية والبعثية على النظم وحركات المقاومة في الحالات الثلاث، عبر قرن، تشهد كل منها منذ عقدين من صعود المكون الإسلامي في هذه النظم أو الحركات السياسية مما ولَّد أنماطًا جديدة من التفاعلات الداخلية والبينية والتدخلات الخارجية تمحورت جميعها -بدرجة أو بأخرى- في مواجهة هذا المكون الإسلامي: شيعيًا كان أو سلفيًا جهاديًا أو إخوانيًا أو غير ذلك.

**خلاصة القول:** كانت الشام وجوارها الحضاري (فارس والأناضول) -تاريخيًا- محطًا لأهم التهديدات الغربية الكبرى للأمة: البيزنطيين ثم الصليبيين ثم التتار، ومن الشام ومن حولها تم استيعاب هذا الوجود الدخيل ثم تصفيته، ولم يتم ذلك فجأة أو بسرعة ولكن عبر عمليات تدافع وتداول فيما بين من حكم المنطقة ابتداء من العرب المسلمين وبينهم وبين هذه القوى الغازية التي لم تستهدف الأرض والثروات فقط، ولكن أيضًا الدين والأعراف والتقاليد؛ أي استهدفت الناس والأهل. وكان الجوار الحضاري التركي تاريخيًا في قلب هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في فترة تأسيس ونمو كيان تركي ممتد أظلته بعد فترة المظلة العثمانية. ولم تكن مصر بعيدة عن هذا القلب الشامي تاريخيًا، وإن اتسعت أحيانًا أو ضاقت المسافات السياسية بينهما. وكان قرن الاستعمار وما بعده (نصف القرن الأخير) مبعث تهديدات عدة أثرت على تشكيل المنطقة الديموجرافي والسياسي.

وتشهد المرحلة الراهنة من تاريخ الشام الكبير مقاومة حضارية ثلاثية المراكز، متعددة الأبعاد، قد تبدو في نظر البعض متناقضة داخليًا، تتنازعها القوى الإقليمية العربية أو قوى الجوار الحضاري، سواء لإخضاعها أو احتوائها... إلا أنها جميعها تشير إلى دخول الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين مرحلة تحدٍّ خطير لم يُشهد مثلها من قبل، وتحدٍّ يطل برأسه ليفتح عدة جبهات في الشام وجوارها البعيد (اليمن) في آن واحد، على نحو لم يشهد مثله من قبل هذا الكيان منذ قرن ويزيد. وكل هذا يمثل سياقًا ضاغطًا على النظام السوري الجديد، وما عليه إلا أن يصبح جزءًا منه أو رافدًا من مقاومته.

إن مرور عام على النظام السوري الجديد، بكل ما يواجهه من تحديات وتهديدات، يشير إلى اختياره التوجه الأول، ولكن التدافع ما زال قائمًا لم يتم حسمه بعد. **فإلى أين سيصل هذا التدافع على أرض الشام و انطلاقًا منه؟ هل سنشهد انتصارًا من قلبه يصفي وجود كيان استيطاني صهيوني دخيل مزروع في قلب الأمة مثلما استوعب الشام وصفى من قبل الرومان والصليبيين والتتار والاستعمار الأوروبي؟**

إن مصير "القدس-فلسطين في قلب الشام الكبير وفي قلبه الشام الصغير (دمشق)" تحدد مرارًا وتكرارًا بأنماط التدافع والتداول من جهة العرب والمسلمين: قوة وفتحًا ووحدة، أو ضعفًا وتراجعًا وتجزئة، وبحسب العلاقات بين أركان الأمة ذاتها وأدوارها وسياساتها تجاه هذا القلب النابض، وذلك في مواجهة القوى الخارجية التدخلية الساعية دائمًا للسيطرة على هذا القلب. وتقول عبرة التاريخ إن تلك القوى الخارجية لم تتمكن من هذا القلب وتسيطر عليه، لقوة في ذاتها أو وحدة في صفوفها، ولكن -ابتداءً وأساسًا- بسبب ضعف هذا الجزء من الأمة وتشتته، وضعف تضامن فضائه ووعائه الحضاري معه.

لذا، فالسُّنة تقول: إنه بقدر ما تستعيد هذه الأمة قوتها ووحدتها وتجدد سنة الجهاد ضد أعدائها المعتدين عليها والطامعين فيها، بقدر ما ينقلب المسار على المعتدي والمحتل. هذه هي القاعدة السُّننية، وهذا هو النمط التاريخي الذي تكشف عنه رؤية حضارية شاملة لتاريخ العلاقة بين الأمة الإسلامية والأمم الأخرى، وتتجلى على أرض الشام الكبير كثيرًا. ويتبين هذا النمط ويتجلى بشدة في هذه البقعة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وعبر قرن وربع قرن من التحدي والتهديد الغربي والصهيوني لم تكف الأمة عن الاستجابة لذلك التحدي: مقاومة وصمودًا.

**والحمد الله**

**القاهرة ٢٠٢٥/١٢/٢٥**

# ملف العدد

## سوريا الجديدة...

## إعادة تشكيل السياسة والمجتمع

## بين تحديات الداخل والخارج

# عملية ردع العدوان وإسقاط بشار: أسئلة الظاهر والباطن

عبد الرحمن فهيم*

**مقدمة:**

في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٤، شهدت سوريا نقطة تحول تاريخية حاسمة غيَّرت مسار الصراع الممتد منذ عام ٢٠١١. فقد أطلقت فصائل المعارضة السورية، تحت قيادة موحدة باسم "إدارة العمليات العسكرية"، عملية عسكرية أُطلق عليها "ردع العدوان"، بدأت كهجوم محدود في ريف حلب الغربي، لكنها تحولت خلال اثني عشر يومًا فقط إلى عملية تحرير شاملة أدت إلى إسقاط نظام الأسد الذي حكم سوريا لأكثر من نصف قرن. تُمَثِّلُ عمليةَ "ردع العدوان" حدثًا استثنائيًا في تاريخ الصراعات المعاصرة، ليس فقط من حيث سرعة الانهيار الدراماتيكي لقوات النظام، ولكن أيضًا من حيث التعقيدات الجيوسياسية المحيطة بها والتساؤلات العميقة التي تثيرها حول طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية، ودور القوى الخارجية في إعادة رسم خريطة المنطقة.

إن فهم عملية "ردع العدوان" يتطلَّب النظر إلى ما هو أبعد من الظاهر العسكري، والتعمُّق في البواطن السياسية والاستراتيجية التي حكمت توقيتَها وأدوارَها ونتائجَها. فالعملية لم تكن مجرَّد معركة عسكرية، بل كانت تتويجًا لسنوات من التحضير والتخطيط في ظلِّ ظروف إقليمية ودولية متغيِّرة، وانعكاسًا لانهيار منظومة الحلفاء التي دعمت النظام السوري طوال سنوات الحرب.

تشكِّل ثنائية "الظاهر والباطن" إطارًا تحليليًّا جوهريًّا لفهم التحوُّلات السياسية والاستراتيجية الكبرى، خاصة في سياقات معقَّدة كالحالة السورية. لا يقتصر هذا الإطار على مجرد وصف ما هو مرئي مقابل ما هو خفي، بل هو منهجية لفك التشابك بين مستويات متعددة من الواقع: المستوى السردي الرسمي، والمستوى التكتيكي العملياتي، والسياقات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالحدث. وفي حالة عملية "ردع العدوان" وسقوط بشار الأسد، تُتيح لنا هذه العدسة اختراق السطح المباشر للأحداث (الانهيار السريع خلال ١٢ يومًا) للوصول إلى الديناميات الأعمق التي صنعت هذا الزلزال السياسي.

على مستوى "الظاهر"، تقدم الأحداث قصة واضحة الخطوط: هجوم عسكري خاطف شنَّته قوَّات معارضة موحَّدة، استغلَّ فراغًا أو ضعفًا آنيًّا في جبهات النظام، وأدَّى إلى انهيار متسارع لروحه القتالية ومؤسَّساته الأمنية، تَبِعَهُ فرارُ القيادة. هذا السرد، رغم صحته الجزئية، يشبه النظر إلى قمة جبل جليدي. فهو يجيب على سؤال "كيف؟" الوصفي، لكنه يعجز عن الإجابة على الأسئلة المصيرية الأكثر تعقيدًا: "لماذا الآن بالذات؟ ولماذا بهذه الصورة؟ وكيف أمكن لتحالف -كان قبل عقد- يُوصف بالفوضوي والمعزول أن يحقِّق هذا الإنجاز الاستراتيجي؟ وفي هذا الوقت القصير؟ وما سر سرعة انهيار أركان نظام بشار وجيشه وقواه الأمنية؟

لذا؛ يسعى هذا التقرير البحثي إلى تقديم تحليل معمق وشامل لعملية "ردع العدوان" من خلال استكشاف أبعادها المختلفة: الظاهرة والباطنة، المعلنة والخفية، التكتيكية والاستراتيجية. كما يهدف إلى الإجابة على تلك الأسئلة الجوهرية حول الدوافع والسياقات الباطنة الكامنة وراء هذه العملية وذلك السقوط، والأطراف الفاعلة فيها.

* باحث في العلوم السياسية.

## المحور الأول: الظاهر - السياق التاريخي والتطور الميداني وتحولات الأطراف

### أولًا - خلفية الصراع السوري وتطوراته (٢٠١١-٢٠٢٤)

بدأت الثورة السورية في آذار ٢٠١١ كمظاهرات سلمية ضد نظام بشار الأسد، لكنها تحوَّلت تدريجيًّا إلى صراع عسكري حاد. وشهدت السنوات الأولى من الثورة ظهور فصائل مسلَّحة متعدِّدة، وتدخُّلات إقليمية ودولية، وانقسامات داخلية في صفوف المعارضة. استمرَّ الصراع لسنوات طويلة، حيث حقَّق النظام، بدعم روسي وإيراني قوي، انتصارات عسكرية متتالية استعاد بموجبها السيطرة على معظم الأراضي السورية. لكن هذه الانتصارات العسكرية للنظام جاءتْ على حساب تدمير البنية التحتية للبلاد، ونزوح ملايين السوريين من ديارهم، وتفاقم الأزمة الإنسانية بشكل لم يسبق له مثيل.

في مايو ٢٠١٧، وقعت روسيا وإيران وتركيا في أستانة (كازاخستان) كدول ضامنة على اتفاقيات خفض التصعيد بهدف إنشاء مناطق لتخفيف التوتُّرات العسكرية. أسْفرت هذه الاتفاقيات عن فترة من الهدوء النسبي، خاصة في شمال غرب سوريا حيث أصبحت إدلب تحت سيطرة المعارضة. كان هذا الهدوء، الذي استمرَّ حتى نهاية عام ٢٠٢٠، يخفي تحضيرات عسكرية طويلة الأمد من جانب فصائل المعارضة. عاشت سوريا منذ مارس ٢٠٢٠ في وضع متجمِّد، حيث انحصرت السيطرة النسبية للنظام في معظم الأراضي السورية، بينما احتفظت المعارضة بمعاقل محدودة وجيوب معزولة في الشمال الغربي.

### ثانيًا - التحضيرات العسكرية والتطورات الميدانية

لم تكن معركة "ردع العدوان" مجرد رد فعل عسكري آني، بل كانت نتاج تحول جذري في العقيدة القتالية للمعارضة السورية بدأ فعليًّا منذ عام ٢٠٢٠، حين اتَّخذ عددٌ من فصائل المعارضة قرارًا استراتيجيًّا بالتحوُّل من الدفاع إلى الهجوم بهدف إسقاط النظام، مع الاعتماد على استراتيجية الصمت والعمل في الغرف المغلقة لبناء جيش هجين يجمع بين تكتيكات الجيوش النظامية ومرونة حرب العصابات، وبناء تحالف عسكري كانت ذروته بتشكيل "إدارة العمليات العسكرية"[١].

ويمكن بيان التحضيرات العسكرية والاستخباراتية التي سبقت "معركة ردع العدوان"، فيما يلي:

**إعادة الهيكلة والتحول الاستراتيجي:** بدأت التحضيرات الفعلية عقب توقُّف المعارك في مارس ٢٠٢٠، حيث اتَّخذت "هيئة تحرير الشام" وفصائل "الفتح المبين" قرارًا بالتحوُّل من العقيدة الدفاعية إلى الهجومية. شمل ذلك عملية إعادة هيكلة شاملة للجيوش المناطقية واستبدالها باثني عشر لواءً عسكريًّا تحمل أسماء شخصيات تاريخية لإنهاء التكتُّلات المناطقية. تزامنت هذه الهيكلة مع إطلاق معسكرات تدريب سرية ومكثَّفة لآلاف المقاتلين بشكل نوعي[٢].

**تطوير سلاح المسيَّرات وقوَّات النخبة:** شهدت السنوات التي سبقت المعركة قفزة نوعية في التصنيع العسكري، وتحديدًا في برنامج الطائرات المسيرة الذي بدأ عام ٢٠١٧ وتطوَّر بشكل هائل بعد ٢٠٢٢ مستفيدًا من دروس الحرب الروسية الأوكرانية. تم تطوير مسيرات "شاهين" الانتحارية ومسيرات الاستطلاع

(١) تشكيل عسكري ضمّ فصائل معارضة -انضوت سابقا تحت ما يعرف بغرفة عمليات "الفتح المبين"- للنظام السوري كانت تتمركز شمال البلاد، وشكّل من أجل إدارة عملية "ردع العدوان" في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، وضمّ كلا من هيئة تحرير الشام، وحركة أحرار الشام، والجبهة الوطنية للتحرير، ومجموعات من الحزب التركستاني. المصدر: "إدارة العمليات العسكرية".. غرفة قادت عملية ردع العدوان التي أسقطت بشار الأسد، الجزيرة نت، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BcsBu

(٢) راجع:
- تحرير الشام تتخلى عن أقوى أسلحتها وتعيد هيكلة قواتها في ١٢ لواء، تلفزيون سوريا، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Yllkk
- ماذا وراء تحرّكات هيئة تحرير الشام نحو إعادة الهيكلة، مركز جسور للدراسات، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gDXHD

الليلي بفضل تعاون تقني غير مباشر مع الاستخبارات الأوكرانية عبر مقاتلين شيشانيين وأوكرانيين. بموازاة ذلك، تمَّ تشكيل "سرايا الحراري"، وهي مجموعات نخبة صغيرة مجهزة بمناظير حرارية ليلية وكواتم صوت، نفذت أكثر من ٤١ عملية "انغماسية" خلف خطوط العدو لاختبار الدفاعات ورسم خرائط الانتشار قبل ساعة الصفر[١].

**العمليات الاستخباراتية وتفكيك الألغام:** نفَّذت "إدارة العمليات العسكرية" عمليات استخباراتية دقيقة، أبرزها التسلُّل الليلي الصامت إلى حقول الألغام المحيطة بحلب وتفكيك صواعق التفجير مع إبقاء الألغام في مكانها لخداع النظام ومنحه شعورًا زائفًا بالأمان. كما نجحت الفصائل في تحييد "لواء الباقر" (أكبر التشكيلات الرديفة للنظام في حلب) عبر مفاوضات سرية قادها قيادي من قبيلة البكارة، ممَّا سمح بإدخال عناصر من "العصائب الحمراء" وعربات مفخَّخة إلى داخل مدينة حلب وتخبئتها في مقرات اللواء قبل بدء المعركة. يضاف إلى ذلك دور مجموعة من "الهاكرز" الذين اخترقوا هواتف ضباط النظام وقدَّموا معلومات حسَّاسة حَمَتْ مقرَّات الفصائل من ضربات جوية محقَّقة[٢].

**الخداع الاستراتيجي والتمويه:** للتغلُّب على التفوُّق الجوي الروسي، اعتمدت الفصائل خطة خداع واسعة النطاق تضمَّنت نشر مجسَّمات خشبية ومعدنية مزيَّفة للدبابات والمدافع على خطوط الجبهة لتضليل طائرات الاستطلاع الروسية واستنزاف ذخيرة العدو في قصف أهداف وهمية. كما تعمدت القيادة نشر شائعات متكررة عن قرب موعد المعركة (٦ مرات خلال ٥٠ يومًا) لتدجين العدو وجعله يتعامل بلامبالاة مع التحذيرات الحقيقية عند انطلاق العملية فعليًّا، مما ضمن تحقيق عنصر المفاجأة الكامل في ٢٧ نوفمبر[٣].

**التسلسل الزمني للعملية العسكرية**

**١. ساعة الصفر**

حُددت "ساعة الصفر" (فجر ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤) بناءً على قراءة دقيقة للظروف الإقليمية والدولية وانشغال حلفاء النظام (روسيا وإيران) بملفات أخرى، مما ضمن عنصر المفاجأة الاستراتيجية[٤]، وقد تأجَّلت ساعة الانطلاق للعملية أكثر من مرة كان أحد أسبابها رفض تركيا منح هيئة تحرير الشام الضوء الأخضر لشنِّ عملية عسكرية واسعة النطاق ضدَّ مواقع القوات السورية في أرياف حماة وإدلب واللاذقية ومدينة حلب بسبب مخاوف عند أنقرة من فشل العلمية وحدوث موجة نزوح جديد من مناطق المعارضة وذلك قبل قرابة الشهرين من انطلاق المعركة وهذا المنع تحول لاحقا لضوء أخضر تركي لانطلاق المعركة[٥]، كما أن المعركة تأجلت قبيل انطلاقها لأسباب لوجيستية ليصادف تدشينها أن تكون عقب توقيع اتفاق بين حزب الله ودول الاحتلال عقب ضربة قاسية وجَّهها الاحتلال للحزب على رأسها اغتيال أمينه العام "حسن نصر

(١) راجع:
- عبد الله الموسى، قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا، مجلة الفراتس (Alpheratz)، ٧ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://alpheratzmag.com/reports/2025020701/
- تحرير الشام تتخلى عن أقوى أسلحتها وتعيد هيكلة قواتها في ١٢ لواء، مرجع سابق
(٢) عبد الله الموسى، قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا، مرجع سابق
(٣) المرجع السابق
(٤) راجع:
- عبد الله الموسى، قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا، مرجع سابق.
- درون الفصائل المسلحة في سوريا.. مَن صنّع "شاهين"؟، بلينكس (Blinx)، ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/QOSOi
- يوسف موسي، سرّ شاهين.. المسيّرة التي حسمت معركة ثوار سوريا، الجزيرة نت، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MxHgv
(٥) سعيد عبد الرازق، تركيا تضغط على «تحرير الشام» لمنع مواجهة واسعة مع الجيش السوري، الشرق الأوسط، ٨ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nhAuW

الله" والعديد من قيادته العسكرية التاريخية[١]، مما حيد الجبهة اللبنانية عن إسناد النظام. ولم يكتفِ المخططون باختيار التوقيت السياسي المناسب، بل عزَّزوه بخطة "خداع عملياتي" محكمة والهجوم بأسلوب "الحرب الهجينة" تجاوزت به معرفة استخبارات النظام الواسعة والعميقة بفصائل المعارضة في الشمال السوري، وبتحركات قوات "إدارة العلميات العسكرية"[٢]، وخلقت حالة من "التبلد الاستخباراتي" لدى قوات النظام وتجاوزت عقدة الاختراق التقليدي عبر السرعة في حركة المحاور القتالية وتغيير قواعد الاشتباك، والاختراق المضاد، مما جعل تلك المعلومات الاستخبارية بلا قيمة على الأرض؛ محولةً المناوشات المتوقعة إلى اجتياح كامل لخطوطه الدفاعية.

### ٢. معركة تحرير حلب: من "الخداع الأكبر" إلى سقوط القلعة

لم تكن معركة حلب مجرد فصل عسكري في كتاب "ردع العدوان"، بل كانت نقطة الارتكاز التي استندت إليها استراتيجية إسقاط النظام برمته. فقد مثلت حلب، العاصمة الاقتصادية والقلعة الشمالية الحصينة، "بيضة القبان" في المعادلة السورية؛ فالنظام السوري ومن خلفه الحليف الروسي، استثمروا سنوات طويلة (منذ ٢٠١٦) في تحويل المدينة وريفها الغربي إلى "قلعة لا تُخترق"[٣]، مراهنين على أن تأمين حلب يعني استحالة تهديد دمشق أو الساحل، وتكمن الأهمية القصوى لهذه المعركة في أنها كسرت "العقيدة الدفاعية" للنظام في مقتل، فقد شكلت معركة حلب منعطفًا جيوسياسيًا حاسمًا في مسار الصراع في سوريا، إذ مثلت بالنسبة للأسد وحلفائه ركيزة استراتيجية لاستعادة "السيادة المركزية" وتأمين الشريان الاقتصادي الحيوي المتمثل في الطريق الدولي (M5) الذي يربط العاصمة السياسية بالاقتصادية، مما عزز سرديته حول "سوريا المفيدة"[٤]، في المقابل، شكلت خسارة المدينة للمعارضة المسلحة ضربة قاصمة لعمقها الاستراتيجي، حيث أدى فقدان هذا المعقل الحضري الأخير إلى عزلها جغرافيًا في جيوب ريفية، وقطع خطوط إمدادها اللوجستية الرئيسية مع تركيا، وتجريدها من أهم أوراق الضغط السياسي في المفاوضات الدولية، ليتغير بذلك ميزان القوى العسكري جذريًا لصالح النظام وحلفائه، محولًا الصراع من نزاع وجودي على السلطة المركزية إلى معارك استنزاف في الأطراف[٥]. ونظرا لهذه الأهمية

---

(١) راجع:

- لحظة فتح دمشق ليست الثامن من ديسمبر - بودكاست مشارق (مع أحمد الدالاتي)، يوتيوب، ٢١ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=BG4U509AJkA

- وثائقي | سوريا بعد التحرير - الجزء الثالث.. ردع العدوان، قناة العربية، وثائقي السطر الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=ycSqeJ2kejw

(٢) وثائق مسربة.. هكذا رصدت مخابرات الأسد المعارضة قبل "ردع العدوان"، الجزيرة نت، ٣ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/PEXaD

(٣) راجع:

- الوجود العسكري الروسي بسوريا.. أسبابه وأهدافه وأماكنه، الجزيرة نت، ٢٥ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ikGIq

- تحرير ريف حلب الغربي.. الشهيد الحي، تلفزيون سوريا، ١٦ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/GiAKI

- سمير الحسن، استراتيجية النظام: من الدفاع إلى الحسم، الأخبار اللبنانية، ٢١ يناير ٢٠١٤، https://www.al-akhbar.com/Opinion/25650

(٤) راجع:

- انتكاسات الأسد ومفهوم "سوريا المفيدة"، قناة الجزيرة، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥، https://www.youtube.com/watch?v=wp9voWmvAQI

- حنين غدار، وصول استراتيجية "سوريا المفيدة" التي تعتمدها إيران إلى مرحلة الاكتمال العملي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٨ سبتمبر ٢٠١٦، https://2h.ae/VTyoK

(٥) راجع:

- لماذا تعد السيطرة على الطريق الدولي "إم ٥" السبيل الأسرع للسيطرة على سوريا بالكامل؟، عربي بوست، ١٤ فبراير ٢٠٢٠، https://2h.ae/tahNq

فقد قام بسحب أكثر من ٧٠٪ من القوة الفاعلة لديه (قوات نوعية) من دمشق ومناطق أخرى وأرسلهم إلى ريف حلب الغربي[١]. وبمجرد انهيار "الفرقة ٤٦" و"الفيلق الخامس" في ريف حلب التي شكلت خطوط الدفاع الصلبة والأساسية، انكشف ظهر الجيش بالكامل، وفقد النظام السيطرة على عقدة الطرق الدولية (M5)، ممَّا حوَّل جيشه من قوة منظمة إلى مجموعات وخطوط دفاعية معزولة أقل تحصينًا بكثير[٢].

**الخداع الاستراتيجي:**

لم تبدأ معركة حلب بالنيران، بل بدأت بحرب نفسية وتمويه معقد استمر لأشهر، فقد اعتمدت غرفة العمليات خطة "الخداع المركب" للتغطية على محور الهجوم الرئيسي (ريف حلب الغربي)، حيث قامت الفصائل بنشر مجسمات خشبية ومعدنية دقيقة الصنع تحاكي الدبابات والمدافع الثقيلة في محاور مكشوفة بريف إدلب الجنوبي والشرقي (محاور سراقب وجبل الزاوية)، مما دفع الطيران الروسي لاستنزاف ذخيرته وجهده الاستطلاعي في قصف أهداف وهمية طوال أسابيع. بالتوازي مع ذلك، تعمدت القيادة تسريب "ساعات صفر" كاذبة (أكثر من ٦ مرات خلال ٥٠ يومًا) لتدجين العدو وجعله يتعامل بلامبالاة مع التحذيرات الحقيقية، مما خلق حالة من "العمى الاستخباراتي" لدى الروس والنظام، الذين فوجئوا بأن الحشد الحقيقي كان في الغرب لا في الجنوب[٣].

**العمليات خلف الخطوط.. أشباح "سر ايا الحراري"**

قبل التحرك البري الواسع، نفَّذت وحدات النخبة المعروفة بـ "سرايا الحراري" عمليات تسلل ليلي صامتة خلف خطوط العدو بمسافة تصل لـ ٥ كيلومترات. كانت هذه المجموعات مجهزة بمناظير رؤية ليلية متطورة وكواتم صوت، ومهمتها ليست الاشتباك المباشر، بل "تفكيك صواعق الألغام" في الحقول التي اعتمد عليها النظام كخط دفاعي، مع إبقاء الألغام مكانها لعدم إثارة الشكوك. حين بدأت المعركة، وجد جنود النظام أن حقول الألغام التي احتموا خلفها لسنوات لا تنفجر، بينما كانت مجموعات "الانغماسيين" تلتف عليهم من الخلف وتقطع طرق الإمداد، مما حوَّل خط الدفاع الأول إلى "مصيدة موت" أجبرت الآلاف من عناصر الفرقة الرابعة والفيلق الخامس على الفرار الجماعي تاركين دباباتهم T-90 ومدرعاتهم سليمة[٤].

**الاختراق الأمني الكبير.. "حصان طروادة" داخل حلب**

العامل الحاسم الذي مَيَّزَ هذه المعركة هو الاختراق البشري والسيبراني العميق، فعلى مستوى الخرق البشري؛ نجحت استخبارات المعارضة في تحييد "لواء الباقر" (أقوى التشكيلات الرديفة للنظام في حلب) عبر مفاوضات سرية قادها قيادي من قبيلة البكارة، مما سمح لعناصر "العصائب الحمراء" بالتسلل والتموضع داخل مقرات اللواء بقلب المدينة قبل بدء المعركة بأيام، وتمركزت هذه القوة الصامتة داخل المربعات الأمنية الحصينة ومعها تجهيزات تفجير دقيقة، وفور إعطاء إشارة الهجوم، انقضت هذه المجموعة على "غرفة العمليات المشتركة" ومراكز القيادة والسيطرة الروسية-السورية في اللحظات الأولى للمعركة. أدى هذا الهجوم الجراحي من الداخل إلى مقتل ضباط القيادة والارتباط فورًا، مما تسبب في "عمى كامل" للقطاعات

---

- سهام أشطو، الأهمية الاستراتيجية لحلب المدمرة في الصراع السوري، دويتش فيلا، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦، https://2h.ae/ssAnn

- شاناشيك جوشي، الحرب في سوريا: ما هي أهمية معركة حلب؟، بي بي سي عربي، ٨ أغسطس ٢٠١٦، https://2h.ae/JwrZd

(١) قناة الجزيرة: "مفاتيح دمشق" (وثائقي)، منصة يوتيوب، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=_BIS7jFIqTo

(٢) قناة سوريا الآن (SyriaNow)، "معركة حلب: مفتاح النصر | الجزء الأول من فيلم العبور إلى دمشق"، يوتيوب، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Qr9lC1ukGtI

(٣) عبد الله الموسى، "قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا"، مرجع سابق.

(٤) قناة تلفزيون سوريا، فيلم "ساعة الصفر: خفايا تُكشف للمرة الأولى في معركة ردع العدوان"، يوتيوب، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=gwzaTjXDnYU

العسكرية على الجبهات التي انقطع اتصالها بالقيادة المركزية. هذا الشلل التام، وتواتر أنباء مقتل القادة ووجود "عدو في الظهر"، دمر الروح المعنوية لآلاف الجنود المرابطين في ريف حلب الغربي (الفرقة ٤٦)، ودفعهم للفرار الجماعي العشوائي تاركين آلياتهم الثقيلة، ظنًّا منهم أن المدينة قد سقطت بالكامل من الداخل[١].

أمَّا على مستوى الخرق السيبراني؛ فبالتوازي مع التحضير العسكري، أدارت "إدارة العمليات العسكرية" حربًا سيبرانية صامتة وشرسة، اعتمدت على مجموعة من القراصنة (الهاكرز) المتطوِّعين الذين يعملون من شمال غربي سوريا. التفصيل الأخطر في هذا الملف هو نجاح هؤلاء القراصنة في اختراق الهواتف الشخصية لضباط كبار في جيش النظام، ممَّا حوَّل هذه الهواتف إلى "أجهزة تنصُّت" متحرِّكة. تكشف المصادر عن قصة "الجندي المجهول" الذي اتَّصل بقيادة الفصائل قبل المعركة، محذرًا إياهم من غارة روسية وشيكة على مقرٍّ سري يضمُّ ٤٠ مقاتلًا؛ وبالفعل تمَّ إخلاء المقرِّ قبل تدميره بلحظات، ليتبيَّن لاحقًا أن هذا "المجهول" يقود شبكة اخترقت محادثات "الواتساب" والاتصالات المشفَّرة للضبَّاط. هذا الخرق السيبراني لم يوفِّر فقط معلومات عن توقيت الغارات، بل كشف عن الخرائط الرقمية لانتشار المدفعية ونقاط الضعف، وسمح بتتبع حركة القادة الميدانيين لحظة بلحظة، مما سهل استهدافهم بمسيرات "شاهين" بدقة متناهية، وهو ما يفسر حالة "العمى" والفوضى التي ضربت غرف عمليات النظام منذ الساعات الأولى للمعركة[٢].

### ٣. انطلاق عملية "فجر الحرية": التحرك الموازي للجيش الوطني

بالتزامن مع الانتصارات المتسارعة التي حققتها فصائل "ردع العدوان" في ريف حلب الغربي، أطلق "الجيش الوطني السوري" عملية عسكرية واسعة النطاق تحت اسم "فجر الحرية". هدفت العملية بشكل رئيسي إلى تحرير المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) وقوات النظام في ريف حلب الشرقي والشمالي، وتحديدًا "جيب تل رفعت" ومدينة منبج. جاءت هذه العملية لقطع خطوط إمداد النظام القادمة من مناطق "قسد" باتجاه حلب، ولتخفيف الضغط عن الجبهات الأخرى، فضلًا عن الهدف الاستراتيجي المتمثِّل في تأمين عودة مهجَّري تل رفعت الذين نزحوا عنها لسنوات طويلة، وإنهاء التهديد المستمر للمناطق المحررة في الشمال السوري[٣].

مع بزوغ فجر الأول من كانون الأول (ديسمبر)، تسارعت وتيرة "فجر الحرية" لتحدث تغييرًا جذريًّا في الخريطة العسكرية. تمكَّنت قوات الجيش الوطني من تنفيذ مناورة التفافية ناجحة أدَّت إلى قطع طريق الإمداد الحيوي (حلب - الرقة)، وفصل مناطق سيطرة "قسد" في منبج عن مناطق سيطرتها في تل

---

(١) راجع:

- إبراهيم حميدي، "القائد العسكري أحمد الدالاتي لـ المجلة: اختراق أمني دشن معركة حلب"، مجلة المجلة، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/poNSx

- عبد الله الموسى، "قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا"، مرجع سابق.

- قناة سوريا الآن (SyriaNow)، "معركة حلب: مفتاح النصر | الجزء الأول من فيلم العبور إلى دمشق"، مرجع سابق

(٢) راجع:

- قناة تلفزيون سوريا، فيلم "ساعة الصفر: خفايا تُكشف للمرة الأولى في معركة ردع العدوان"، مرجع سابق

- عبد الله الموسى، "قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا"، مرجع سابق

(٣) راجع:

- تلفزيون سوريا: "الجيش الوطني السوري يبدأ معركة فجر الحرية ضد قوات النظام بريف حلب"، ١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/wUBXi

- مركز شاف (Shaf Center): "إطلاق عمليتي ردع العدوان وفجر الحرية"، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/UtkhD

- قناة المشهد: "أطلقها الجيش الوطني السوري.. ما هي عملية فجر الحرية؟"، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/pNvaF

رفعت. ركَّز الهجوم على محور "كويت الرحبة" وتلة الرادار، ممَّا أدَّى إلى انهيار الخطوط الدفاعية المشتركة لقوات النظام وقسد. هذا التقدُّم السريع لم يعزل "جيب تل رفعت" فحسْب، بل مهَّد الطريق للالتقاء مع فصائل "ردع العدوان" التي كانت تتقدَّم من الغرب، ممَّا أحكم الطوقَ على مدينة حلب من الجهة الشمالية الشرقية، وجعل سقوط مناطق النظام في الريف الشمالي مسألة ساعات[١]. وتوَّجت عملية "فجر الحرية" انتصاراتها بالسيطرة الكاملة على مدينة تل رفعت ومطار منغ العسكري، منهية بذلك سنوات من سيطرة "قسد" على هذه المنطقة الاستراتيجية التي كانت تُستخدم كمنصة لقصف المناطق المحررة. ومع انهيار قوات النظام وانسحاب الميليشيات الكردية، تمكن الجيش الوطني من وصل مناطق "درع الفرات" بمناطق "غصن الزيتون" ومناطق إدلب، مما خلق منطقة جغرافية واسعة ومتصلة تمتد من الحدود التركية وصولًا إلى عمق ريف حلب. هذا التحول الدراماتيكي لم يحرر الأرض فحسب، بل فتح الباب لعودة مئات الآلاف من المهجرين، وغير معادلات القوة في الشمال السوري بشكل لا رجعة فيه، وسط تساؤلات دولية عن مصير التفاهمات السابقة ومآلات المعارك في محاور منبج[٢].

### ٤. معركة تحرير حماة وحمص

#### سقوط حماة.. انهيار "قلاع" الدفاع الأوسط (٣ - ٤ ديسمبر)

بعد السيطرة الخاطفة على حلب، لم تمنح فصائل "إدارة العمليات العسكرية" قوات النظام فرصة لالتقاط الأنفاس أو إعادة بناء خطوط دفاعية جديدة. اتجهت القوات فورًا نحو ريف حماة الشمالي مستخدمة تكتيكات المناورة السريعة والالتفاف، حيث ركزت هجومها على "جبل زين العابدين" الاستراتيجي الذي يعد مفتاح السيطرة النارية على المدينة والمطار العسكري. وعلى الرغم من أن النظام كان يعتبر حماة خط الدفاع الأوسط الذي لا يمكن اختراقه، إلا أن القوات المهاجمة نجحت في تحييد "مطار حماة العسكري" مبكرًا عبر استهدافه بمسيرات "شاهين" الانتحارية، مما حرم الفرقة ٢٥ (مهام خاصة) من الغطاء الجوي المروحي الذي كانت تعتمد عليه. وأدَّى السقوط السريع لجبل زين العابدين وتطويق المدينة من الجهتين الشرقية والغربية إلى حالة من الذُّعر في صفوف قوات النظام، التي آثرت الانسحاب باتجاه حمص تاركةً مستودعات ضخمة من الذخيرة والعتاد. دخلت الفصائل مدينة حماة في مشهد تاريخي، وسيطرت على ساحة العاصي ومبنى المحافظة دون خوض حرب شوارع مدمرة، لتعلن بذلك سقوط الخط الدفاعي الأول عن وسط سوريا، وتمهيد الطريق نحو العقدة الأهم: حمص[٣].

---

(١) راجع:

- محمد كركص، سورية: عمليات "فجر الحرية" تواصل تقدمها شمال شرقي حلب، العربي الجديد، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ykfsJ

- تلفزيون سوريا: "١ كانون الأول.. يوم بزوغ فجر الحرية وطرق ردع العدوان أبواب حماة"، ١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ywgbD

- عربي ٢١: "تعرف إلى الفرق بين عمليتي ردع العدوان وفجر الحرية في سوريا"، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BQAOs

(٢) راجع:

- تلفزيون سوريا: "فصائل فجر الحرية تحشد لمعارك ما بعد منبج.. هل انتهت الهدنة؟"، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ueSPj

- تلفزيون سوريا: "٢ كانون الأول.. يوم ارتباك إيران وقلق إسرائيل على وقع ردع العدوان"، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/eJpMI

- تلفزيون سوريا: "الأسبوع الأهم في سوريا.. مكاسب المعارضة وتحركات النظام"، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MeINH

(٣) راجع:

- "سوريا.. من الثورة إلى ردع العدوان | بودكاست الشرق"، منصة يوتيوب، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي:

- عبد الله الموسى: "قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يومًا"،

### معركة حمص.. قطع شريان الحياة وعزل الساحل (٥ - ٦ ديسمبر)

شكَّلت معركة حمص "الضربة القاضية" استراتيجيًّا للنظام السوري، نظرًا لموقع المدينة كعقدة مواصلات تربط دمشق (المركز السياسي) بالساحل (الخزان البشري) والشمال (الجبهة المشتعلة). أدركت "إدارة العمليات العسكرية" أن السيطرة على حمص تعني تقطيع أوصال الدولة، لذا ركَّزت الهجوم على محورين رئيسيَّين: السيطرة على مصفاة حمص، وإغلاق الطريق الدولي (M5). وفي كواليس النظام، سادت حالة من التخبُّط غير المسبوق؛ إذ يكْشف رئيس الوزراء السابق محمد الجلالي أن محافظ حمص اتَّصل به في حالة انهيار تام طالبًا الإذن بنسف "جسر الرستن" لتعطيل تقدُّم الدبابات، إلا أن سرعة وصول القوات المهاجمة كانت أسرع من اتخاذ القرار. وبحلول يوم ٦ ديسمبر، كانت الفصائل قد أحكمت قبضتها على مدينة حمص بالكامل، وسيطرت على الكليات العسكرية المحيطة بها. هذا الانتصار أدَّى لنتيجة فورية وكارثية للنظام: انقطاع الإمداد البري عن دمشق القادم من الساحل، وعزل القوات المتبقية في العاصمة، وقد وثقت الشهادات فرارًا جماعيًّا للضبَّاط باتجاه طرطوس، تاركين جنودهم بلا قيادة، وهو ما سرَّع من انهيار الجبهة الوسطى بالكامل[١].

### ٥. غرفة عمليات الجنوب: تحرير الجنوب (درعا والقنيطرة والسويداء)

لم تكن معركة الشمال وتهاوي قلاع النظام في حلب وحماة حدثًا معزولًا، بل تزامنت مع حراك عسكري وشعبي منظم في الجنوب السوري، وتحديدًا في محافظتي درعا والسويداء، مما شكَّل "فكي الكماشة" التي أطبقتْ على دمشق. فمع وصول أنباء سقوط حمص وقطع طريق الإمداد الشمالي، تحرَّكت الفصائل المحلية في درعا (التي كانت خاضعة لاتفاقيات التسوية) بشكل خاطف ضمن "غرفة عمليات الجنوب"، وبدأت ساعة الصفر للجبهة الجنوبية فعليًّا مساء يوم الجمعة ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، وسيطرت على الحواجز الأمنية والمربعات العسكرية التابعة للفرقة الرابعة والمخابرات الجوية. وفي السبت ٧ ديسمبر ٢٠٢٤؛ كان الإنجاز الاستراتيجي الأبرز لهذه القوات هو السيطرة السريعة على معبر نصيب الحدودي مع الأردن، ممَّا قطع طريق الهروب البري الوحيد المتبقي لرموز النظام، وأجبر القوات المنسحبة على التكدُّس في محيط دمشق الجنوبي (الكسوة) حيث تمَّت محاصرتها، وهو ما أكَّده المحلِّلون العسكريون الذين أشاروا إلى أن "غرفة عمليات الجنوب" نسَّقت توقيت الهجوم بدقة لمنع النظام من سحب قواته لتعزيز جبهات الشمال[٢].

بالتوازي مع ذلك، لعبت حركة "رجال الكرامة" في السويداء دورًا حاسمًا في تأمين الخاصرة الشرقية للجنوب. فبدلًا من

---

مرجع سابق.

(١) راجع:

- "محمد الجلالي: محافظ حمص اتصل بي وطلب مني قصف جسر الرستن"، قناة العربية، ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=LSRUuDbmTHA

- قناة الجزيرة: "مفاتيح دمشق" (وثائقي)، مرجع سابق

- قناة سكاي نيوز عربية: "وثائقي يكشف اللحظات الأخيرة لنظام بشار الأسد"، منصة يوتيوب، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=jaDRPEqEg3Q

(٢) راجع:

- درعا والقنيطرة والسويداء.. تشكيل "غرفة عمليات الجنوب" في سوريا وسط تقدم المعارضة المسلحة، الجزيرة مباشر، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Auxff

- المعارضة السورية تعلن تشكيل "غرفة عمليات عسكرية" في درعا، إرم نيوز، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/jQSEk

- ٦ من كانون الأول.. يوم طرق أبواب حمص و"كسر القيود" في الجنوب، تلفزيون سوريا، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uFFhj

- غرفة عمليات الجنوب ٢٠٢٤، الذاكرة السورية، ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/RZfak

الوقوف على الحياد، اتَّخذت الحركة وقوى المجتمع المحلي قرارًا بإنهاء الوجود الأمني للنظام في المحافظة، حيث سيطرت المجموعات المحلية على مبنى المحافظة وقيادة الشرطة والأفرع الأمنية دون إراقة دماء، وأصدرت بيانات تطمينية تمنع الفوضى وتحمي مؤسَّسات الدولة. هذا التحرُّك حَرَمَ النظام من استخدام جبل العرب كمنصَّة لإعادة التجميع أو كخط دفاع خلفي، ممَّا جعل دمشق مكشوفةً تمامًا من جهة الجنوب والجنوب الشرقي، وسرَّع من وتيرة الاستسلام في القطاعات العسكرية المحيطة بالعاصمة، لتصبح الجبهة الجنوبية محررة بالكامل[١].

### ٦. غرفة عمليات "فتح دمشق": الخرق من الداخل والليلة الحاسمة

بينما كانت القوات تزحف من الأطراف، كانت دمشق تُدار فعليًّا من الداخل عبر "غرفة عمليات فتح دمشق" التي قادتْ حراكًا أمنيًّا وعسكريًّا معقَّدًا في الساعات الأخيرة:

#### "الليلة الخفية" وإسقاط العاصمة من الداخل

في ساعات المساء الأخيرة من يوم ٧ ديسمبر ٢٠٢٤، وقبل وصول الجيوش القادمة من الأطراف، نفَّذت "غرفة عمليات فتح دمشق" ما أطلقت عليه قيادتها وصف "الليلة الخفية". بدأت العملية بتفعيل الخلايا الأمنية النائمة داخل الأحياء الحيوية للعاصمة (المزة - ركن الدين - الميدان)، والتي نجحت في شل حركة الأفرع الأمنية عبر قطع الطرق الرئيسية والسيطرة على نقاط التفتيش دون قتال عنيف. كان الهدف الاستراتيجي الأهم للغرفة هو السيطرة المبكِّرة على مبنى "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون" في ساحة الأمويين؛ لضمان بث بيان النصر فورًا ومنع النظام من استخدام آلته الإعلامية لإدارة الفوضى. وبحسب المنسق العام للغرفة، بشار القادري، فإن التنسيق العالي بين ثوَّار الداخل والضبَّاط المنشقِّين الذين بقوا في مناصبهم حتى ساعة الصفر، هو ما سمح بتحييد الحرس الجمهوري ودفعهم للاستسلام أو الهروب، ممَّا جعل العاصمة تسقط فعليًّا "من الداخل" قبل وصول الدبابات[٢].

#### السيطرة على "منبر النظام" وإعلان البيان الأول

في تطور دراماتيكي وسريع فجر يوم الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، تمكَّنت مجموعات "غرفة عمليات فتح دمشق" من السيطرة الكاملة على مبنى الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في ساحة الأمويين، والذي كان يُعَدُّ لسنوات طويلة الحصن الإعلامي الأبرز للنظام. من داخل استوديوهات الأخبار التي طالما بثَّت رواية السلطة، تلا أحد قادة الغرفة "البيان رقم واحد"، معلنًا للعالم أجمع "تحرير مدينة دمشق" وسقوط نظام بشار الأسد بشكل رسمي، داعيًا كافة فئات الشعب السوري إلى النزول للساحات والاحتفال بالنصر، مع التشديد على ضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة ومؤسسات الدولة التي "عادت للشعب"[٣].

ركَّز البيان التاريخي بشكل أساسي على قضية "المعتقلين"

---

(١) إلى أين وصلت المعارضة السورية في اليوم العاشر من عملية "ردع العدوان"، الجزيرة نت، ٧ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/auldO

(٢) راجع:

- قناة TIA+: "المنسق العام لغرفة عمليات فتح دمشق يروي ما لم يحكى عن ليلة تحرير دمشق"، منصة يوتيوب، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=epzmFnJuxdE

- قناة المشهد (Al Mashhad): "أسرار الغرفة السرية لفتح دمشق.. بشار القادري يكشف أخطر ٤٨ ساعة أطاحت بالأسد"، منصة يوتيوب، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ZH4d_M5O350

(٣) راجع:

- الجزيرة مباشر: "من داخل التلفزيون السوري.. غرفة عمليات فتح دمشق تعلن السيطرة وتلقي البيان الأول"، موقع الجزيرة مباشر، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/shorts/jQe76_KS5os

- قناة تلفزيون سوريا: "٦ من كانون الأول.. يوم طرق أبواب حمص وكسر القيود في الجنوب"، مرجع سابق.

كأُولى أولويَّات العهد الجديد، حيث أعلن المتحدِّث باسم الغرفة أن "سجون الظلم قد كُسرت"، موجهًا التحية لأهالي المعتقلين والمفقودين. وقد تضمَّن البيان رسائل طمأنة للداخل والخارج بأن الثوار لن ينجرُّوا إلى عمليات انتقامية، مؤكِّدًا أن "دمشق اليوم لكلِّ السوريِّين" وأن حقبة الاستبداد الأمني قد وَلَّتْ بلا رجعة. وتزامن بَثُّ البيان مع مشاهد حَيَّةٍ لفتح أبواب سجن صيدنايا والأفرع الأمنية، مما أعطى مصداقية فورية للوعود التي أُطلقت عبر الشاشة[١].

لم يكن هذا البيان وليد اللحظة، بل نتاج تنسيق سري معقَّد قاده الدكتور بشار القادري، المنسق العام لغرفة عمليات فتح دمشق. كشف القادري في تصريحات لاحقة عن تفاصيل "الليلة الخفية" والـ ٤٨ ساعة التي سبقت البيان، حيث تم تفعيل الخلايا النائمة داخل العاصمة لحماية المرافق الحيوية ومنع عمليات السلب والنهب التي قد يفتعلها النظام قبل هروبه. وأوضح القادري أن قرار السيطرة على التلفزيون وبث البيان كان مدروسًا لقطع الطريق على أي شائعات وبث الطمأنينة، مؤكدًا أن التعليمات كانت صارمة بـ "عدم التعامل بطريقة آل الأسد" والالتزام بأخلاقيَّات الثورة، وهو ما تجلَّى في الحفاظ على أرواح الموظفين والعاملين في المؤسسات الحكومية[٢].

### التحام الجيوش ودخول "إدارة العمليات المشتركة" (فجر ٨ ديسمبر)

مع بزوغ فجر الثامن من ديسمبر، وتحديدًا عقب انهيار الطوق الأمني للعاصمة، بدأت طلائع قوَّات "إدارة العمليات العسكرية المشتركة" (القادمة من الشمال والجنوب) بالدخول المتزامن عبر محاور "العباسيِّين" شرقًا و"أوتوستراد درعا" جنوبًا. وثقت المشاهد الميدانية لحظات تاريخية لالتحام القوات المقتحمة مع عناصر "غرفة فتح دمشق" في ساحة المرجة وساحة الأمويين. لم تواجه القوات مقاومة تُذكر، حيث كانت حواجز الفرقة الرابعة خالية تمامًا بعد فرار عناصرها، بينما شُوهدت العربات المدرَّعة التابعة للفصائل تتمركز أمام مبنى الأركان ومبنى مجلس الشعب لضبط الأمن ومنع عمليات النهب، معلنة بذلك السيطرة العسكرية الكاملة وانتهاء العمليات القتالية[٣].

### ٧. رواية هروب بشار الأسد (اللحظات الأخيرة)

في الساعات القليلة التي سبقت سقوط العاصمة، عاش القصر الجمهوري حالة من العزلة والرعب. تكشف الوثائقيات التي استندت لشهادات مقربين ومسؤولين سابقين، أن بشار الأسد حاول في اللحظات الأخيرة إجراء اتصالات عاجلة مع القيادة الروسية لطلب تدخل عسكري ينقذ الموقف، إلا أنه

---

(١) راجع:

- الجزيرة مباشر: مقطع يوثق لحظة إلقاء البيان ودخول الثوار لمبنى التلفزيون، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/shorts/jQe76_KS5os

- الشرق (Asharq News): "قائد عمليات فتح دمشق: لن نتعامل بطريقة آل الأسد وسنحمي الجميع"، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/GKnTh

(٢) راجع:

- قناة المشهد (Al Mashhad): "فيديو | المنسق العام لـ فتح دمشق يكشف أخطر ٤٨ ساعة أطاحت بالأسد"، منصة يوتيوب، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=ZH4d_M5O350

- قناة المشهد (Al Mashhad): "أسرار الغرفة السرية لفتح دمشق.. بشار القادري يكشف الكواليس"، مرجع سابق.

(٣) راجع:

- قناة العربي - أخبار: "التفاصيل الكاملة لعملية دخول قوات فصائل المعارضة السورية إلى العاصمة دمشق"، منصة يوتيوب، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=PuVbNorIwwU

- قناة الحدث (AlHadath): "قائد الفرقة ٥٠ يستعرض تفاصيل معركة سقوط نظام الأسد"، منصة يوتيوب، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=_3PX7q93ZdY

- قناة الجزيرة: "مفاتيح دمشق" (توثيق شامل لدخول العاصمة)، مرجع سابق.

قوبل بتجاهل تام وصمت مطبق من موسكو، مما جعله يدرك أن الغطاء الدولي قد رُفع عنه نهائيًا. وبناءً على ذلك، غادر الأسد القصر الجمهوري تحت جنح الظلام متجهًا إلى مطار دمشق الدولي (وفي روايات أخرى إلى قاعدة حميميم أولًا)، حيث استقل طائرة خاصة غادرت الأجواء السورية بلا وداع رسمي، تاركًا خلفه ترسانة حربية ونظامًا انهار بمجرد خروجه، لتنطوي صفحته بـ "هروب بلا عودة" كما وصفته التقارير الدولية[١].

### ٨. كواليس الانتقال الصعب: من حكومة الجلالي لحكومة الإنقاذ

شهدت الساعات الأولى لسقوط دمشق صراعًا صامتًا في الأروقة الدبلوماسية لا يقل ضراوة عن المعارك الميدانية، حيث قادت دولة الإمارات حراكًا عاجلًا لمنع انفراد أحمد الشرع بالسلطة، حيث أشارت تقارير عدَّة عن محاولة "اللواء الثامن"[٢] الذي يقوده "أحمد العودة" بالتنسيق مع دولة الإمارات؛ استباق وصول قوات "ردع العدوان" إلى دمشق عبر ترتيب سياسي خاطف يهدف لانتزاع بيان رسمي لتسليم السلطة؛ حيث كشفت مصادر أمنية عن تحركات دبلوماسية إماراتية وأردنية لإنقاذ النظام أو إعادة تشكيله بواجهة جديدة تخدم مصالحهما. قامت الإمارات، بالتعاون مع الأردن، بتشجيع الجيش السوري الحر على الدخول إلى دمشق قبل هيئة تحرير الشام، في محاولة للسيطرة على العاصمة[٣]، فقد توجَّهت مجموعة مسلَّحة تابعة له إلى فندق "فورسيزونز" صباح ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ لمحاولة إجبار رئيس الوزراء "محمد غازي الجلالي" على إعلان اتفاق سلام واستقالة فورية، وحثه على عدم تسليم الشرعية المؤسَّساتية لحكومة الإنقاذ القادمة من إدلب، ومحاولة الإبقاء على حكومته كواجهة شرعية معترف بها دوليًا لفرض شروط تفاوضية تكْبح جماحَ الحركات الإسلامية المسلحة التي تقود قوات المعارضة، إلا أن الجلالي رفض التجاوب مع هذه المحاولات بعد نصيحة من أحمد الشرع، مفضِّلًا انتظار وصول القيادة العسكرية القادمة من الشمال لضمان انتقال منظَّم للسلطة إلى حكومة الإنقاذ، ممَّا أحبطَ هذه المساعي لفرض واقع سياسي جديد بضمانات إقليمية قبل اكتمال السيطرة الميدانية لردع العدوان[٤].

---

(١) راجع:

- قناة العربية (AlArabiya): "رحيل بلا عودة.. وثائقي يكشف اللحظات الحاسمة التي مهدت لسقوط نظام بشار الأسد"، منصة يوتيوب، ١٦ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=QdU5loeF0yg

- قناة العربية (برامج): "مدير مكتب الأسد الإعلامي يروي اللحظات الأخيرة بالقصر ليلة سقوط النظام"، منصة يوتيوب، ٧ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=dGGvi11z72c

- قناة سكاي نيوز عربية: "وثائقي يكشف اللحظات الأخيرة لنظام بشار الأسد"، مرجع سابق.

- قناة الجزيرة: "الجزيرة تكشف تفاصيل الساعات الأخيرة لهروب الرئيس المخلوع بشار الأسد"، منصة يوتيوب، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=yZywfqx-T4E

(٢) يُعد "اللواء الثامن" القوة العسكرية الأبرز في الجنوب السوري (درعا)، حيث تأسس بقيادة أحمد العودة عقب تسوية ٢٠١٨ من بقايا فصيل "شباب السنة" برعاية روسية واستقلالية إدارية شبه تامة، مشكلًا سدًا منيعًا أمام التغلغل الإيراني. وتستند قوة اللواء تاريخيًا إلى الدعم السخي الذي تلقاه من غرفة العمليات الدولية المشتركة "الموك" في الأردن، التي ضمت قوى دولية أبرزها الولايات المتحدة والإمارات؛ حيث لعبت الإمارات دورًا مفصليًا في دعم العودة عبر هذه الغرفة، مرسخة نفوذها من خلال علاقاته الوثيقة بأبوظبي وصلة قرابته برجل الأعمال "خالد المحاميد"، ليصبح العودة بذلك "رجل الإمارات" الاستراتيجي الذي عوّلت عليه لضبط الأمن وموازنة النفوذ في الجنوب، وصولًا لدوره الأخير في ترتيبات نقل السلطة في إبان عملية ردع العدوان أواخر ٢٠٢٤.

(٣) راجع:

- كيف أفسد ثوار سوريا خطة بن زايد ونتنياهو لتقسيم البلاد؟، العدسة (Al Adasa)، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nxouY

– David Hearst, Revealed: How Israel's plan to carve up Syria was thwarted by Assad's downfall, Middle East Eye, 20 December 2024, Accessed: 20 January 2026, Link: https://2h.ae/tJmrA

(4) راجع:

ومع فشل هذا الترتيب كانت هناك مساعٍ لتفعيل "أوراق ضغط بديلة" إذ اتَّجهت الأنظار من أطراف دولية وإقليمية إلى أحمد العودة (قائد اللواء الثامن) بصفته "رجل التوازن" الذي يمكن أن يشكِّل تهديدًا أو منافسًا لسيطرة أحمد الشرع المطلقة، نظرًا لعلاقاته القوية مع الأردن والإمارات وروسيا، وكان المخطَّط يهدف إلى استخدام نفوذ العودة العسكري لفرض محاصصة سياسية، إلا أن تسارع الانهيار في دمشق والتنسيق الميداني الذي فرضَه "الأمر الواقع" بين غرف عمليات الشمال والجنوب لحظة دخول العاصمة ورفض الجلالي للخطة الانتقالية الأولى، أدَّى لتجميد هذا المسار الصدامي مؤقتًا، لينخرط الجميع في ترتيبات المرحلة الانتقالية التي قادها الشرع من قلب دمشق[١]، ومع استقرار سلطة "أحمد الشرع" وحكومته قرر «اللواء الثامن» في محافظة درعا حل نفسه وتسليم مقدراته العسكرية والبشرية لوزارة الدفاع السورية[٢].

## من السرايا الحكومية إلى المنبر الأموي: مراسم انتقال السلطة

في الساعات الحرجة التي سبقت السقوط النهائي للعاصمة، بادر رئيس الوزراء الأخير للنظام، محمد غازي الجلالي، إلى اتخاذ خطوة حاسمة لملء الفراغ، حيث ظهر في بيان مصور عبر منصات التواصل الاجتماعي (بعد تعذر بثه عبر الإعلام الرسمي)، دعا فيه المواطنين إلى الهدوء والحفاظ على الممتلكات العامة، مؤكِّدًا بقاءه في منزله واستعداده للتعاون مع أي جهة تختارها القيادة الجديدة لضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة الخدمية، رافضًا الهروب ومشدِّدًا على أن "البلد لجميع أبنائه"[٣]. وقد مهد هذا الموقف الطريق لتواصل مباشر وآمن بينه وبين قيادة "إدارة العمليات العسكرية"، أفضى إلى ترتيب اجتماع تسليم السلطة فور دخول القوات. ومع وصول القائد العام أحمد الشرع إلى دمشق، توجَّه مباشرة إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، حيث عقد لقاءً مع الجلالي وثَّقته الكاميرات. خلال اللقاء، أكَّد الجلالي للشرع أن ولاءه هو "للمرفق العام وللدولة السورية" وليس للأشخاص، ليردَّ الشرعُ بتطمينات فورية طالبًا منه الاستمرار في الإشراف على تسيير الأعمال اليومية لحين تشكيل الحكومة الانتقالية، في مشهد أنهى حقبة البعث إداريًّا بشكل سلمي[٤]. وعقب ذلك، توجَّه الشرع إلى الجامع الأموي في قلب دمشق القديمة، حيث اعتلى المنبر الذي أُعد خصيصًا لهذه اللحظة منذ عام ٢٠١٣، وألقى "خطبة النصر" أمام حشود المصلين والمقاتلين، معلنًا انتهاء حقبة الاستبداد وبدء مرحلة بناء "دولة المؤسسات والعدل"، في لحظة رمزية أعادت للأذهان الوعود التي قطعتها الثورة في بداياتها[٥].

---

- قناة الجزيرة: "مفاتيح دمشق" (توثيق لاجتماع التسليم)، مرجع سابق.

– The Cradle: "The UAE's strategic caution in post-assad Syria", 12 December 2024, Accessed: 20 January 2026, Link: https://2h.ae/jGrKl

(١) راجع:

- MC Doualiya / Le Parisien: "أحمد العودة.. الرجل الذي يهدد أحمد الشرع"، ٩ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/PNQsg

– Radio Free Europe (RFE/RL): "Who Is Ahmed Al-Awda, The Man Who Could Be A Threat To Syria's New Rulers?", 17 January 2025, Accessed: 20 January 2026, Link: https://2h.ae/lMLnN

(٢) «اللواء الثامن» بدرعا يحل نفسه... ويسلّم مقدراته لـ«الدفاع» السورية، الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bqcVN

(٣) راجع:

- قناة العربية (AlArabiya): الجلالي: عانيت من الأسد ولم ألتقيه سوى مرتين (مقابلة خاصة)، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=6r6O5kVnilk

- رئيس الحكومة السورية السابق يكشف كواليس ليلة "هروب الأسد" من سوريا، قناة الحدث (AlHadath)، ١٠ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=ojtm9vVEIkU

(٤) وثائقي | مفاتيح دمشق (يوثق مشهد اللقاء بين الشرع والجلالي)، قناة الجزيرة، مرجع سابق.

(٥) رواية لم ترو من قبل.. العرض الكامل لفيلم ردع العدوان، قناة

## المحور الثاني: الباطن - الدوافع والسياقات والأطراف

إذا كان المحور الأول قد رصد "ظاهر" السقوط المتسارع للنظام في عشرة أيام، فإن هذا المحور يغوص في "باطن" التفاعلات العميقة التي سبقت وأحاطت بهذا الانهيار، محاولًا تفكيك الأبعاد البنيوية غير الرسمية لهذا الحدث التاريخي. وينطلق التحليل هنا من تجاوز السردية الظاهرية التي اختزلت عملية "ردع العدوان" في كونها رد فعل ميداني على خروقات النظام وعدوانه على مناطقها، ليُعيد تأطيرها بوصفها "اللحظة الحرجة" التي تكثَّفت فيها مسارات تاريخية وجيوسياسية معقَّدة، وظَّفت أطراف عدة بالداخل والخارج "هيكل الفرص السياسية"[1] المتاح في ظل ظرف إقليمي ودولي موات لإسقاط النظام.

ويرصد هذا الجزء أثر "الفراغ الجيوسياسي" الذي خلَّفه الانشغال الروسي في المستنقع الأوكراني، وتآكل القوة الإيرانية وأزرعها بفعل ارتدادات "طوفان الأقصى" التي عملت كـ "أثر فراشة" مدمِّر سَحَبَ الغِطاء عن دمشق. وتتكامل هذه العوامل مع الدور التركي الذي أتقن استراتيجية "القيادة من الخلف"، والبراجماتية الغربية التي أدارت "هندسة الظل" عبر دبلوماسية المسار الثاني، لتُهيِّئ الأرضية لفاعلين جُدد تمَّ تحويلُهم من خانة "الإقصاء" إلى خانة "الشركاء الوظيفيّين". فنحن إذن أمام مشهد لم تُسقطه قوة السلاح وكفاءة التحركات العسكرية للمعارضة وحدها، بل أسقطه تقاطع نادر بين "الجاهزية الذاتية" للفصائل و"المصلحة الدولية" في طي صفحة نظام تحول من "لاعب إقليمي" إلى "عبء أمني" لا يحتمل البقاء.

### أولًا - من الانفتاح المشروط إلى العزلة القاتلة: قراءة في فشل استراتيجيات تعويم النظام

لا يمكن فصل لحظة السقوط لنظام الأسد عن فشل مسار "إعادة التأهيل" الذي قادتْه دول عربية منذ عام ٢٠٢٣. هذا الفشل لم يكن قدرًا محتومًا، بل كان نتيجة مباشرة لجمود "العقل السياسي" للنظام الذي قرأ الانفتاح العربي والدولي قراءة خاطئة، معتبرًا إياه "انتصارًا وعودة للاعتراف" دون مقابل، وليس "فرصة مشروطة" للتغيير. فلم يكن سقوط النظام المفاجئ نتيجة لقوة الخصوم فحسب، بل كان نتاجًا لفشل ذريع في استثمار فرص النجاة التي أُتيحت له إقليميًّا ودوليًّا، وقد كشف عدد من التقارير اللاحقة عن أن عملية "إعادة تأهيل الأسد" اصطدمت بجدار من التعنت الشخصي لبشار وسوء التقدير الاستراتيجي أدَّى إلى عُزلة قاتلة في اللحظة الحرجة.

فقد مثلت قمة جدة العربية في مايو ٢٠٢٣ ذروة الجهود العربية لإنهاء عزلة دمشق، مُتَوِّجَةً مسارًا دبلوماسيًّا قادَه الأردن وعُرف بـ "المبادرة الأردنية" التي استندت إلى منهجية "خطوة مقابل خطوة". هدفتْ هذه المقاربة البراجماتية إلى تقديم

---

الإخبارية السورية، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=m6GptRfUUxQ

(١) يرجع مصطلح "هيكل الفرص السياسية" (Political Opportunity Structure) بشكل بارز في أعمال ديفيد سونج (David S. Meyer) وآخرين ضمن مدرسة الحركة الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات. والمصطلح نفسه تطور خلال إطار فهم كيف تؤثر البيئة السياسية على فرص نشوب الحركات الاجتماعية، مع اعتبار عوامل مثل الاستقرار السياسي، وجود المؤسسات، الدعم الدولي، وتنظيم القوى الاجتماعية، ويمكن توظيف مفهوم هيكل الفرص السياسية في العلاقات الدولية والثورات المسلحة بطرق متعددة، وهو يساعد على فهم سبب اندلاع النزاعات وتطورها في فترات زمنية محددة. وكيف تؤثر التغيرات في النظام الدولي (مثل تحالفات الدول الكبرى، ضغوط دولية، أو تغيّر موازين القوى) في إمكانية بروز حركات أو ثورات داخل بلد معين. ومع وجود دعم دولي أو مواقف صامتة من القوى الكبرى يمكن أن يمنح حركات المعارضة فرصة للعب دور أقوى، أو بالعكس يضيق من فرصها إذا كان المجتمع الدولي يدعم النظام القائم، وعندما تتغير بيئة الدول المجاورة أو التكتلات الإقليمية، فإن فرص نجاح حركات داخل بلد ما قد تتغير أيضًا. التدخلات أو الدعم اللوجستي من دول أخرى يمكن أن يعزز قدرات المتمردين، في حين قد يؤدي الضغط الدولي إلى تقييد تلك القدرات أو فرض شروط سياسية. مستفادة من: ياسمين منصور، هيكل الفرص السياسية، الموسوعة السياسية، ٩ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/RvKDG

حوافز سياسية واقتصادية للنظام (التعويم والعودة للجامعة العربية) مقابل خطوات ملموسة منه تتمثَّل في: وقف تهريب المخدرات (الكبتاجون) إلى دول الخليج - تهيئة الظروف لعودة اللاجئين - الحد من التغول الإيراني في مؤسسات الدولة[١].

وبالتوازي، قادت الإمارات جهدًا موازيًا ضمن حراك إقليمي "ثلاثي الأبعاد" (إماراتي-إسرائيلي، وبغطاء أردني ضمني) سبق سقوط النظام، استهدف إعادة صياغة الوضع السوري عبر مسارين متوازيَيْن: الأول سياسي يهدف لـ "الاحتواء المشروط"، والثاني أمني يميل نحو "التقسيم الوظيفي"، ففي شِقِّه الأول؛ شكَّلت الدبلوماسية الإماراتية رأس الحربة في مشروع "إعادة تعويم الأسد"، حيث تبنت مقاربة قائمة على "الحوافز الاقتصادية مقابل فك الارتباط". ووفقًا للأخبار اللبنانية، عرضت أبو ظبي حزمة مساعدات مالية ضخمة وغطاءً سياسيًّا عربيًّا للأسد، مشترطةً تحوُّلًا جذريًّا في عقيدته التحالفية يتمثَّل في التخلِّي الكامل عن المظلَّة الإيرانية وقطع خطوط الإمداد عن حزب الله. هَدَفَ هذا المسار إلى تحويل النظام من "وكيل إيراني" إلى "شريك وظيفي" في المنظومة الأمنية العربية[٢]. وبالتوازي مع هذا المسار وفي شِقِّهِ الثاني، كشف موقع "ميدل إيست آي" البريطاني عن مخطط (إماراتي-إسرائيلي) سعت الإمارات وإسرائيل، وفقًا للتقرير، إلى تحويل سوريا إلى ساحة نفوذ مشترك يعزِّز مصالحهما الإقليمية. ركَّزت الخطة على إبقاء الأسد كواجهة للنظام، مع تحجيم دوره السياسي والعسكري لصالح قوى تدعمها الإمارات، وهذه الخطة تضمَّنت إقامة علاقات عسكرية مع الأكراد في الشمال الشرقي والدروز في الجنوب، ممَّا يضمن وجود تحالفات أقلية تخدم أهداف إسرائيل في البقاء قوة مهيمنة في المنطقة، كما كانت الإمارات تستهدف توجيه الدعم المالي والسياسي للأسد مقابل تخليه عن علاقاته الاستراتيجية مع إيران وحزب الله، يشير التقرير إلى أن سقوط الأسد المتسارع "أحبط" هذه الخطة التي كانت تهدف لاقتطاع جزء حيوي من الجغرافيا السورية كحزام أمني[٣].

أمَّا على الجانب الأمريكي؛ فقد كشفت وثائق ومذكرات دبلوماسية عن وجود قناة اتصال سرية ومباشرة بين نظام الأسد وإدارتي ترمب وبايدن، استضافتها العاصمة العمانية مسقط لسنوات. تضمَّنت هذه المحادثات عرضًا أمريكيًّا مُغْرِيًا يُعرف بـ "خطوة مقابل خطوة"، حيث اقترحت واشنطن انسحابات عسكرية وتخفيفًا للعقوبات مقابل انخراط النظام في عملية سياسية جدية. إلا أن وفد النظام واجه هذه الفرصة بتعنُّت شديد، مُصِرًّا على استعادة كامل السيادة دون تقديم أي تنازلات سياسية أو أمنية[٤]، ومراهنًا على كسب الوقت وتغيُّر الظروف الدولية، وهو ما أدَّى في النهاية إلى إغلاق هذه النافذة

---

(١) راجع:

- إبراهيم حميدي، "المجلة" تنشر "المبادرة الأردنية" لسوريا... ثلاث مراحل تنتهي بخروج إيران و"حزب الله"، مجلة المجلة، ٢٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/EOXaZ

- إبراهيم حميدي، "وثائق سرية" تمهيدًا لعودة سوريا إلى الجامعة العربية، مجلة المجلة، ٥ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/EOXaZ

(٢) خطة نتنياهو للحرب الطويلة: نموذج القنيطرة جنوبًا وتحويل لبنان إلى ضفة غربية، الأخبار اللبنانية، ٢ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.al-akhbar.com/World/387139

(٣) راجع:

- كيف أفسد ثوار سوريا خطة بن زايد ونتنياهو لتقسيم البلاد؟، مرجع سابق.

– David Hearst, Revealed: How Israel's plan to carve up Syria was thwarted by Assad's downfall, Middle East Eye, Op. cit.

راجع:(4)

- إبراهيم حميدي، القصة الكاملة للحوار السري بين نظام الأسد وإدارتي ترمب وبايدن (١ من ٣)، مجلة المجلة، ١٩ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/WaDdb

- إبراهيم حميدي، مفاجأة أميركية للوفد السوري في الحوار السري في مسقط (٢ من ٣)، مجلة المجلة، ١٩ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/eTUxg

- إبراهيم حميدي، الإمارات تتوسط بين الأسد وبايدن... و"لقاء" سوري - أميركي (٣ من ٣)، مجلة المجلة، ١٩ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/npcBb

وجعل واشنطن ترفع الغطاء عنه تمامًا عند بدْء الانهيار رغم محاولته الأخيرة عبر فتح مبادرة دبلوماسية أعرب عن استعداده للتوصُّل إلى اتِّفاق يسْمح له بالتمسُّك بالأراضي المتبقية التي يُسيطر عليها الجيش السوري، أو ضمان "خروج آمن إلى المنفى" إذا لزم الأمر، و أن تقطع دمشق كل علاقاتها مع الجماعات المسلَّحة المدعومة من إيران، مثل "حزب الله"، إذا مارست القوى الغربية نفوذها لوقف القتال في البلاد، لكن ذلك قابله ترامب -قُبيل تنصيبه رئيسًا- برفض تدخل واشنطن في الصراع في سوريا متوقعا الإطاحة بالأسد[١].

أمَّا على الجانب التركي، ففي خطوة براجماتية، عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تطبيعًا كاملًا للعلاقات مع دمشق، مادًّا "يد المصالحة" التي كانت كفيلةً بتأمين الحدود الشمالية للنظام وتحييد الخطر الأكبر (المعارضة المسلَّحة). لكن الأسد رَدَّ على هذه المبادرة بغطرسة دبلوماسية، واضعًا شروطًا تعجيزية مثل الانسحاب التركي المسبق قبل أي حوار[٢]، متجاهلًا نصائح حليفه الروسي فلاديمير بوتين الذي حَثَّهُ مرارًا على "تنشيط الحوار مع الخصوم" والانخراط مع أنقرة لتفادي عواقب التصعيد[٣]. هذا التعنُّت حرم النظام من "شبكة أمان" إقليمية كانت ضرورية لبقائه، وجعل تركيا داعمًا كبيرًا من الخلف لعملية "ردع العدوان".

في المحصِّلة، لا يمكن قراءة فشل مشاريع إنقاذ النظام إلا عبر تفكيك ثنائية "الظاهر والباطن" إذ كان النظام يمارس أقصى درجات الانفصال عن الواقع، مُضمرًا رفضًا قاطعًا لأي تغيير أو تجاوب مع مطالب الشركاء أو الخصوم، ومتمسكًا بعقلية "الكل أو لا شيء". لقد حاول الأسد العيش على "ظاهر" الانتصارات الشكلية والبروتوكولات الدبلوماسية، متجاهلًا "باطن" المطالب الدولية والإقليمية الملحة (وقف الكبتاجون - تحجيم إيران - عودة اللاجئين)، ومع دوان آلة الحرب سقطت تلك القشرة الدبلوماسية الهشَّة (الظاهر) لتتكشَّف الهُوة العميقة (الباطن) التي حفرها النظام حول نفسه؛ فلا هو كسب ثقة العرب، ولا هو حَيَّدَ تركيا، ولا هو أَرْضَى الغرب، ليجدَ نفسَه غارقًا في عُزلة لطالما حاول إخفاءها خلف ضجيج "التعويم" في الفعاليات والمناسبات الرسمية.

**ثانيا - الدور التركي.. القيادة من الخلف وسياسة الإنكار المعقول**

لعل من أعقد خيوط المشهد السوري في لحظة السقوط هو الدور الذي لعبته أنقرة، والذي يمكن وصفه بأنه تطبيق لاستراتيجية "القيادة من الخلف". فبينما كانت المدافع تدك معاقل النظام، كانت الدبلوماسية التركية في الظاهر ترسم مشهدًا مغايرًا تمامًا لعلاقتها وموقفها ممَّا يجري على الأرض. إن قراءة حقيقة الدور التركي تتطلَّب تفكيكًا دقيقًا للمسافة الفاصلة بين الخطاب السياسي الرسمي (الظاهر) وبين غرف العمليات الاستخباراتية والعسكرية في (الباطن)، حيث تُظهر هذه القراءة أن تركيا لم تكن مجرد "متفرج" قلق، بل كانت شريكا وضامنا يتحرك بغموض حتى اقتربت اللحظة الحاسمة ثم كشف عن دوره الكبير في عملية إسقاط النظام عند وصله لمرحلة السقوط الحتمي.

فقد لعبت تركيا دورًا معقَّدًا وحسَّاسًا في عملية "ردع

---

(١) بلومبرغ: الأسد يلجأ إلى واشنطن وترمب لمحاولة البقاء في السلطة، الشرق الإخبارية، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/iaJSg

(٢) راجع:

- عملية ردع العدوان وانهيار قوات النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/HjPoe

- بشار الأسد يضع شرطين للتطبيع مع تركيا، تليفزيون سوريا، ١٤ يناير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/cOniG

- أردوغان: نظام دمشق لم يدرك قيمة اليد التي مدتها أنقرة، الشرق الإخبارية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rCCzu

(٣) بوتين يحذر الأسد: ابتعد عن إيران وانخرط مع تركيا لتفادي عواقب التصعيد، تلفزيون سوريا، ١١ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gfRhI

العدوان"، فلم تُعلن تركيا عن أي تورُّط مباشرٍ لها في المعركة في أيامها الأولى، ففي مستوى الظاهر؛ حرصت أنقرة في الأيام الأولى من عملية "ردع العدوان" على تصدير خطاب دبلوماسي يتَّسم بالحياد الحذر، والتمسُّك بمخرجات مسار "أستانا"، والدعوة المستمرَّة لخفض التصعيد. وبدا الموقف التركي الرسمي وكأنه في حالة "دهشة" مماثلة للمجتمع الدولي، لقد قدَّمت تركيا نفسها في "الظاهر" كطرف وسيط يسعى للتهدئة، ولم يصدر عن تركيا موقف رسمي قاطع، ولم تتحرَّك باتجاه الضغط على «تحرير الشام»، ولم يصدر عن تركيا سوى أنها تتابع عن كثب التحركات الأخيرة لفصائل المعارضة في شمال سوريا، واتَّخذت كل الاحتياطات لضمان أمن القوات التركية هناك[١]، وضرورة الحفاظ على السلام في إدلب والمنطقة المحيطة، والتعهُّد باتباع الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار خفض التصعيد مع الإشارة إلى مخاطبة المجتمع الدولي بوقف الهجمات التي تسبَّبت في فقدان أرواح المدنيّين، مع توضيح تركيا لقلقها من استمرار الاستهداف المدني واستهدافها من قبل جماعات إرهابية في تل رفعت ومنبج[٢]. كما صرَّح هاكان فيدان بأن تركيا ليست متورِّطة في القتال الدائر في حلب، لكنه أكَّد أن بلاده ستتخذ الاحتياطات اللازمة ضد موجة النزوح المحتملة[٣].

وظلَّت الدبلوماسية التركية تمارس سياسة "الإنكار المقبول" و"الغموض الاستراتيجي" حتى معركة حماة، وقبل ٤ أيام من سقوط النظام؛ حيث أبلغ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرش، في اتصال هاتفي أجراه معه مساء الخميس ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تخلَّل اجتماعًا لمجلس الأمن القومي التركي برئاسته، أن الحكومة السورية بحاجة إلى التواصل بسرعة مع شعبها للتوصُّل إلى حل سياسي، وأن تركيا تعمل على تهدئة التوتر، وحماية المدنيّين، وتمهيد الطريق لحل سياسي وتمسكها بوحدة أراضي سوريا وسلامتها وأنها لن تتسامح مع التنظيمات الإرهابية التي تحاول استغلال الظرف وأنها ستقضي على أي تهديد يستهدف أمن البلاد القومي[٤].

### من "الغموض الاستراتيجي" إلى "الوضوح الاستراتيجي" وتدشين مرحلة الرعاية المباشرة

لكن سياسة الإنكار والغموض لم تدم طويلا بأي حال؛ حيث بدأت أنقرة في اليوم التالي (٦ ديسمبر ٢٠٢٤) تُظهِر دورها الحقيقي في المعركة وأنها كانت على أقل تقدير على تنسيق عال جدا مع قوى المعارضة وعلى علم بأهدافها، فعقب نجاح المعارضة في تحرير حماة وحمص أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن أمله في أن يتواصل تقدُّم مقاتلي المعارضة في سوريا "من دون مشاكل"، معتبرًا أن هدفهم العاصمة دمشق[٥]، ومع انجلاء غبار المعارك وسقوط النظام، دشَّنت أنقرة مرحلة سياسية جديدة قوامها الانتقال من سياسة "الغموض البناء"

---

(١) باسل بركات، الدفاع التركية: نتابع التحركات الأخيرة للمعارضة شمال سوريا، تي آر تي العربية (TRT)، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.trtarabi.com/article/18237632

(٢) راجع:

- أول تعليق من الخارجية التركية على عملية "ردع العدوان".. ماذا قالت؟، ١٨٠ تحقيقات، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4a5XPG1

- سعيد عبد الرازق، «ردع العدوان»... لماذا الآن؟ ولماذا تصمت تركيا؟، الشرق الأوسط، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3YbA6g9

- الخارجية التركية تعلق على تطورات المعارك شمال سوريا، الجزيرة نت، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/OMeOh

(٣) فيدان: تركيا ليست منخرطة بالصراعات الدائرة في حلب، روسيا اليوم (RT)، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ApExI

(٤) سعيد عبد الرزاق، إردوغان: دمشق هدف فصائل المعارضة ونأمل استكمال مسيرتها دون مشكلات، الشرق الأوسط، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/HaHmd

(٥) أردوغان يأمل أن تواصل قوات المعارضة السورية تقدمها، الجزيرة نت، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/LoLEE

والإنكار الدبلوماسي، إلى استراتيجية "الوضوح الاستراتيجي" والتبني الكامل للواقع الجديد. تجلَّى هذا التحول في مشهدية رمزية عالية الدلالة، تمثَّلت في الزيارة المبكرة التي أجراها وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إلى دمشق المحرَّرة، حيث لم يكتفِ باللقاءات البروتوكولية، بل ظهر في جلسة غير رسمية مع الرئيس الجديد أحمد الشرع وهما يحتسيان الشاي على قمة جبل قاسيون المطلِّ على العاصمة[١]. مثَّلت هذه الصورة "إعلانًا بصريًّا" لانتهاء حقبة "العمل من خلف الستار"، وتكريسًا لشرعية النظام الجديد بغطاء ودعم إقليمي تركي.

وشكَّل حديث الرئيس أردوغان في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤؛ بمثابة "إعلان تأسيسي" لمرحلة "الرعاية الضامنة"، حيث نقل الموقف التركي من هندسة الظل إلى الرعاية المباشرة، مانحًا "الشرعية السياسية" للنظام الجديد بقيادة أحمد الشرع كشريك استراتيجي، حيث رسم أردوغان مثلثًا استراتيجيًا جديدًا يحدِّد ملامح المرحلة؛ أولًا، أضفى الشرعية السياسية -للمرة الأولى- على القيادة الجديدة عبر ذكر "أحمد الشرع" بالاسم، رابطًا هذا الاعتراف بضرورة تبنِّي نهج احتوائي شامل يضمن وحدة الأراضي السورية ويمنع موجات النزوح. ثانيًا، وجَّه تحذيرًا شديد اللهجة لإسرائيل، واضعًا "فيتو" تركيًّا صريحًا أمام أي محاولات لاستغلال الفراغ الأمني لقضم أراضٍ سورية جديدة، معتبرًا أن أي تغيير في الخريطة الجيوسياسية يمس الأمن القومي التركي. ثالثًا، غازل الإدارة الأمريكية القادمة (ترمب) ودعاه لإنهاء الاستثمار الخاطئ في (قسد) والانسحاب من شرق الفرات، ممهدًا الطريق لتفاهمات ثنائية تطلق يد أنقرة في الشمال السوري[٢]. وتعزيزًا لهذا المسار، تحوَّلت العلاقة بين أنقرة ودمشق الجديدة من "التنسيق الأمني" إلى "التحالف العضوي" في مواجهة مهدِّدات الأمن القومي المشترك، وتحديدًا ملف "المشاريع الانفصالية". فقد تبنَّت تركيا بشكل علني ومباشر مهمَّة إعادة بناء الجيش السوري الجديد، ليس فقط لضبط الأمن الداخلي، بل ليكون "رأس حربة" في تفكيك مشروع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)[٣].

في مستوى الباطن؛ وعلى النقيض تمامًا من محاولة أنقرة إظهار الحياد والقلق الدبلوماسي، كان "الباطن" يغلي بنشاط محموم قاده جهاز الاستخبارات التركي (MIT) في العديد من محطات التنسيق بين "هيئة تحرير الشام" وأنقرة، فضلا عن قوات "الجيش الوطني السوري" والقوات الرديفة المدعوم بشكل مباشر من تركيا[٤]، لكن يبدو أنه تحركات أنقرة كانت حذرة أيضًا؛ حيث لم تقم بتدخل عسكري مباشر في البداية، وحاولت لاحقا تقديم الدعم للجيش الحر في معركة حلب لكن تغلغل جماعة "غولن" في قيادة الجيش التركي، حال دون ذلك[٥]، ثم لاحقا دعمت الجيش الوطني السوري (الذي تدعمه عسكريًّا منذ سنوات) و"القوات الرديفة" ليلعبا دورًا متوازيًا أمام انكسار المعارض وزحف النظام وحلفائه. كما حاولت "أنقرة" الحفاظ على علاقات معقَّدة مع هيئة تحرير الشام والتي تراوحت بين التنسيق والتوتر أحيانًا، وتوجد محطات عدة لهذا التنسيق منها؛ ما ذكره "هاكان فيدان" وزير الخارجية التركية أن

(١) شاهد.. الشرع وفيدان يحتسيان الشاي على قمة جبل قاسيون، الجزيرة نت، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qHPTD

(٢) الشرع وترامب وإسرائيل.. محاور بحديث أردوغان بشأن ملامح سوريا الجديدة، الجزيرة نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uhcmm

(٣) راجع:

- تركيا: سنفعل "كل ما يلزم" إذا لم تحل الحكومة السورية مشكلة "قسد"، الشرق الإخبارية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/zsFju

- تركيا تلوح بالتدخل ضد أي محاولة انفصالية تهدف لتقسيم سوريا، الشرق الأوسط، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uyxBV

(٤) "القوات الرديفة" كيان عسكري أنشأته تركيا لتعزيز تواجدها في إدلب، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ٢٠ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bIRJF

(٥) داود أوغلو يكشف سبب تأخر التدخل العسكري التركي بسوريا، عربي ٢١، ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gGRla

الهيئة أظهرت تعاونًا جيدًا خاصة في تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلِّقة بمكافحة داعش، وساهمت بشكل كبير في هذا الصدد"، موضحًا أنهم لم يعلنوا هذا الأمر فيما مضى "نظرًا لحساسية الأمر"[١]، كما سبق وأن اتهمت الحكومة التركية على إثر تسريبات عن شحنات أسلحة أرسلتْها أنقرة للإسلاميين في سوريا[٢]، ونسَّقت عمليات عدَّة منها إعادة انتشار مع هيئة تحرير الشام وغيرها[٣]، بالإضافة لتعاون الهيئة مع أنقرة لملاحقة مواليين لداعش والقاعدة في صفوفها[٤]، وتعاظم هذا التنسيق والاعتماد المتبادل مع تصفية "هيئة تحرير الشام" للفصائل المنافسة لها في إدلب حتى وصف أحد مسؤولي الهيئة العلاقة بين تنظيمه والحكومة التركية بأنها "تحالف"[٥]. وكانت الدبلوماسية التركية في "الباطن" تعمل على تحييد دعم موسكو وطهران للأسد؛ فقد أشار وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في وقت لاحق إلى أن تركيا أقنعت روسيا وإيران بعدم التدخل عسكريًّا في المعادلة وأن ذلك تسبَّب في عجز الأسد عن الحصول على دعمهم في اللحظة الأخيرة وأن تلك الاتصالات الدبلوماسية المكثفة فتحت الطريق أمام نصر بلا دماء[٦].

في الأخير، لا يمكن قراءة الدور التركي في عملية "ردع العدوان" وتداعياتها بمعزل عن التكيُّف الاستراتيجي الذي مارسته أنقرة؛ إذْ أدارت أنقرة هذا الملف المعقَّد عبر عدة مراحل ومسارات. بدأت بمرحلة اتَّسمت بـ"الغموض الاستراتيجي" وتوظيف الوكلاء والحلفاء من قوى المعارضة المسلحة لاستنزاف الخصوم (النظام وقسد) دون تكلفة سياسية مباشرة، ثم استغلت حالة السيولة والضعف الناتجة عن انشغال حلفاء نظام الأسد (روسيا وإيران) ومع نضوج الظرف الميداني، نفَّذت أنقرةُ تحوُّلًا سريعًا نحو دعم تحرك قوات ردع العدوان قبل وأثناء المعركة، لتتجاوز ظاهر دور "الوسيط" إلى دور "الضامن والراعي" للقوى الحاكمة الجديدة، محققة جملة من المصالح على رأسها تعميق نفوذها ودمج دمشق في "المجال الحيوي" للأمن القومي التركي.

### ثالثا - تحولات الدور الروسي: من التدخل العسكري الحاسم إلى استراتيجية إدارة الخسارة

كانت مسألة سقوط النظام السوري قبل تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ أقرب ما يكون أمام ضربات المعارضة السورية العسكرية وخسارته أكثر من ثلثي مساحة سوريا وتقهقر قواته للدفاع عن مراكز المدن الكبرى والعاصمة دمشق، قبل أن تقلب روسيا المعادلة رأسًا على عقب، كان النظام السوري يسيطر على نحو ٢٢٪ فقط من الأراضي السورية، بينما كانت المعارضة السورية تنتزع من الأراضي والمساحات الجغرافية الواحدة تلو الأخرى معتمدة على نموذج حرب العصابات وقتال الشوارع، في نموذج غير تقليدي لمواجهة جيش النظام. لكن التدخُّل العسكري الروسي شكل نقطة تحول فاصلة في تاريخ الثورة السورية وغير

(١) تركيا: "هيئة تحرير الشام" ساعدتنا في مكافحة الإرهاب، العربية، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uwvmj

(٢) تركيا: فضيحة سياسية بعد نشر صور شحنات أسلحة أرسلتها أنقرة للإسلاميين في سوريا، فرنسا ٢٤، ٣٠ مايو ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BMxRQ

(٣) راجع:

- المخابرات التركية تستبدل حراس الدين بتحرير الشام في حماة، الإمارات ٢٤، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/tQBtr

- اتفاق بين تحرير الشام والاستخبارات التركية متعلق بالمقاتلين الأجانب، نورث بريس (North Press)، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/PLVqf

(٤) خلال أسبوع.. هيئة "تحرير الشام" وبطلب من الاستخبارات التركية اعتقلت نحو ٢٥ قيادي، المرصد السوري لحقوق الإنسان (SOHR)، ١٠ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZlsTY

(٥) العلاقة مع تركيا.. أهم دوافع "هيئة تحرير الشام" لتصفية الفصائل، الشرق الأوسط أونلاين، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/HHtmi

(٦) كيف أقنعت تركيا روسيا وإيران بالتخلي عن الأسد؟.. "اتصال حاسم"، عربي ٢١، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/XfmBZ

موازين القوى على الأرض، إذ زجَّت موسكو بقوتها العسكرية الهائلة لتدفع المعارضة السورية إلى التراجع وخسارة مناطق استراتيجية لم يكن النظام السوري يجرؤ على الاقتراب منها طوال أيام الثورة ومعاركها[١].

كان التدخل الروسي نقطة تحول هائلة حيث نجحت إيران عقب زيارة قام بها قاسم سليماني إلى موسكو في يوليو ٢٠١٥ بإقناع روسيا بالتدخل للتدخل العسكري لدعم نظام الأسد وأوجزت رحلته إلى موسكو الوضع المتدهور للمعارك في سوريا، حيث يتقدم مسلحو المعارضة باتجاه الساحل ليشكلوا بذلك خطرا على المنطقة التي تعد معقلًا رئيسيًا للأسد وطائفته العلوية، وتشكل أيضا خطرًا على القاعدة البحرية الروسية في طرطوس[٢]، ولأن الحرب السورية انتقلت من "حرب شوارع وميليشيات" إلى "حرب جهات ونيران كثيفة" تتطلب سلاح جو متفوق وتكنولوجيا لا تملكها طهران ولا دمشق، لذا فإن "فجوة القوة" التي ملأتها روسيا ومعادلة "التفوق الجوي" نجحت فيما عجزت عنه إيران.

فعلى الرغم من الاستثمار البشري والمالي الهائل الذي ضخته إيران لإنقاذ النظام منذ ٢٠١٢، إلا أنها اصطدمت بحقيقة عسكرية صلبة: إيران "قوة برية غير متكافئة"، تعتمد في عقيدتها العسكرية الإيرانية على حرب العصابات، والميليشيات الرديفة، والصواريخ قصيرة ذات المديات المتعددة[٣]. في عام ٢٠١٥، وصل هذا النموذج إلى حدوده القصوى؛ فالميليشيات قادرة على مسك الأرض، لكنها عاجزة عن التقدم تحت النيران الكثيفة في مناطق مفتوحة، أو تدمير تحصينات المعارضة دون غطاء جوي. ولم يكن سلاح الجو الإيراني (المتهالك والمكون من طائرات أمريكية تعود لحقبة الشاه) قادرًا على العمل خارج حدوده[٤]، مما ترك قوات النظام والميليشيات مكشوفة تمامًا أمام تمدد "جيش الفتح" الذي كان يمتلك مضادات دروع فعالة (تاو)[٥]. كما أنه بحلول عام ٢٠١٥، كان سلاح الجو السوري قد فقد فعاليته القتالية والاستراتيجية، حيث تشير التقديرات العسكرية إلى أن النظام خسر مئات الطائرات والمروحيات إما بالإسقاط أو بالأعطال الفنية نتيجة الاستخدام المفرط ونقص قطع الغيار، وما تبقى كان يعتمد على "البراميل المتفجِّرة" التي تُلْقَى من المروحيات بشكل عشوائي وغير دقيق، والتي -وإن كانت مرعبة للمدنيّين- لم تكن ذات جدوى تكتيكيَّة ضدَّ خطوط إمداد المعارضة المتحرِّكة أو غرف العمليات المحصَّنة. كان النظام "أعمى" استخباراتيًّا و"مشلولًا" جوّيًّا، وعاجزًا عن تنفيذ عمليات ليلية أو دقيقة[٦]. وجاء التدخُّل الروسي ليشكِّل نقطة التحول بسبب القوة الجوية الحاسمة للقوات البرية للنظام السوري المدعومة من إيران، وقد أسفرت هذه الحملة المشتركة عن إنشاء "تجمع

(١) عمار دروبي، سحق الثورة وأنقذ الأسد.. كيف غير التدخل الروسي ميزان القوى في سوريا؟، الجزيرة نت، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/IZghA

(٢) راجع:

- نصر الله للميادين: الدخول العسكري الروسي في سوريا كان مؤثرا جدًا، قناة الميادين، ٣ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZxGuf

- التدخل الروسي في سوريا.. خطة قاسم سليماني لإنقاذ الأسد، العربية، ٥ أكتوبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/jcvXD

(3) John P. Caves III: Leveling the Field: Iran's Asymmetric Use of Conventional Military Capabilities, Iran Watch, February 28, 2022, acsses: 20 January 2026, link: https://2h.ae/CdhnY

(٤) راجع:

- "الذراع القصيرة".. نقطة ضعف الجيش الإيراني، سكاي نيوز عربية، ٢٢ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Apfiw

- نيكول غرايفسكي، الهجمات الأخيرة كشفت مكامن ضعف إيران، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZRoTv

(٥) يزن شهداوي، صواريخ تاو.. قوة المعارضة بمواجهة النظام السوري، الجزيرة نت، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/amebH

(6) Assad's Long Reach: The Syrian Arab Air Force at War, Middle East Institute, 5 May 2020, Accessed: 20 January 2026, Link: https://2h.ae/wmSJc

متكامل" من التشكيلات المسلحة غير النظامية تحت قيادة القوات المسلحة الروسية. ونظرًا لتدني كفاءة هيئة الأركان العامة لقوات النظام، تولى ضباط القوات الجوية والبحرية والعمليات الخاصة الروسية تنفيذ كافة التحضيرات المتطلبة للعمليات ضد قوات المعارضة مع وجود عناصر ارتباط من كافة التشكيلات للتنسيق في مركز القيادة الروسية في حميميم[١].

ولفهم لحظة "التخلي" الأخيرة عن دعم نظام الأسد أمام عملية "ردع العدوان"، لا بد من تتبع مراحل التدخل الروسي؛ حيث انطلقت مرحلة التدخل الروسي المباشر في سبتمبر ٢٠١٥ بعملية عسكرية حاسمة أعادت رسم خريطة الصراع عبر غارات وأسلوب "الأرض المحروقة"[٢]، معتبرة بقاء الأسد شرطًا لمصالحها الاستراتيجية، ثم مع استقرار الجبهات انتقلت موسكو تدريجيًّا بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣ إلى إدارة الصراع عبر هندسة مسار أستانا[٣]، وإدارة المشهد السوري عبر دينامية "التعاون - التنافس" مع تركيا[٤]، لكن انقلاب الأولويات جاء بعد غزو أوكرانيا، حيث شرعت موسكو في تنفيذ انسحاب تدريجي لقواتها من مناطق متفرقة في سوريا شمل آلافًا من وحدات المشاة وسلاحي الطيران والهندسة، جاء بناء على توجيهات مباشرة من الكرملين بضرورة تعزيز الجبهة الأوكرانية بمزيد من القوات الروسية[٥].

## استراتيجية "إدارة الخسارة": السلوك الروسي أثناء وبعد السقوط

سبق بدأ معركة ردع العدوان عدة هجمات وغارات جوية متكرر على إدلب كانت مؤشِّرًا على نيةٍ بشنّ عملية عسكرية كبرى[٦]، وحاولت موسكو تقديم دعم أوَّلي لقوات الأسد عبر عدَّة ضربات جوية استهدفت قوَّات غرفة العمليات المشتركة للمعارضة في أول أيام المعركة[٧]، كما حاول بوتين الضغط على الرئيس التركي لمنع قوَّات المعارضة من التقدُّم واستمرار هجومها[٨]، ومع تحصُّل موسكو على معلومات دقيقة عن توقيت وحجم هجوم واسع النطاق قبل نحو ٤٨ ساعة من انطلاقه، فحرَّكت اتصالات عاجلة مع الأطراف الإقليمية (تركيا وإيران) في محاولة لوقف العملية أو دفع الحوار السياسي، لكن القرار الميداني للفصائل كان قد اتُّخذ[٩]، وقد أشار وزير

(١) نيكول غراجوسكي، ترجمة: عبد الحميد فحام، تطور التعاون الروسي والإيراني في سورية، مركز جسور للدراسات، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/IsTBJ

(٢) عمار دروبي، سحق الثورة وأنقذ الأسد.. كيف غير التدخل الروسي ميزان القوى في سوريا؟، مرجع سابق

(٣) مفاوضات أستانا.. البحث عن حل لسوريا برعاية أطراف الصراع، الجزيرة نت، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/OfERS

(٤) عبد الله تركماني، جدل التعاون والتنافس في العلاقات الروسية - التركية وتجلياتها في سورية (٢٠١١ - ٢٠٢٣)، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/FPKtD

(٥) البنتاغون: روسيا تبدأ سحب قواتها من سوريا للقتال في أوكرانيا، سكاي نيوز عربية، ٢٦ مايو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nttSO

(٦) راجع:

- الخارجية التركية: هجمات النظام السوري الأخيرة على إدلب أضرت بتنفيذ اتفاق أستانا، قناة الجزيرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/McjOq

- ٤٠ قتيلا وجريحا بضربة روسية على إدلب السورية، الجزيرة نت، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KpGut

(٧) راجع:

- ردع العدوان.. الفصائل تتقدم في ريف حماة والمعارك تشتد شمالها، تلفزيون سوريا، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/GSyBJ

- للمرة الأولى منذ ٢٠١٦.. غارات جوية على أحياء حلب، سكاي نيوز عربية، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KwdXT

(٨) بوتين يبلّغ أردوغان رغبته بنهاية «سريعة» لهجوم الفصائل في سوريا، الشرق الأوسط، ١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/CLobS

(٩) «الشرق الأوسط» تكشف أسرار تحركات روسيا قبل ليلة إسقاط الأسد، الشرق الأوسط، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير

الخارجية التركي كما ذكر سابقا لدور أنقرة في إقناع موسكو وطهران بعدم جدوى دعم الأسد. وبعد أن رصدت روسيا تطورات ميدانية حاسمة بالاختراق الأمني لعدد محدود من قوات المعارضة (٣٥٠) وضرب مراكز القيادة والسيطرة لدى قوات النظام في حلب، أدَّى لانسحاب ٣٠ ألف جندي دون أي معارك كبرى أمام قوات المعارضة، وأن الإيرانيّين أنفسهم بعد أن كانوا يطلبون من موسكو نقل قوَّاتهم لسوريا طلبوا إجلاء قوَّاتهم منها[١]، ومع التقدُّم الهائل الذي حقَّقته قوات المعارضة في حلب وحماة وحمص، وبحسب ما نقلت الشرق الأوسط عن التحرُّكات الروسية قبل ليلة سقوط النظام؛ طلبت موسكو من الأسد في هذه المرحلة إعطاء أوامر للجيش بالانسحاب من القطعات وعدم الانخراط في مواجهة عسكرية». وأن هذا الطلب «تم تنسيقه مع الجانبين التركي والإيراني»، وعرضت موسكو على (بشار الأسد) إمكانية خروج آمن له ولأفراد عائلته وتم في هذه المرحلة الاتصال بالأسد وتقديم ضمانات أمنية له ولكل أفراد عائلته بخروج آمن، مع تأكيد أهمية عدم إبداء مقاومة وتوجيه تعليمات للقطاعات العسكرية، وإعلان بيان التنحي عن منصبه[٢].

**رابعًا - إيران ونظام الأسد: من الهلال الشيعي إلى تفكك الساحات**

على مدار أكثر من عقد، نظرت طهران إلى سوريا ليس كحليف تقليدي، بل ك "رئة استراتيجية" لا غنى عنها لمشروعها الإقليمي (الهلال الشيعي)؛ إذ شكَّلت دمشق "الجسر البري" الوحيد الذي يربط طهران بالضاحية الجنوبية في بيروت، مما جعل الدفاع عن نظام الأسد أمام قوي الثورة "معركة وجودية" للمشروع الإيراني. لقد استثمرت إيران مليارات الدولارات وآلاف المقاتلين من الحرس الثوري والميليشيات (فاطميون وزينبيون وحزب الله) لمنع سقوط الأسد، معتبرة أن خسارة دمشق تعني انهيار "محور المقاومة" بأكمله[٣].

ومع انطلاق عملية "ردع العدوان"، وقفت طهران عاجزة عن تكرار سيناريو الإنقاذ لعام ٢٠١٣، نتيجة "تآكل قدراتها الذاتية" بفعل الضربات الإسرائيلية المتوالية التي دمرت بنيتها التحتية في سوريا ولبنان. ويشير المحللون إلى أن إيران لم تتخلَّ عن الأسد طواعية، بل أدركت "استحالة المهمة"؛ فخطوط إمدادها كانت مقطوعة، وحزب الله (ذراعها الضارب) كان غارقًا في ترميم جراحه في لبنان بعد تصفية قيادته، وروسيا رفعت الغطاء الجوي. أمام هذا الواقع، وبدلًا من الانتحار عسكريًّا في معركة خاسرة، اتخذت طهران قرارًا بـ"تقليل الخسائر"[٤].

خامسًا - أثر "طوفان الأقصى" في تآكل الحماية الإقليمية للنظام السوري

لم تكن عملية "ردع العدوان" في الشمال السوري لتؤتي ثمارها بهذه السرعة الخاطفة لولا الزلزال الجيوسياسي الذي أحدثته عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣؛ مثلت عملية "طوفان الأقصى" نقطة تحول استراتيجية وكان

---

٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/FUksC

(١) راجع:

- بوتين: لم ألتق الأسد وسقوطه لا يشكل هزيمة لروسيا، الجزيرة نت، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YGUpN

- بالفيديو: الرئيس الروسي يفجر مفاجأة بشأن عدد الثوار الذين دخلوا حلب أمام ٣٠ ألف من جنود نظام بشار، المرصد، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KwmhT

(٢) «الشرق الأوسط» تكشف أسرار تحركات روسيا قبل ليلة إسقاط الأسد، الشرق الأوسط، مرجع سابق

(٣) مهند حاج علي، "لماذا سمحت إيران بسقوط الأسد؟"، موقع كارنيغي، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Lmj3pa

(٤) راجع:

- الجزيرة نت، "هذه أسباب عدم تحرك طهران عسكريا لحماية نظام الأسد"، ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4jQZPVo

- الجزيرة نت، "ما وراء الخبر: لماذا تخلت إيران عن حليفها الأكثر ولاء؟"، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4sMBEeI

سقوط الأسد أول صدمة ارتدادية رئيسية بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، فقد أدت إلى سحب "الغطاء البري" الأكثر كفاءة عن قوات النظام السوري، ما تسبب في "انكشاف استراتيجي" للنظام السوري عبر استنزاف حلفائه في معركة وجودية بعيدًا عن دمشق[١]، وحول سوريا من "ساحة نفوذ" محصنة إلى "خاصرة رخوة" متروكة لمصيرها، لقد أدت حرب غزة وما تلاها من اشتعال الجبهة اللبنانية إلى عملية "تجفيف لمنابع القوة" التي كان يستند إليها الأسد. فقد اضطر "حزب الله" اللبناني، الذي كان يشكل العمود الفقري للعمليات الهجومية للنظام في أرياف إدلب وحلب، إلى إعادة تموضع قوات النخبة (قوة الرضوان) وسحب جزء كبير من خبراته القيادية وتوجيهها نحو الجبهة الجنوبية اللبنانية لمشاغلة إسرائيل. هذا الفراغ ترك القوات السورية المتهالكة وجهًا لوجه أمام فصائل المعارضة المتطورة، وهو ما أضعف قدرة النظام على الصمود أمام الهجوم الخاطف في "ردع العدوان". خاصة أن الميليشيات الرديفة الأخرى كانت تعاني من نقص التمويل والتوجيه نتيجة انشغال "الحرس الثوري" الإيراني بإدارة معركة الإقليم الكبرى[٢]. هذا الاستنزاف المستمر لمحور إيران وأزرعها عبر استراتيجية الاحتلال بـ "المعركة بين الحروب"[٣]، وتزامنًا مع انشغال هؤلاء الحلفاء بجبهاتهم المشتعلة، أدى إلى بروز ضعف جيش النظام قبل المعركة، مما جعله عاجزًا عن الصمود أمام فصائل المعارضة لتنجح في إسقاط النظام خلال عشرة أيام فقط في لحظة انكشاف استراتيجي نادرة. إن العلاقة بين "طوفان الأقصى" وسقوط النظام تتجسد في تداخل دقيق بين "نظرية الدومينو" و"أثر الفراشة"[٤] ومفهوم "الأواني المستطرقة"؛ حيث أدى الضغط الهائل والانفجار في الساحة الفلسطينية واللبنانية إلى انخفاض منسوب القوة والدعم في الساحة السورية إلى أدنى مستوياته.

سادسًا - هندسة الظل: التفاهمات الغربية وإعادة تأهيل "الشرع" عبر قنوات (المسار الثاني)

في مايو ٢٠٢٥؛ كشف السفير الأميركي السابق لدى سوريا روبرت فورد عن تفاصيل لكواليس صعود الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع، مشيرًا إلى أن منظمة بريطانية غير حكومية أسهمت في تأهيله لخوض غمار السياسة بعد سنوات من نشاطه في جماعات مصنفة إرهابيًا. وأوضح فورد أن منظمة بريطانية متخصصة في حل النزاعات دعته للمشاركة في مبادرة تهدف إلى "إخراج الشرع المعروف باسم (الجولاني) آنذاك من عالم الإرهاب وإدخاله في السياسة"، وأفاد أنه التقى الشرع ثلاث مرات، مرتين خلال عام ٢٠٢٣، وثالثة بعد توليه السلطة في دمشق خلال يناير ٢٠٢٥[٥]، لاحقا كشفت تقارير عدة عن تلك المنظمة وهي منظمة "إنتر ميديت" ومقرها لندن، والتي قدمت

(١) زوهار بالتي، سوريا هي أول صدمة ارتدادية رئيسية بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر - فهل هناك المزيد في المستقبل؟، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YHGdK

(٢) راجع:

- عمار على حسن، كيف أثرت حرب غزة على سوريا؟، الجزيرة نت، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/iGyzh

- نور الدين عبد الله، دور الطوفان في سقوط بشار الأسد، الجزيرة نت، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/TNZpL

(٣) غادي آيزنكوت، غابي سيبوني، "الحملة بين الحروب": كيف أعادت إسرائيل رسم استراتيجيتها للتصدي للنفوذ الإيراني الخبيث في المنطقة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٤ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/OznDB

(٤) راجع:

- من الطوفان إلى سقوط نظام الأسد: سيناريوهات منطقة الشرق ٢٠٢٥ في ضوء "تأثير الفراشة" و"أحجار الدومينو"، أسباب، أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/cTdUm

- توبة خليفي، أي علاقة لهجوم ٧ أكتوبر بسقوط نظام الأسد؟، بي بي سي عربي، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SzOgg

(٥) عيسي النهاري، سفير أميركي سابق يكشف أسرار تأهيل الشرع سياسيا، إندبندنت عربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BiMG

الدعم والتأهيل السياسي إلى الرئيس السوري أحمد الشرع[١]، وهي منظمة بريطانية غير حكومية متخصصة في الوساطة والتفاوض في النزاعات المعقدة وفق موقعها الرسمي، وأسسها عام ٢٠١١ جوناثان باول الذي شغل سابقًا منصب كبير الموظفين لدى رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير[٢]، والذي يشغل حاليا مستشار الأمن القومي في لحكومة ستارمر"، وقد فتح تحقيق معه علي إثر تسريبات تكشف أن جوناثان باول، أنشأ قناة خلفية سرية بين أجهزة المخابرات البريطانية "MI6" وجماعة متطرفة سورية ""هتش" ومدرجة على لوائح الإرهاب، عبر مؤسسته الخيرية Inter Mediate، في عام ٢٠٢٣، بهدف التفاوض مع القيادة السورية المحتملة. وقد تم تفويض باول ومسؤولوها قانونيًا للسماح بالتواصل في إطار دفاعي يتيح لقاءات مع جماعات إرهابية لأغراض إنسانية أو سلامية. وبهدف الحوار خلف الأبواب المغلقة إلى جلب قادة "هتش" إلى إطار سياسي مشروع، دون وجود دور حكومي علني، وأن منظمة "بأول" عملت كجسم غير رسمي يتصل بمخابرات المملكة المتحدة في دمشق[٣]. وقد ذكرت وكالة "تاس" الروسية في مايو ٢٠٢١؛ ما يدعم هذا الدور بلقاءات سابقة جمعت بين الجولاني وباول أن المحادثات كان في صلبها موضوع إمكانية شطب اسم "هيئة تحرير الشام" من قائمة التنظيمات الإرهابية، واقترح الجانب البريطاني على "هيئة تحرير الشام" إعلان "التخلي عن مواصلة عمليات التقويض ضد الدول الغربية وإقامة تعاون وثيق معها"، كما عُرض على الجولاني نصيحة إجراء مقابلة مع أحد الصحفيين الأميركيين لتشكيل سمعة إيجابية لـ "تحرير الشام"[٤]، وهو ما حدث مطلع العام نفسه وقبل تقرير "تاس" بشهر تقريبًا (في أبريل ٢٠٢١)، حيث أجرى الصحفي الأميركي، مارتن سميث، مقابلة مع الجولاني في إدلب، ذكر الجولاني خلالها أن تصنيفه على قوائم الإرهاب من قبل أميركا والأمم المتحدة ودول أخرى، "غير عادل وسياسي"، داعيًا إلى إزالة اسمه من تلك القوائم، كما ذكر أن ارتباط "تحرير الشام" بـ "تنظيم القاعدة" انتهى، وأن تنظيمه لا يشكل أي تهديد للولايات المتحدة أو أوروبا، وأن دور التنظيم في إدلب يعكس المصالح المشتركة مع أميركا والغرب، وبالتوازي مع ذلك صرح ممثل واشنطن لشؤون سوريا والمبعوث الأميركي إلى "التحالف الدولي"، جيمس جيفري، إن "تنظيم الجولاني كان مصدر قوة استراتيجية لأميركا في إدلب"، وفي ذات المقابلة وصف جيفري "هتش" بأنها "الخيار الأقل سوءًا من بين الخيارات المختلفة بشأن إدلب[٥].

تلك العلاقة التي جمعت الشرع "الجولاني" بمؤسسة "بأول" تنقلنا لنقطة في غاية الأهمية والحساسية؛ فكيف يمكن لقائد فصيل خرج من عباءة "القاعدة" وحمل فكرًا عولميًا جهاديًا، وصُنّف على قوائم الإرهاب الدولية ورُصدت ملايين الدولارات لرأسه، أن ينجو من "مقصلة" التحالف الدولي التي أطاحت بنظراء له، بل ويتحول تدريجيًا إلى "فاعل سياسي" يحكم شبه دولة، ويحظى بنوع من "الحماية الضمنية" أو الحياد

---

(١) تعرّف "إنتر ميديت" نفسها بأنها منظمة تركز على حل النزاعات الأكثر خطورة وتعقيدًا والتي يصعب على منظمات أخرى العمل فيها. وبحسب موقعها، "تضم المؤسسة نخبة من أبرز خبراء التفاوض والحوار في العالم، وتعمل بفريق صغير ومرن يسعى إلى ملء الفراغ في مشهد حل النزاعات". وتؤكد المنظمة البريطانية أنها تسعى إلى إطلاق "حوارات مجدية وسرية"، بخاصة في الصراعات التي تفتقر إلى قنوات فاعلة، مما يبرر غموض دورها في سوريا. كما يفيد موقعها الرسمي بأنها "تعمل كمنصة تواصل لأطراف النزاعات حول العالم. وتعتمد على خبرة ومعرفة كبار السياسيين والدبلوماسيين والخبراء، وتستجيب لحاجات الأطراف من خلال مشاركة تجاربها في عمليات السلام السابقة".

(٢) عيسي النهاري، "اندبندنت عربية" تكشف هوية المنظمة البريطانية التي دربت الشرع سياسيا، اندبندنت عربية، ٢١ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Dzcj

(3) Tony Diver, Starmer's security chief ran secret backchannel to Syrian terror group, telegraph, 21 November 2025,

(٤) وكالة روسية: الجولاني التقى بممثل عن الاستخبارات البريطانية في سوريا، تلفزيون سوريا، ٣١ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/aslbk

(٥) الجولاني: دورنا في إدلب يعكس المصالح المشتركة مع أميركا والغرب، تيلفزيون سوريا، ٣ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/oilUZ

الدولي؟ تفرض هذه المفارقة الصارخة إشكالية عميقة تتجاوز التفسيرات السطحية المتعلقة بتغير الظروف الميدانية، وتدفعنا لطرح تساؤلات جوهرية حول دور "دبلوماسية المسار الثاني" ومؤسسات الوساطة الغربية -وعلى رأسها تجربة جوناثان باول ومؤسسة "إنتر ميديت"- في هندسة هذا التحول. هل كان "خلع العمامة وارتداء البدلة" قرارًا ذاتيًا نابعًا من مراجعات فكرية حقيقية للشرع، أم كان استجابة شرطية دقيقة لـ "كتالوج" وضعه خبراء الاستخبارات وفض النزاعات الغربيين؟ إن البحث في طبيعة التفاهمات بين الشرع وهذه الدوائر يضعنا أمام فرضيات شائكة: هل نحن أمام عملية "تأهيل سياسي" ناجحة حولت "الإرهابي" إلى "شريك أمر واقع"؟ أم أنه مجرد نسج للعلاقات مع الجميع وإمساك بكافة خيوط الأزمة وفق "الغموض البناء" بما يخدم الرؤى الغربية في النهاية.

ولفهم ما يمكن تسميته بـ "هندسة الظل" ومحاولة قراءة دوافع وأهداف آليات التواصل بين أحمد الشرع والاستخبارات الغربية نجد أنه لا يمكن قراءة التحول الدراماتيكي في مسار أحمد الشرع من "قائد فصيل مصنف إرهابيًا" إلى "رجل دولة محتمل" بمعزل عن الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات الدبلوماسية الموازية، وعلى رأسها منظمة "إنتر ميديت" التي أسسها جوناثان باول. ينطلق باول في هندسته لهذه العلاقات من عقيدة سياسية صاغها في كتابه "الحديث مع الإرهابيين" (Talking to Terrorists)، والتي تقوم على فرضية براغماتية بحتة مفادها أن الحكومات الغربية تضيع وقتًا ثمينًا في رفض الحديث مع الجماعات المسلحة لأسباب أخلاقية، بينما ينتهي بها المطاف دائمًا إلى التفاوض معهم[1]. بالنسبة لباول، فإن المعيار الوحيد لشرعية التفاوض ليس "اعتدال" الجماعة، بل امتلاكها لقاعدة شعبية وقدرة على السيطرة، ووجود قيادة مركزية قادرة على اتخاذ قرار سياسي وتنفيذه[2]. وقد وجد باول وفريقه في "هيئة تحرير الشام" وزعيمها الشرع النموذج التطبيقي المثالي لهذه النظرية؛ فصيل يسيطر على الأرض، يحتكر القوة، ويمتلك هيكلية قيادية صارمة تسمح بتمرير التحولات السياسية دون انشقاقات كبرى. بناءً على ذلك، لم تكن لقاءات باول مع الشرع مجرد "دردشة"، بل كانت عملية "تأهيل منهجي" تهدف إلى نقل الهيئة من مربع "الجهادية العالمية" العدمية إلى مربع "الحركة الوطنية المحلية" القابلة للاحتواء، وهو ما أكدته التسريبات حول القناة الخلفية التي ربطت المخابرات البريطانية (MI6) بالهيئة عبر مؤسسة باول، لتجاوز العوائق القانونية المفروضة على الحكومات الرسمية. كما يعكس مسار الجولاني أيضا تطبيقا قريبًا لمقاربة "راند" في "بناء شبكات الاعتدال"؛ حيث انتقل من خانة العدو إلى "الشريك الوظيفي" عبر قتاله للتنظيمات الراديكالية وتبنيه خطابًا وطنيًا منضبطًا. وقد ساهمت قناة "باول" في هندسة هذا التحول، مما جعل الغرب يتقبله كجزء من الحل الأمني الإقليمي بدلًا من كونها تهديدًا عابرًا للحدود.

لكن كل ذلك لا يعني أن الغرب تدخل عسكريًا في عملية "ردع العدوان"، أو أن العلمية بدأت لخدمة المصالح الغربية، فلا توجد أي مؤشرات على ذلك[3]، لكنه يمكن القول أنه تقبلها كـ "تقاطع مصالح" ولم يكن الموقف الغربي نتاج "مؤامرة" أو

(1) About us, Inter Mediate, https://www.inter-mediate.org/aboutus/

(٢) يذكر بأول في كتابه عدة تجارب سابقة للحوار مع الجماعات المسلحة يخلص فيها إلى قناعة مركزية مفادها أن الجماعات العقائدية التي تستند إلى حاضنة شعبية لا تُهزم بالوسائل العسكرية التي تشتري الوقت فقط، بل تُروَّض عبر تحميلها 'المسؤولية'؛ فالانخراط في أعباء الحكم والعملية السياسية يكشف هذه الجماعات أمام استحقاقات الواقع، دافعًا إياها للتخلي عن الشعارات الأيديولوجية الجامدة لصالح 'البراغماتية' السياسية. وعليه، فإن معيار شرعية التفاوض عند باول ليس 'الاعتدال' الأخلاقي للجماعة، بل امتلاكها لـ 'القدرة والتمثيل'؛ أي وجود قيادة مركزية قوية ومسيطرة تستند إلى قاعدة جماهيرية حقيقية، مما يؤهلها وحدها لاتخاذ القرارات الصعبة وتنفيذها، محولةً بذلك مسار الصراع من التدمير المسلح إلى المشاركة البنّاءة. (جوناثان بأول، الحوار مع الجماعات المسلحة: السبيل إلى إنهاء الصراعات المسلحة في العالم، ترجمة: عاشور الشامس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: ٢٠١٧، الطبعة الأولى، ص: ٤٢-٤٩-٩٣)

(٣) "بايدن تفاجأ".. "أكسيوس" عن مسؤول أمريكي: واشنطن غير متورطة بهجوم حلب، روسيا اليوم، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير

تخطيط عملياتي مسبق، بل إدارة براغماتية لـ "فرصة استراتيجية". فبينما كانت المبادرة ذاتية بدعم تركي، أدارت واشنطن والغرب المشهد عبر "تفاهمات خلفية" (مسار جوناثان باول) ألزمت الجولاني بضوابط صارمة (حماية الأقليات ومكافحة الإرهاب) مقابل "الصمت المقبول" وأنه مسار التعويم وإعادة التأهيل كانت جارية لطرفي الصراع، وقد تعامل الغرب مع سقوط الأسد كـ "هدية جيوسياسية" تخدم مصالحه العليا في كسر المحور الإيراني-الروسي، معتمدًا سياسة "الغموض البناء" التي قبلت بتغيير النظام طالما التزم الحكام الجدد بقواعد اللعبة الدولية.

**خاتمة:**

يقودنا تفكيك مجريات عملية "ردع العدوان" وسقوط نظام الأسد عبر عدسة (الظاهر والباطن) إلى بناء تصور متعدد الأبعاد، يحاول الاقتراب من حقيقة ما جرى في "العشرة أيام" التي أسقطت النظام، والذي يظهر منها أن هذا السقوط السريع كان "نتيجة حتمية" لتفاعلات عميقة جرت تحت السطح في عدَّة معادلات حكمت هذا السقوط:

أولًا: المعادلة العسكرية (تطور الفاعل وتآكل الهيكل) في "الظاهر"، بدت الأحداث كانتصار عسكري خاطف وانهيار دراماتيكي لقوات النظام خلال ١٢ يومًا. أما في "الباطن"، نجد أن المعارضة لم تنتصر بالصدفة، بل نتيجة تحول جذري في هيكل قواتها نحو "القوة الهجينة" ومأسسة القيادة عبر غرف "إدارة العمليات العسكرية" التي دمجت بين تكتيكات الجيوش ومرونة حرب العصابات. والاعتماد على الألوية المستقلة (النموذج الأسترالي). في المقابل، واجهت المعارضة نظام تحول جيشه فعليًّا إلى "تجمعات ميليشياوية" (مثل الفرقة الرابعة والفيلق الخامس) قائمة على الارتزاق والولاءات الفرعية، وتفتقد للقيادة المركزية الموحَّدة، ممَّا أدَّى لانهيارها ذاتيًّا عند غياب الغطاء الناري الخارجي. فلم يسقط "جيش دولة"، بل سقط هيكل "أجوف" وميليشيات تتاجر بالكبتاجون، كانت قد فقدت عقيدتها القتالية ووظيفتها الدفاعية قبل إطلاق الرصاصة الأولى، وكان بقاؤها مرهونًا حصرًا بـ "العوامل الخارجية" التي رُفعت في اللحظة الحاسمة. كما أثبتت المعركة معادلة "كفاءة التوظيف" مقابل "ضخامة الترسانة". في "الظاهر"، يمتلك النظام دبابات ثقيلة وترسانة ضخمة، لكن "الباطن" أظهر أن المعارضة امتلكت "السيادة الجوية البديلة" عبر سلاح المسيَّرات "شاهين" منخفض التكلفة. نجحت هذه التكنولوجيا في تحييد ميزة التحشُّد لدى النظام، حيث أصبحت كل دبابة تتحرَّك هدفًا فوريًّا، مما خلق شللًا في حركة الأرتال المكلفة مقارنة بمرونة وفاعلية الطائرات المسيرة والمجموعات الليلية (سرايا الحراري) المزوَّدة بمناظير متطوِّرة. كما حكمت المعركةَ معادلةٌ معلوماتية قاتلة؛ ففي "الظاهر" يمتلك النظام أجهزة أمنية عتيدة، لكن "الباطن" كشف عن حالة "عمى استراتيجي" عاشتها القيادة العسكرية الميدانية. وكان في مقابله تفوق سيبراني للمعارضة عبر "وحدات الهاكرز" التي اخترقت هواتف الضباط وحولتهم إلى "أجهزة تنصُّت" تكشف الخرائط الرقمية للتحرُّكات. وتضافر ذلك مع استراتيجية "الخداع المركب" (نشر مجسمات وهمية وتسريب ساعات صفر كاذبة)، مما شَلَّ قدرةَ النظام.

ثانيًا: المعادلة السياسية والدبلوماسية؛ فقد غطَّى "الظاهرَ" مشهدٌ خادعٌ من الانفتاح الدبلوماسي ومسارات التطبيع العربي. لكن "الباطن" كان يغلي بحقيقة مغايرة؛ فمع تعنُّت الأسد في التجاوب مع محاولات التطبيع معه وإعادة تأهيله وتعويمه بشكل واقعي متناسب مع قدرته على الهيمنة والصمود مع واشنطن وأنقرة، كانت هناك عملية تعويم وتأهيل أخرى لبديل النظام عند سقوطه، فقطع حبل التعويم عنده ووصل بالطرف الآخر.

ثالثًا: المعادلة الاجتماعية (شرعية الخوف مقابل شرعية العيش) في المستوى الاجتماعي، سقطت "سردية الخوف" التي احتمى بها النظام لسنوات. ففي "الباطن"، تآكلت الحاضنة الشعبية نتيجة "المقارنة المعيشية" القاسية بين مناطق النظام

---

٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MPKQt

الفقيرة ومناطق الشمال المحرَّر، ممَّا أفقد الموالين دافعية القتال دفاعًا عن نظام أفقرهم.

رابعًا: معادلة الرعاية الخارجية؛ فعلى مستوى الرعاة، حكمت السقوطَ معادلةُ تبادل الأدوار، ففي "باطن" الأحداث، انتقلت تركيا من سياسة "الغموض الاستراتيجي" والقيادة من الخلف إلى "الوضوح الاستراتيجي" والرعاية المباشرة للنظام الجديد لملء الفراغ. ويقابل ذلك تحوُّل روسيا وإيران من الدفاع عن الأسد إلى إدارة الخسارة ثم الانكفاء وإعادة التموضع مع تشكُّل نظام جديد؛ حيث تحوَّل الأسد في حساباتهما من "رصيد" إلى "عبء". لقد تشكَّلت في الخفاء لحظة "تقاطع مصالح" نادرة؛ حيث تخلَّت روسيا عن النظام لإدارة مصالحها، وعجزت إيران عن حمايته بعد "طوفان الأقصى"، حيث بات الحفاظ على الأسد مكلِّفًا أكثر من التخلِّي عنه، ففضَّلت موسكو الحفاظ على القواعد العسكرية عبر التفاهمات بدلًا من الدفاع العبثي عن حليف استنفد صلاحيته.

ختامًا؛ إن سقوط بشار الأسد لم يكن مجرد حدث عسكري عابر، بل كان لحظةً تكثَّفت فيها مسارات تاريخية وجيوسياسية، تقاطعت فيها "الجاهزية الذاتية" للفصائل مع "المصلحة الدولية" في طي صفحة النظام، لقد كان "الظاهر" هو الانهيار السريع، أما "الباطن" فكان الحكم بأن النظام قد مات سريريًّا منذ زمن، وجاءت عملية "ردع العدوان" لتُعلن فحسْب توقيت الدفن الرسمي.

# القيادة السورية الجديدة وتحديات السيطرة الداخلية

## بين السياسة والسلاح والتحالفات المعقدة

أحمد عبد الرحمن خليفة*

**مقدمة:**

بعد عملية خاطفة استمرَّت لمدة ١٢ يومًا، تُوِّجَتْ يوم ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ بدخول قوات "ردع العدوان" العاصمة دمشق، وتولَّى أحمد الشرع (الذي كان يُعرف بأبي محمد الجولاني)، قائد جبهة النصرة أولًا ثمَّ قائد جبهة تحرير الشام تاليًا، وأخيرًا رئيس غرفة عمليات "ردع العدوان"[١]، رئاسة الدولة السورية بعد اجتماع ضمَّ ١٨ من الفصائل السورية المسلَّحة في (٢٩ يناير ٢٠٢٥)؛ ليباشر بعدها الشرع مهامَّه بوصفه رئيسًا للبلاد[٢].

وجاء خطاب النصر الذي أُلقي في هذا اليوم -كما سُمِّيَ- لأحمد الشرع مسجوعًا مشحونًا بعبارات عاطفية وحنين إلى الشام وسوريا، فوصفها بأنها "سوريا التاريخ"، و"سوريا الحضارة"، ثمَّ أخذ يسرد ما فعله النظام السابق بحقِّ السوريّين من تهجير وظلم وتعذيب في السجون، ثمَّ عَرَضَ لما وصفَه بمشاهد "الفتح المبين" و"النصر العظيم"، في معركة انتصر فيها الحق على الباطل والعدل على الظلم والرحمة على العذاب، وصرَّح بأن "السلطة والمال والسلاح فساد عريض ما لم تحكمْه القيم والأخلاق"، وأن "النصر دون أخلاق هزيمة"، مستدلًّا بقول الله تعالى: (**فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ**) [المائدة: ٣٠].

**وفيه حدَّد الشرعُ خمسَ أولويات للمرحلة الانتقالية هي[٣]:**

١- ملء فراغ السلطة؛ بشكل شرعي وقانوني.

٢- الحفاظ على السلم الأهلي؛ من خلال السعي لتحقيق العدالة الانتقالية ومنع مظاهر الانتقام.

٣- بناء مؤسسات الدولة؛ على رأسها العسكرية والأمنية والشرطية، إذ إن "حفظ أمن الناس مقدَّم على أي اعتبار" عنده.

٤- العمل على بناء بنية اقتصادية تنموية؛ تُعنى بإعادة تأسيس الموارد البشرية والزراعة والصناعة وقطاع الخدمات.

٥- استعادة سوريا لمكانتها الدولية والإقليمية؛ على أساس الأخوَّة والاحترام والسيادة والمصالح المشتركة.

وتتجلَّى أهمية هذا الخطاب ليس في أنَّه حَدَّدَ أولويات المرحلة الراهنة في سوريا، ولا في أنه صادر عن قائد مشهد

---

* باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) للمزيد بشأن علاقات هيئة تحرير الشام (والشرع) ما قبل تولي الرئاسة وأثناء التحضير لعملية ردع العنوان انظر: التقرير الأول في هذا الملف.

(٢) للمزيد بشأن هذه التحولات، راجع:

- Patrick Haenni and Jerome Drevon, Transformed by the People: Hayat Tahrir Al-Sham's Road to Power in Syria, (London: C. Hurst & Co., 2025).

(٣) كلمة أحمد الشرع خلال الاجتماع الذي ترأسه وحضرته الفصائل المسلحة والثورية السورية، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢٩ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/p9w54mjw

"انتصار الثورة السورية"، ولكن في كونه مؤشِّرًا على طبيعة الخطاب السياسي لقائد الدولة الجديد، الذي سيتولَّى مسؤولية حكم سوريا لخمسة أعوام بدأت منذ هذا التاريخ، ثمَّ سيكون بعدها حَكَمًا على سلوكه وخطابه وممارساته اللاحقة.

وتحليل سياق هذا الخطاب يُنبئ أولًا- بأن التنصيب جاء بعد اجتماع مع الفصائل المسلَّحة، وهو اعتراف أوَّلي من القيادة بأن القوَّة التي انتصرت بالسلاح هي من تقرِّر -وحدها- من يحكم!، وثانيًا- أن استعادة الأمن -الذي هو بالضرورة عبر قوة السلاح واحتكار الدولة لأدوات العنف- هو الأولوية الأولى والاعتبار الأهم في نظر القيادة الجديدة. وانطلاقًا من الأولويات الخمس غابت "السياسة بمعناها التفاوضي" -أي مسار التفاعلات بين القوى السياسية بما يحدِّد طبيعةَ نظام الحكم- عن خطاب النصر الأول للشرع، وإنما أخذت السياسة معنى الإدارة والسلطة وبناء المؤسسات واستعادة الأمن.

**وبناءً على ما سبق، يطرح هذا التقرير تساؤلات أساسية:**

**١- ما نمط الحكم الذي يرغب فيه الشرع خلال المرحلة الانتقالية؟ وما أبرزركائزه؟**

**٢- كيف ومتى يستحضر خطاب الشرع وممارساته "السياسة" و"السلاح" وبأي معنى؟**

**٣- كيف تتفاعل القيادة السورية الجديدة مع القضايا المعقَّدة المتعلِّقة بتوحيد سوريا ومسألة "الأقليات" في إطار نظام التحالفات المعقَّدة؟**

وعليه، يحكي هذا التقرير القصة السورية من منظور القيادة الجديدة ممثَّلة في الرئيس (الانتقالي) أحمد الشرع، الذي يتولَّى رئاسة الحكومة وأجهزة الإدارة والحكم الرسمية، وما يصدر عنها من خطابات وممارسات تجاه قضايا الداخل وملفات الخارج، محاولًا الكشف عن معالم رؤية الشرع لعملية حكم سوريا خلال الفترة الانتقالية التي حدَّدها الإعلان الدستوري بخمس سنوات. كما يحاول هذا التقرير رسم معالم صورة قيد التشكُّل حول العلاقة بين السياسة بمعناها التفاوضي، والسلاح بمعناه المادِّي المتعلِّق باستخدام العنف وتوظيفه داخل سياقات التفاعلات بين أطراف اللعبة السياسية (الصراع السياسي) في الداخل السوري.

## المحور الأول- القيادة السورية الجديدة: آليات الحكم من وجهة نظر الشرع

تبرز في المراحل الانتقالية والصعبة من عمر الدول أهمية دور القيادة "السياسية"[١]، وخاصة في مراحل ما بعد الأزمات أو الصراعات والحروب. وذلك لعدة اعتبارات يأتي على رأسها: هشاشة الهياكل المؤسسية للدولة؛ فبعد الصراعات إمَّا أن تكون المؤسسات مُدمَّرة، أو بحاجة لإعادة هيكلة، أو كلتيهما. وثانيًا- غياب التوافق بين القوى السياسية والمجتمعية، فعادةً ما تخلف الحروب والصراعات واقعًا مجزَّءًا ومنقسمًا بين قوى متعدِّدة. وثالثًا- كثرة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد النزاعات. وكلها عناصر تنطبق كلِّيًا على الحالة السورية.

وهنا تبرز أهمية الحديث عن دور أحمد الشرع، بوصفه يمثِّل رأس القيادة السورية الجديدة، ورأس الحكومة، بحكم الإعلان الدستوري الذي اختار الشكل الرئاسي نظامًا للحكم في المرحلة الانتقالية، مع منح سلطات واسعة للرئيس (أحمد الشرع) خلال هذه الفترة. وقبل ذلك، لأنه يمثل قيادة القوة "المنتصرة" التي نجحت في إزاحة بشار الأسد؛ ومن ثمَّ، فإن التركيز على هذه القيادة مفتاح لفهم هذه المرحلة التي تمرُّ بها سوريا الجديدة.

ولد أحمد حسين الشرع في الرياض عام ١٩٨٢، وعاش بها

(١) للمزيد بشأن أهمية دور القيادة السياسية بصفة عامة انظر:
- Duke Ofosu-Anim, Political Leadership: A New Conceptual Framework, Open Journal of Leadership, Vol. 11, No. 4, (December 2022), pp. 398-403.
- أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ص ١٤٣ - ١٤٩.

تسع سنوات قبل أن ينتقل ويستقر في دمشق مع عائلته، حيث تلقَّى تعليمَه الأساسي والثانوي، ثمَّ الْتحق بكلية الإعلام. ولكنه لم يكْمل دراستَه فيها؛ إذ انتقل في رحلةٍ للجهاد بدأتْ مع غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث قاتل مع تنظيم القاعدة تحت راية أبي مصعب الزرقاوي. ثمَّ قُبض عليه في العراق عام ٢٠٠٥، وسُجن لمدة خمس سنوات. وكان السجن هو معقل تشكُّل فكر ووعي الشرع؛ حيث التقى بفئات متنوعة الانتماءات، ومنه أخذ يعدُّ وثيقتَه المكوَّنة من خمسين صفحة، التي تضمُّ خططًا للعودة إلى سوريا وإسقاط نظام بشار الأسد والحكم فيما بعده. ثمَّ انتقل إلى سوريا رفقة ستة أشخاص آخرين بعد التشاور مع زعيم تنظيم الدولة أبي بكر البغدادي ليؤسِّس فرعًا للتنظيم في سوريا.

ولكن حدثت عدَّة خلافات في الرؤية مع التنظيم بسبب رغبة الأخير في ضم سوريا تحت مسمَّى دولة التنظيم في العراق والشام، في حين رأى الشرع ضرورة التمسُّك بهدف إسقاط النظام. وعلى إثْر هذه الخلافات، بايعَ الشرع أيمن الظواهري (تنظيم القاعدة) في عام ٢٠١٣، واستمرَّ تحت لوائه حتى عام ٢٠١٦ حين أعلنَ فكَّ الارتباط بالتنظيم وتأسيس "جبهة فتح الشام"، التي اتَّخذت من إدْلب مقرًّا لها. ومنها كانت بوابة الشرع الأولى للسياسة والحكم حين أسَّس "حكومة الإنقاذ السورية" في نوفمبر ٢٠١٧ لتكون تحت سلطته بعدما جمع عدة فصائل تحت لواء "هيئة تحرير الشام"، ومنها انطلق نحو إدارة العمل السياسي والعسكري بتوحيد الفصائل والتواصل مع الخارج، وتقديم تجربة حكم مدنية كنوع من التدريب على إدارة شؤون الدولة، موازنًا بين توظيف السلاح والسياسة في إدارة العلاقات مع خصومه[١].

ولن نُطيل أكثر في هذه الخلفية المقتضبة والضرورية في نفس الوقت عن قائد المرحلة الانتقالية في سوريا الجديدة، أحمد الشرع؛ إذ تُمَكِّنُنَا هذه الخلفية من فهم العقلية التي تحكم سوريا الآن، والتي جعلت قدرتها على التطور والتأقلم و"البرجماتية" أكثر صفة لصيقة بالشرع قبل توليه رئاسة سوريا وحتى الآن. وهي الصفة التي رفضها حينما واجهتْه بها إحدى المذيعات في مقابلة على قناة "سي بي إس" الأمريكية، معلِّلًا ذلك بأن لها دلالات سلبية في المعنى الغربي[٢]. **السؤال الأهم هنا الذي نريد طرحه على الشرع ما هو نظام الحكم الذي يرغب فيه؟**

وإجابة هذا السؤال تحدِّدها العلاقة بين الشريعة (الإسلام)، والديمقراطية، ونظام الحكم والإدارة، انطلاقًا من رؤية الشرع كما تبدو في خطاباته ولقاءاته[٣] وأهم وثيقة دستورية صدرت خلال هذه الفترة (الإعلان الدستوري).

صدر الإعلان الدستوري الأول في ١٣ مارس ٢٠٢٥ بوصفه أحد المخرجات المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقِدَ لمدة يومين في ٢٥ و٢٦ فبراير ٢٠٢٥؛ بعد أن سبقتْه أعمال ولقاءات تحضيرية بدأت منذ ١٢ فبراير بلجنة تحضيرية وجولات تشاورية في محافظات سورية مختلفة. شارك في صياغته ٧ من القانونيين[٤].

حدَّد الإعلان في مقدِّمته (التي هي أشبه ما تكون بخطاب

(١) أبو محمد الجولاني، موقع الجزيرة. نت، ٢٦ يوليو ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/aVDsW

(2) Syrian President Ahmed al-Sharaa: The Full 60 Minutes Interview in Arabic, 60 Minutes Channel on Youtube (CBS News), 12 October 2025, Watched on: 25 November 205, Available at: https://tinyurl.com/bddnr6kx

(٣) للمزيد انظر:

- قسم الدراسات، بعض رؤى أحمد الشرع لمستقبل سورية وفقًا لتصريحاته، تقييم حالة، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ٢٠ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dOPLe

- Rawan Salameh and Rasha Abuhasirah, Language and Power: Ahmed Al-Sharaa's Discourse Analysis in Arab and International Media, Research Journal in Advanced Humanities, Vol. 6, No. 3, (2025), available at: https://doi.org/10.58256/rts12e49

(٤) نص الإعلان الدستوري لسوريا ٢٠٢٥، الجزيرة. نت، ١٤ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/wSe0X

النصر الذي ألقاه الشرع في ٢٩ يناير ٢٠٢٥) تنظيم شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية وفق مبادئ الحكم الرشيد، وبناء دولة المواطنة والحرية والكرامة وسيادة القانون. ثمَّ نصَّت مادته الثانية على أن "تؤسِّس الدولة لإقامة نظام سياسي يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات، ويضْمن الحرية والكرامة للمواطن"، على أن يكون "دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع"، وذلك وفقًا للمادة الثالثة. **وفيما يلي محاولة لوصف أبرز أركان حكم المرحلة الانتقالية وفق تصور الشرع:**

**الركن الأول: آليات الديمقراطية دون فلسفتها**؛ الملاحظة الأولى على هذه المواد وغيرها من مواد الإعلان الدستوري المتعلِّقة بشكل نظام الحكم، ومجمل خطاب الشرع، أنها تجنَّبت ذكر كلمة "ديمقراطية"، وإن كانت قد استدْعت أهم مبادئها الإجرائية في عملية الحكم، ألا وهي: الفصل بين السلطات، والحرية، والمواطنة، والانتخابات الحرة، والدستور، وحقوق الإنسان. وهو خطاب يصرُّ عليه الشرع؛ ففي أول خطاب له بالبدلة المدنية في (٣٠ يناير ٢٠٢٥) أكَّد على السعي لبناء وطن جديد يُحكم فيه "بالعدل والشورى"[١].

**الركن الثاني: الشريعة الفضْفاضة**؛ على الرغم من النص على أن "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع"، إلا أن ترجمة هذا المعنى لا تقتصر على الدساتير والخطاب السياسي، وإنما يلزم أن تنعكس في واقع القوانين؛ فهو -وفقًا للمَعنيّين- ليس جديدًا على الدساتير السورية، ولكن كان الواقع الفعلي يحصر التطبيق في نطاق قانون الأحوال الشخصية والمدنية ولا يتعدَّاها إلى جوانب الاقتصاد وتنظيم المجتمع وتطبيق الحدود[٢]. ولعل ذلك يعيد التأكيد على أن الشرع يعي جيدًا أن فتح جدال واسع حول الشريعة وتطبيقها ليس من أولويات المرحلة الانتقالية، وأن استقرار المجتمع مقدَّم على هذه الجدالات.

**الركن الثالث: التشاركية وليس المحاصصة**؛ أكَّد الإعلان الدستوري على التنوُّع الثقافي والديني السوري ومراعاة الدولة له، إلا أن أساس الحكم الذي يطرحه الإعلان، ومعه الشرع في خطاباته المختلفة، يقوم على مبدأ "التشاركية لا المحاصصة"؛ أي إشراك الكفاءات بغضِّ النظر عن الانتماءات الطائفية؛ فنظام المحاصصة سيدمِّر الدولة السورية في نظر الشرع[٣]. ومع ذلك، عند تحليل مكونات الحكومة السورية الانتقالية (التي أُعلن عنها في ٢٩ مارس ٢٠٢٥)، نجد أن تسعة من أصل ثلاثة وعشرين وزيرًا ينتمون لهيئة تحرير الشام (سابقًا)، وتشمل أهم الوزارات السيادية: الخارجية، والدفاع، والداخلية. كما تولت المرأة حقيبة وزارية واحدة. وقد غلب الطابع العربي السني على تشكيل الوزارة، مع وجود تمثيل للأكراد والدروز والمسيحيين والعلويين.

وبغض النظر عن مدى تمثيل التشكيل، أو اتباعه أساس التشاركية لا المحاصصة، فإن الإعلان عن الحكومة جاء بصيغة سياسية لافتة؛ إذْ أُعلن عن التشكيل الحكومي على الهواء مباشرة، وتحدَّث كل وزير عن المهام التي ستعمل عليها وزارته والوعود التي يقدِّمها للشعب، في جلسة عامة حضرها نحو ثلاثمئة شخصية، انطلاقًا من مبدأ الشفافية والعلانية الذي لم يكن معتادًا في مثل هذه الحالات في التاريخ السوري. وكانت ردود الفعل الخارجية مرحِّبة من معظم دول العالم. وفي المقابل، كانت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والقوى الرئيسية في السويداء (مجلس السويداء العسكري) من أكبر الرافضين لتشكيل الحكومة؛ إذ وصفتْها "قسد" بأنها إقصائية أحادية[٤].

(١) أول كلمة للرئيس السوري أحمد الشرع بعد تنصيبه رسميًا، قناة الحدث على اليوتيوب، ٣٠ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5cfkuk83

(٢) الإعلان الدستوري السوري: بين الضرورة القانونية والانتقادات السياسية، قسم تحليل السياسات، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ٢١ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/KJAJD

(٣) مقابلة خاصة مع قائد الإدارة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع، قناة العربية على اليوتيوب، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥، شوهد بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/333uecjn

(٤) قسم الدراسات، الحكومة الانتقالية السورية الجديدة: بين الطموح والتحديات، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة،٢ أبريل ٢٠٢٥، متاح

**الركن الرابع: منطق الدولة لا الثورة ومكان المعارضة؛** منذ لحظات النصر الأولى، ومرورًا بتنصيب الشرع رئيسًا، وهو يقدم خطابًا يقوم على مركزية "الدولة" ومنطقها؛ فكلمة "الدولة" كانت من بين أكثر الكلمات تكرارًا في خطبه ولقاءاته. إذ أكَّد -على سبيل المثال- في المقابلة التلفزيونية الأولى على قناة عربية، التي أُذيعتْ قبل يوم واحد من إعلانه رئيسًا، أنه: "لا يصلح أن تُدار الدولة بعقلية الجماعات والفصائل.. وفرصة إدارة الدولة هي أعظم فرصة لحلِّ هيئة تحرير الشام..". كما أكَّد أن "حالة الدولة لا تحتمل انقسامات"، وقال: "لنجتمع جميعًا تحت ظلِّ الدولة نبني قانونًا ودستورًا وخطة تنموية استراتيجية.."؛ داعيًا المعارضة -بمن فيهم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية- إلى الحوار والمشاركة في "بناء الدولة السورية الجديدة". كما أوضح أنه لا يرى أن التكوينات التي تشكَّلت لمعارضة النظام السابق لها جدوى بعد زوال النظام الذي كانت تعارضه[١].

ولذلك، يظلُّ الموقف من المعارضة من بين الأمور التي يتمسَّك الشرع فيها برؤية خاصة؛ ففي حين يكْفل الإعلان الدستوري حرية التعبير، وتشكيل الأحزاب لاحقًا وفق قانون ينظِّمها، فإنه رفض دعوة زعماء المعارضة إلى المؤتمر الوطني بصفتهم التمثيلية، واكتفى بدعوتهم بصفتهم الشخصية. ويتأكَّد هذا الموقف مع تشكيل الحكومة الذي أشرنا إليه سابقًا، والذي لم يضم أيًّا من أعضاء تكوينات المعارضة التقليدية؛ إذ سعى إلى خلق (أو إشراك) نخبة جديدة قيد التشكُّل، ولكن دون أن تتَّضح معالم تكويناتها بعد.

**الركن الخامس: الانتخابات؛** كانت إقامة الانتخابات الحاضر الأهم في الأسئلة الموجهة للشرع، إذ يهدف هو وإدارته الانتقالية إلى إيصال البلاد إلى حالة تنظيمية وتشريعية وأمنية يمكن فيها إجراء الانتخابات التي تقرِّر مصير البلاد. ولأن البلاد لا تتوفَّر لها البنية التشريعية والتنظيمية التي تضْمن إجراء انتخابات حرة وعامة بسبب أن الغالبية العظمى من السوريّين ليس لديهم وثائق، ولأن هذا الحصْر سيأخذ وقتًا وجهدًا طويلًا، نَصَّ الإعلان الدستوري على تشكيل مجلس شعب من قبل لجنة عُليا يُعَيِّنُها الرئيس، وتشرف على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتختار تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب، ويعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء الباقين لضمان التمثيل العادل والكفاءة.

ثمَّ جرى في مراسيم رئاسية لاحقة توضيح معالم هذه اللجنة، وهذا المجلس من حيث عدد مقاعده الذي حُدِّدَ بـ ٢١٠ مقاعد. وعليه أُعلن في أكتوبر ٢٠٢٥ نجاح ١١٩ عضوًا عبر ٧٠٠٠ مندوبٍ وفقًا للآلية التي أشار إليها الإعلان الدستوري، ويُنتظر تعيين الرئيس لـ ٧٠ آخرين. وقد أجَّلت السلطات الانتخاب في ٢١ مقعدًا كانت مُخَصَّصَةً لمحافظات السويداء والرقة والحسكة، الخارجة عن سيطرة الدولة، وتسيطر عليها الأقلية الدرزية أو قسد[٢].

وفي الوقت الذي يَنظر فيه الكثير من المتابعين إلى هذه الانتخابات على أنها "دون مستوى التطلُّعات" أو "فرصة ضائعة" لبناء مؤسسة تشريعية تمتلك شرعية تمثيلية واسعة تمثِّل مركزًا للتوازن بين السلطات، جرى التعامل معها بوصفها امتدادًا للسلطة التنفيذية، التي أضْحت مركز القرار؛ ومن ثمَّ حكموا عليها بنقصان الشرعية ومحدودية القدرة على التأثير في مسار العملية الانتقالية[٣].

واعتبر البعض استبعاد المحافظات المشار إليها على أنه نزعٌ

---

عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/E80oX

(١) مقابلة خاصة مع قائد الإدارة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع، قناة العربية على اليوتيوب، مرجع سابق.

(٢) وفقًا للتقارير فإن المجلس غالبيته من الرجال السنة العرب، في ظل تمثيل ضعيف جدًّا للأقليات والمرأة.

علي المخلافي، انتخابات برلمان سوريا: هل يعوض "ثلث الشرع" ضعف تمثيل الأقليات والنساء؟، D W بالعربية، ٧ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:https://shorturl.at/sEfM1

(٣)سمير العبد الله، سورية في العهد الجديد: مسار الانتقال السياسي، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nk9QQ ص ص ١٤ -١٥.

للشرعية من التكوينات المسيطرة في هذه المناطق وقيادتها، ودفع لزيادة ضغط السكّان المحليّين على هذه القيادات بأن استمرار هذه الكيانات يعني حرمانهم من المشاركة الفعلية في بناء مؤسسات الدولة السورية[١].

وبناءً عليه، فإن هذه الانتخابات وإن جرتْ ضمن نطاق سياسي معيَّن، فإنها لا تزال محاولة من قبل القيادة السياسية في تثبيت معادلة ما في إدارة المرحلة الانتقالية تكون فيها الكلمة العليا للسلطة التنفيذية، ما لم يثبت العكس! فهل سيسعى هؤلاء النواب إلى الحصول على شرعية شعبية حقيقية أو يستطيعون ذلك؟ وهل سيمثِّل الـ ٧٠ عضوًا الذين سيُعينهم الرئيس كافَّة مكونات الشعب السوري، ويعالجون الانتقادات التي طالت العملية الانتخابية المحدودة؟

**الركن السادس: مركزية الإدارة:** ينظر الشرع إلى أية دعوات للحكم الذاتي أو اللامركزية على أنها محاولة لتقسيم سورية؛ فالحفاظ على الخصوصية الثقافية والتنوع لا يعني إعطاء كل محافظة أو منطقة صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها مستقلةً عن العاصمة[٢]. كما أكَّد الشرع أن "الجغرافيا السورية مترابطة، ويستحيل أن تكون لمنطقة الساحل (في إشارة للمنطقة التي تسكنها أغلبية علوية[٣]) سلطة قائمة بذاتها منعزلة عن باقي المناطق؛ مشيرًا إلى أن عنوان "الفيدرالية" يشبه الإدارة المحلية والقوانين القائمة حاليًا في سوريا.."[٤]؛ ومعبّرًا عن تفهمه لوجود كثيرٍ من المطالب المحقَّة التي عبَّر عنها الناس خلال تظاهرات نُظِّمَتْ أواخر نوفمبر ٢٠٢٥، ومعتبرًا أن بعضها "مسيَّس"[٥].

ولا يتَّضح من كلمة الشرع معنى أن هذه المطالب "مُسَيَّسَة"، ولكنه على الأغلب يُشير إلى "التسْييس" هنا على أنه إلباس مطالب مشروعة ثوبًا غير ملائم لها، أو جرى تضخيمها لتُوضع في غير نِصابها الصحيح. ولكنه في الأخير يؤكِّد أن "التظاهر حقٌّ لكلِّ إنسان"[٦]، ويتقبَّل حتى الآن -وإن على مضض- حالةَ هذه

---

(١) لماذا أجّلت الحكومة السورية انتخابات مجلس الشعب في الحسكة والرقة والسويداء؟، جسور للدراسات، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/LBIHY

(٢) سليمان الخالدي، الشرع يرفض مطالب الأكراد المتعلقة باللامركزية في سوريا، سويس إنفو، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hXEbB

(٣) كان الساحل قد شهد أعمال عنف بين من يُطلق عليهم فلول نظام بشار الأسد وقوات الأمن السورية التابعة للقيادة الجديدة في الفترة من ٦ إلى ٩مارس ٢٠٢٥، بدأت بنفيذ مجموعات مسلحة (يُطلق عليها فلول النظام) هجمات استهدفت مقار أمنية وعسكرية ومدنية أدَّت إلى انهيار جزئي في السيطرة الحكومية على العديد من المناق التابعة لمدينتي اللاذقية وجلبة. إزاء ذلك هَبَّتْ قوات أمنية وتابعة للحكومة لردع هذه المجموعات، ولكن أشارت مجموعات حقوقية إلى أن الأحداث تخلَّلتها مجموعةٌ من التجاوزات منها القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسُّفي، وسرقة وحرق الممتلكات، وهو ما استرعى اهتمامًا دوليًّا كبيرًا تبعَه تشكيل لجنة لتقصِّي الحقائق أصدرتْ نتائجها في ٢٢ يوليو ٢٠٢٥.
للمزيد انظر:
- نوار شعبان، اختبار الحقيقة والمساءلة: قراءة في تجربة لجنة تقصي أحداث الساحل السوري، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ١٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/EQ4K2

وللمزيد بشأن العلويين وموقفهم وتفاعلاتهم مع الحكومة الجديدة انظر:
- Country Policy and Information Note - Syria: Alawites and Actual or Perceived Assadists, (UK Home Office, Version. 1, July 2025), , pp.15 - 69, available at: https://cutt.us/ewCpy

(٤) للمزيد بشأن واقع ونمط الحوكمة والإدارة المحلية في الوضع الراهن في وسوريا، طالع هذا المقال، الذي يرى أن نمط الحكومة السائد الآن هو هجين بين ما أسماه الحكومة من القمة (من الحكومة) والحكومة من القاعدة (من الشعب والوكلاء المحليين)، حيث يوضح الكاتب أن النمط السائد الآن هو نمط تشارك فيه الحكومة بتعيين بعض رؤساء البلديات والقرى في حين تقوم مجالس انتُخبت أو اختيرت محليًا بتدبير وتسير شؤونها المحلية، انظر:
- غريغوري واترز، الحوكمة المحلية في سوريا ما بعد الأسد: نموذج دولة هجين للمستقبل، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Q77Fr

(٥) الرئيس الشرع: جغرافية سوريا مترابطة والفيدرالية تشبه الإدارة المحلية والقوانين القائمة حاليًا، موقع الإخبارية السورية، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wAMdy

(٦) مقابلة خاصة مع قائد الإدارة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع، قناة

الاحتجاجات شبه المستمرَّة في أجزاء مختلفة من سوريا. كما يتعامل مع تحرُّكات المعارضة في شمال سوريا (قسد)، وجنوبها؛ حيث الأقلية الدرزية، على نحو ما سنُشير إليه في المحور التالي.

إذن، ترسم هذه الأركان الستة معالم الرؤية السياسية والحكم في المرحلة الانتقالية من وجهة نظر أحمد الشرع، وهي محاولة لوضع قالب (أو قواعد) معيَّنة للممارسة السياسية في سوريا الجديدة تدور حول مركزية السلطة التنفيذية؛ لكنها في الوقت نفسه تحترم المعارضة، وتسْمح لها بالتعبير عن مطالبها، وتسْعى لاستعادة وحدة الدولة السورية، وبسْط سيطرتها على كامل التراب السوري.

## المحور الثاني- تطورات السيطرة على الأرض وتحالفات الشرع بين الداخل والخارج

تُشير أغلب التحليلات والمتابعات إلى أن القيادة السورية الجديدة تُولِي أهميةً كبيرةً للعلاقات مع الخارج[١]، في رؤية اعتبروها تَصِلُ بين قضايا الداخل المُعقَّدة والفاعلين الدوليّين والإقليميّين خارج سوريا[٢]؛ وذلك انطلاقًا من عدَّة اعتبارات:

١- يرتبط الفاعلون (المعارضون) للشرع تحديدًا من الدروز والأكراد والعلويُّون بأجندات قوى خارجية تؤثِّر في قراراتها وتحرُّكاتها، على نحو ما سنعرض له لاحقًا.

٢- يعيش ما يقرب من ٧ مليون لاجئ سوري في الدول الإقليمية القريبة، على رأسها تركيا ولبنان ومصر ودول أوروبية.

٣- ترتبط المسألة الكردية مثلًا بعدَّة قوى إقليمية أخرى هي تركيا والعراق وإيران.

٤- يفرض الاتحاد الأوربي والغرب عقوبات مختلفة على سوريا بعضها بسبب نظام بشار الأسد؛ وبعضها كان بسبب انتماء أحمد الشرع ذاته، ووصفه بالإرهابي. من ثمَّ، لن تُطلق عملية إعادة الإعمار التنمية بدون رفع هذه العقوبات، والأهم كَسْبُ الشرعية الدولية.

٥- تحتاج سوريا إلى الأموال الساخنة والاستثمارات الأجنبية لاستعادة وبناء الاقتصاد في وقت أسرع.

٦- ترحيب دولي كبير بإسقاط نظام بشار، وانفتاح على القيادة السورية الجديدة.

دفعتْ هذه العوامل مجتمعة بالقيادة الجديدة إلى التحمُّس والنشاط على المستوى الخارجي؛ استثمارًا للفرصة الاستثنائية من ناحية، وأملًا في حلحلة القضايا السورية المعقَّدة في الداخل.

بدايةً، نجد أن القيادة السورية الحالية نهضتْ على تحالف أساسه السلاح بين رفاق الميدان (الفصائل المسلحة التي شاركت في التحرير)، التي أعلنت الشرع رئيسًا وقبلت بالاندماج في الجيش الوطني الجديد؛ على أساس "حصر السلاح بيد الدولة" الذي نادى به الشرع منذ تنصيبه رسميًّا[٣].

وهذه الرؤية المبدئية تصطدم أساسًا بسلطة "الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا" المنبثق عنها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وسلطة الشيخ "حكمت الهجري" في محافظة السويداء جنوب سوريا الذي يسعى لتأسيس كيان مستقل ويستقوي بإسرائيل صراحة[٤]. بالإضافة لقوى ثالثة تتمثَّل في فلول النظام السابق ومجموعات من الأقلية العلوية تحت مسمَّى "المجلس الإسلامي العلوي الأعلى"،

---

العربية على اليوتيوب، مرجع سابق.

(١) يركز هذا التقرير بالتناول والتحليل شبكة التحالفات والعلاقات المرتبطة بتطورات السيطرة على الأرض تحديدًا، في حين يجد القارئ في تقارير أخرى ضمن هذا العدد تفصيلات أخرى حول السياسة الخارجية للشرع، وعلاقاته بالقوى السياسية في مختلف الأبعاد بما في ذلك البُعد التنموي، وموضع الدروز والأكراد والعلويّين في سوريا الجديدة بصفة عامة.

(٢) سوريا الجديدة.. انفراجات الخارج واستعصاءات الداخل، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

(3) Syrian President Ahmed al-Sharaa: The Full 60 Minutes Interview in Arabic, 60 Minutes Channel on Youtube (CBS News), Op. cit.

(٤) لماذا يجدد الهجري دعوته لتأسيس "كيان مستقل" في هذا التوقيت؟، الجزيرة. نت، ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Del21

الذي يتركَّز في منطقة الساحل السوري ويقوده الشيخ غزال غزال[١].

تمثِّل هذه القوى الثلاثة المعارَضة الرئيسةُ لحكم الشرع، والخطر الأساسي الذي قد يهدم الأركان الستة التي وضعها الشرع لحكمه أثناء مرحلة الانتقالية، والمحك الرئيس في توظيف السياسة والسلاح والتحالفات لتخطِّي عقبة هذه القوى. **ويوضِّح الجدول التالي أبرز القوى الفاعلة التي لها سيطرة على الأرض داخل سوريا حتى ديسمبر ٢٠٢٥.**

| القوى الفاعلة | السيطرة الجغرافية | السيطرة السياسية والشرعية |
|---|---|---|
| **الحكومة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع** | تسيطر على ٦٩,٣٪ من الرقعة الجغرافية السورية، وهي مساحة كبيرة تشمل المدن الكبرى ومعظم الجهاز الإداري للدولة والطرق الحيوية، لكنها لا تُسيطر كلِّيًّا على ٤ محافظات، هي: السويداء والقنيطرة والحسكة والرقة. | تمتلك شرعية سياسية تحصَّلت عليها بموجب النصر المحقَّق بالإطاحة ببشار الأسد، والإعلان الدستوري الصادر في مارس ٢٠٢٥، فضلًا عن الشرعية الدولية. |
| **قوات سوريا الديمقراطية (قسد)** | تتواجد في ٢٧,٨٪ من مساحة سوريا، وترتكز تحديدًا في شمال وشرق سوريا. | تعاني من ضغوط داخلية (مجتمعية) بسبب رغبة عدد كبير من قاطني هذه المنطقة الاندماج في العملية السياسية الجديدة، وضغوط خارجية كبيرة بسبب الاتفاق الموقَّع في مارس ٢٠٢٥ بشأن دمج قسد في الجيش السوري. |
| **قوات الحرس الوطني في السويداء (الدروز)** | تسيطر على ٢,٨٪ من مساحة سوريا، ومن ورائها القوات الإسرائيلية المتوغِّلة التي تتواجد على ما يقرب من ٠,١٪ من الرقعة السورية. | تقف إسرائيل داعمًا للدروز وتحُول دون إحراز أي تقدُّم ميداني للحكومة، أو اختراق أمني. |

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادًا إلى: محمود إيبو، ورشيد حوراني، وعباده عبد الله، خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا، جسور للدراسات، ديسمبر ٢٠٢٥.

(١) إضراب الساحل السوري: استجابة غير مسبوقة في المناطق العلوية لدعوة الشيخ غزال غزال، i24NEWS، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rKnUn

### أولًا- قوات سوريا الديمقراطية والشرع

على صعيد التعاطي مع قسد راوحت الحكومة السورية بين السياسة والسلاح والتحالفات؛ إذ وقع الشرع مع مظلوم عبدي في ١٠ مارس ٢٠١٥ اتفاقًا من ثمانية بنود يشمل وقف إطلاق النار ودمج كافَّة المؤسَّسات السياسية والعسكرية في أجهزة الدولة، وذلك وفق لجان تحضيرية تضْمن تطبيق الاتفاق بما لا يتجاوز العام[١]، في اتفاق وصفه الرئيس بأنه حَظِيَ بقبول سوري وأمريكي وتركي في نفس الوقت، ثمَّ قدَّم نفسه للغرب على أنه بديل لقسد في محاربة داعش؛ إذْ رأى أن "قسد ولدت في حالة لم تكن فيها الدولة حاضرة بدعم من الغرب، والآن مع وجود الدولة ليس هناك حاجة للبقاء على هذه التنظيمات"[٢].

ثمَّ أخذ يعزِّز من علاقاته بالولايات المتحدة، في محاولة لرفع العقوبات أولًا عن سوريا، وعن شخصه ثانيًا، وهو ما تكلَّل بنجاح في لقائه بالرئيس ترامب في الرياض في مايو ٢٠٢٥ ثمَّ زيارته للبيت الأبيض في نوفمبر من نفس العام؛ وكلها لقاءات كانت المسألة الكردية وقوات قسد ومسألة الجنوب والتغلغُل الإسرائيلي حاضرةً فيها بقوة[٣].

بالإضافة إلى ذلك، سَعَتْ دمشق إلى تعزيز وتعميق علاقاتها الدفاعية مع تركيا تحديدًا[٤]، وفي الخلفية طبعًا يأتي ملف الأكراد[٥]؛ موصولًا بالسلاح الذي لم يكن غائبًا، إذ تبادلت قوات الأمن السورية وقسد منذ سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ إطلاق النار، حتى بعد توقيع اتفاق مارس ٢٠٢٥. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر ٢٠٢٥ اتهمت وزارة الدفاع السورية قوات "قسد" بقتل اثنين من مجنَّديها في محيط منطقة سد تشرين[٦]، في حين نَفَتْ قسد، في المقابل استهدفت الحكومة في ١٦ ديسمبر من نفس العام بمعدَّات ثقيلة ومدفعية مواقعَ لقسد في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمَّة التي تُطِلُّ على نهر الفرات[٧].

**اتصالًا بالشمال السوري وقسد، وتفاعل السلاح والسياسة**، فإن قسد لا تزال رقمًا مهمًّا في الحرب على داعش، إذ تحتجز الحركة حوالي ٤٢ ألف فرد، على صلة بتنظيم "داعش"، كما تصوِّر نفسها دائمًا على أنها القوة الأجْدر بمحاربة داعش في سوريا. فبعد أن نَفَّذَ محسوبون على داعش هجومًا في تدمر (شمال سوريا) على جنديَّيْن أمريكيَّيْن وفردٍ من قوات الأمن السورية في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥[٨]، أصدرتْ بيانًا تُذَكِّرُ فيه بإنجازاتها وأنها الشريك الرئيسي (للغرب) القادر على محاربة التنظيم في "أي مكان بالجغرافيا السورية" مُعَبِّرَةً عن تضامنِها مع القتلى من الجانب الأمريكي فقط![٩] وتأتي هذه العملية بعد

---

(١) حتى كتابة هذا التقرير في منتصف ديسمبر لم يتم الإعلان عن هذه اللجان والآليات، بل وتدلُّ التصريحات السياسية من جانب قسد على خلاف ذلك.

انظر: نص الاتفاق بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الجزيرة. نت، ١٠ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/14W9b

(2) Syrian President Ahmed al-Sharaa: The Full 60 Minutes Interview in Arabic, 60 Minutes Channel on Youtube (CBS News), Op. cit.

(3) Christopher M. Blanchard, Syria: Transition and U.S. Policy, Congressional Research Service (CRS), 5 September 2025, available at: https://tinyurl.com/2np2574t

(٤) عامر المثقال، قراءة في التصعيد الأخير بين الجيش السوري و"قسد" في حلب وأثره على اتفاق ١٠ آذار [مارس]، مركز الحوار السوري، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UEbqt

(٥) عمار دروبي، ما وراء تزويد الجيش السوري بالسلاح التركي، الجزيرة. نت، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gkL5V

(٦) للمزيد راجع: سمير العبد الله، التصعيد بين (قسد) والحكومة السورية الانتقالية: قراءة في المواقف والسيناريوهات المستقبلية، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة،١١ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lzohy.

(٧) عبد الله البشير، سورية: اشتباكات بين الجيش و"قسد" في محيط سد تشرين، العربي الجديد، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/QTAb2

(٨) بعد تصاعد الهجمات.. أين ينتشر تنظيم "داعش" في سوريا؟، الشرق للأخبار، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/k3N7P

(٩) عامر المثقال، هجوم تدمر اختبار أمني وسياسي للعلاقات السورية الأمريكية، مركز الحوار السوري، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط

مرور شهر تقريبًا على انضمام سوريا (تحت القيادة الجديدة) للتحالف الأمريكي للحرب على الإرهاب.

**ثانيًا- عُقدة الجنوب: القيادة الجديدة والدروز**

**أما الجنوب** فيمثِّل عقدة أخرى سعت القيادة الجديدة لمقاربتها بنفس الثلاثية التي تعاملت بها مع قسد، ولكن هذه المرة كانت النتائج أكثر فظاعةً، فبعد اشتباك وقع بين الدروز والبدو في يوليو ٢٠٢٥ في السويداء تدخَّلت قوات الأمن التابعة للحكومة لفضِّ الاشتباك بينهما، فزادت وتيرة العنف وزاد عدد الجرحى والقتلى من المدنيِّين، وهو ما استدْعى تدخُّل إسرائيل بذريعة حماية الأقلية الدرزية، فانسحبت القوَّات الحكومية من المنطقة[١]. وهو ما دفع الشرع نفسه إلى الاعتراف بأن الجميع ارتكب أخطاء بما في ذلك الدولة نفسها في التعامل مع هذا الحادث[٢].

ثمَّ أعقبتْها جولة ميدانية لنتنياهو في المناطق الواقعة تحت سيطرت قواته في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥. وكان الرَّدُّ ببيان من الخارجية السورية بأن هذه "الزيارة غير شرعية" وتشكِّل اعتداءً على سيادة سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، عرفتْ محافظة القنيطرة جنوب سوريا زيارةً **لوفد روسي - سوري** للوقوف على طبيعة الوضع في الميدان، في مواقع كانت تتمركز فيها القوَّات الروسية وقت نظام الأسد. كما حضرت **تركيا** عبر منظماتها الإغاثية لتقديم المساعدات الإنسانية، وهي واجهة إنسانية ومجتمعية تطمح تركيا عبرها إلى مَدِّ نفوذِها إلى الجنوب.

وتقارب الحكومة الانتقالية مسألة الجنوب بمنهجية مزدوجة، تهدف داخليًّا إلى تعزيز حضورها التدريجي عبر وحدات شرطية مدنية ناشئة تستوعب الفاعلين المحليِّين، وخارجيًّا إلى رفض تحويل الجنوب إلى منطقة تجريب لترتيبات أمنية مفروضة من الخارج[٣].

ففي الوقت الذي تُفاوض فيه حكومةُ دمشق إسرائيلَ للانسحاب من الجنوب السوري، والكفِّ عن التدخُّل في الشأن السوري المتعلِّق بالدروز، كانت قد توصَّلت برعاية أمريكية أردنية إلى خارطة طريق جديدة في السويداء بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ تشْمل محاسبةَ المسؤول عمَّن اعتدى على المدنيِّين، وتعويض المتضرِّرين، وإعادة الخدمات في المنطقة، وإطلاق مسار مصالحة داخلي. ولكن رَدَّ الهجري عبر ما سُمِّيَ اللجنة القانونية العُليا في السويداء كان برفض المبادرة التي اعتبرتْها محاولةً لفرض وصاية جديدة على المحافظة، وتتجاهل أن جرائم موثَّقة ارتكبتها الحكومة بحق المدنيين. كما نادتْ بتحقيق دولي، وأكَّدت على الحقِّ القانوني في تقرير المصير للسويداء[٤].

وهو المطلب الذي يتَّسق مع المؤتمر الذي نظَّمته قسد في الحسكة في أغسطس ٢٠٢٥ لحشد الأقلِّيَّات المعارضة للحكومة الانتقالية، ودعوا فيه لتطبيق اللامركزية أو الفيدرالية، خاصة للأقلِّيَّات الكردية، والدرزية والعلوية، كمحاولة لتشكيل جبهة موحَّدة لمواجهة الشرع[٥].

ولكن هذا الرفض لم يدفع الحكومة إلى التصعيد، بل سَعَتْ إلى التأكيد على حضورها الإداري في المحافظة، وذلك عن

---

التالي: https://sydialogue.org/19748

(١) عامر المثقال، قراءة في خريطة الطريق الجديدة للحل في السويداء وسبل مواجهة مطالب الانفصال، مركز الحوار السوري، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sggnB

(٢) كلمة للرئيس السوري أحمد الشرع بعد إعلان الوقف الفوري لإطلاق النار، قناة الحدث على اليوتيوب، ١٩ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/46eurmy8

(٣) نوار شعبان قباقيبو، الجنوب السوري بعد سقوط نظام الأسد: المقاربات الدولية وإعادة تشكيل السيادة والأمن المحلي، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KyFxD

(٤) عامر المثقال، قراءة في خريطة الطريق الجديدة للحل في السويداء وسبل مواجهة مطالب الانفصال، مرجع سابق.

(٥)عامر المثقال، مؤتمر "قسد" في الحسكة.. الرسائل والأبعاد والسيناريوهات، مركز الحوار السوري، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ngH2J

طريق إدخال المساعدات حَصْرًا عبر الدولة، واستعادة الخدمات للمنطقة، والاستمرار في صرف رواتب الموظفين، مع محاولة للتواصل مع الفاعلين المحليّين في المنطقة[١].

استكمالًا لصورة التحالفات السورية المُعقَّدة بين السياسة والسلاح؛ نجد العلاقة مع روسيا بوصفها إحدى القوى المتواجدة على الأراضي السورية؛ فقد زار الشرع روسيا في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥. واستخدم الشرع في كلمته استعارة (في صورة فكاهة أثناء مقابلته الرئيس الروسي) أن لديه "درج طويل.. ولولا أنه (أي الشرع) يمارس الرياضة لما تمكَّن من الوصول".. وفي كلمته المقتضبة التي خرجتْ عن اللقاء أكَّد أن العلاقة مع روسيا ضرورية؛ فجزء من الغذاء والسلاح السوري يعتمد بشكل أساسي على روسيا، وأن سوريا الجديدة تحترم كافَّة الاتفاقات السابقة المبرمة بين البلدين، ولكنه أوضح أنه في هذه المرحلة نحتاج أن "نُعيد ونُعَرِّفَ بشكلٍ جديدٍ طبيعةَ هذه العلاقات على أساس الاستقلال وسلامة ووحدة الأراضي"[٢]، وذلك في إشارة إلى قبوله تواجُد القوَّات الروسية (والأجنبية عمومًا) في سوريا، ولكن اتِّسَاقًا مع خطابه أن يكون تواجد القوات تواجدًا شرعيًّا وعبر دمشق!، أمَّا رفض التواجد تمامًا أو إنهاؤه فيعتبره من القضايا المعلَّقة أو المؤجَّلة[٣].

**إن خلاصة ما سبق**، يُشير إلى أن القضايا السورية المعقَّدة إنما ترتبط بشبكة من التحالفات والسياسات المرتبطة بالخارج وأجنداتها من ناحية، وبالقيادة السورية الجديدة وقدرتها على فرض سيطرتها، وتوظيف السلاح والسياسة كل في مكانه للحصول على النتائج المرجوَّة، التي تتجسَّد أساسًا في بسط الحكومة الانتقالية سيطرتَها على كامل التراب السوري؛ إلا أن ذلك تحُول دونه عدَّة قضايا وقوى؛ يأتي على رأسها "قسد" (الشمال السوري - الأكراد) ومن ورائها قوى غربية لا تزال ترى فيها شريكًا مهمًّا في محاربة إرهاب "داعش"، ومجموعة حكمت الهجري (الدروز - الجنوب السوري) ومن ورائها إسرائيل التي تتدخَّل وتدعم بالقوة المسلَّحة مطالبَ الدروز في الحكم الذاتي.

ثمَّ يأتي الساحل السوري بما فيه من فلول للنظام السابق ومجموعات علوية كبيرة كتحدٍّ آخر للنظام في توظيفه الفاعل لأدوات الإكراه المادي والسياسة بمعناها التفاوضي. وأخيرًا يأتي وجود القوات الأجنبية ممثلةً في القوات الأمريكية والروسية كأحد الملفات المهمَّة التي ينظر إليها الكثيرون على أنها محكًّات اختبار للقيادة السورية.

## خاتمة:

إن الأركان الستة التي وصفناها في هذا التقرير، بناءً على خطاب القيادة السورية الجديدة، وعلى رأسها أحمد الشرع، والممارسات على الأرض، والإطار التشريعي، إلى جانب قراءة الخبراء والمتابعين للمشهد السوري؛ لهي تجسيد لتصوُّر يعمل الشرع على وضعه موضع التطبيق، وتسير به دفَّة الحكم خلال مدة السنوات الخمس (التي مَرَّ منها عام على حد تعبيره) -الفترة الانتقالية-؛ لكي يترك إما بصمة شخصية على سوريا ما بعد التحرير تُخَلِّدُ اسمَه في صفحات التاريخ بأنه عَبَرَ بالبلاد من هذا النفق المظلم الضيِّق، وإمَّا أن يُمَهِّدَ لنفسه مدَّة / مُدَدَ حكم "رئاسية" تكون حينها عبر انتخاب مباشر من الشعب السوري.

إن الأركان الستة، وإن كانت في ظاهرها جيدةً وحسنةً، فإنها في باطنها والطرق التي صِيغَتْ بها، عليها انتقادات واستفهامات كثيرة؛ إذ اتُّخذ معظمُها على أنها مسار مسبق الرسم من قبل الرئيس الشرع (لعلَّ ذلك كان في الوثيقة ذات الخمسين صفحة التي خَطَّهَا في فترة سجنه)، وليس نتاج توافق وطني حقيقي. فالإعلان الدستوري جاء بعد مؤتمر وطني لم تستمرَّ فعالياته أكثر من أسبوعين على أقصى تقدير، كما أن الانتخابات حُدِّدَتْ بآليةٍ وطريقةٍ لم تأخُذا حظَّهما من التشاور والتفاوض

---

(١) عامر المثقال، قراءة في خريطة الطريق الجديدة للحل في السويداء وسبل مواجهة مطالب الانفصال، مرجع سابق.

(٢) الرئيس أحمد الشرع يلتقي نظيره الروسي في موسكو، قناة تلفزيون سوريا على اليوتيوب، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4xvfrzy9

(3) Syrian President Ahmed al-Sharaa: The Full 60 Minutes Interview in Arabic, 60 Minutes Channel on Youtube (CBS News), Op. cit.

المجتمعي، وكذلك المسائل المتعلِّقة بِحَصْرِ السلاح بيد الدولة، وإعادة بناء الجيش، ودمج الفصائل، وغيرها من القضايا التي تؤسِّس للمراحل الانتقالية، والتي يُشير مسارُها إلى أنها لم تأخذ حظَّها من التفاوض السياسي والمدني. وهو ما يعني أن لعبة السياسة أو السياسي في الحالة الانتقالية السورية كانت محدودة التأثير بالمعنى التفاوضي التشاركي الحقيقي للكلمة في تحديد مسار العملية الانتقالية.

أمَّا لعبة السياسة والسلاح والتحالفات في مواجهة الخصوم (المعارضة) فكانت أكثر وضوحًا في تفاعل القيادة السورية، كما انخرطوا هم في المقابل في لعبة مماثلة جعلت الساحة السورية أشبه برقعة شطرنج تتبارَى عليها قوى محلية ودولية. فحضرت السياسة عندما فاوضهم الشرع وتوصَّل إلى اتفاقات مع "قسد"، ثمَّ مع الأردن وأمريكا بشأن الجنوب السوري، ووجَّه خطابًا سياسيًّا تصالحيًّا يهدف إلى الانفتاح على مطالبهم. كما حضر السلاح حينما حاولت هذه القوَّات إذْكاء تمرُّدات أو مهاجمة السيطرة الحكومية على الأرض، ومعها كانت التجاوزات التي أدَّت لمقتل مدنيّين وعُزَّل على يد الطرفين. وهنا يبدو أن الشرع لا يسيطر على نتائج الاشتباكات المسلَّحة كلِّيًّا. كما حضرت التحالفات مع الولايات المتحدة وتركيا وروسيا بُغية حلحلة هذه القضايا بالتفاهمات الودِّية السلميَّة أو السلاح إن اقتضى الأمر.

ولم يكن خصوم الشرع أقلَّ توظيفًا لأدواتهم منه؛ فقد سعوا لحشد "الأقليات" في صَفٍّ واحدٍ ضدَّ الحكومة الانتقالية، ورفضوا تشكيلها، وقراراتها، وإعلاناتها، كما مارسوا الاحتجاج والتمرُّد عليها، والتواصل مع الخارج، الذي اعتبروه الحكَم الأجْدر بين الأطراف المتنازعة؛ حتى لا يكون أحد الأطراف (القيادة السورية) الخصم والحكم في آن واحد. وهي لعبة لا تقف نتائجها عند حَدِّ انتصار طرف على آخر بقدر ما قد تدفع سوريا إلى حافة هاوية تهوي بها في نيران الاحتراب الأهلي والتجزئة وإجهاض الثورة التي استمرَّت لأكثر من عقد ونصف!

# المجتمع السوري والنظام الجديد: خريطة القواعد المساندة

يارا عبد الجواد*

## مقدمة:

بعد سقوط النظام السوري، وجدت سوريا نفسها أمام مسارين محتملين: إما الغرق في فوضى شاملة، أو الانطلاق في مشروع تأسيس وطن جديد يقوم على العدالة بين جميع المكوّنات الاجتماعية والعرقية[١]. فالمجتمع السوري مجتمع معقَّد من حيث تركيبه نظرًا لتنوعه الطائفي، وقد زاد من هذا التعقيد سنوات الظلم والاستبداد التي عاشها حتى بات الصراع بين أطيافه سمةً من سماته، فعقود من الاستبداد والتمييز وغياب العدالة كانت كافية لتمزيق المجتمع وتعميق خلافاته ، وعند النظر للمجتمع السوري اليوم بعد تحرُّره من طغيان نظام الأسد، لا يمكن لنا تجميل الصورة أو التغاضي عن الهشاشة المستفحلة فيه، فالجراح ليست في المباني المهدمة والذكريات النازفة وحسْب، بل أيضًا في الروح المجتمعية والنسيج الاجتماعي، والتي تظهر في الثقة المتصدِّعة والروابط الهشَّة وشعور السوريين بالخذلان والاغتراب داخل أسوار الوطن[٢].

في هذا الإطار الجامع بين الألم والأمل يأتي هذا التقرير ليسلِّط الضوءَ على واقع المجتمع السوري في ظلِّ النظام الجديد في محاولة لفهم طبيعة خريطة القوى المجتمعية ودورها في بناء سوريا الجديدة وما الفرص والتحديات التي تواجه هذه العملية البنائية.

## أولًا- المجتمع السوري: خلفية ونظرة تاريخية

### أ) المجتمع السوري: المكونات والتركيب البنيوي

يُعَدُّ المجتمع السوري من أكثر مجتمعات المشرق تنوُّعًا في بنيته القومية والدينية والثقافية، وهي سمة تاريخية تعود إلى موقع سوريا الجغرافي بوصفها صلةَ وصلٍ بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

- **البنية القومية والإثنية**

العرب هم أكبر مكوِّنات الشعب السوري، ويشكِّلون أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكَّان، العربية هي اللغة الرسمية للدولة، ويتحدَّث بها السوريون باللهجة السورية التي تداخِلُها بعض المفردات غير العربية، وقد خرج من سوريا الكثير من الأدباء والشعراء واللغويين العرب، وتأسَّس في دمشق أول مجمع للغة العربية في العالم. أمَّا الأكراد، فهم أكبر الأقليات القومية، وبدأ تواجدهم في سوريا منذ عام ١٩٥٢ بسبب الاشتباكات بين الجماعات الكردية والجيش التركي، ويعيش معظمهم في الحسكة ومنطقتين صغيرتين شمال حلب، وكثير منهم يعيش في المدن الكبرى وغالبية الأكراد من السُّنَّة، وفيهم أعداد قليلة من المسيحيين والأيزيديين.

في عام ١٩٦٢ تم تجريد أكثر من ٢٠٪ من الأكراد من جنسيتهم، كما منعتْهم الدولة من استخدام اللغة الكردية في مدارسهم أو في الصحف والكتب، وعلى الرغم من ذلك فهي تسمح لهم بإنشاء الأحزاب السياسية الموجودة بكثرة ضمن مناطقهم. وتضم سوريا أيضًا أقليات قومية أصغر مثل التركمان المنتشرين في ريفيْ حلب واللاذقية، والأرمن في حلب ودمشق، والسريان والآشوريين في الجزيرة العليا، والشركس في بعض المدن[٣].

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) سعيد حامد، التحديات والمخاطر في مرحلة ما بعد سقوط النظام في سوريا، الجزيرة، ١٨ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/SexDZ

(٢) المجتمع السوري وأزمة المواطنة: هشاشة تعرّت أم اكتسبت، سوريا اليوم، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/vnBjj

(٣) طوائف وأعراق المجتمع السوري، الجزيرة، ٢٧ مايو ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/brhfX

- **البنية الدينية والطائفية**

يُشكِّلُ المسلمون السُّنَّة الغالبية الدينية في سوريا وهم موزَّعون على معظم المدن والبلدات السورية. يليهم العلويون الذين يتمركزون في الساحل (اللاذقية وطرطوس وجبال العلويين)، يعود تشكُّل المذهب العلوي إلى محمد بن نصير البصري في القرن الثالث للهجرة، واستمر المذهب من بعده في كنف الدولة الحمدانية، حتى تمَّ إنشاء مركزين للطائفة أحدهما في حلب، والآخر في بغداد.

انقرض مركز بغداد بعد حملة هولاكو عليه، وانتقل مركز حلب إلى اللاذقية. وبقي العلويون هناك ضمن الدول الإسلامية المتعاقبة محل صراع ومعارك حتى تقسيم سوريا وتشكل الدولة العلوية عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٦، ثم عودتهم مرة أخرى على يد حافظ الأسد وابنه اللذين أسسا لنظام مركب طائفي وأمني.

أما الشيعة فقد كانوا يمثلون أقلية صغيرة محدودة في بعض المناطق، ولكن العلاقات الاقتصادية السياسية بين سوريا وإيران في عهد بشار الأسد انعكست كسياسة تشييع ممنهجة في كثير من المناطق، وبالأخصِّ في الأرياف، مستغلَّة حاجتها الاقتصادية، وظهرت مراكز أكثر وضوحًا للشيعة السوريين والإيرانيين في بعض مناطق دمشق.

أما المسيحية فقد كان سكَّان سوريا من أوائل الشعوب التي اعتنقت المسيحية، حيث اعتنق الآراميون وبعض القبائل العربية المقيمة في سوريا المسيحية. وتعدُّ سوريا مركزًا مهمًّا للديانة المسيحية، إذ يوجد على امتدادها العشرات من الأديرة والكنائس والمراكز المقدَّسة في التاريخ المسيحي.

لعب كثير من مسيحيي البلاد دورًا فكريًّا وثقافيًّا وسياسيًّا مهمًّا، وساعد في ذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمسيحيين، إذ يوجد أغلبهم في المدن، وينتمي أغلبهم لطبقات اقتصادية عُليا. ويُضاف إلى هؤلاء الدروز الذين يتركَّزون في محافظة السويداء، فضلًا عن الإسماعيليّين المنتشرين في بعض مناطق حمص وحماة وريف حلب[١].

- **التوزيع الجغرافي للمكوِّنات**

يُظهر التوزيع الجغرافي للسكَّان السوريين تمركزًا واضحًا للمكوِّنات الاجتماعية؛ إذ يتركَّز الأكراد في الشمال الشرقي، والعلويون في الساحل، والدروز في الجنوب، والمسيحيون في المدن الكبرى وبعض الأرياف، بينما ينتشر العرب السُّنَّة في أغلب المناطق. هذا التنوُّع الجغرافي ساهم في تشكيل هُويات محلِّية متعدِّدة، انعكست خلال الثورة في أنماط التحالفات والانقسامات بين الأطراف المختلفة[٢].

- **البنية الاجتماعية والاقتصادية**

قبل الثورة، كان المجتمع السوري يتكوَّن من ثلاث طبقات رئيسة: طبقة عليا تضم النخب السياسية والاقتصادية، وطبقة متوسطة حضرية متعلِّمة، وطبقة فقيرة واسعة في الأرياف والمدن الصغيرة. وقد أدَّت سياسات "اقتصاد السوق الاجتماعي" في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى اتِّساع الفجوة الطبقية وتراجع الطبقة الوسطى، ما زاد من هشاشة النسيج الاجتماعي[٣]. ومع اندلاع الحرب انهارت شبكات التضامن المحليَّة وبرزت اقتصاديات جديدة تقوم على التهريب، والمساعدات، واقتصاد الحرب، ما عمَّق الانقسام الطبقي وأضعف الترابط المجتمعي.

أمَّا المجتمع المدني والمنظمات المحلية فيمكننا القول بأنه عند استلام الأسد الأب السلطة فإنه ضَيَّقَ الخناق على المنظمات والجمعيات، وشدَّد الرقابة عليها وأُدخلت تعديلات على قانون الجمعيات تزيد من الرقابة عليها، فانخفض عددها إلى ٥١٣ بعد أن كانت تزيد عن ٥٩٦ خلال مرحلة ما قبل وصول

(١) المرجع السابق.

(٢) المكونات القومية في سوريا " الواقع الديموغرافي، شبكة الجيوستراتيجي للدراسات، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/WXfYt

(3) The Impact of the Conflict in Syria, United Nations Development Program, 2024, available at: https://shorturl.at/7ciTX

البعث ١٩٤٦-١٩٦٣، أما في عام ٢٠٠٠ ومع قدوم الأسد الابن كان هناك انفتاح محدود على المعارضة السياسية، وكان هناك مطالبات بتنظيم قانون عمل الأحزاب والجمعيات ومنحها حرية أكبر، هذه المطالبات واجهها تصعيد من قبل مسؤولين في النظام السابق حتى قام البعض بوصف المجتمع المدني بالاستعمار الجديد، مع ذلك وفَّرت وزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك تسهيلات لتشكيل منظمات جديدة في سورية أخذت طابع "المنظمات غير الحكومية المنظمة حكوميًّا (GO-NGOs)" أو القطاع نصف الحكومي، كما في نموذج الأمانة السورية للتنمية التي أسَّستها أسماء الأسد زوجة بشار عام ٢٠٠١ والتي حاولت من خلالها تصدير نفسها كداعمة للتنمية المجتمعية، لكنها في الحقيقة كانت مجرد صورة شكلية للمجتمع المدني لا أكثر[١].

**ب) المجتمع السوري بعد ثورة ٢٠١١**

إن التنوُّع الاجتماعي من أهمِّ خصائص سوريا الديمغرافية، فهو مجتمع لديه تنوُّع إثني وديني وطائفي، إلا أن هذا التنوع لا يعكس بالضرورة تفاعلًا وحركة سياسية وثقافية، فقد تعرَّض لسلسلة من السياسات الإكراهية أسْهمت في وضع المجتمع بكليته أو بخصوصيته في أتون عملية استنزاف وانقسام مستمرة وعلى مختلف الصعد، لا سيما في حقبة سيطرة حزب البعث والذي لجأ إلى إدارة الديمغرافيا بسياسات توازن حرجة، هدفها إضعاف ثنائيات التنوُّع لصالح "طائفة الموالاة للنظام"، وازدادت معدلات التشظِّي والتهشيم في ظلِّ التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الصراع السوري منذ عام ٢٠١١.

لقد شهد المجتمع السوري انقسامات وخطوط تمايز متعدِّدة، إمَّا أنها نشأتْ أو تعزَّزت بفعل النظام وهو المؤثر الأشد، أو نتيجة تطور الأحداث في الميدان أو في إطار القوى الثورية نفسها فضلًا عن تدخُّلات الخارج.

فبقدْر ما شكَّلت الثورة السورية على امتداد البلاد لحظة تأسيس مهمَّة في بلورة خطاب مجتمعي موحَّد، يتضمَّن مطالب وحقوقًا واحدة، بقدر ما دفعت النظام وأجهزته الأمنية للمضيِّ قُدُمًا في مواجهة هذه اللحظة وحواملها، ليجعل منها شرارة تغيير نحو هندسة سياسية واجتماعية، أرادها النظام معزِّزة لبقائه، وبالتالي فمنذ الأيام الأولى للحراك الثوري سَيَّرَ النظام "مسيرات حاشدة" لمؤيديه وكأنه بذلك يقوم بإعلان مبكِّر لانقسام اجتماعي ثلاثي: مجتمع ثائر، ومجتمع موالٍ ويمثِّل أصحاب المصلحة من كل الأديان والأعراق مع وضوح جلي للطائفة العلوية فيه، ومجتمع حيادي (أو ما يُعرف بالصامت)، وهي كتلة مجتمعية وازنة وثقلها الرئيسي في المدن الكبرى.

ومع تعدُّد مستويات التعبير الثوري الذي أضْحى يركِّز على الأدوات المسلَّحة، ومع عدم استطاعة الثوَّار السلميِّين في السيطرة على مراكز المدن، وتغلُّب منطق المعارك العسكرية على الأحداث السورية واعتماد الجيش الحر والفصائل المسلَّحة منذ منتصف ٢٠١٢ عقيدة هجومية، بدأت خارطة السيطرة تتبدَّل بشكل متزايد لصالح الجيش الحر والفصائل الإسلامية. ومنذ عام ٢٠١٨ الذي شهد انخفاض معدلات العسكرة في سوريا، يُظهر التدقيق في الوضع الاجتماعي السوري، بوضوح، تأثره بالقوى المحلية والدولية المسيطرة على كل منطقة، لنصبح أمام بنى اجتماعية سورية متباينة في أهدافها، كالبنى الخاضعة لسيطرة النظام، وتلك الموجودة في مناطق السيطرة التركية، وأخرى في محافظتي درعا والسويداء، ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، فضلًا عن السوريين في مخيمات اللجوء المحاذية للحدود التركية، وداخل تركيا، وكذلك في الأردن ولبنان، وصولًا إلى السوريين في دول اللجوء المستقر في بعض الدول الأوروبية وأمريكا وكندا[٢].

وقد خلَّفت الحرب السورية آثارًا اجتماعية هائلة، فقد أدَّت الحرب التي شَنَّها نظام الأسد البائد إلى قتل نحو نصف مليون

(١) ريم ريا، منظمات المجتمع المدني في سوريا: من الظل إلى المشاركة الوطنية، سوريا اليوم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/WPjoE

(٢) المجتمع السوري المهشم مستقبل سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/gyWBf

سوري على أقل تقدير، إضافة إلى عشرات آلاف من الجرحى والمعتقلين والمفقودين، هذا بالإضافة إلى تسجيل أكثر من ٨ مليون لاجئ سوري في دول الجوار والعالم عام ٢٠١٥، كما تذكر تقارير لعام ٢٠٢٣ أن أكثر من نصف سكان سوريا قد غادروها لاجئين أو مهاجرين[١].

وتتكامل صورة المأساة السورية عندما تتكشَّف أرقام التهجير القسري والنزوح الجماعي الداخلي؛ فبحسْب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تجاوز عدد النازحين داخليًّا سبعة ملايين شخص، بينما بلغ عدد اللاجئين في الخارج أكثر من ستة ملايين[٢]. وقد غيَّرت هذه التحرُّكات السكَّانية الخارقة التوازن الديموغرافي في العديد من المناطق، إذ خلت بعض المدن من سكانها الأصليين، وتحولت مناطق أخرى إلى طابع طائفي أو قومي جديد. كما أدَّت "الهجرة الانتقائية" للنخب المهنية والمسيحيين والطبقة الوسطى إلى فقدان المجتمع السوري جزءًا مهمًّا من رأس ماله البشري[٣]. هذا فضلًا عن تضاعف معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن... إلخ.

أمَّا على صعيد الإطار الاجتماعي بات المجتمع السوري جزرًا معزولة، وخليطًا غير متجانس لجموع بشرية بعضها يعاني من حجم عنف السلطة المركزية وما تسببت به من تهجير وانتهاك الكرامة وألوان العذاب، والبعض الآخر يتمثَّل في فئاتٍ مجبرة على العيش تحت ظل سلطات أمر واقع، فاضطرت للاحتماء بانتماءات تقليدية دينية أو قومية أو طائفية أو مناطقية، أو للانزياح إلى الظل والانشغال بتأمين لقمة العيش العزيزة[٤].

## ثانيا- المجتمع السوري والنظام الجديد: متطلبات الداخل وتحدياته

بانتصار الثورة السورية عسكريًّا في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ أُزيحت قوى السلطة القديمة عن المشهد السياسي بقوى سلطة جديدة، حيث تم جمع قادة الفصائل المشاركة في غرفة العمليات العسكرية في إطار "مؤتمر النصر" الذي عقد في ٢٩ يناير ٢٠٢٥ وانتهى باتخاذ جملة من القرارات كان أبرزها وقف العمل بدستور ٢٠١٢، وحل الجيش والأجهزة الأمنية ومجلس الشعب، وحظر حزب البعث، وحل الفصائل المسلَّحة المشاركة في غرفة العمليات العسكرية، بما فيها هيئة تحرير الشام، وانتخاب أحمد الشرع رئيسًا انتقاليًّا إلى حين صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات[٥]. وفي هذا السياق ورثت هذه الإدارة الجديدة حطام دولةٍ وقوى مجتمع غائبة ومجتمع مُتغوَّل عليه حتى الرُّهاب والعجز المطلق[٦]. ومن هنا مثَّل سقوط نظام الأسد نقطة تحوُّل سياسية فارقة، ليس فقط من حيث تفكيك السلطة القائمة، بل من حيث إعادة ضبط المفاهيم المتعلِّقة بالشرعية، والمشاركة، وبناء الدولة. فقد كانت كافَّة الكيانات السياسية المعارضة -بما فيها تلك التي تأسَّست في الخارج أو في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام- قائمةً على فرضية "العمل السياسي في مواجهة نظام قائم"، مما جعلها ترتبط عضويًّا بمرحلة ما قبل السقوط، سواء في الخطاب أو في البنية التنظيمية، وبالتالي فإنه عقب السقوط، تغيَّرت المعادلة بالكامل: لم يعد هناك "نظام خصم" موحَّد تُبنى على أساسه الهُوية السياسية المعارضة، وإنما دولة ناشئة تواجه تحدِّي التأسيس من الصفر، في ظل فراغ مؤسَّساتي، وتعدُّد القوى

(١) حسن جيران، قوى السلطة وقوى المجتمع؛ جدلية التعاضُد والتعارُض، مركز الحوار السوري، ١٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/BkkTX

(2) Syria situation, UNHCR, 2024, available at: https://shorturl.at/p5YQO

(٣) خالد تركاوي، عبد الوهاب عاصي، التحول السكاني في سورية، مركز جسور للدراسات، ٢٥ مارس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/YQwFQ

(٤) حسن جيران، قوى السلطة وقوى المجتمع؛ جدلية التعاضُد والتعارُض، مرجع سابق.

(٥) تحديات الإدارة السورية الجديدة بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ODId6

(٦) حسين جيران، قوى السلطة وقوى المجتمع جدلية التعاضد والتعارض، مرجع سابق.

المحلية، وضعف المركزية، وتفاوت في التمثيل بين القوى المدنية، السياسية، والعسكرية[١].

وفي هذا الإطار تواجه سوريا الجديدة العديد من التحديات الداخلية أبرزها:

**١- التحدي الأمني:** تمكَّنت الإدارة الجديدة، عقب سقوط النظام مباشرة، من تثبيت قدرٍ نسبي من السِّلم الأهلي عبر منع تفجُّر أعمال انتقام واسعة بين مكوِّنات المجتمع، ونجحت كذلك في حماية مؤسسات الدولة من الانهيار، إذ لم تشهد البلاد موجات نهب أو تخريب كبرى خلال لحظة الفراغ السياسي. ومع ذلك، ما زالت التحديات الأمنية ثقيلة، وعلى رأسها انتشار السلاح بشكل واسع، سواء امتلاكًا أو تجارةً، إضافة إلى العقبات التي تواجهها قوى الأمن في مناطق متعدِّدة، ولا سيما في ريف الساحل، حيث تتعرَّض لهجمات متكرِّرة تتَّخذ تدريجيًّا طابع حرب العصابات، وتعود في معظمها إلى مجموعات مرتبطة بالنظام السابق وترفض التسوية.

وفي محاولة لضبط مظاهر العنف المجتمعي التي تغذِّيها التوتُّرات الطائفية وبعض حوادث الثأر المحدودة، تعمل الإدارة الجديدة على إعادة بناء أجهزة وزارة الداخلية عبر استقدام عناصر جديدة وتدريبها. غير أنَّ أولويَّتها الأبرز ما تزال تتمثَّل في توحيد الفصائل العسكرية ودمجها داخل الهيكلية الجديدة لوزارة الدفاع. وعلى الرغم من موافقة عدد من الفصائل على حل نفسها والانضمام إلى الجيش الناشئ، لا تزال فصائل أخرى، خصوصًا في درعا والسويداء، تبدي مقاومة لهذا المسار.

أمَّا التحدِّي الأكثر تعقيدًا، فيتمثَّل في موقف قوات سورية الديمقراطية (قسد)، التي تضم ما بين ٤٠ و٦٠ ألف مقاتل، وتفرض سيطرتها على ثلاث محافظات في شمال شرقي البلاد (الرقة، والحسكة، ودير الزور)، وهي مناطق تمثِّل نحو ربع مساحة سوريا وتتمتَّع بموارد طبيعية كبيرة. وتشترط قسد للانضواء تحت الإدارة الجديدة الاحتفاظ بسلاحها، والدخول في الجيش بوصفها كتلة واحدة لا كأفراد، إضافة إلى الإبقاء على مؤسسات الإدارة الذاتية التي تدير بها مناطقها[٢].

**٢- التحدي الاقتصادي:** وجدت الدولة الجديدة نفسها أمام اقتصاد منهار، أنهكته سنوات الحرب الطويلة واستنزفه الفساد المتجذِّر، وزاد من هشاشته فقدان السيطرة على المناطق الغنية بالثروات النفطية والزراعية. كما أسهمت العقوبات الدولية في تعميق الأزمة، بحيث باتت تطيل المدَّة اللازمة لظهور أي آثار إيجابية محتملة لرفعها مستقبلًا أو لبدء تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة. فحجم الدمار الذي أصاب البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية يحتاج إلى وقت طويل لمعالجته، فضلًا عن أن الآثار المتراكمة للعقوبات التي خلَّفت اختلالات بنيوية عميقة تجعل مسار التعافي الاقتصادي أكثر تعقيدًا وبطئًا ممَّا كان يُعتقد[٣].

**٣- تحدي السلم الأهلي المجتمعي رغم تعدُّد الفاعلين:** مجتمعيًّا، ترك نظام الأسد أثرًا بالغ السلبية على التنوُّع الإثني والديني والطائفي في سوريا؛ إذْ حَوَّلَ هذا التنوُّع إلى مصدر بلاء، ورسَّخ خلال سنوات الثورة الانقسام والعداء الطائفي، ممَّا جعل عملية استعادة السلم الأهلي والحفاظ عليه مهمَّة شاقَّة. وقد ازدادت حدَّة التوتُّر بفعل الاحتقان الداخلي والتحريض الخارجي، لتتحوَّل منصَّات التواصل الاجتماعي إلى ساحات لتبادل الاتهامات وتأجيج الصراعات، حتى بات المجتمع يعيش في حالة استعداد دائم للاشتعال، حيث تكفي منشورات أو مقاطع فيديو لاندلاع اشتباكات. وفي محاولة لاحتواء دوامة العنف ومنع الانجرار إلى انتقامات واسعة، اعتمدت الدولة الجديدة سياسة العفو الشامل، مع استثناء كبار المجرمين وقادة الانتهاكات. غير أن هذا الخيار وضعها أمام معادلة بالغة

(١) باسل منصور، تحولات الإعلام في سوريا الجديدة: من الثورة إلى الدولة وبناء الكيانات السياسية، باسل منصور، ١٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/kUvzU

(٢) تحديات الإدارة السورية الجديدة بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية، مرجع سابق.

(٣) محمود النجار، سياسة الإدارة السورية الجديدة، تألق في الخارج وتعثر في الداخل، الملتقى الاستراتيجي، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cvuZF

الصعوبة: فالمجتمع الدولي جعل حماية الأقليات ومنع أعمال الانتقام شرطًا أساسيًّا لمنح الاعتراف والدعم، في حين تمنح الحاضنة الشعبية للثورة والدولة الوليدة أولوية قصوى لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. وهكذا تجد الدولة نفسها مضطرة إلى الموازنة بين مطلبين مُلِحَّيْن لا يمكن إغفال أحدهما دون دفع ثمن كبير[١].

**٤- استمرار تأثير الولاءات القديمة:** كثير من الكيانات الحزبية والشخصيات العامة التي وُجدت في مرحلة ما قبل السقوط ما زالت تسعى للتموضع داخل النظام الجديد، أحيانًا بنفس العقليات والهياكل التي ساهمت في الأزمة. هذه الاستمرارية في الذهنية السياسية تهدد بإعادة إنتاج منظومات النفوذ بدل تفكيكها، وتقوّض فرص تجديد الحياة السياسية[٢].

## ثالثًا- القوى المجتمعية في سوريا الجديدة: محاولات المساندة وتعثراتها

بناءً على ما سبق تبرز الحاجة في بناء سوريا الجديدة إلى جهود القوى المجتمعية الفاعلة المتمثِّلة في التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية والمدنية التي تشكِّل في تنظيمها ومأسستها ورُؤاها وخططها قوى لازمة لمساندة السلطة في تحقيق مراد الدولة، وتعمل على خدمة أعضائها وأفراد المجتمع، وتتجلَّى قوى المجتمع في آليَّات بناء النقابات والاتحادات ومؤسسات الإعلام، والأحزاب والجمعيات المختلفة والتنظيمات الاجتماعية القبلية ما قبل مدنية، وطرق تداول إدارتها، ومدى العمل على تحقيق الوظائف المنوطة بها في خدمة أعضائها وفئات المجتمع التي لا تصل إليها وظائف السلطة العامة[٣].

وفي هذا السياق نقف قليلا عند مجموعة من القوى المجتمعية المؤثِّرة في المسار البنائي لسوريا الجديدة:

### ١- القوى العشائرية والقبلية

شكَّلت العشائر في سوريا حجر الأساس للبنية الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية. فقد كانت العشيرة تمثل الملاذ والحماية والهوية للأفراد، وظلَّت على مدى قرون الإطار الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[٤].

إذ تشير التقديرات إلى أن ما بين ٦٠٪ و٧٠٪ من السوريين ينتمون إلى عشيرة أو قبيلة. وعلى الرغم من النموِّ الحضري، لا تزال الروابط العشائرية فاعلة بين ملايين السوريين في الريف والمدينة. وقد برز هذا الثقل المجتمعي للعشائر مع اندلاع الثورة عام ٢٠١١، فلا يغيب عن الأذهان أن الشرارة الأولى انطلقت في محافظة درعا ذات الطابع العشائري. وكان للعشائر دور واضح في الانتفاضة ضد الحكم الاستبدادي، خاصة في المناطق التي عانت من التهميش الاقتصادي كدير الزور والرقة وحلب وإدلب والحسكة وحمص وحماة[٥].

في المقابل، حاول النظام البائد منذ البداية استمالة العشائر أو تحييدها لضبط الأوضاع، لكن التطورات أثبتتْ أن الولاءات التقليدية خرجت عن سيطرته، وتركتْ بصمتَها على مجريات الواقع. فقد اندفع أبناء العشائر إلى صفوف التظاهرات ثم إلى صفوف المعارضة المسلَّحة حتى إن كثيرًا من العسكريّين المنشقِّين عن النظام آنذاك كانوا من خلفيات عشائرية، ممَّا دعم الجيش السوري الحر بفئات مقاتلة لها قواعد اجتماعية متينة، وفي الوقت نفسه كان النظام قد انتهج سياسات براجماتية لضمان ولاء زعماء القبائل، فجعل الولاءات العشائرية جزءًا من معادلته السلطوية.

ومع تصاعد عسكرة الثورة، انخرط أبناء القبائل في فصائل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) باسل منصور، تحولات الإعلام في سوريا الجديدة: من الثورة إلى الدولة وبناء الكيانات السياسية، مرجع سابق.

(٣) حسين جيران، قوى السلطة وقوى المجتمع جدلية التعاضد والتعارض، مرجع سابق.

(٤) دور العشائر في سورية: من جذور الماضي إلى آفاق المستقبل، ريالست عربية، ٢٩ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/R04y8

(٥) عامر النمر، العشائر السورية فاعل جديد في المعادلة السياسية، السوري اليوم، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/58lwL

متباينة. سعت جميع الأطراف إلى استقطاب العشائر إلى صفِّها. فعلى سبيل المثال أدركت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" أنها لا تستطيع دحر تنظيم داعش دون كسب دعم القبائل العربية، فعقدت تحالفات مع عشائر الرقة ودير الزور والحسكة، كما أنشأت مجالس صلح عشائرية محلية. من جهة أخرى، أدركت تركيا كذلك أهمية دور العشائر، فاستضافت في أعزاز اجتماعًا موسعًا لوجهاء العشائر عام ٢٠١٧، وانبثق عنه المجلس الأعلى للقبائل والعشائر السورية الذي امتدَّ نفوذُه على المناطق التي يُسيطر عليها الجيش الوطني في المناطق المحرَّرة آنذاك، دعمًا للثورة وحدًّا من نفوذ قسد، إلى جانب مجالس أخرى للعشائر في إدلب ودير الزور وغيرها[١].

ورغم كل التحديات، لا يمكن تجاهل استمرار الثقل المجتمعي للعشائر في رحلة بناء سوريا الجديدة، وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى افتتاح مكتب مجلس القبائل والعشائر في حلب بوصفه تطورًا لافتًا ومحطة أولى في مسار بناء شراكة مؤسسية بين الدولة الجديدة ومكوِّناتها الاجتماعية، وعلى رأسها العشائر، بما يرسِّخ دورهم في صياغة مستقبل سوريا الجديدة. ويمكن تحقيق هذا الإدماج عبر عدَّة خطوات وسياسات، منها مأسسة دور العشائر عبر إنشاء مجالس صلح أهلية مدعومة حكوميًّا، تضم شيوخ العشائر إلى جانب وجهاء لتتولَّى حلَّ النزاعات المدنية والجزائية البسيطة على الطريقة العشائرية ولكن تحت مظلَّة القانون. مثل هذه المجالس يمكن أن تساهم في تخفيف العبء عن القضاء الرسمي وحل القضايا بسرعة ومرونة.

كذلك من المهمّ تشجيع التمثيل السياسي المنظَّم للعشائر، عبر تشكيل تجمُّعات ذات مرجعية عشائرية على أسس برامج تنموية، بما يضمن مشاركة أبناء القبائل في الحياة السياسية بشكل حديث، كمجالس الأعيان.

كما أن التمكين الاقتصادي والتنموي للعشائر أمر ضروري، وفي هذا الإطار يمكن دعم مبادرات محلية تقودها العشائر لإعادة إعمار مناطقها وتنميتها. كما أن لدى القبائل تقاليد راسخة في التكافل الاجتماعي وجمع الديات والتبرعات لحل الأزمات داخل مجتمعهم ومن ثم يمكن توظيف هذه الثقافة إيجابيًّا عبر إنشاء صناديق تنمية محلية تشرف عليها شخصيات عشائرية موثوقة بالتنسيق مع الدولة، لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والبنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية المدمَّرة. مثل هذا التعاون سيُعزز ثقة الأهالي بالسلطة الجديدة ويُشعرهم بأنهم جزءٌ من عملية البناء، وفي الوقت نفسه يحدُّ من أي نزعات لاستغلال الفراغ من قبل قوى خارج إطار الدولة[٢].

### ٢- القوى الكردية في الشمال الشرقي

يمتدُّ الإقليم الكردي في سوريا، أو ما يسمى اليوم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)، من المالكية على تخوم العراق وتركيا شرقًا إلى منبج وعين العرب غربًا. وتمثِّل هذه المنطقة جغرافيًّا حزامًا انتقاليًّا بين الصحارى والسهول الزراعية، وتحتضن ثروة مائية ونفطية كبيرة، أبرزها منابع الفرات وحقول رميلان والجبسة والعمر.

وخلال السنوات التي أعقبت اضطرابات ٢٠١١، أسَّس الأكراد نموذج حكمهم الذاتي القائم على ثلاثية اللامركزية والتشاركية والدفاع الذاتي. ورغم أن هذا النموذج يبدو ذا طابع إداري، فإنه يعكس في عمقه ممارسة فعلية للسلطة عبر التحكم بالمكان؛ فإدارة الجغرافيا تعني السيطرة على السكان والموارد والحدود.

ومع سقوط نظام الأسد وتشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة أحمد الشرع، لم تعد مسألة إدماج الموارد الكردية في الدولة الجديدة صراعًا كلاسيكيًّا بين مركز وأطراف، بل باتت اختبارًا لهيكل الاقتصاد الوطني الناشئ. فالمركز السياسي في العاصمة يدرك أن استقراره المالي مرتبط بتدفق النفط والغاز والقمح من الشمال الشرقي، وأن تعافي الاقتصاد السوري مرهون بدمج منظومة إدارة الموارد ضمن إطار وطني جامع.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

وقد مثَّلت المفاوضات التي جَرَتْ بين سلطة دمشق والأكراد وانتهتْ باتفاق مبدئي بينهم في مارس ٢٠٢٥ يقضي بوقف إطلاق النار واندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة محاولة في هذا المسار[١].

**٣- المجتمع المدني والمنظمات المحلية:**

ابتداءً نشير إلى أنه مع اندلاع الثورة عام ٢٠١١ حرص النظام في مناطقه على إيقاف عملية تشكيل المنظمات سوى تحت رقابة أمنية شديدة، وقد شكَّل حينها جمعيات تابعة له تخدم أجندته السياسية والاقتصادية، إذ بلغ عدد المنظمات بين أعوام ٢٠١١-٢٠٢١ التي شكَّلتها شبكات مقرَّبة من الأسد وتعمل لصالحه ما يزيد عن ٤٠ جمعية من أصل ٨٣ جمعية عاملة في حلب في مناطق النظام.

لكن سرعان ما بدأت الجمعيات والمنظمات تنتشر بكثرة في المناطق التي خرجت من سيطرة النظام، لكن كان هناك تباين في تنظيمها تبعًا لأطراف المعارضة التابعة لها وممَّن تتلقَّى الدعم، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى منظمات مرخَّصة في تركيا وتعمل في مناطق الإنقاذ المؤقَّتة، ومنظمات مرخصة لدى حكومة الإنقاذ وتعمل محلِّيًّا، ومنظمات غير مرخصة لديها تنسيق مع الحكومة المؤقَّتة، ومنظمات دولية تعمل في مناطق الحكومتين[٢].

وممَّا تجْدر الإشارة إليه أن المنظمات العاملة في مناطق المعارضة نجحتْ في بناء تجربة تنظيمات مدنية مؤثِّرة ببوادر ذاتية ومجتمعية، حيث تلقَّت المنظَّمات أشكالًا مختلفة من الدعم، أبرزها جاءت عبر تشكيل صناديق دعم دولية مختلفة، فشهدت سنوات الثورة عودةً لنشاط المنظمات الدولية في سورية لا سيما تلك المرتبطة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) التي زادت نشاطها في تركيا بشكل ملحوظ وعزَّزت من برامجها ليشمل الشريحة السورية في تركيا.

عاشت هذه المنظمات فترات متباينة من النشاط بسبب الأجندة والأولويات الدولية المتعلِّقة بحجم الاهتمام والمصالح ضمن القضية السورية، حيث اتَّسمت أعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ بالازدهار، بينما تراجع دور المنظمات مع بدء مسار "التعافي المبكر" بعد قرار الأمم المتحدة الخاص بالمساعدات الإنسانية عام ٢٠٢١ رقم ٢٥٨٥ ثم عاد ليتحسَّن خلال "كارثة الزلزال" وصولًا لنهاية العام ٢٠٢٣ الذي كانت خلاله المنظمات في أسوء أحوالها المادية جرَّاء تراجع الاهتمام الدولي بالقضية السورية على حساب قضايا أخرى كالأوكرانية والفلسطينية "طوفان الأقصى والعدوان على غزة"[٣].

عند بدْء عملية "ردع العدوان" التي قادت للتحرير، عملتْ منظمات المجتمع المدني على مرحلتين: الأولى، مع بدء العملية العسكرية وركزت نشاطها في حلب باعتبارها التجربة الأولى بعد إدلب، فاتَّخذ عمل المنظمات فيها طابعًا إسعافيًّا وإغاثيًّا، إذ ساهمت في طمأنة السكان وتنظيم الحياة العامة، مع استمرار العمليات العسكرية في بقية أنحاء البلاد[٤].

أمَّا المرحلة الثانية فكانت بعد سقوط النظام، حيث كشف توسُّع المساحات الجغرافية وعدم وجود الكوادر أو السياسات الكافية، مدى صعوبة تحقيق الحدِّ الأدنى من معايير التعامل مع الواقع السوري الجديد، وقد كان خيار التركيز على العاصمة دمشق من قبل المنظمات من التكتيكات التي اتَّبعتْها من أجل الحفاظ على ذات مستوى الزخم والتأثير، ممَّا أدَّى لضعف النشاط في المحافظات السورية الأخرى، وتراجع الدور السابق في محافظة حلب مقارنةً مع البدايات. بينما تمَّ تغطية حالة الفراغ المدني في المحافظات السورية الأخرى بالاعتماد على المجتمعات الأهلية والمحلية أو بدْء تشكيلها كما في حالة

(١) الأكراد في سوريا الجديدة: جغرافيا السلطة بعد ٢٠٢٥، سوريا الغد، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dobAB

(٢) ريم ريا، منظمات المجتمع المدني في سوريا: من الظل إلى المشاركة الوطنية، مرجع سابق.

(٣) محمد السكري، المنظمات والجمعيات السورية: بين تركة الاستبداد واستراتيجيات البناء الوطني، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/aTH2q

(٤) ريم ريا، منظمات المجتمع المدني في سوريا: من الظل إلى المشاركة الوطنية، مرجع سابق.

محافظة حمص عندما شعر المجتمع بضرورة تعويض هذا الغياب عبر إطلاق مبادرة محلية هي "مجموعة السلم الأهلي في حمص"، ويمكن ملاحظة ذات الأمر في محافظة درعا عبر المساهمات المادية من قبل المجتمع المغترب لأبناء المحافظة خلال سنوات الثورة السورية.

من ناحية أخرى، استطاعت عدَّة منظَّمات كانت عاملةً في مناطق النظام وغير متورِّطة في دعمه في إعادة رسم سياسات جديدة بما يتماشى مع الوضع الراهن واستعادة نشاطها كما في نموذج "منظمة سند التنموية"، أو منظمة "الغرفة الفتية" وذلك باتباع تكتيك استضافة شخصيات معارضة للنظام قد عادت لسورية، وذلك ضمن برامج حوارية أو تدريبية مختلفة، وقد لقتْ مبادراتها قبولًا واسعًا من الناحية الاجتماعية؛ بكون هذه المنظمات لديها جمهور واسع من المجتمع المحلي المقيم داخل سورية[١].

من جهة أخرى، سَعَتْ منظمات المعارضة لإعادة تموضعها في المناطق الجديدة، كما عملت المنظمات الشبابية على استقطاب شخصيات مختلفة في دمشق وحلب كنوع من محاولة التعامل مع احتياج المجتمع المحلي وفهم احتياجاته وتحقيق الانتشار المطلوب، بسبب أن الكوادر القديمة غير كافية من أجل توسيع الانتشار والتأثير خاصةً في دمشق وحلب.

وفي هذا السياق يمكن تقسيم واقع المنظمات العاملة في سورية بعد سقوط النظام، ووفق الواقع الجديد لخمسة نماذج: منظمات عملت في مناطق حكومة الإنقاذ وتوسَّعت كما في "حالة الاستجابة الطارئة"، منظمات عملت في مناطق الحكومة المؤقتة وتوسعت كما في حالة "وحدة المجالس المحلية"، منظمات تابعة للأسد وعاملة في مناطق النظام قبل سقوطه كما في حالة "الأمانة السورية للتنمية"، ومنظمات لم تدعم النظام وعملت في مناطقه، لكنها أعادت صياغة موقفها من الثورة كما في حالة "منظمة سند التنموية"، ومنظمات ومبادرات تشكَّلت بعد سقوط النظام السابق كما في حالة "رجعنا يا شام" و"بقجة"[٢].

نشير أيضًا إلى أنه لم تتَّسع بعد رقعة استهداف المنظمات غير الحكومية في المحافظات والمدن السورية البعيدة عن مركزية حلب ودمشق، لكنها شهدت بعض المبادرات التي شملت بعض النشاطات والفعاليات الثقافية والمعارض الفنية مثل "معرض الفن التشكيلي" الذي أقامه "منتدى خيزران الثقافي" وجمعية "بصمة فن" في السلمية، وأيضًا فعالية لتكريم المعتقلين الخارجين من سجون الأسد من قِبَلِ "جمعية الأمل".

كما يُلاحظ ارتفاعٌ في عدد المبادرات الاجتماعية التي تدعو لتجميل المحافظات السورية كتنظيف الشوارع والطرقات وطلاء المحال بعلم الثورة السورية، أو تقديم الدعم الإغاثي للسكَّان المحليّين. وهي مظاهر انتشرت بكثافة في مناطق المعارضة سابقًا كجزء من الشعور بالمسؤولية والانتماء لسورية، وعادت للتوسُّع والانتشار بعد سقوط النظام في المحافظات السورية. ويمكن ملاحظة بدء الجانب التنسيقي مع الحكومة السورية من خلال حملة "رجعنا يا شام" التي أطلقها الدفاع المدني السوري وبمشاركة نحو ٣٧ مؤسسة وفريقًا تطوعيًّا و١٣٠٠ عامل في المجال الإنساني، بهدف إعادة تأهيل وتجميل شوارع العاصمة دمشق، حيث شمل النشاط أيضًا حملات شبابية لتحسين المظهر الحضاري للمدن، مثل حملة ترميم مدخل مدينة الحارة في محافظة درعا، وتأهيل حديقة بطرني في اللاذقية[٣].

وفي سياق تنظيم العمل المدني اجتمعت وزارة الشؤون الاجتماعية السورية، عقب تشكيل حكومة تصريف الأعمال مع مجموعة من المنظمات السورية، بهدف إعادة تنظيم المجتمع المدني وبدء صياغة علاقة قائمة على التعاون والتنسيق، مما يمهد لتعزيز الشفافية وبناء الثقة مع المنظمات[٤].

(١) محمد السكري، المنظمات والجمعيات السورية: بين تركة الاستبداد واستراتيجيات البناء الوطني، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع سابق.

(٤) محمد السكري، المنظمات والجمعيات السورية: بين تركة الاستبداد واستراتيجيات البناء الوطني، مرجع سابق.

وفي هذا السياق صدر في شهر مارس ٢٠٢٥ عن وزارة الشؤون الاجتماعية السورية تعميم موجَّه إلى مؤسسات المجتمع المدني، ينص على عدم مخاطبة المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين أو الاتحادات العربية أو التواصل معهم أو مخاطبة وزارة الخارجية والمغتربين أو تبادل وثائق المشاريع ومقترحات وخطط التعاون إلا عن طريق مديرية التخطيط والتعاون الدولي في سوريا.

كما نظَّمت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد ذلك في أبريل ٢٠٢٥ ورشة حوارية بعنوان "مقدمات أولية لتطوير قانون المنظمات غير الحكومية"، شارك في الورشة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية في سوريا، وتركَّزت محاورها على أشكال قوانين المنظمات غير الحكومية في عدد من دول العالم، إضافة إلى مناقشة مواضيع متعلِّقة بعدم وجود عقد اجتماعي مكتمل في سوريا، وغياب التعريف المعياري للمجتمع المدني، وأطر عمل المنظمات غير الحكومية، ومعايير وضوابط النفع العام. وفي هذا السياق أكَّدت الوزيرة هند قبوات، أن العمل الحالي يتركَّز على بناء دولة جديدة بالشراكة مع جميع الجهات الحكومية والمجتمع المدني بغية الوصول إلى دولة واحدة قوية[١].

وعلى الرغم من هذا المشهد المحفوف بالآمال نشير إلى أن المجتمع المدني في سوريا بعد التحرير يواجه مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها حتى يستمر في مسار البناء كقوة مجتمعية فاعلة ويمكن تلخيص هذه التحديات في خمس نقاط أساسية:

أولًا- توقف الدعم الدولي، حيث تغيَّرت السياسات الخارجية، فتراجع دور بعض المنظمات وضعفت قدرتها على تغطية الاحتياجات الواسعة رغم حضور الدعم المحلي لكنه محدود، ثانيًا- ضعف التنمية التشاركية، حيث وصل الانقسام للمنظمات الإغاثية والإنسانية، فبين منظمات دعمت الثورة وأخرى دعمت النظام تعمَّق الشرخ وتلاشى التعاون فيما بينها، ثالثًا- مشكلات الترخيص والتحول المؤسَّساتي، فبعض المؤسسات تجد صعوبة في الانتقال من العمل التطوعي الجماعي إلى العمل المؤسسي الرسمي وهذا ما يتطلَّب تنظيم عمل هذه المنظمات في قانون وتسهيل انتقالها للعمل المؤسَّسي عبر أحكام قانونية وإجراءات تبيِّن ما يجب اتِّباعه من خطوات، رابعًا التحدِّي المجتمعي، فالمجتمع السوري متنوِّع وعمل تلك المنظمات لم يَبْقَ محصورًا في الشمال، والواقع المجتمعي اليوم مفتَّت وضائع، فعلى تلك المنظمات استعادة الثقة بين السوريين ورأب الصدع، إذ تختلف الأولويات ما بين دمشق وحلب وأريافهما، والساحل ودرعا، وهذا ما يتطلَّب إعادة بناء وتأهيل رأس المال الاجتماعي، وأخيرًا إرساء السلم الأهلي، حيث تبرز الحاجة للحوار المشترك من الأحياء الصغيرة وصولًا للمحافظات[٢].

**٤- الأحزاب السياسية:**

بعد سقوط النظام السابق ودخول سوريا المرحلة الانتقالية، فإنها تعيش حالة من الغموض القانوني والحذر السياسي فيما يتعلَّق بتأسيس الأحزاب. فالإعلان الدستوري المؤقَّت كَفَلَ مبدئيًّا حريةَ العملِ السياسي، لكنه ربطَ ممارستَها بإصدار قانون جديد ينظِّم الحياة الحزبية، وهو ما لم يتحقَّق حتى الآن، ما جعل المشهد السياسي عمليًّا خاليًا من أحزاب جديدة. هذا الفراغ التشريعي وضع القوى السياسية أمام معضلة: فهناك من يرى أنَّ النص الدستوري يكْفي لِبَدْءِ التأسيس، بينما يعتقد آخرون أنَّ غياب القانون قد يفتح الباب لفوضى سياسية أو تشكيلات قائمة على الهويات الضيقة، كما أن استمرار غياب أحزاب قانونية ومنظَّمة يعمِّق هشاشةَ المجال العام، ويزيد مخاطر عودة العصبيَّات الطائفية والمناطقية، وذلك في ظلِّ ضعفِ الثقافة السياسية لدى الجمهور وتعدُّد الانقسامات الجغرافية. وإزاء ذلك، يرى خبراء أن تنظيم العمل الحزبي لم يَعُدْ ترفًا، بل ضرورة لبناء استقرار سياسي طويل الأمد، وأن نجاح التعدُّدية الحزبية مرهونٌ بوجود

(١) ريم ريا، منظمات المجتمع المدني في سوريا: من الظل إلى المشاركة الوطنية، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

إطار قانوني واضح، وإرادة سياسية حقيقية، وتهيئة مجتمعية تسمح بنشوء أحزاب وطنية قادرة على تمثيل السوريين في مرحلة ما بعد الاستبداد[١].

**٥- الإعلام:**

لا يمكننا إغفال أهمية الإعلام، لا بوصفه مصدرًا للمعلومة فحسْب، بل أيضًا كفاعل سياسي واجتماعي له دور كبير في بناء الدول، وفي هذا الصدد نشير إلى أنه في العقود التي سبقت سقوط نظام الأسد، شكَّل الإعلام أداة سلطوية بيد الدولة، خاضعًا للرقابة الشديدة، ويفتقر لأي استقلال مهني. ومع دخول سوريا مرحلةً جديدة، برزت الحاجة الملحَّة إلى إعادة تعريف الإعلام كمؤسسة مستقلَّة، لا كذراع للحكومة.

بعد سقوط النظام في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، سادَ مناخٌ عامٌّ يتَّسم بانفتاح نسبيٍّ في المشهد الإعلامي السوري. فقد لُوحظ في الأشهر الستةِ الأولى تحسُّن ملحوظٌ في حرية التعبير، تمثَّلَ في السماح بتعدُّد الأصوات، وانخفاض مستوى الرقابة المباشرة، وتزايد الجرأة في طرح قضايا كانت تُعد "محظورة" سابقًا.

هذا الانفراج الجزئي لا يعود إلى غياب الأجهزة الأمنية القديمة وحسْب، بل أيضًا إلى وجود إرادة سياسية أوَّليَّة لدى الحكومة الجديدة لفتح المجال العام وتخفيف القيود المفروضة على الصحافة، فوفق التصريحات الرسمية تسعى الدولة الجديدة إلى بناء علاقة متوازنة مع الإعلام، من خلال الاعتراف بدوره الرقابي، وضمان مساحة للتعدُّدية في التعبير، والسماح للصحافة بالعمل في إطار القانون دون تدخُّل مباشر.

ومن النماذج الجيِّدة التي تأتي ضمن مسار تنظيم الإعلام في سوريا الجديدة نقابة إعلامي درعا وهي تجربة تستمدُّ أهمِّيَّتَها من خصوصية السياق المحلي الذي نشأتْ فيه، وتاريخها المتَّصل بمراحل الثورة السورية منذ عام ٢٠١١.

ففي السنوات الأولى للثورة، لعب الناشطون الإعلاميون دورًا مركزيًّا في توثيق الانتهاكات ونقل تطوُّرات الأحداث، دون امتلاكهم أدوات الحماية أو الغطاء القانوني والمؤسَّساتي. ومع اتِّساع دائرة النزاع المسلَّح وظهور سلطات متعدِّدة، تعرَّض العديدُ من الإعلاميِّين لانتهاكات ممنهجة من قبل أطراف مختلفة، نتيجة غياب الثقافة القانونية والمؤسَّسية لدى هذه التشكيلات، وفي محاولة للحدِّ من الانتهاكات وتنظيم الممارسة الإعلامية، ظهرتْ في عددٍ من المناطق، خصوصًا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨، مبادرات ذات طابع نقابي أو تنظيمي، تفاوتَتْ في هيكلتها وأثرِها بحسْب الجغرافيا ومدى استقرارها. إلا أن استعادة قوات النظام السيطرة على الجنوب السوري في ٢٠١٨ أدَّى إلى تفكيك معظم هذه المبادرات، واضطرار الفاعلين الإعلاميِّين إلى التوقُّف أو الخروج من البلاد، ما شَكَّلَ قطيعةً مؤقَّتة في المسار التنظيمي للإعلام المحلي في الجنوب.

بعد سقوط النظام مجدَّدًا في الجنوب، وفي ظلِّ الفراغ المؤسَّساتي والتداخل بين الفاعلين المحليين، تشكَّلت نقابة إعلامي درعا كاستجابة تنظيمية جديدة تستند إلى تجربة ميدانية سابقة.

جاءت هذه النقابة ضمن مسارٍ يهدف إلى تنظيم وضع الإعلاميِّين، وخاصة ممَّن عملوا خلال الثورة دون مؤهِّل أكاديمي رسمي، من خلال تطوير آلية للاعتراف بخبراتهم المهنية، وتوفير مظلَّة نقابية تمثِّلهم، وتسهيل عملية إعادة دمجهم في المنظومة الإعلامية الرسمية للدولة الجديدة. كما أن النقابة طرحتْ نفسَها كفاعلٍ في ضبط الممارسة الإعلامية ضمن مرحلة بناء الدولة، من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية، وتقديم توصيات تتعلَّق بتنظيم الخطاب الإعلامي، ومواءمته مع متطلبات الانتقال السياسي والاستقرار العام[٢].

وعلى الرغم من إيجابية هذا النموذج وإيجابية توجُّه الدولة بشكل عام في علاقتها بالإعلام، فإن الواقع الميداني لا يزال يواجه تحديات بنيوية، أبرزها استمرار العقليات البيروقراطية القديمة داخل بعض المؤسسات الرسمية، وعدم وجود هيئة

(١) باسل المحمد، العمل الحزبي بسوريا. غموض قانوني وحذر سياسي، الجزيرة، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/RbOAj

(٢) باسل منصور، تحولات الإعلام في سوريا الجديدة: من الثورة إلى الدولة وبناء الكيانات السياسية، مرجع سابق.

مستقلة تنظم العمل الإعلامي بعيدًا عن وصاية الوزارة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الإعلام المحلي والجهات المركزية في الدولة الناشئة، وبناءً على ذلك طرحت بعض الجهات الإعلامية، كالرابطة وبعض النقابات المحلية، تصورات تتعلَّق بإنشاء مجلس وطني مستقلٍّ للإعلام، أو هيئة إعلامية عامة بصلاحيات تنظيمية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، لكن هذه المقترحات لا تزال قيدَ النقاش ولم تتحوَّل بعدُ إلى مسارات تشريعية واضحة[١].

## خاتمة: مستقبل المساندة المجتمعية في بناء سوريا الجديدة.. سيناريوهات

يظهر للناظر في واقع المجتمع السوري اليوم أنه يعيش لحظة تاريخية يحفها الشعور بالحرية وتحمل في طيَّاتها آمالًا عظيمة وأحلامًا بمستقبلٍ ينعم فيه المجتمع السوري بالعدل والكرامة، وهذا الشعور العام يبثُّ في المجتمع روح المسؤولية تجاه بناء هذا الوطن من جديد والتي ظهر طرفٌ من آثارها فيما سبق ذكره، وبالأخصِّ ما يتعلَّق بالمبادرات المجتمعية التي يقوم بها الشباب السوري في محاولة لمساعدة الدولة الناشئة في سَدِّ حاجات المجتمع، ولكن يبقى السؤال إلى أيِّ مدى ستستمر المساندة المجتعية، وهل استمراريَّتها مشروطة بعوامل معيَّنة، من هنا تظهر عدَّة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: وهو استمرار الوضع الراهن الذي يتمثَّل في مستوى من المساندة المجتمعية، لكنه يعمل في ظلِّ ضعف مؤسسات الدولة واستمرار الهشاشة السياسية والاقتصادية، وفي هذه الحالة ستستمر المساندة كما هي في الوضع الحالي اعتمادًا على شبكات المجتمع الذاتية ولكن ستكون مساندة محدودة نظرًا للتحديات القانونية والتنظيمية المُعيقة، وسيكون جُلُّ اعتمادها على المساعدات الدولية، وفي هذه الحالة ستزيد الفجوة بين المناطق في مستوى الخدمات المقدمة نظرًا لدور المساندة المتناثر وغير المنظم.

السيناريو الثاني: وهو ما يتعلَّق باستمرار المساندة -بل وزيادتها- إذا توفَّرت العوامل المساعدة على ذلك من قِبَلِ الدولة، ففي حالة حدوث استقرار سياسي نسبي قد تتَّجه سوريا إلى الاعتراف بالمجتمع المدني ووضع إطار قانوني ينظم عمله، وضبط وتحسين العلاقة بين الدولة وبين مختلف فئات المجتمع عن طريق إنشاء شراكات تجعل هناك مساحة من الحوار والعمل المشترك.

السيناريو الثالث: وهو الأسوأ إذا انكمشت المساندة؛ وهذا قد يحدث في حال زيادة الانقسامات المجتمعية وزيادة الهشاشة السياسية والاقتصادية والضغوطات الخارجية.

يمكننا القول إن المساندة المجتمعية في سوريا في صورتها ومداها وفعاليتها سترتبط بالمسار السياسي ومدى قدرة الدولة على استعادة مؤسَّساتها، والوضع الاقتصادي العام، وكذلك سيؤثِّر فيها مدى استقرار المجتمع واستيعابه للعائدين من مناطق اللجوء وحل نزاعاته الممتدَّة وإعادة بناء شبكات الثقة.

إن الأهمية التاريخية والاستراتيجية لسوريا تجعلها محطَّ كلِّ الأنظار اليوم، فهي تعيش لحظةً تاريخيةً غير مسبوقة، فبعد عقود طويلة من الاستبداد ومن المركزية الشديدة جاءت لحظة التحرُّر التي بقدْر الآمال التي تحملها بقدر المخاوف والتحديات والأسئلة التي تفرضها، وأهمها سؤال العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق شهدت سوريا في الشهور الماضية محاولات ومبادرات مجتمعية عديدة يقودها إعلاميون، وحقوقيون، ومثقفون في الداخل السوري، لتأسيس نقابات مستقلة، وإطلاق منصات للحوار المدني تسعى إلى تنظيم المجتمع والمساهمة في بناء الدولة، وعلى الرغم من محدودية تأثيرها نتيجة لقلة الموارد وضعف مؤسسات الدولة التي ما زالت في محاولة متعسِّرة للنهوض، فإنها تحمل آمالًا واسعة تبشِّر بإمكانية صياغة عقد اجتماعي جديد، غير أنَّ الطريق ليس خاليًا من التحديات السياسية والقانونية والمؤسَّساتية والمجتمعية، ممَّا يستدْعي رؤيةً واضحةً، وإرادةً مشتركةً، وإصلاحات جذرية تحوِّل هذا التحوُّل التاريخي إلى خطوة راسخة في مسار إعادة بناء الدولة والمجتمع.

(١) المرجع سابق.

# العلويون بعد بشار: سياسات النظام الجديد ومواقف الداخل والخارج

سارة أبو العزم*

**مقدمة:**

شكل تاريخ الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤ نقطة تحول جذرية في تاريخ المشرق العربي، حيث أسقط الثوار نظام بشار الأسد بعد أكثر من خمسة عقود من حكم العائلة، لتنتهي بذلك حقبة طويلة من احتكار السلطة المستبدة بل الطاغية. لم يقتصر السقوط على رأس الهرم السياسي بل طال شبكة تحالفاته، ما جعل الطائفة العلوية، التي ارتبطت بنظام الأسد قلبًا وقالبًا، في مهب الريح في ظل السلطة الجديدة. تُجادل هذه الدراسة بأن التحدي الرئيس الذي يُواجه العلويين اليوم متعدد الأبعاد، لكن أعقد أبعاده كيفية الاندماج في نظامٍ سياسي جديد تقوده قوى كانت حتى الأمس القريب في خندق العداء المسلح.

العلويون إحدى الأقليات في سوريا حيث تتباين تقديرات نسبتهم من إجمالي السوريين لتتراوح بين ١٠٪[١] و١٢٪[٢]، توطدت علاقتهم بالدولة منذ عام ١٩٦٣، وهو العام الذي شنت فيه لجنة من ضباط الجيش -من بينهم حافظ الأسد- انقلابًا عسكريًا، حيث اعتمد عليهم الأسد اعتمادًا كبيرًا بعد وصوله إلى السلطة[٣].

يتوزع العلويون بين الساحل -باعتباره الموطن التاريخي لهم- ويشمل المناطق الساحلية الجبلية ذات الأغلبية العلوية في محافظتي طرطوس واللاذقية، والداخل أو المناطق الداخلية المجاورة للمدن، خاصةً محافظتي حماة وحمص ذات الأغلبية السنية، إضافةً إلى حلب ودمشق. وقد كان العلويون يرحلون إلى الداخل بحثًا عن فرص العمل -لا سيما في القطاعين العسكري والمدني العام- وهربًا من المصاعب البيئية في الساحل مثل تدهور الزراعة والجفاف، ونظرًا للتغلغل العلوي في مؤسسات الدولة وعمل النظام على تطوير البنية التحتية في الساحل فلم يجد العلويون حاجةً إلى الهجرة خارج سوريا[٤].

لا يمكن القول إن العلويين كتلة متجانسة، ذلك لأن النظام البائد لم يُعامِل كافة العلويين بالطريقة ذاتها، حيث تفاوتت حظوظهم من الثروة والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، إلا أن تمسك الطائفة بنظام الأسد كان مدفوعًا بالمصلحة والخوف من مغبة زوال حكم الأسد لا سيما بالنظر إلى أن ٩٠٪ من قوام الجيش كان من العلويين.

لم يؤد توظيف العلويين في القطاع العام إلى ارتفاع مستواهم المعيشي عمومًا، إذ تفاوتت معايش العلويين وتركز النفوذ والثروة في أيدي مجموعة صغيرة من العلويين ارتبطوا مباشرةً بعائلة الأسد وحلفائها[٥]، وعامةً ظلت المناصب العليا -رغم ذلك- بقبضة العلويين ومنها المناصب الأربعين الأعلى في الجيش العربي السوري، وينطبق الأمر نفسه على المناصب

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(1)Adam Fefer, Regime Change and Minority Risks: Syrian Alawites After Assad, Carnige Endowment for international peace, 21 July 2025, accessed: 9 January 2026, available at https://shorturl.at/gLCKg

(٢) إيثار شلبي، سوريا: ما مصير العلويين بعد سقوط الأسد؟، BBC عربي، 10 ديسمبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cn081pwyz54o

(3) Adam Fefer, Op.ct.

(4) Ibid.

(5) Cathrin Schaer,Syria's Alawite community: Once feared, now living in fear?, DW, 28 December 2024, accessed: 9 January 2026, available at: https://shorturl.at/9Dhtv

الحساسة في أجهزة أمن الدولة[١].

**العلويون بعد الثورة**

استغل نظام الأسد الثورة لابتزاز العلويين فضغط على الشخصيات المعارضة في صفوف العلويين من جهة وصوّر الثورة على أنها تمرد سني ضد حكم الأقلية العلوية من جهةٍ أخرى، وأجج التوترات الطائفية بين السنة والعلويين على نحوٍ أسفر عن زيادة العسكرة وانعدام الثقة وحشد العلويين حول النظام. في المقابل، تكبد العلويون ضريبةً باهظة خلال الحرب، حيث تأثرت جميع العائلات العلوية تقريبًا بالأحداث الدائرة. وقد لقى العديد من العلويين حتفهم، ما دفع الكثير من الشباب العلويين إلى الاختباء وتجنب التجنيد الإجباري، ذلك أنه في بعض القرى والبلدات قُتل أو جُرح ما بين ٦٠٪ و٧٠٪ من الشبان العلويين خلال الحرب، لا سيما في محافظتي اللاذقية وطرطوس[٢]. بشكلٍ عام، في ختام حكم الأسد، كان العلويون قد طوروا موقفًا بالغ التعقيد من النظام يجمع بين التأييد غالبًا والمعارضة أو الحياد أحيانًا.

وفيما يلي نناقش المسألة العلوية بعد عامٍ من خلع حكم الأسد، وذلك عبر التطرق إلى الأبعاد التالية: المخاوف في ظل السلطة الجديدة، وسياسات الحكومة الحالية للتعامل معها، وكذلك أبرز المواجهات بين الحكومة والعلويين، وتفاعلات القوى الإقليمية والدولية مع الملف العلوي، وصولا إلى أبرز السيناريوهات المحتملة.

**أولا- مخاوف العلويين في ظل السلطة الجديدة:**

رغم تحفظات شرائح من العلويين على حكم آل الأسد، إلا أن السلطة الجديدة أثارت الهلع في نفوسهم حيال واقعهم ومستقبلهم، وتتمثل أغلب مخاوف العلويين الآنية في:

**١- المعضلة الأمنية**

تواجه الحكومة الحالية تحديًا في التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد دولة، ويتطلب ذلك في المقام الأول تأسيس مؤسسات أمنية على أساسٍ وطني، إذ إن القوات التي قادت عملية "ردع العدوان" كانت مختلفة المشارب، كما اعتمد نظام الأسد أيضًا على عددٍ من الميليشيات المعروفة باسم "الشبيحة" ومنحها صلاحيات واسعة تُضاهي صلاحية الجيش. وبذلك أصبح العمل العسكري مصدرًا للمال، ومن ثم فالتحول إلى نموذج دولة يُحتكر فيها حمل السلاح واستعماله من قبل أجهزة الدولة قد لا يكون محبذًا للغاية، لا سيما من قبل فلول نظام الأسد أو من قبل باقي الأقليات كالدروز والأكراد، وقد ظهر ذلك خلال ثُلة من المواجهات العسكرية التي سيلي الحديث عنها[٣].

مع هروب بشار الأسد وتحرير العاصمة، أعلنت إدارة العمليات العسكرية في سوريا -المؤلفة من طوائف المعارضة المسلحة- مجموعةً من القرارات بينها حل جميع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، بفروعها وتسمياتها المختلفة، وجميع الميليشيات التي أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة تحفظ أمن المواطنين.

مثلت الأجهزة الأمنية المحلولة ركائز لتثبيت حكم آل الأسد، وأُطلقت يدها لتلعب دورًا متعاظمًا في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي الشؤون اليومية والحياتية للمواطنين، وبعد قيام الثورة لعبت دورًا محوريًا في قمع المتظاهرين إلى حد ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب السوري، مع منحها حماية قانونية ودستورية ضد هذه الجرائم.

ونظرًا لهيمنة العلويين على هذه المؤسسات والأجهزة الأمنية منذ انقلاب حافظ الأسد على السلطة، فإن سقوط النظام أولى الصدمات، وحل الأجهزة الأمنية ثاني الصدمات.

(1) Country policy and information note: Alawites and actual or perceived Assadists, Syria, July 2025 (accessible), Gov. UK, July 2025, acessed: 9 January 2026, available at: https://shorturl.at/ZNzIT

(2) Ibid.

(3) Adam Fefer, Op.cit.

هذا، إذ تولى عناصر من هيئة تحرير الشام مسؤولية المرور على المنازل في طرطوس لمطالبة السكان بتسليم أي أسلحة لديهم.

في المقابل، انتشرت بيانات عدة موقعة من رجال دين ومشايخ علويين في منطقة القرداحة -مسقط رأس الأسد في شمال محافظة اللاذقية- يُعربون فيها عن تأييدهم للنهج الجديد وللجيش الوطني، ودعوا إلى التعاون مع الهيئة والجيش الوطني الحر لبناء سوريا الجديدة. كما دعوا المواطنين في المنطقة إلى عدم حمل السلاح وتسليمه وإزالة جميع التماثيل والصور الخاصة بالنظام السابق من الأماكن العامة، وأعقب هذه الدعوات لقاء مجموعة من مشايخ الطائفة العلوية في القرداحة مع ممثلين عن هيئة تحرير الشام.

لا تنحصر المخاوف فيما يتعلق بفقد الوظيفة، بل يخشى العلويون أيضًا تعرضهم للاعتقال أو القتل على يد قوات الأمن السورية التابعة للنظام الحالي في إطار حملاتها المناهضة للشبيحة -والذين كان أغلبهم من العلويين- لا سيما مع إرث الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد.

**٢- انهيار دولة الأسد وإعادة هيكلة الجهاز البيروقراطي**

مكّن الأسد العلويين من مفاصل الدولة السورية، سواء الجيش أو القطاع العام المدني أو الصناعات التي تُديرها الدولة، وإن تفاوتت حظوظ العلويين ولم يكونوا جميعًا على قدم المساواة من حيث امتيازات النظام، لكنه بشكلٍ عام حقق لهم قدرًا من الأمان. وبالتالي، فإن انهيار حكم آل الأسد وتولي حكومة جديدة -تسعى لتطهير إرث الحكم البائد في كافة المؤسسات وليس المؤسسات الأمنية فقط- يعني إبعاد العلويين عن المؤسسات الرئيسية التي كانت تدمجهم في الدولة خاصةً وزارات الدفاع والداخلية والتعليم ووسائل الإعلام، ومن ثم تراجع نصيبهم من الوظائف ذات الدخل الثابت، فضلا عن مخاوف الضباط السابقين من نزع ممتلكاتهم[١].

**٣- المعضلة الاقتصادية للساحل بعد خلع الأسد**

تعمد نظام الأسد سحب أبناء الساحل إلى الوظائف الحكومية وخاصةً القطاع الأمني، ما جعل الوظيفة الحكومية المصدر الأول للدخل، ولذا فقد أهمل أهل الساحل مصادر الدخل التي اعتمدوا عليها تاريخيًا، ومنها:

- الزراعة: حيث تنتشر زراعة الحمضيات والخضار والفواكه الاستوائية، ويؤدي نشاطها لتنشيط القطاع الحيواني.

- السياحة: إذ توجد آثار تاريخية وطبيعة ساحرة وشواطئ كانت تجذب السياح من كافة بقاع العالم، وتوقف النشاط السياحي مع اندلاع الثورة السورية.

- الموانئ ومصافي النفط.

وبالتالي، فإن قرارات حل الجيش وتسريح الكثير من الموظفين العلويين في القطاع الحكومي أو إحالتهم إلى إجازاتٍ طويلة أثار القلق حيال الأوضاع الاقتصادية، وتضطرهم للعودة إلى القطاعات السابقة[٢].

**٤- معضلة التمثيل والمشاركة السياسية في النظام الحالي، والهوية الدينية**

يشمل ذلك التمثيل والمشاركة السياسية عمومًا، مثل غياب العلويين عن اللجنة الصغيرة التي تشكلت لصياغة الدستور. هنا تُثار مسألة الهوية الدينية للنظام الجديد؛ إذ تنتمي الحكومة إلى السنة بينما يُحسب العلويون على الشيعة، وهذا يُثير تخوفات العلويين، وإن كان الأغلب أن بعض العلويين إن عوقبوا فسيكون ذلك راجعًا إلى انتهاكات قاموا بها في ظل نظام الأسد وليس راجعًا إلى هويتهم كعلويين.

(١) المرجع السابق

(٢) الوضع العام في منطقة الساحل بعد نصف عام من سقوط نظام الأسد، مركز الحوار السوري، 29 يونيو 2025، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح على الرابط https://shorturl.at/76vv6

**٥- وجود طرف ثالث وحروب إلكترونية لإيقاد الفتنة**

كشفت الأحداث الأخيرة عن حملةٍ إلكترونية تُحرض العلويين ضد الحكومة الحالية، حيث أُنشئ عدد من صفحات الفيسبوك بأسماءٍ تُشبه أسماء جماعات تُراقب حقوق الإنسان، وتنشر هذه الصفحات معلومات مضللة كما تستخدم حساباتٍ وهمية أو برامج آلية لتضخيم هذه المعلومات، بغرض إرهاب العلويين ودعوتهم إلى المقاومة المسلحة للسلطة الجديدة[١].

لا يقف التضليل عند هذا الحد، بل أحيانا يتم استدعاء فيديوهات طائفية لحوادث وقعت في الماضي لتأجيج الشارع العلوي، فقد انتشر فيديو لهجومٍ على مزارٍ علوي في الشمال لإثارة الفتنة واتضح لاحقًا أن الفيديو قديم، وتُنسب هذه الحملات إلى فلول نظام الأسد[٢].

**ثانيًا- سياسات الحكومة لتطمين التخوفات:**

في مقابل هذه التخوفات، عملت الحكومة الجديدة على طمأنة العلويين بأنهم لن يتعرضوا لأعمال انتقامية عنيفة، وأنها ستُحاسب مرتكبي الجرائم ضدهم باتباع السبل القانونية، ويُفيد العديد من العلويين بأن هيئة تحرير الشام عاملتهم باحترام، وأن مخاوفهم لم تتحقق[٣].

من خلال تصريحات قوى الأمن وحكومة الشرع يمكن تلخيص أبرز ركائز سياسة التعامل الرسمية مع العلويين - خاصةً من الناحية الأمنية- فيما يلي:

**١- التأكيد على القصاص من مرتكبي الانتهاكات في عهد الأسد**

أكد أحمد الشرع أن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في ظل نظام الأسد، ولا سيما المسؤولين عن التعذيب والإعدام، سيُحاسبون عبر الإجراءات القانونية والقضائية[٤]. وقد اعتقلت إدارة الأمن العام عددًا من الشخصيات العسكرية والأمنية التي شغلت مناصب رفيعة إبان عهد بشار الأسد، حيث كشفت الإحصاءات الرسمية منذ بدء الحملة العسكرية في ديسمبر ٢٠٢٥ حتى الأول من يناير ٢٠٢٦ عن إلقاء القبض على ٥٨٧ مطلوبًا ورافضًا للتسوية في مختلف المحافظات السورية، ومن بينهم:

– وسيم الأسد: ابن عم بشار الأسد، ومن أبرز تجار المخدرات ومرتكبي الجرائم في عهد النظام البائد.

– نمير الأسد: أحد أبناء عمومة بشار الأسد، والأخ الأصغر لوسيم الأسد، ومتهم بالإتجار بالمخدرات وعدد من الجرائم تتعلق بالسطو والابتزاز .

– قصي إبراهيم: قائد كتيبة الجبل في اللاذقية، ويرتبط بعلاقة مع العميد علي مهوب المتحدث الرسمي باسم الجيش والقوات المسلحة، ويعود نسبهما إلى صالح مهوب -أحد شيوخ الطائفة العلوية- في منطقة جبلة.

– شادي محفوظ: عمل لدى شعبة المخابرات العسكرية فرع ٢٧٧ لدى النظام المخلوع، واعتُقل لاتهامه بالمشاركة مع فلول النظام في استهداف القوات الأمنية والعسكرية في الساحل السوري.

– محمد كنجو: المعروف باسم "سفاح صيدنايا"، حيث كان مسؤولًا عن إصدار آلاف الأحكام بالإعدام أو السجن المؤبد والأحكام التعسفية، فضلا عن الإعدامات الميدانية والجماعية.

– حيان ميا: كان مسؤولًا مباشرًا عن تقديم التقارير الاستخباراتية عن المشاركين في المظاهرات، وعمليات دهم

(1) Country policy and information note: Alawites and actual or perceived Assadists, Syria, July 2025 (accessible), Op.cit.

(٢) المرجع السابق

(3)Country policy and information note: Alawites and actual or perceived Assadists, Syria, July 2025 (accessible), Op.cit.

(٤)الشرع يتوعد بـ"محاسبة المتورطين في تعذيب الشعب السوري"، وانتهاء عمليات البحث عن معتقلين داخل سجن صيدنايا، BBC عربي، 9 ديسمبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2btdjsys

واعتقالات نفذتها أجهزة المخابرات السورية.

– أوس صدام: أحد أبرز السجانين، وعُرف باسم "عزرائيل صيدنايا".

– عاطف نجيب: شغل منصب رئيس فرع الأمن السياسي بدرعا في عهد بشار الأسد.

– منذر الجزائري وكامل شريف العباس: وهم من مجرمي مجزرة حي التضامن.

– محمد الشعار: وزير داخلية نظام الأسد.

– عبد الكريم حمادة: مسؤول ملف التسوية في النظام المخلوع، ومسؤول التنسيق مع الحرس الثوري الإيراني.

– مهند نعمان: مشرف تصنيع الكبتاغون المخدر.

– أكرم سلوم العبد الله: قائد الشرطة العسكرية في وزارة الدفاع بين عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥.

– آصف محسن يونس: كان مساعدًا أول في أمن الدولة بمحافظة اللاذقية، وتورط في جرائم ضد المدنيين في عهد بشار.

– نائف صالح درغام: النائب العام العسكري في عهد بشار.

– رياض حمدو: عميد في الأمن السياسي في عهد النظام البائد[١].

**٢- عدم القبول بالاعتداء على المحتجزين والتأكيد على كونها حوادث فردية**

رغم الإفراج عن العديد من المعتقلين بعد تبرئتهم من التورط في أنشطةٍ إجرامية، وردت تقارير عديدة عن وفيات في مراكز الاحتجاز، لا سيما في منطقة حمص، حيث ذكر أقارب المعتقلين أن جثثهم كانت تحمل آثار تعذيب عند إعادتهم[٢].

وتُشير التقارير المعنية إلى أن هذه الأعمال تستهدف عمومًا الموالين للنظام الذين ارتكبوا (أو يُشتبه في ارتكابهم) جرائم كالتعذيب أو الإعدام. وبينما أقرت قيادة هيئة تحرير الشام ببعض هذه الحوادث، إلا أنها تُصرّ على أنها حوادث فردية ولم تُصدر بشأنها أي لوائح رسمية، كما وردت تقارير عن قيام جهات مسلحة مجهولة الهوية بطرد العلويين و(المشتبه بهم) من مؤيدي الأسد من منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم. ومما هو جدير بالذكر أنه عندما طلب السكان المساعدة من الأجهزة الأمنية التابعة لهيئة تحرير الشام في هذه الحالات، استجابت الهيئة، وقامت باعتقال الجناة والسماح للناس بالعودة إلى منازلهم، وأفاد الأشخاص الذين أبلغوا عن أعمال عنف ارتكبها عناصر هيئة تحرير الشام، على سبيل المثال عند نقاط التفتيش، بحلٍ سريعٍ لشكاواهم. فعندما وردت شكاوى من بعض أفراد الأمن العام عند أحد حواجز التفتيش استجابت الحكومة وأقالتهم من مناصبهم[٣].

**٣- العفو عن جميع المجندين تحت الخدمة الإلزامية**

أعلنت إدارة العمليات العسكرية العفو العام عن جميع العسكريين المجندين تحت الخدمة الإلزامية (ولا شك أن أغلبهم من العلويين)، ومنحتهم الأمان على أرواحهم ويُمنع التعدي عليهم[٤].

**٤- افتتاح مراكز لتسوية أوضاع عناصر النظام السابق**

افتتحت الحكومة السورية المؤقتة مراكز لتسوية الأوضاع القانونية لعناصر خدموا سابقًا في الجيش السوري في ظل بشار الأسد، وافتُتحت هذه المراكز في عدة محافظات

(١) تسنيم حسناوي، أبرز رموز نظام الأسد الذين اعتقلهم الأمن العام السوري، الجزيرة نت، 7 ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2026م، متاح على الرابط https://shorturl.at/UaiuN

(2) Country policy and information note: Alawites and actual or perceived Assadists, Syria, July 2025 (accessible), Op.Tc.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إدارة العمليات العسكرية للمعارضة السورية: العفو عن جميع العسكريين المجندين تحت الخدمة الإلزامية، RT، ٩ ديسمبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/SnysC

سورية منها دمشق وحمص وطرطوس واللاذقية[١].

### ثالثًا- اندلاع المواجهات الأمنية وتدبير التمردات العسكرية

رغم التطمينات والمساعي التي بذلتها الحكومة الجديدة، ظل هناك عددًا من الملفات الشائكة بين العلويين والحكومة، والتي تفاقمت حتى بلغت الذروة والمواجهة العسكرية فيما عُرف بأحداث مارس ٢٠٢٥ أو أحداث الساحل، فضلا عن غيرها من المواجهات.

**١- أهم المواجهات المسلحة مع الحكومة**

نظم بعض الشبيحة صفوفهم واتخذوا قرارًا بالمواجهة المسلحة مع الحكومة عام ٢٠٢٥، وبدأت سلسلة متصاعدة من الاشتباكات المسلحة والهجمات من قبل شبيحة نظام الأسد وفلوله في محاولةٍ لتقويض الحكومة الجديدة، تكررت المواجهات أكثر من مرة خلال العام، وذلك كما يلي:

- أحداث مارس ٢٠٢٥: شنت هذه العناصر هجمات على مواقع حكومية في طرطوس واللاذقية في ٦ مارس ٢٠٢٥، لتُعلن الحكومة استعادة السيطرة على هذه المناطق في ٨ مارس ٢٠٢٥ وفتح ملف للتحقيق في ملابسات الحادث بعد مقتل العديد من المدنيين والعسكريين، ثم ساد هدوء نسبي.

- أغسطس ٢٠٢٥: تجددت المواجهات مرةً أخرى حينما أُصيب عنصر أمن وقُتل آخر في هجومٍ قرب قرية القرداحة - مسقط رأس الأسد.

- ديسمبر ٢٠٢٥: شهد موجةً أخرى من المواجهات حينما أُصيب ٣ من عناصر الأمن في اشتباكاتٍ مع فلول النظام في مدينة جبلة الساحلية، وهو ما يعني استمرار نشاط فلول النظام عسكريًا، وقد تصاعدت الأحداث مع مقتل ٣ من فلول النظام في ٢٤ من الشهر ذاته في مواجهاتٍ أيضًا في ريف جبلة، وعثرت قوات الأمن في اليوم نفسه على عبواتٍ ناسفة وأسلحة خلال حملة استهداف (سرايا الجواد) التابعة للعميد سهيل الحسن أحد أبرز القيادات العسكرية في النظام السابق[٢].

**٢- أبرز الفاعلين في التمرد وإجهاض الحكم الجديد**

كشفت صحيفة نيويورك تايمز في تحقيقٍ استقصائي لها عن تخطيط جنرالات سابقين تابعين للنظام البائد لتمردٍ مسلح على الحكومة السورية الجديدة؛ بغية إزاحتها أو اقتطاع مناطق نفوذ داخل البلاد، ويترأس هذا التمرد رجلان يسعى كل منهما إلى أحد السيناريوهات:

- **سهيل الحسن (قائد فرقة لقوات النخبة التابعة للنظام المخلوع): يتبنى الخيار العسكري**، وقد أحصى ووثق ما يزيد عن ١٦٨ ألف مقاتل من الطائفة العلوية في منطقة الساحل السورية: منهم ٢٠ ألف لديهم إمكانية الوصول إلى المدافع الرشاشة، ٣٣١ يمتلكون مدافع مضادة للطائرات، ١٥٠ يمتلكون قذائف مضادة للدروع، ٣٥ قناصًا لا يزالون يحتفظون بأسلحتهم. ويُمول هذا السيناريو رامي مخلوف -ابن خال بشار الأسد- حيث يسعى للعب دور قيادي من منفاه في موسكو، ولذا يضخ مئات الآلاف من الدولارات إما كرواتب شهرية للمقاتلين أو لشراء الأسلحة.

- **كمال الحسن (الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية): يتبنى خيار العمل السياسي من خلال بناء نفوذ خارجي**، حيث يقف خلف مؤسسة "تنمية غرب سوريا" التي تعمل تحت غطاء إنساني من بيروت، لكنها سعت إلى التعاقد مع شركات ضغط أمريكية بعقد بلغت قيمته مليون دولار من أجل الدفع بفكرة الحماية الدولية لمناطق العلويين، ويرى خبراء أن الضغط المنظم يُمهد للمطالبة بحكم ذاتي لهذه المناطق[٣].

---

(١) افتتاح مراكز تسوية لعناصر "جيش الأسد" في دمشق، Sky News عربية، 21 ديسمبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JGuwP

(٢) تسلسل زمني لأهم أحداث الساحل السوري في 2025، الجزيرة نت، 28 ديسمبر 2025، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/C1qmC

(3) Ousted and in Exile, Generals Secretly Plot Insurgency in Syria, The New York Times, 24 December 2025, accessed: 9 January 2026, available at: https://bit.ly/49PrlxE

**ولا يقتصر الأمر على ما سبق، ولكن هناك جهود تمرد أخرى كما يلي:**

- **غياث دلة (القائد السابق في الفرقة الرابعة للجيش):** حيث أشارت الوثائق إلى إدارته عمليات لوجستية من لبنان تتضمن محاولات تهريب أسلحة بالتنسيق مع ميليشيات عراقية مرتبطة بإيران.

- **جهود تمرد مدعومة إيرانيًّا:** وفرت طهران ملاذات آمنة لطيارين سوريين سابقين متهمين بجرائم حرب في فنادق لبنانية ليكونوا على أهبة الاستعداد لأي تصعيدٍ عسكري في سوريا(١).

- **غزال غزال ودعوات التظاهر:** استغلت بعض الأطراف العلوية الأحداث أيضًا للانخراط في التمردات ضد الحكومة الجديدة، ودعا رئيس المجلس العلوي الإسلامي الشيخ غزال غزال -في كلمةٍ مصورة بُثت السبت ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥- إلى الخروج إلى الساحات في مظاهراتٍ سلمية للتنديد بواقع العلويين في سوريا إثر انفجار وقع في جامع علي بن أبي طالب في حي وادي الذهب بمدينة حمص، ما أدى إلى سقوط ٥ مدنيين بينهم أطفال، وأكد غزال أن ما حدث ليس حدثًا عابرًا وإنما حرب إبادة وقتل على الهوية مطالبًا بفيدرالية سياسية(٢).

**وقد عكست المظاهرات التي دعا إليها الشيخ غزال عدة دلالات ودوافع كامنة، وذلك كما يلي:**

- **رفعت الاحتجاجات مطالب متعلقة بالفيدرالية والمركزية:** وبالتالي، فهو لا يعترض على حادثة عابرة وإنما على المسار برمته، والذي تظهر فيه الدولة كعاجزة -في أحسن الظنون- أو طرف غير مأمون الجانب- في أسوأ الظنون-، ومن ثم فهو يضرب مشروع الدولة المركزية الذي تحاول السلطة المركزية تثبيته في مقتل، ويُضفي مشروعية على مساعي العلويين إلى بدائل خارج إطار الدولة.

- **محاولات كسر احتكار الدولة للمجال العام وجدالات حول الشرعية والتمثيل:** هذا من خلال التأكيد على الفعل السياسي عبر الاحتجاج، وتثبيت غزال نفسه كفاعلٍ لا يمكن تجاوزه في العملية السياسية، وإلا فإن وحدة البلاد واستقرارها محل جدل.

- **التصدع داخل المجتمع العلوي نفسه:** فعلى الرغم من استجابة العديدين لما طالب به غزال، خرجت مظاهرات أخرى مضادة ترفع شعارات مؤيدة للحكومة، وبالتالي يغيب الاتفاق حول الغايات والمقاصد التي يسعى لها الحراك؛ فبينما يراه البعض وسيلة ضغط لتحسين الاندماج في الدولة الجديدة يراه آخرون فرصة ثمينة لإعادة تدوير شبكات نفوذ النظام المخلوع أو الاحتماء بها(٣).

في المجمل، كشفت هذه التمردات عن إمكانية عمل العلويين كجماعة ضغط وليس كسلطةٍ حاكمة، فما يستطيعه العلويون هو الضغط باتجاه بعض المطالب لهم -باستثناء مطلب الانفصال. ولا يعني ذلك وهن قوتهم تمامًا؛ إذ لا زالوا قوةً فاعلة في المجتمع السوري بل قنبلة موقوتة يمكن أن تؤدي الإدارة غير الحكيمة معها إلى انفجارها، وهو ما يُهدد مصالح سوريا والنظام الوليد. كما يتضح أن قوة العلويين التي كانت تأتي من حصولهم على كبرى المناصب في سوريا في طريقها للضعف أو التحجيم على يد الشرع الذي يستعين في تأسيس الجيش والقوى الأمنية الجديدة بالقوى السنية، بينما يبقى في يدهم ورقة ضغط أخرى ألا وهي إمكانية التحالف مع الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية (على نمط ما فعل الدروز)، وهذه الخطوة رغم أنها يمكن أن تمنحهم نفوذًا إلا أنها قد تبرر تعامل النظام الجديد بخشونة مع العلويين -في حالة حدوث ذلك.

في المقابل، استدعت هذه التمردات السخط الغربي على

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الشيخ غزال غزال يطالب بالخروج في مظاهرات سلمية حاشدة يوم غد، ANHA، ٢٧ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://hawarnews.com/ar/134325

(٣) نوار شعبان، "فيدرالية" غزال غزال في مواجهة المركزية: ديناميات التعبئة الطائفية ومأزق العدالة الانتقالية في الساحل السوري، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 29 ديسمبر 2025، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/5rpTC

القيادة السورية الجديدة، فقد تعالت الأصوات الأوروبية التي تدافع عن العلويين باسم حقوق الأقليات، كما صدّرت صورة عدم الاستقرار في سوريا وهو ما سيكون له تداعياته الاقتصادية حتمًا إذ سيجبن أصحاب الاستثمارات عن الدخول إلى الساحل السوري بسبب عدم الاستقرار. لكن على الجانب الآخر، نجد أن تعامل النظام مع هذه التحركات العلوية أكسبه داخليًا؛ إذ تصدر المشهد كنظامٍ قادرٍ على بسط نفوذه وسيطرته على الأراضي التي يحكمها، كما أجهض سيناريو الانفصال حتى الآن.

**٣- استراتيجية الاحتواء: مراسيم العفو وإعادة الهيكلة**

من جانبها حاولت الحكومة السورية تفادي التعامل الأمني مع المواطنين، ومنح السوريين أكبر قدر ممكن من الحقوق المدنية والسياسية، فألغت في ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ **مذكرات البحث الصادرة عن القضاء العسكري** في عهد المخلوع بشار الأسد، حيث أعلنت وزارة العدل السورية إصدار قرار يقضي بإلغاء النشرات الشرطية ومذكرات البحث الصادرة عن القضاء العسكري خلال فترة حكم نظام الأسد، وما يُرافقها من إجراءاتٍ مثل الملاحقات القضائية ومنع السفر.

تشمل الجرائم المُعفى عنها ٦٨ جرمًا، وتنوّعت هذه الجرائم بين مخالفات مرتبطة بالاحتجاجات السياسية مثل التظاهر وتحقير رئيس الدولة والنيل من هيبة الدولة، وأخرى ذات طابع مدني أو اقتصادي مثل الغش ومخالفة البناء والاحتيال والإتجار بالسلع المدعومة وحيازة مواد منتهية الصلاحية، كما شملت القائمة مخالفات مرورية وإدارية، إضافة إلى قضايا متعلقة بالخدمة الإلزامية مثل التخلف والفرار. ويُمثّل القرار خطوةً جوهرية في مسار العدالة الانتقالية؛ حيث يسعى إلى طي صفحة الملاحقات التعسفية التي كانت تمارسها الأفرع الأمنية والعسكرية خلال حكم النظام السابق، والتي استُخدمت كأداةٍ للترهيب والتقييد السياسي[١]، بينما يكف النظام الحالي يده عن استخدام مثل هذه الأدوات ضد معارضيه.

كما **أفرجت السلطات السورية عن عددٍ من العسكريين الموقوفين في محافظة اللاذقية** السورية شمال غرب البلاد بعد ثبوت عدم ضلوعهم في جرائم حرب في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥، وبلغ عدد المفرج عنهم حوالي ٧٠ عسكريًا، وهذه الدفعة تُعد الأولى ضمن عدة دفعات سيُطلق سراحها لاحقًا[٢].

ورغم الجهود والمساعي التي تبذلها الحكومة، إلا أن هناك عتبة ثقة لم تجتزها بعد في نظر الشارع العلوي، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالات تمردات أخرى مستقبلا.

## رابعًا- الجغرافيا السياسية ولعبة التحالفات: روسيا، وإيران، والغرب في "سوريا الجديدة"

لا يمكن فهم المسألة العلوية بمعزلٍ عن سياقها الإقليمي والعالمي، فقد ساهم طوفان الأقصى في إعادة ترتيب خريطة التحالفات في المنطقة، واغتنم الفاعلون على تنوع مآربهم اللحظات المواتية لتعظيم المكاسب، وبالتالي فالمسألة العلوية ليست استثناءً على قاعدة التحاكم إلى التوازنات الإقليمية والعالمية.

**١- روسيا: مصالح الدب الروسي أولًا**

تحكم المصالح الحسابات الروسية في سوريا، ولذا فالارتباط الروسي بالعلويين رهينة المصالح الروسية وما ستؤول إليه التفاهمات بينها وبين حكومة الرئيس أحمد الشرع، ومجملا حافظت روسيا على التواجد في المشهد السوري من خلال مسارين:

**- استضافة بعض العناصر الأمنية التي خدمت سابقًا**

(١) وزارة العدل تلغي مذكرات البحث الصادرة عن القضاء العسكري في عهد الأسد المخلوع، شبكة شام، 3 أكتوبر 2025ن، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/4FqQi

(٢) السلطات السورية تفرج عن عشرات العسكريين من عهد النظام المخلوع باللاذقية، القدس، 27 ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://www.alquds.com/ar/posts/221230

**نظام الأسد أو بعض العلويين الخائفين من النظام الجديد في صورة لاجئين**، وذاك من خلال شبكةٍ من الوسطاء والسماسرة، حيث يدفع الشخص الواحد مبلغ يتراوح بين ١,٥ و٥ آلاف دولار بحسب سياقات التوقيت الذي رغب فيه في اللجوء[١].

- **التواجد العسكري من خلال قاعدتي حميميم وطرطوس**، لكن لم يعد وجودها بذات الثقل الذي تواجدت به إبان حكم الأسد.

حضت موسكو إدارة الشرع -في إطار زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في أغسطس ٢٠٢٥- على مراجعة علاقتها بمختلف الأقليات كالمسيحيين والعلويين والأكراد والدروز، كما طالبت موسكو بعدة مطالب منها:

- إعادة ضباط مرتبطين بها إلى مواقع حساسة في الجيش وقوى الأمن، ويُقال إن بعض هؤلاء الضباط قد فروا سابقًا إلى قاعدة حميميم ثم نقلوا إلى داخل روسيا.

- تكييف وجودها في القواعد العسكرية -حميميم وطرطوس- قانونيًا.

لكن بشكلٍ عام، يُستبعد أن يُؤثر الروس العلويين على النظام الحاكم نظرًا لحدود قدرة العلويين على تحقيق مصالح روسية مقابل قدرة حكومة الرئيس أحمد الشرع، والتي تسعى للتفاهم مع الدب الروسي خاصةً فيما يتعلق بقضية الأقليات، لا سيما في ظل الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي السورية[٢] وما يسعى له الصهاينة من تأجيج ملف الأقليات والزج بسيناريو التقسيم.

### ٢- إيران: الخاسر الأكبر

مثل سقوط النظام السوري خسارةً كبرى لإيران؛ باعتبار أن سوريا كانت خطًا للإمداد لأذرع إيران وتحديدًا حزب الله في لبنان -باعتباره أقوى وكلاء إيران في المنطقة- ولعل هذا أقوى مصالح إيران في سوريا. ولذا؛ تسعى إيران لمد نفوذها في سوريا من خلال شتى السبل؛ وعلى رأسها زعزعة الأمن وعقد تحالفات مع قيادات تنظيم داعش في البادية السورية وبقايا فلول النظام السوري، إضافة إلى عقد صفقات مع مهربين وتجار بغية إيصال الأسلحة إلى حزب الله[٣].

أما المصلحة الثانية، فتكمن في مصالح بعض قيادات الحرس الثوري وجنرالاته في المنطقة العربية مثل إسماعيل قآني -قائد فيلق القدس، وحسين سلامي، وعلي رضا التاكاسيري، والأمير علي حاجة زاده، والذين يترسخ نفوذهم في الحرس الثوري على قدر المنجزات الإيرانية في المنطقة[٤].

أشارت أصابع اتهام من جهاتٍ أمنية إلى إيران متهمةً إياها بإمداد بعض الميليشيات المسلحة التي تحاول التمرد على الحكومة الجديدة عسكريًا، وفي مقدمتها قوات "درع الساحل" و"سرايا الجواد"، والتي تسلل بعض أفرادها إلى المظاهرات التي قام بها بعض العلويين في ديسمبر ٢٠٢٥، واتهم مدير الأمن الداخلي في اللاذقية العميد عبد العزيز الأحمد تلك الميليشيات بالقيام بعمليات تصفية ميدانية وتفجير عبوات ناسفة[٥]. ومما يُرجح الضلوع الإيراني في تمويل هذه الميليشيات الصلات المباشرة لقادتها بإيران مثل غياث دلة الذي تمتع بدعمٍ إيراني مباشر لأنشطته الداعمة للنظام أثناء الثورة السورية، ومقداد فتيحة -قائد لواء درع الساحل- والذي تحالف مع (جبهة المقاومة الإسلامية في سوريا- أولي البأس) المدعومة إيرانيًا[٦].

---

(١) من "حميميم" إلى موسكو.. رحلات لجوء العلويين تتحول إلى تجارة رابحة، إرم نيوز، 3 يونيو 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2n4vktum

(٢) روسيا تريد الضباط العلويين؟.. فهل تنوي العودة بقوة إلى الساحل السوري؟؟، المشهد، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mrxsrvkv

(٣)تأثيرات إيران على طائفة "العلويين" في سوريا، الحدث، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/7vbyrywb

(٤) المرجع السابق

(٥) عمر علاء الدين، منها "درع الساحل".. هل تتلقى ميليشيات سورية دعمًا من إيران؟، المدن، 31 ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/g1aL1

(٦) تسنيم حسناوي، أحمد العكلة، الحكومة في الساحل السوري، الجزيرة نت ، 2 يناير 2026م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر

بالرغم من كل هذه المساعي الإيرانية، إلا أن طهران تُواجه معضلةً كبرى تتمثل في اتفاق كافة الفاعلين على استبعادها من التأثير في الشأن السوري وتقليص نفوذها بل القضاء عليه. ويشمل ذلك الفاعلين المحليين وفي مقدمتهم العلويين من عموم الشعب، والإقليميين وتحديدًا السعودية والاحتلال الصهيوني، والعالميين مثل الولايات المتحدة الأمريكية[١].

**٣- تركيا**

تُحتم الجغرافيا والتاريخ الاجتماعي والثقافي المشترك بين الدولتين أهمية كبرى لسوريا في الحسابات التركية، فالدولتان ترتبطان بحدودٍ مشتركة تصل إلى ٩٠٠ كم، وهو ما مثل تحديًا لتركيا خاصةً في الجانب الأمني، فقد دعم نظام الأسد حزب العمال الكردستاني الذي يتمرد على الدولة التركية، ومن ثم فاستقرار سوريا والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها في مواجهة مشاريع التقسيم يصب في قلب المصالح التركية. وتقود قوى استعمارية متعاقبة مثل هذه المشاريع الرامية إلى تقسيم سوريا مثل فرنسا التي دعمت قيام دولة "جبل العلويين" قبل مجيء حزب البعث، أو الولايات المتحدة التي دعمت قيام "دولة كردية"[٢].

يمكن تلخيص المصالح التركية في سوريا الحالية في عدة نقاط كما يلي:

- **مصالح سياسية:** قيام نظام حليف لتركيا في المنطقة بما يُعزز قوتها ونفوذها الإقليمي، خاصةً مع الدعم الذي قدمته تركيا إلى المعارضة السورية إبان الثورة حتى نجاح عملية ردع العدوان التي أطاحت بحكم بشار الأسد.

- **مصالح أمنية:** تتمثل في الحفاظ على حدود تركيا آمنة، ولذا تجعل وحدة سوريا واستقرارها في الصالح التركي خاصةً في ظل تصاعد المطالب والتوترات الطائفية. ومن ثم؛ فقد أعربت وزارة الدفاع التركية عن دعمها لسوريا ضد التنظيمات الإرهابية انطلاقًا من مبدأ وحدة وسلامة أراضيها، مؤكدةً تقديمها الدعم اللازم لسوريا إذا طلبت دمشق ذلك[٣].

وفي هذا الصدد، تُراعي تركيا وجود العلويين ضمن النسيج الوطني السوري والتركي، فيوجد في جنوب تركيا إقليم يُعرف باسم هاتاي وتقطنه أغلبية مسلمة سنية وعلويون بجانب المسيحيين، وبينما يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ١,٥ مليون نسمة فإن حوالي نصفهم من العلويين، وكان هذا الإقليم تابعًا لسوريا في وقتٍ سابق. وتكمن أهمية الإقليم في كونه نقطة انطلاق للعبور من سوريا إلى تركيا أو العكس، كما كان يسكن به بعض من أعلى الضباط المنشقين بالجيش السوري رتبًا في مخيم وسط حراسة تركية إبان الثورة السورية، ولذا فقد مثل هذا الإقليم قنبلةً موقوتة للتوترات الطائفية لا سيما في ظل رفض العلويين المقيمين به سياسة تركيا -الدولة التي ينتمون إليها- تجاه المسألة السورية عمومًا وعلوي سوريا خصوصًا[٤].

وقد أكد أردوغان في لقائه رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في أنقرة ضرورة إنشاء إدارة تشاركية في سوريا، لكنه أكد مع ذلك على عزم تركيا عدم السماح للتنظيمات الإرهابية -مثل حزب العمال الكردستاني وداعش- بالتواجد على مقربة من حدودها، كما أكد على أهمية بعض الخطوات التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية[٥].

---

الرابط التالي: https://shorturl.at/7fkJK

(١) أحمد بكر، مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، منتدى الدراسات المستقبلية، فبراير 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3t8xnyny

(٢) سمير العركي، ما ملامح الإستراتيجية التركية في سوريا؟، الجزيرة نت، 23 ديسمبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 16 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/tsyUY

(٣) الدفاع التركية: سنقدّم الدعم لسوريا في حربها ضد التنظيمات الإرهابية إذا طلبت دمشق ذلك، TRT عربي، 8 يناير 2026م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5fsp33sk

(٤) تركيا.. عين على الأسد وأخرى على علويها، الجزيرة نت، 24 أكتوبر 2012م، تاريخ الاطلاع: 16 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/oleW2

(٥) سمير العركي، مرجع سابق.

- **مصالح اقتصادية:** تتمثل في تفعيل الدور التركي في ملف إعادة الإعمار، بالإضافة إلى ملف الطاقة في شرق المتوسط أو ما يُعرف بـ "الوطن الأزرق" الذي تحدث عنه الرئيس التركي في عدة مناسبات. ولذا؛ فقد أعلن وزير النقل والبنية التحتية التركية عبد القادر أوال أوغلو بعد سقوط بشار بأيامٍ قليلة، وتحديدًا في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥ اعتزام بلاده بدء مفاوضات مع سوريا لترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط بما يسمح للبلدين بتوسيع مناطق نفوذهما في استكشاف الطاقة[١]، وبالتالي تتطلب هذه الخطط بلا شك حالة من الاستقرار السياسي للحكم الوليد في منطقة الساحل.

**٤- الولايات المتحدة الأمريكية**

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسةً تحول دون الانخراط العسكري العميق في الملف السوري برمته، واكتفت بوضع إطار للتعامل مع الإدارة السورية الجديدة وفق شروط عدة منها احترام حقوق الأقليات احترامًا تامًا، وتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية إلى كافة المحتاجين، ومنع استخدام سوريا قاعدة للإرهاب أو محط تهديد لجيرانها، وضمان تأمين كافة مخزونات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتدميرها بشكلٍ آمن[٢].

على صعيد المسألة العلوية، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات فعلية حين تعلق الأمر بالمساس بمصالحها الأمنية البحتة، ولذا فقد أطلقت عملية "عين الصقر" ضد مواقع داعش في سوريا بـ ٧٠ ضربة متزامنة[٣]، لكنها مع الأقليات وتحديدًا مع أحداث الساحل اكتفت بالبيانات والتي أدانت فيها وجود مقاتلين أجانب في سوريا كما أدانت تعامل الحكومة السورية مع الأحداث[٤].

## خاتمة- سيناريوهات المستقبل والتوصيات

لا تُعد التجربة السورية تجربة يسيرة لا سيما مع الإرث التاريخي الذي تحمله، ومع تعدد الأطياف والفاعلين المنخرطين فيها، وبالنظر إلى المكون العلوي ربما لا يبدو المستقبل في غاية الإشراق، وتتعدد السيناريوهات بين أحد السيناريوهات الثلاثة التالية:

**الأول:** عزلة العلويين في الساحل السوري، والتمتع بقوةٍ ذاتية (على غرار نموذج حزب الله اللبناني).

**الثاني:** الاندماج القسري للعلويين في النظام الوليد.

**الثالث:** التمرد المسلح.

يبدو **السيناريو الثاني** هو الأقرب للتحقق، خاصةً أن الأمارات الأولى للحكومة التي تشكل النظام الوليد تشير إلى استماتتها على أمرين وتجييشها كافة طاقاتها لهما، وهما:

- وحدة سوريا ورفض كل سيناريوهات التقسيم.

- احتكار حمل السلاح واستخدام العنف لصالح الدولة.

يبدو أيضًا أن الحكومة المركزية أقرب للنجاح في هذا الأمر، خاصةً أنها أتت من خلفية جماعة أطاحت نظام بشار بالمواجهة العسكرية، ومن ثم فلا يعسر عليها السيطرة على التمردات المسلحة، لا سيما أيضًا مع التزامها الأسلوب الدبلوماسي على مستوى الخطاب.

---

(١) عباس الزين، طموحات تركيا في الساحل السوري... وقود لصراع جديد في شرق المتوسط؟، The Cradle عربي، 12 إبريل 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://thecradlearabic.com/articles-id/30044

(٢) ليث السواعير، فيصل الرفوع، التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه سوريا بعد عام 2024 قراءة في المصالح والصراع على النفوذ، المركز الديمقراطي العربي، 22 سبتمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=106490

(٣)بـ 70 ضربة متزامنة.. أمريكا تطلق عملية "عين الصقر" ضد مواقع داعش في سوريا، Euro News،20 ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdfjv24w

(٤) أول تعليق من أميركا على أحداث الساحل السوري، SKY News عربية، 9 مارس 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/59zf86b7

**ويمكن للوضع أن يتحسن في حالة المعالجة الحكيمة للملفات التالية:**

- **ملف العدالة الانتقالية:** من حيث التفرقة بين طوائف المنتمين للنظام وأخذ خطوات سريعة في هذا الملف تحديدًا، والإسراع في الإفراج عن البريئين من أي انتهاكات لتعزيز ثقة الجماهير العلوية في الحكومة المركزية. يرتبط بذلك ملف العسكريين العلويين المفصولين من وظائفهم، والسبل المقترحة لتعامل الحكومة معهم.

- **ملف بناء الأمة (خاصةً بعد تجربة وإرث آل الأسد):** إذ إن المجتمع السوري متعدد الهويات لكن سنوات الثورة قادت المجتمع إلى العسكرة، ومن ثم يمثل هذا تحديًا للحكومة الحالية.

- **الملف الإعلامي في زمن التكنولوجيا:** ذلك حيث إن هناك حالة عامة من التربص بالتجربة وتصيد الأخطاء من قبل قوى محلية وإقليمية وعالمية، ومن ثم فالعناية بهذا الملف أمر مهم جدًا تفاديًا لإثارة النعرات الطائفية وتشويه جهود الحكومة أو التطفيف من مساعيها.

يرتبط بذلك ما يتصل بالدعاية لمجهودات الحكومة في ملفات العدالة ومناقشتها بشكلٍ موضوعي، مما يعزز الثقة بها: حيث تشكلت لجنة تحقيق للنظر في انتهاكات الساحل، وصدر عنها تقرير بالفعل، وبدأت محاكمات في مدينة حلب بحق عدد من المتهمين بارتكاب هذه الانتهاكات، غير أن هذه الخطوة لم يُحسن تقديمها إلى الرأي العام العلوي ضمن إطار أوسع للسعي إلى العدالة.

- **الملف الاقتصادي وتنمية الساحل:** وذلك في إطارٍ أوسع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى الاحتواء، إذ يُعاني الساحل قلقًا اقتصاديًا. فعلى الرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات العامة، إلا أن إجراءات أخرى مضادة أسهمت في تأجيج القلق؛ منها إلغاء عقود استثمارية كبرى وغياب رؤية واضحة ومعلنة لمستقبل المرافئ والقطاعات المتعلقة بها، ما كان له بالغ الأثر على الشركات والنخب الاقتصادية وعموم الشرائح التي تعتمد معيشتها على اقتصاديات هذه المرافق[١].

في حالة عدم الالتفات إلى هذا المدخل، فإن ذلك يفتح الباب أمام رواج الخطابات التي تربط بين تدهور الوضع الاقتصادي وسياسات الحكومة المركزية، بما يخلق عذرًا للانفراط من عقد الدولة المركزية والبحث عن أفقٍ خارج إطارها.

(١) نوار شعبان، "فيدرالية" غزال غزال في مواجهة المركزية: ديناميات التعبئة الطائفية ومأزق العدالة الانتقالية في الساحل السوري، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 29 ديسمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/39tcmyx7

# دروز سوريا وإسرائيل: البحث عن موقع جديد بين الدولة الوطنية والعدو الاستراتيجي

عبد الرحمن عادل*

## مقدمة:

واجهت الحكومة السورية الجديدة بقيادة أحمد الشرع تحديات جمَّة عقب سقوط نظام الأسد؛ لعل أخطرها وأهمها هو النزعات الانفصالية التي تهدِّد وحدة الدولة السورية "الجديدة" شمالًا (قسد) وجنوبًا (الدروز). وتتفاقم حدَّة هذه التحديات مع ارتباطها بأطراف خارجية لا تُخفي عداءَها وتربُّصها بسوريا الجديدة؛ وأقصد هنا إسرائيل تحديدًا التي تسعى لاستغلال مشكلة الدروز لإفشال إمكانية قيام دولة سورية وطنية موحَّدة إلى جوارها. وعليه فإن مشكلة الدروز - موضوع هذا التقرير- هي مشكلة الدولة الجديدة في سوريا بالأساس؛ إذ إنها تُثير سؤالًا حول إمكانية قيام هذه الدولة الجديدة بصورة مركزية موحَّدة. فبينما تتمسَّك الإدارة السورية الجديدة بدولة مركزية عاصمتها دمشق، تعلن الأطراف الانفصالية عن رغبتها في دولة لا مركزية (الأكراد في الشمال) أو الانفصال والاستقلال الذاتي (الدروز في الجنوب).

تأتي هذه المشكلة في سياق داخلي هَشٍّ ومفكَّك، تتجلَّى معالمُه الرئيسة فيما يلي؛ أولا: ورثت الإدارة السورية الجديدة دولة مفكَّكة، يتفشَّى فيها الفساد وتفتقر إلى الموارد البشرية والمادية. ثانيًا: تشهد الدولة حالة فراغ أمني وإداري واسع. ثالثًا: لا يزال تحقيق الأمن هدفًا صعبًا، إذ تسْعى الحكومة الجديدة إلى بَسْطِ سيطرتِها على جميع الفصائل المسلَّحة، فيما تُعاني من قدرتِها على دمج الأقليات المسلَّحة في قوات الأمن المحلية، الأمر الذي يفاقم التوتُّرات الداخلية باستمرار.

في هذا الإطار يتناول هذا التقرير المشكلة الدرزية في سوريا في بُعديها؛ الداخلي (العلاقة مع الحكومة السورية الجديدة) والخارجي (العلاقة مع إسرائيل) وهو ما يجعلها مشكلة معقَّدة وتحدِّيًا صعبًا أمام سوريا الجديدة. خاصة أن حلَّها داخليًّا قد لا يخلو من العنف مع امتلاك الدروز للسلاح وتشكيلهم لقوات مسلَّحة داخلية تتبع شيخ عقل الطائفة الدرزية حكمت الهجري، كما أن حلَّها خارجيًّا يرتبط بإسرائيل التي لا تُخفي عداءَها للإدارة السورية الجديدة، ولا تُخفي رفضها لقيام دولة سورية جديدة تمتلك مقوِّمات قوَّة حقيقية وسيطرة كاملة على الأراضي السورية.

## أولًا- الدروزومشكلة الاندماج في سوريا الجديدة

### أ) ما بين سقوط الأسد وحتى معركة جرمانا:

شهدت المناطق التي يقطنها الدروز في سوريا أعمال عنف طائفية منذ الأيام الأولى لسقوط نظام الأسد. يرجع هذا في المقام الأول إلى التوتُّرات والصراعات التي شهدتْها هذه المناطق وبالأخصِّ الجنوب السوري منذ اندلاع الثورة السورية في العام ٢٠١١، إذ لم يَنْعَمْ جنوب سوريا بالهدوء منذ ذلك الحين. فبعد عام ٢٠١٣ بات حقل تجارب لنماذج مختلفة من النفوذ الإقليمي، بدءًا من انخراط إيران الواسع النطاق في محاولة لحشد قوات حليفة لها في المنطقة، وصولًا إلى تجربة الجبهة الجنوبية، وهو تحالف من الفصائل المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها العرب، وانتهاء بمظاهرات عام ٢٠٢٣ في السويداء ضد بشار الأسد[١].

وما إن سقط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ حتى اشتعلت

---

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة حلوان.

(١) ابتسام تريسي، الدروز يضيئون شمعة الثورة السورية، الجزيرة نت، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/SoaAm

نار الفتن والحروب الطائفية سريعًا في المناطق التي يقطنها الدروز. بدأ ذلك بتوتُّرات طائفية في عددٍ من المدن والقرى حول العاصمة السورية دمشق التي يتمركز فيها عدد كبير من الأقلية الدرزية؛ لاسيما في جرمانا وصحنايا بريف دمشق. اندلعت أعمال العنف في أواخر أبريل في جرمانا، وهي مدينة ذات غالبية درزية في ريف دمشق، عندما اشتبك مسلَّحون من تلك المنطقة مع قوات تابعة لوزارة الدفاع وإدارة الأمن العام. وسرعان ما امتدَّت الاشتباكات إلى بلدة صحنايا التي تُعَدُّ معقلًا درزيًّا آخر، وكذلك إلى محافظة السويداء في الجنوب السوري، ليستمرَّ القتال على مدار الفترة من ٢٩ أبريل حتى ٢ مايو ٢٠٢٥، ما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا في صفوف الدروز والقوات الحكومية. وبلغت هذه الأحداث ذروتها حين شَنَّتْ إسرائيل غارةً جويَّةً على منطقة مجاورة لقصر الشعب في دمشق، بذريعة الدفاع عن الطائفة الدرزية[١].

لقد أثارت هذه المشكلات المبكِّرة التحدِّي الداخلي الأهم أمام الإدارة السورية الجديدة، وهو تحدِّي "بناء الدولة الوطنية الجامعة" بلا شك. فإن كان المتَّفق عليه والمقرَّر في علم السياسة والواقع الدولي كذلك أن من سمات الدول الحديثة أنها تحتكر العنف وأدواته، فإن وجود أقليات وميلشيات مسلَّحة -تتحدَّى الحكومة وقواتها المسلَّحة- يعني أن الدولة الناشئة تواجه مأزق احتكار العنف والتحول لدولة حقيقية. ومن ناحية ثانية تثير هذه المشكلة مسألة المواطنة والاندماج في إطار دولة موحَّدة وحكومة واحدة، وهي مسألة لا يبدو أن كافَّة الأطراف السورية تتَّفق عليها في الوقت الراهن؛ وخاصة الأكراد والدروز. لكن ومن ناحية ثالثة كشفت هذه المشكلات المبكِّرة أن الداخلي في سوريا لا ينفصل عن الخارجي بأي حال، بل إنهما متأثِّران بقوة وتعقيد. فقد كشفت أحداث جرمانا عن المصالح الإقليمية المتنافسة في البلاد، والتحديات التي تواجهها في مرحلة ما بعد الحرب، والديناميات المُتغيرة في أوساط الطائفة الدرزية. كما أظهر ذلك بوضوح تدويل أحداث جرمانا والذي أثبت أيضًا أن سوريا لا تزال ساحة صراع بين القوى الأجنبية.

وقد كشفت هذه الأحداث عن اتباع الدروز نهجين متباينين في التعامل مع القيادة السورية الجديدة، تتبنَّاهما جهات محلية مختلفة وتدعمهما سلطات درزية منفصلة. يجسِّد أحد النهجين الزعيم الدرزي حكمت الهجري، الذي يتَّخذ موقفًا عدائيًّا في التعامل مع الإدارة السورية الجديدة. إذ صرَّح الهجري بأن الحكومة في دمشق هي تنظيمات إرهابية مطلوبة للعدالة الدولية، ووصف أحداث جرمانا بأنها "محاولة إبادة" ضد أبناء طائفته، وطالب كذلك بتدخُّل قوَّات دولية لحفظ السِّلم في البلاد. ويتماشَى موقف الهجري مع موقف شيخ درزي آخر هو موفَّق طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، الذي تربطه علاقات وثيقة بالحكومة الإسرائيلية[٢].

في المقابل، تتبنَّى شخصيات دينية أخرى، على غرار حمود الحناوي ويوسف جربوع، إلى جانب أصوات شابة مثل ليث البلعوس، نهجًا أكثر تصالحية تجاه الإدارة السورية الجديدة. وخلال الاشتباكات التي شهدتها مدينة جرمانا، أجروا مفاوضات مع حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع، على عكس الهجري. وقد أيد هذا النهج الزعيمُ الدرزي اللبناني وليد جنبلاط، الذي يُعَدُّ مرجعيةً إقليميةً مهمَّةً للطائفة الدرزية. وانتقد علنًا انخراط موفَّق طريف المتنامي في شؤون الدروز السوريِّين، بدعم من الدولة "الصهيونية"، وسعيه إلى توريط الدروز في "حرب لن تنتهي ضد المسلمين"، على حدِّ وصف جنبلاط[٣].

انتهت أحداث جرمانا باتفاق هَشٍّ يوم ٢٩ أبريل ٢٠٢٥ مع

---

وانظر: خضر خضور، الدولة السورية بعد أحداث السويداء، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3MNQNMs

(١) صافيناز محمد أحمد، سوريا: كيف تستغل إسرائيل مخاوف الدروز، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21420.aspx

وانظر: أرميناك توكماجيان، ردود فعل الدروز في سورية، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44BQIS8

(٢) أرميناك توكماجيان، ردود فعل الدروز في سورية، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

رموز وزعماء التيارات الدرزية تضمن دخول قوات الأمن العام إلى مناطق التوتُّر الطائفي في صحنايا وانتشارها فيها، مع التأكيد على حصر السلاح بيد الدولة فقط، وتعويض أهالي الضحايا، ومحاكمة المتورطين في الأحداث، والعمل على تحييد حالة التجييش على أسس طائفية ومناطقية. إلا أن حالة الاحتقان الطائفي باتت هي السِّمة الرئيسية للعلاقة بين الحكومة السورية وبين الأقليات، وهو ما ستشهد عليه أحداث السويداء بعد ذلك[١].

**ب) أحداث السويداء والدعوة للانفصال:**

بدا واضحًا أن الشِّقَّ الذي يمثِّله شيخ عقل الطائفة حكمت الهجري في الدروز هو الذي امتلك الغلبة وناصية القوة والتأثير داخل الطائفة الدرزية في السويداء. إذ لم يَكَدْ يَمُرُّ شهران على أحداث جرمانا وصحنايا حتى اندلعت في السويداء التي تبعد نحو ١٠٠ كيلومتر عن دمشق جنوب سوريا، وتقطنها غالبية من الدروز، أحداث عنف طائفي دامية خلال الفترة ١٣-١٧يوليو ٢٠٢٥، ذهب ضحيتها العشرات من أبناء المحافظة من المدنيين، وقوات الأمن السورية، وأبناء العشائر من البدو، وعناصر فصائل وميليشيات درزية[٢].

عبَّرت هذه الحادثة عن أزمة سياسية عميقة، تتجلَّى في حالة من العنف الطائفي باتت تنتقل منذ سقوط النظام من منطقة إلى أخرى، وذلك في حضور خطابات محلية تدفع باتجاه التحريض والتعبئة الطائفيين. وصارت الصدامات على خلفية طائفية تشكل تهديدًا فعليًّا لوحدة سوريا الترابية والمجتمعية. وتتزايد خطورتها نتيجة لانتشار السلاح بيد الأفراد والجماعات المحلية، وعدم قدرة السلطة الجديدة حتى الآن على بناء جهاز أمن داخلي وجيش بعقيدة دولة (عقيدة رسمية) لا عقيدة جماعة تسيطر على الدولة*، إضافة إلى عجز الإدارة السورية عن ضبط سلوكيات الفصائل المسلَّحة المنضوية تحت راية الجيش والتي كانت جماعات وحركات مسلَّحة متنوِّعة قبل سقوط النظام[٣].

تفسِّر هذه العوامل حالة انعدام الثقة بين أجهزة الدولة وأجزاء من الشعب السوري التي لا تعتبر الأجهزة الأمنية السورية ممثِّلة لدولة تشمل جميع المواطنين، بل تمثِّل شكلًا وخطابًا وممارسة، جماعة معينة لديها مواقف مسبقة إزاء جماعات من المواطنين على أساس هُويتهم. وعلاوة على ذلك، يشعر جزء مهمٌّ من السوريّين بحالة من التهميش والإقْصاء؛ نتيجة الاستئثار بالسلطة من جماعة واحدة سيطرتْ على الدولة بعد إسقاط النظام، وانعكس ذلك في جميع الخطوات التي تمَّ اتِّخاذها، بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني الشكلي الذي أُعِدَّ على عجل، إلى الإعلان الدستوري الذي حظر الحياة الحزبية وركَّز كلَّ السلطات بيد الرئيس، إلى تشكيل حكومة تبدو حكومة تكنوقراط ولكنها حكومة هيئة تحرير الشام بمشاركة غير حزبيّين، حيث غاب التمثيل السياسي الفعلي لمختلف التيارات وفئات الشعب السوري بالحدِّ الأدنى المطلوب، وصولًا إلى التباطؤ في إطلاق مسار العدالة الانتقالية والإعلان عن نتائج التحقيق في أحداث الساحل التي سبقتْ أحداث السويداء[٤].

هذا من ناحية الإدارة السورية الجديدة، أما من ناحية الدروز في السويداء، فيبدو أنهم عملوا على توظيف هذه الأحداث لترسيخ مطالبهم بالانفصال عن سوريا، فطالب حكمت

---

(١) صافيناز محمد أحمد، سوريا: كيف تستغل إسرائيل مخاوف الدروز، مرجع سابق.

(٢) تقدير موقف، أحداث السويداء والمسألة الطائفية في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/NSarM

* لا يعد هذا عيبًا بالضرورة في الإدارة السورية الجديدة، بل هو مرحلة لابد منها. إذ أن أي جماعة أو حركة تسيطر على دولة بعد عمل عنيف (ثورة أو حرب أو انقلاب) فإنها تعمل على تحوير تنظيم الدولة إلى ما يتناسب مع نظام العلاقات التي كانت سائدة في الحركة / الجماعة قبل وصولها إلى الحكم. وذلك قبل أن تستقرَّ وتستوعب معنى الدولة وتنظيماتها وكيفية إدارتها.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

الهجري دول العالم بتقديم الدعم لإقامة إقليم منفصل في الجنوب السوري. وقال الهجري: "المشروع بدأ بعنوان جديد بعد المحنة الوجودية الأخيرة التي كان القصد منها إبادة الطائفة الدرزية. ونطالب كل شرفاء العالم والدول الحرة بالوقوف إلى جانبنا لإعلان إقليم منفصل في الجنوب السوري لحمايتنا". ثم ما لبثت أن أعلنت ميلشيات محلية في السويداء تشكيل جسم عسكري تحت اسم "الحرس الوطني"، وأكدت ولاءها المطلق لحكمت الهجري والتزامها التام بقراراته، وذلك بعد الاعلان عن تشكيل لجنة قانونية لإدارة شؤون المحافظة. ووفقًا للهجري فإن هذه اللجنة ستتولَّى مهمَّة القضايا السياسية والاقتصادية والضابطة العدلية وغيرها[١]. كما بدأت ميلشيا الهجري هذه في قتل وتصفية المعارضين لها داخل الطائفة الدرزية بالسويداء، ومن هؤلاء الشيخ رائد حكمت المتني وماهر فلحوط اللذين اتهمتهما جماعة الهجري بالتواصل والتنسيق مع الإدارة السورية في دمشق[٢].

### ج) خريطة طريق السويداء.. هل تمثِّل حلًّا للأزمة:

وعلى إثر أزمة السويداء تمَّ توقيع خريطة طريق لحل أزمة السويداء في سوريا في ١٧سبتمبر ٢٠٢٥، وذلك استكمالًا لاجتماعات عمَّان التي بدأت في يوليو وأغسطس ٢٠٢٥ بين الحكومة السورية والأردن والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصدرتْ وزارة الخارجية السورية بيانًا تضمَّن تفاصيل الاتفاقية الجديدة، التي تسْعى إلى تجاوز تداعيات الأزمة الدامية في المحافظة منذ يوليو ٢٠٢٥. ولعل أهمَّ ما تمَّ الاتِّفاق عليه بين الأطراف الثلاثة هو[٣]:

١- انسحاب القوات الأمنية وإنشاء إدارة محلية مع ترتيبات أمنية وإدارية: نصَّت خريطة الطريق على سحب جميع المقاتلين المدنيِّين من الحدود الإدارية لمحافظة السويداء، ونشْر قوَّات شرطية مؤهَّلة ومدرَّبة ومنضبطة على الحدود الإدارية للمحافظة؛ ما يعني سحب المقاتلين والسلاح الثقيل، مع احتفاظ الدولة بحضورها الرمزي من خلال وزارة الداخلية، بدلًا من الجيش. وتُنشر قوات عسكرية على طول الطريق الواصل بين دمشق والسويداء، لضمان الحركة الآمنة للمواطنين والتجارة، وتشكيل قوة شرطية محلية، تحت قيادة شخصية من المحافظة تعيِّنها وزارة الداخلية، على أن تحدِّد المفاوضات تركيبة هذه القوة وتكوينها.

كما نصَّت الاتفاقية على تشكيل مجلس محافظة يمثِّل كلَّ مكوِّنات المجتمع المحلي، يتعاون مع الحكومة السورية؛ أي إقرار نموذج إداري لامركزي موسَّع. ويرجَّح أن يحصل المجلس على صلاحيات خدمية ومدنية كاملة، في حين تبقى الملفَّات السيادية (الأمن - السياسة الخارجية - القضاء) بيد الحكومة السورية. أمَّا بخصوص الترتيبات الأمنية، فسوف تكون على شكل إجراءات قصيرة ومتوسِّطة الأمد، تُنَفَّذُ بالتعاون بين الدول الثلاث والمجتمعات المحلية في السويداء، وذلك في سياق فترة انتقالية تنتهي بإعادة الاندماج الكلي للمحافظة في المؤسسات الحكومية السورية. ويُمَثِّلُ هذا النصُّ نوعًا من التسوية بين مطالب دروز السويداء والتزامات الحكومة السورية، من خلال التأكيد على أن السويداء جزءٌ من سوريا، مع ضرورة تفعيل كل المؤسسات الحكومية والخدمية فيها. ومن ثم سيكون إطار أي مفاوضات هو الشكل الحوكمي الداخلي، سواء المدني أو الأمني، بعيدًا عن أي مطالبات انفصالية، أو توجُّهات نحو حكم ذاتي.

---

(١) الهجري يطالب العالم بدعم إقليم منفصل جنوب سوريا، الشرق الأوسط، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/KfnkD

(٢) سوريا.. مقتل الشيخ المتني وماهر فلحوط على يد جماعة تابعة للهجري، العربية نت، ٢ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/usswu.

(٣) انظر:

- تقدير موقف، "خريطة طريق" السويداء: بين الاحتياجات الوطنية السورية والتدخلات الخارجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/qgVHV

- وحدة دراسات المشرق العربي، خريطة طريق الحكومة السورية لحل أزمة السويداء: تحديات إعادة الدمج وآفاقها، مركز الإمارات للسياسات، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4p8iNaQ

٢- إدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المختطفين وضمان عودة النازحين: تمَّ الاتفاق كذلك على أن تُؤمن الحكومة السورية بالتعاون مع الأردن والولايات المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى السويداء، وإطلاق برنامج لإعادة إعمار القرى المتضرّرة. وستكون هذه العملية، غالبًا، مشروطة بإحداث تقدُّم على الأرض في مجالي الأمن والحوكمة، وذلك في محاولة لإقناع الأطراف المحلية بقبول الترتيبات الأمنية المقترحة. وتؤكِّد الاتفاقية على إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، وتسريع عملية التبادل، ودعم جهود الصليب الأحمر الدولي، وتمكين النازحين من العودة إلى قراهم، وذلك بعد ضبط الأوضاع الأمنية، وإعداد آلية متابعة من خلال إنشاء لجنة ثلاثية مكوَّنة من الأطراف الموقِّعة لمراقبة التنفيذ. ومن المتوقَّع تشكيل غرفة عمليات مشتركة تتولَّى التنسيق والإشراف على تنفيذ الاتفاق بين أطراف الأزمة. ورغم أن الاتفاقية نصَّت على احترام السيادة السورية، فإن هذه الفقرة شرعنت بوضوح التدخُّل الخارجي في معالجة أزمة داخلية سورية. ويرتبط بذلك تفويض الأردن دعوة وفود من المجتمعات المحلية (السُّنية - المسيحية - الدرزية) في السويداء إلى اجتماعات لتعزيز عملية المصالحة، وكذلك الدور الذي مُنِحَ للولايات المتحدة ويُتيح لها التدخُّل في الشأن السوري بمساحة أكبر.

٣- وقف التدخُّل الخارجي بالتوازي مع إقرار تفاهمات أمنية إقليمية: تضمنت الاتفاقية نصًّا واضحًا حول "تكريس سردية وطنية، تحتفي بالوحدة والتعددية والمساواة بين جميع السوريين وسيادة القانون، وإنهاء خطاب الكراهية". وأن السويداء جزءٌ لا يتجزَّأُ من سوريا، ولا يجوز أن تكون ساحةَ نُفوذ خارجي. والمقصود هنا التدخُّل الإسرائيلي. وتضمَّنت إجراء مباحثات بين الولايات المتحدة وإسرائيل للتوصُّل إلى تفاهمات أمنية حول الجنوب السوري، تتعلَّق بالشواغل الأمنية لكلٍّ من سوريا وإسرائيل "مع مشاورة الحكومة السورية"؛ أي إن الولايات المتحدة ستتولى تلك الترتيبات، وفي هذا انتقاص واضح من السيادة السورية.

٤- التحقيق والمساءلة: وأخيرًا دعت الاتفاقية لجنة التحقيق المستقلة الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية إلى إجراء تحقيق حول الأحداث التي شهدتْها محافظة السويداء، وهو مطلب رئيس للقوى الموجودة في السويداء، ويُعَدُّ أمرًا جديدًا، قد تكون الحكومة السورية قبلتْه بسبب الضغط، في ضوء الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتْها قوَّات حكومية وأخرى غير نظامية متعاونة معها في أثناء أزمة السويداء.

وبالرغم من أن أطرافًا دولية عديدة سارعتْ إلى الترحيب بخريطة طريق السويداء، أبرزها دول الخليج وفرنسا وتركيا. فإن اللجنة القانونية العُليا في السويداء التي شكَّلها حكمت الهجري رفضتْها، وطالبتْ باستقلال المحافظة أو إدارة شؤونها ذاتيًّا. كما رفضت التفاوض مع الحكومة السورية واتهمتْها بهدْم جسور الثقة. وردًّا على إعلان دمشق خريطة الطريق، أطلق أنصار الهجري حملة تواقيع تطالب بـ"حق تقرير المصير"، سواء عبر الاستقلال التام عن الدولة السورية أو التمتُّع بالإدارة الذاتية أو اللامركزية[1].

يبدو ممَّا سبق أن الوضع في السويداء لا يسير نحو تسوية سلمية أو اندماج وطني وحكومة وطنية موحَّدة. وأن الاحتمالات مفتوحة أمام أي سيناريو بما في ذلك عودة المواجهات المسلَّحة. كما أن خارطة الطريق التي سبق استعراضَها لم تَخْلُ من العيوب ونقاط الضعف؛ ولعلَّ أبرز هذه المشكلات أنها لم تحدِّد آليات واضحة للتنفيذ، كما أنها تركت بعض الملفَّات في يد الولايات المتحدة وأخرى في يد الأردن وهو ما يسمح لأطراف خارجية بالتدخُّل في الشأن السوري بما يحمله ذلك من أخطار وتحديات. كذلك لم يكن الطرف الأهم -الدروز- في هذه الأزمة حاضرًا في مناقشات تلك الخطة، لذلك تمَّ رفضُها من قِبلهم بسرعة وعدم قبول توصياتها. وعلى صعيد آخر فإن ما يزيد

(١) أول تعليق من لجنة تابعة للهجري على اتفاق السويداء.. "وصاية"، العربية نت، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ByKrM

المشهد تعقيدًا في هذا الملف هو الموقف الإسرائيلي المعادي للحكومة السورية والمتلاعب بورقة الدروز، وهو ما سنتعرض له في الجزء الثاني من التقرير.

## ثانيًا- الدروز وإسرائيل: التوظيف وبناء الجدار العازل

### أ) إسرائيل وسوريا بعد الأسد

ما إن تسرَّب خبر هروب الأسد وانهيار نظامه، حتى أعلنت إسرائيل على لسان رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو أنها لن تسمح لأي قوة معادية بالتموضع على حدودها، معتبرًا أن اتفاق فض النزاع الموقع عام ١٩٧٤ بين إسرائيل وسوريا قد انهار نتيجة انسحاب الجيش السوري من مواقعه. كما بسطت إسرائيل سيطرتها الكاملة على المنطقة العازلة، وعلى مناطق خارجها أيضًا. ونفذت القوات الجوية الإسرائيلية ما وصفته بأنه "أكبر عملية جوية في تاريخها"، استهدفت من خلالها تدمير البنية التحتية للجيش السوري، بمشاركة السفن الحربية الإسرائيلية. وقد ركزت إسرائيل في عملياتها العسكرية، سواء المباشرة أو عبر الضربات الجوية، على تدمير منشآت الدفاع الجوي، ومخازن الأسلحة، وقواعد الصواريخ، من أجل تحويل سوريا إلى دولة منزوعة السلاح، وحرمان الجيش السوري المستقبلي من القدرة على إعادة التنظيم بوصفه قوة مركزية، واستعادة أراضيه المحتلة أو ردع إسرائيل عن الاعتداء عليها. ومن ثم تصبح أي حكومة سورية مقبلة مكبَّلة بشروط جيوسياسية وأمنية، تجعلها غير قادرة على الاضطلاع بدور فاعل في مواجهة التحديات الإقليمية؛ ما يساهم في إعادة رسم معادلات القوة الإقليمية لصالح إسرائيل وحلفائها[١].

إن إسرائيل وإن كانت تعتبر نظام الأسد عدوًّا لها، فإنها بالتأكيد لا تصنِّف الحكومة السورية الجديدة على أنها صديق. ويضاف لهذا أن إسرائيل دولة توسُّعية ذات أطماع إقليمية، ولعلَّ ما أكَّد هذا التوجُّه ما تأكَّد عبر وسائل الإعلام العبرية بعد سقوط الأسد من أن إسرائيل تخطِّط للاحتفاظ بمجالي «سيطرة» (احتلال) و«نفوذ» (استخباراتي) في الأراضي السورية، وفق مفهوم عمليَّاتي جديد يسْعى المسؤولون الأمنيُّون لبلْورته، للتعامل مع الواقع الجديد الذي نشأ عقب سقوط نظام الأسد[٢]. ومن ثم يمكن القول إن الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع دروز الجنوب السوري في السويداء، يقع ضمن استراتيجية أوسع لخلق مناطق عزل بينها وبين الحكومة السورية في دمشق.

### ب) الدروز بوصفهم جدارًا عازلًا

ترتكز خطة إسرائيل بخصوص الدروز والجنوب السورية على بُعدين؛ يتمثَّل الأول في تحويل منطقة جنوب سوريا الممتدَّة من الجولان إلى السويداء مرورًا بدرعا وريف دمشق إلى منطقة منزوعة السلاح، يحظر دخولها على قوات الحكومة السورية؛ أما الثاني فهو "حماية الدروز"، وهو الأمر الذي بات يشكِّل أحد الأدوات التي يستثمرها نتنياهو للحصول على مكتسبات سياسية داخلية نتيجة وجود امتدادات عائلية ومذهبية درزية بين جنوب سوريا وشمال فلسطين. خاصة وأن المئات من دروز فلسطين كانوا قد عبروا الحدود مع سوريا، في محاولة للوصول إلى السويداء أثناء الأزمة، في الوقت الذي تصاعدتْ فيه ضغوط القيادات الدينية الدرزية داخل إسرائيل على نتنياهو للتدخل عسكريًّا في الأزمة، وهو ما حصل بالفعل. إذ نفَّذت إسرائيل غارات جوية أصابتْ ما لا يقلُّ عن ٢٠٠ هدف داخل سوريا، استهدف بعضها قوات الحكومة السورية التي كانت تحاول استعادة السيطرة على السويداء من الفصائل المسلَّحة المحلية، لكن أكثرها لا علاقة له بأحداث السويداء، ومن ضمنها قصف مبنى الأركان العامة في دمشق والإغارة على أبنية تابعة لقصر الشعب، في رسالة الغرض منها النيل من هيبة الحكومة السورية الجديدة[٣].

(١) عبد الرحمن عادل، الأبعاد الإقليمية والدولية لسقوط نظام الأسد في سوريا، مجلة أواصر، العدد ١٨، ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.awaser.org/magazineissues، ص٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) تقدير موقف، أحداث السويداء والمسألة الطائفية في سورية، مرجع

ومن ثمَّ يمكن القول إن إسرائيل تستغلُّ التوتُّرات والانقسامات الطائفية التي تشهدها سوريا لإعادة رسم المشهد في الجنوب السوري، وصولًا إلى هدفها النهائي المتمثِّل في خلق منطقة عازلة بينها وبين الحكومة السورية عن طريق تشجيع انفصال دروز السويداء وامتلاكهم حكمًا ذاتيًّا تابعًا لها أكثر من كونه جزءًا من المكوِّن السوري العام، وعليه تتحوَّل سوريا إلى دولة منزوعة السيادة عن مناطقها الجنوبية. وتحاول إسرائيل لتسهيل حصول ذلك، استغلال عجز الإدارة السورية الجديدة عن بسط سيطرتها على كامل الأراضي السورية، لتقديم نفسها باعتبارها حامية للدروز، كما راحت ترسل مساعدات إغاثية، وتعرض مغريات مالية، وخدمية، مما تعجز الحكومة السورية عن تقديمه الآن[١].

لا يقف دروز السويداء التابعين لحكمت الهجري موقفًا سلبيًّا بين الحكومة السورية وإسرائيل، إذ إنهم لا يُخفون عدائهم للحكومة وولاءهم وميلهم للجانب الإسرائيلي. وهو ما تجلَّى في دعوة الهجري العلنية لإسرائيل للتدخُّل وحمايتهم من القوات الحكومية السورية، ثم رفع بعض الدروز للعلم الإسرائيلي في مظاهرات داخل السويداء، وأخيرًا قيام القوات التابعة للهجري بتعذيب وقتل عدَّة أفراد -منهم الشيخ رائد المتني- اتهمتْهم بالتعاون والتنسيق مع الحكومة السورية في دمشق[٢]. وهو ما يعني أن هناك قدرًا من الالْتقاء بين المصلحة الإسرائيلية والموقف الدرزي في السويداء، الأمر الذي يجعل من مسألة بناء دولة وطنية جامعة أمرًا صعبًا ومعقَّدًا وتحديًا جسيمًا أمام الإدارة السورية الجديدة.

## خاتمة وتوصيات:

يكْمن التحدي والتعقيد في المشهد السوري اليوم في تقاطع مساراتٍ ثلاثة: رغبة الدروز في الاستقلال وطلب الحماية من إسرائيل، ورغبة القيادة السورية في بسْط سُلطتها وسيادتها ولو باستخدام القوة على كامل سوريا، وعزم إسرائيل على توسيع نطاق نفوذها في جنوب سوريا وبناء جدار عازل ومنطقة خالية من السلاح بينها وبين دمشق. لا تكْمن الخطورة الكبيرة لهذا التطور في تداعياته العسكرية والعنيفة فحسْب، بل أيضًا في تقويضه النسيج الاجتماعي السوري. فتحويل السويداء إلى ساحة نفوذ خارجي بصورة دائمة لا يُسْهِمُ إلَّا في ترسيخ ظاهرة الكانتونات داخل الدولة الواحدة، بحيث قد يستتبع كل نزاع محلي يطرأ تدخُّل قوى إقليمية أو دولية؛ وهو أمر مرشَّح وقائم في مناطق أخرى (الأكراد في الشمال والعلويون في الساحل). وكذلك قد يؤدِّي إلى إرساء معادلة خطيرة تتمثَّل في انعدام الثقة بين السوريِّين وغياب سلطة واحدة تقودُهم، ما يعني تفتُّت الدولة وتقسيمها[٣].

يفرض هذا الواقع تساؤلات هامَّة حول مستقبل سوريا، من قبيل: ما مستقبل الإجماع الوطني في سوريا بعد الأسد؟ وما مدى إمكانية قيام دولة سورية موحدة مركزية مرة أخرى كالتي أقامها النظام البعثي؟ وهل هذا هو الشكل الأنسب للتنظيم السياسي في سوريا بعد الأسد؟ وكيف يمكن للإدارة السورية الجديدة إدارة هذا المشهد المعقد في ظل تدخلات الأطراف الإقليمية النافذة في سوريا (أمريكا وإسرائيل وتركيا وروسيا)؟ كما يثُور التساؤل عن مدى إمكانية تحقيق معادلة الاستقرار والأمن في ظلِّ عدم احتكار السلطة للسلاح وأدوات العنف؟

إن إجابة هذه التساؤلات مرهون بتطور الأحداث الداخلية والخارجية وقدرة الحكومة السورية على التعامل معها، وهي في ذلك تحتاج إلى:

---

سابق. وانظر: أحمد الجندي، ماذا تريد إسرائيل من الدروز في سوريا؟، منتدى الدراسات المستقبلية، ٢٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/jXZSW

(١) وزير الخارجية الإسرائيلي: أمرنا بإرسال مساعدات للدروز في السويداء، RT، ١٨ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ryoOl

(٢) أحمد العكلة، كيف ينظر دروز إدلب لرفع علم إسرائيل في السويداء؟، الجزيرة نت، ١٩ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/epRBk

(٣) انظر: خضر خضور، الدولة السورية بعد أحداث السويداء، مرجع سابق.

أ) إقامة حوار وطني جامع وحقيقي يعبر عن مختلف مكونات الشعب السوري وليس على شاكلة الحوار الذي أقيم في الفترة (٢٤-٢٥ فبراير ٢٠٢٥)، وكان الهدف منه هو وضع الأسس الحاكمة للمرحلة الانتقالية، وكذلك وضع أسس صياغة الدستور، وحدد الرئيس السوري أحمد الشرع فيه مدة زمنية لهذه المرحلة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام. وكانت مشكلته الأساسية عدم وجود معايير واضحة لاختيار المشاركين في المؤتمر، ما نتج عنه مقاطعة العديد من مكوّنات المجتمع السوري للحوار، فضلًا عن مقاطعة بعض القوى السياسية التي كانت تشكِّل منصَّات المعارضة السياسية للنظام السابق بتياراتها المختلفة (حالة الائتلاف الوطني السوري على سبيل المثال)، بالإضافة إلى عدم وجود تمثيل فعلي للقوى السياسية والمدنية[١].

ب) العمل على ترسيخ معادلة قوية وجادة لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي بما يسمح للمجتمع السوري بالشعور بوجود دولة قوية قادرة على بسط قدرتها الأمنية على كافة أرجاء إقليمها.

ج) تحتاج الحكومة السورية الجديدة أيضًا إلى توازن دقيق في إدارة المشهد الخارجي والتفاعل الإقليمي بين القوى الإقليمية المختلفة، ولعل اختلاف مصالح القوى الإقليمية المحيطة بسوريا (إسرائيل - تركيا - إيران - الدول العربية) يعطيها فرصة ويفتح لها آفاقًا لتحقيق مصالح سوريا القومية والوطنية.

د) تحتاج الحكومة كذلك إلى حلٍّ سياسيٍّ غير عنيف للمشكلة الدرزية، وربما يساعدها على ذلك التكوينات الدرزية الموجودة في سوريا والتي لا تتَّفق مع الهجري وميلشياته (منها الموجود في إدلب ومنها داخل السويداء نفسها وغيرها). خاصة أن العمل العسكري لن يجدي في وجود إسرائيل واستراتيجيتها تجاه الدروز في السويداء وفارق القوة بينها وبين الحكومة السورية الحالية.

هـ) لا بدَّ أن تعمل الإدارة السورية على إيجاد توافق وطني جامع داخل سوريا، إذ إن ذلك سيقلِّل من حاجتها للجوء إلى القوة والعنف. وكذلك فإن المسارعة في تنفيذ مسار العدالة الانتقالية يساعد في ذلك. فبالرغم من تشكيل "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمفقودين" في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، فإن ثمة حالة من التباطؤ الشديدة في اتجاه الحكومة الحالية إلى تطبيق مخرجات هذه الهيئة، ويرجع ذلك إلى عدَّة أسباب، منها: اقتصار عمل الهيئة على التحقيق في انتهاكات النظام السابق، رغم أن حالة الانفلات الأمني طوال عام ٢٠٢٥، كانت ناتجة عن انتهاكات قام بها عدد من الأطراف الأخرى من بينها قوات الأمن الجديدة نفسها، فضلًا عن فلول النظام السابق، يُضاف إلى ذلك وجود عوامل تتعلَّق بنقص الموارد المادية اللازمة للتعويضات المطلوبة لجبر أضرار الضحايا، وغياب النص الدستوري والتشريعات المنظمة للعدالة الانتقالية.

(١) صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21586.aspx

# الأكراد في سوريا تحديات الاندماج والانفصال العابرة للحدود

محمد علي إسماعيل*

## مقدمة:

تُعدّ المسألة الكردية واحدةً من أكثر قضايا المنطقة تعقيدًا وتشابكًا، بالنظر إلى امتدادها الجغرافي العابر لحدود الدول القُطرية، وتاريخها الصدامي الطويل مع الدولة الوطنية الحديثة، وتقاطعاتها مع مصالح القوى الإقليمية والدولية[١]. يأتي الملف الكردي في سوريا في قلب هذا التعقيد، بوصفه جزءًا من مشهدٍ سياسي واجتماعي أوسع يتجاوز الحدود السورية، ويرتبط مباشرةً بتحولات الإقليم منذ انهيار الدولة العثمانية، مرورًا بتأسيس الدول القُطرية في مرحلة الاستقلال، وصولًا إلى الانفجارات الكبرى التي رافقت العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

لقد شكّلت الدولة السورية الحديثة، منذ تأسيسها، نموذجًا سلطويًا مركزيًا قام على هوية قومية عربية متجانسة، ما أدى إلى تهميش الهويات غير العربية، وفي مقدمتها الهوية الكردية. وأسفرت هذه المقاربة عن سلسلةٍ من السياسات التي عمّقت الفجوة بين الأكراد والدولة، وأنتجت حالةً من الغُبن الجماعي انعكست سلبًا على بنية الاندماج الوطني. غير أن التحولات الجذرية التي رافقت الثورة السورية عام ٢٠١١، وما أعقبها من فراغٍ سلطوي في الشمال والشمال الشرقي، فتحت أمام الأكراد فرصةً تاريخية لإعادة بناء مؤسساتهم وتنظيم مجالهم السياسي والعسكري، ما غيّر شكل حضورهم في المشهد السوري.

وانطلاقًا من هذه التحولات، تبرز ثنائية الاندماج والانفصال بوصفها إطارًا تحليليًا قادرًا على مقاربة تعقيدات الحالة الكردية في سوريا. فمن جهة، يتجلّى تطلعٌ كردي ممتد نحو الاعتراف الثقافي والحقوقي داخل دولة سورية جامعة؛ ومن جهةٍ أخرى، تتنامى نزعات انفصالية أو لا مركزية، تُغذّيها عوامل داخلية، وأخرى إقليمية تتصل مباشرةً بالصراع التركي - الكردي، وبالتجربة الفيدرالية لإقليم كردستان العراق، فضلًا عن أدوار الولايات المتحدة وروسيا في شمال سوريا.

وعلى هذا الأساس، يُناقش التقرير مسارات تشكّل الوضع الراهن للأكراد في سوريا منذ عام ٢٠١١، وطبيعة التوازنات بين الفاعلين الأكراد أنفسهم، وحدود العلاقة مع الدولة السورية. كما يسعى التقرير إلى الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المحورية، من بينها: كيف تؤثر هذه التوازنات في وحدة القرار السياسي الكردي؟ وما أنماط التعايش أو التنافس التي تحكم العلاقة بين الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية من جانب والدولة السورية من جانبٍ آخر؟ وما محددات اندماج الأكراد داخل الدولة السورية وحدوده الواقعية، في ضوء العوامل السياسية والأمنية والقانونية التي تضبط هذا الاندماج أو تُعيقه؟ فضلًا عن ذلك، يبحث التقرير في مسارات الانفصال غير المُعلَن والعابر للحدود، وأشكاله الممكنة دون إعلان دولة مستقلة، ودور القوى الإقليمية والدولية في ترجيح سيناريوهات بعينها، وانعكاس هذه التفاعلات على استقرار سوريا، ووحدة أراضيها، ومستقبل الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد.

## أولا- الإطار التاريخي لتشكل المسألة الكردية في سوريا:

بادئ ذي بدء، لا يمكن فهم الديناميكيات الراهنة للمسألة الكردية في سوريا دون النظر إلى التكوين الاجتماعي المتنوع للمجتمعات الكردية، وعلاقات الأكراد ببقية المكونات السورية، فضلًا عن تأثرهم التاريخي بالحركات الكردية في تركيا والعراق

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤).

وإيران. كما لا يمكن قراءة مسارهم السياسي والعسكري بمعزلٍ عن التحولات الكبرى في خريطة الحرب السورية، وبنية التحالفات المتغيرة، والصراع على الموارد الحيوية في مناطق انتشارهم.

تُشير الدراسات إلى أن القضية الكردية في سوريا ظلّت بعيدةً عن التناول الإعلامي وفي البحث الأكاديمي، مقارنةً بالاهتمام الواسع بأكراد تركيا والعراق، وبدرجةٍ أقل إيران. ذلك حتى إن الدراسات الكلاسيكية حول فترة الانتداب الفرنسي والاستقلال السوري غالبًا ما أهملت البعد الكردي(١). ولم تبدأ الدراسات المتخصصة حول أكراد سوريا في الظهور إلا منذ تسعينيات القرن العشرين، مدفوعةً بتصاعد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان، كما في تقارير منظمات دولية مثل "هيومن رايتس ووتش"، وبصدور الدراسة الرائدة التي أعدها **ديفيد مكدول** عام ١٩٩٦. وقد تناولت هذه الأدبيات الأكراد بوصفهم أقلية قومية داخل الدولة السورية، غير أن أحداث القامشلي عام ٢٠٠٤ شكّلت محطةً مفصلية أسهمت في تعميق الاهتمام البحثي بالقضية الكردية، وإنتاج أعمال أكاديمية أكثر تنوعًا(٢).

تعاطت الأدبيات الكلاسيكية حول الشرق الأوسط مع الأكراد باعتبارهم جماعات قابلة للاندماج ضمن البيئة العربية، أو بوصفهم فاعلًا هامشيًا لا يؤدي سوى دورًا ثانويًا في تطور سوريا الحديثة، وذلك في ظل غياب حركة سياسية كردية منظَّمة وفاعلة داخل البلاد. وفي بعض المقاربات، جرى اختزال مطالب الهوية الكردية في مطالب نخبوية محدودة النطاق(٣). كما أسهم تركيز هذه الأدبيات على القومية العربية، والصراع العربي -الإسرائيلي، والدور السلطوي للدولة، في إهمال الديناميكيات الاجتماعية والإثنية والدينية، إلى جانب التكوينات الحضرية، رغم هيمنة خطاب رسمي يُقدّم سوريا بوصفها دولة عربية اشتراكية متجانسة(٤).

ينطلق هذا المحور من القراءة التاريخية التي قدّمها **جوردي تيجيل** لمسارات تشكّل المسألة الكردية في سوريا، ولا سيما تحليله لفترة الانتداب الفرنسي وما تلاها بوصفها لحظة تأسيسية في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجموعات الكردية. ولا تُستدعى هذه القراءة على نحوٍ وصفي أو تقريري، بل تُوظَّف إطارًا تحليليًا يُقدّم مجموعةً من المؤشرات التاريخية والمعطيات التفسيرية، التي تساعد في فهم ديناميات الاستمرارية والتحول في موقع الأكراد داخل المجالين السياسي والاجتماعي في سوريا الحديثة، وربطها بإشكاليات الدولة والهوية وأنماط الضبط السياسي(٥).

يذهب **تيجيل** إلى أن الوثائق الإدارية الصادرة خلال فترة الانتداب، إلى جانب المنشورات التي أنتجها الفاعلون الأكراد في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، تكشف أن الأكراد في سوريا لم يُشكّلوا جماعةً متجانسة. فقد اتسم وجودهم بتنوعٍ لغوي وديني وقبلي وحضري، وتعدّدت شبكات انتمائهم، بحيث لم تكن الإثنية دائمًا المحدِّد المركزي للهوية الفردية أو الجماعية. ومن ثمّ، يمكن النظر إلى الإثنية لا بوصفها معطًى ثابتًا أو جوهرًا مغلقًا، بل باعتبارها قابلية للأداء السياسي تتبلور حين تتوافر شروط التنظيم والخطاب والتمثيل. ويرى **تيجيل** أنه:

".. لم تكن الإثنية مسألةً مهيمنةً لدى السكان الأكراد قبل

(1) Jordi Tejel, Syria's Kurds: History, Politics and Society, (London: Routledge, first published 2009), P 1.

(٢) انظر:

– Kerim Yildiz, the Kurds in Syria: The Forgotten People (London: Pluto Press, 2005).

– Robert Lowe, "The Syrian Kurds: a people discovered", Middle East Programme, Chatham house, JANUARY 2006.

(3) A. H. HOURANI, Minorities in the Arab world (London: Oxford University Press, 1947), PP. 75-77.

(٤) سوى الدراسة الرائدة التي قام بها ميشال سورا، سورية: الدولة المتوحشة، ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الطبعة الأولى ٢٠١٧).

(5) Jordi Tejel, Ibid, P.2.

قيام الدول الجديدة في الشرق الأوسط، فالانتماء إلى جماعةٍ إثنية لم يكن سوى أحد مكوّنات هويتهم. وقد تذبذبت أهميته خلال عملية إعادة اختراع الهوية، وتكيّفت تبعًا لتقلّبات علاقاتهم مع طيفٍ واسع من الفاعلين. وما يكتسب الأهمية هنا هو شبكات الانتماء الشخصية التي يبنيها الأفراد، إذ لا تُعدّ الشبكة الإثنية سوى واحدة من بين شبكاتٍ عديدة. كما يمكن للفرد أو للجماعة أن يمتلك أكثر من سمةٍ تعريفية، مثل الانتماء المذهبي أو الإثني أو الحضري. لذلك؛ فإن فئات مثل "الإثنية" و"الجماعة" تُنشأ وتُشرعن وتُعاد إنتاجها في سياق معادلة سياسية معقّدة؛ فهي لا توجد بوصفها فئات "أصلانية"، بل بوصفها جماعات في دينامية علائقية. وفي ظروفٍ تاريخية معيّنة، يمكن للهويات الإثنية أو القومية، بل وحتى العابرة للحدود، أن تتقدّم إلى الواجهة وتحدّد الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير أن الاستمرارية الزمنية هي التي تكشف، في النهاية، أيّ الهويات هي الأكثر حضورًا داخل جماعةٍ بعينها"[١].

وفي هذا الإطار، لم تتبلور القومية الكردية كمشروعٍ سياسي متماسك إلا مع انتقال أنماط تفكير وتنظيم حديثة إلى الساحة السورية، حملها مثقفون ونشطاء تأثروا بالتجارب القومية خارج الحدود، ولا سيما في تركيا. غير أن هذا التحول ظل محدود الأثر، إذ لم يؤدِّ إلى إعادة تشكيل سريعة للنسيج الاجتماعي الكردي، الذي استمر في استيعاب الخطاب القومي بوصفه أحد أنماط التعبير الممكنة، لا باعتباره الإطار الجامع الوحيد للهوية[٢].

يُشدد **تيجيل** على أن سياسات الانتداب الفرنسي أسهمت في بلورة علاقة ثلاثية الأبعاد بين القوى الأوروبية، والدولة المحلية الناشئة، والأقليات. فقد دفعت الخلافات الفرنسية - التركية حول ترسيم الحدود، إلى جانب المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تعزيز موقع الجزيرة السورية، دفعت فرنسا إلى توظيف "الورقة الكردية" سياسيًا، ما أفضى إلى انتقال آلاف اللاجئين الأكراد، بمن فيهم ناشطي الحركة الكردية في تركيا، إلى الأراضي السورية. وعلى الرغم من غياب سياسة فرنسية ثابتة ومتماسكة تجاه الأكراد، فإن النخب الكردية الصاعدة -من مثقفين و"روّاد سياسة" وزعماء عشائر- تمكنت من بلورة استراتيجيات أولية لتنظيم الجماعة وصوغ أنماط فعلها. غير أن كلفة هذا التقاطع بين النخب الحداثية والبُنى العشائرية تمثلت في ارتهان المشروع القومي لتضامنات ما دون إثنية، ما أفضى إلى تداخلٍ تدريجي أنتج "هوية جامعة" تتأرجح بين العصبية والانتماء الإثني. وفي المقابل، أسهم توظيف فرنسا للأكراد في تعميق التشظّي القائم؛ إذ دفعت إدارة الانتداب النشاط القومي إلى التمركز في الجزيرة، وتعاملت مع الجيوب الكردية كوحداتٍ منفصلة بلا روابط سياسية، بينما فاقم ضعف البنية التحتية والاتصال بين مناطق الشمال صعوبة تشكّل "فضاء كردي موحّد" أو "جماعة متخيّلة"، ورسّخ بذلك ديناميات الانقسام بدلا من تجاوزها[٣].

وفي السياق ذاته، رافق هذا المسار تعميقٌ للانقسامات داخل الجماعات الكردية، واستمرار ضعف البنية التحتية في الإقليم وتفاوت مستويات التنمية بين المناطق الكردية، بما حال دون تشكّل مجال اجتماعي -سياسي كردي موحّد. كما عكست مشاركة النخب الكردية في تحالفات انتقائية مع سلطات الانتداب استمرار تداخل العصبية القبلية بالانتماء الإثني، الأمر الذي أسهم في إنتاج هوية جامعة جزئيًا، أقرب إلى تضامنات ما دون إثنية منها إلى تعبيرٍ متماسك عن مصالح الجماعة الكردية بوصفها جماعة سياسية متخيَّلة. ويُضاف إلى ذلك أن انخراط فاعلين أكراد من سوريا في تمرّد **جبل آرارات** ضد النظام الكمالي (١٩٢٧-١٩٣١) كشف عن توجّه المطالب القومية الكردية نحو فضاءات كردية عابرة للحدود، ولا سيما في تركيا والعراق، وهو توجّه استمر لاحقًا خلال مرحلة حكم حافظ الأسد، بحكم الطابع العابر للحدود للمسألة الكردية، وإدراك الأكراد في سوريا أن الحدود السياسية كانت -في

(1) Jordi Tejel, Ibid, P.٣.

(2) Jordi Tejel, Ibid, P.4.

(3) Ibid, P.5.

الممارسة- فضاءات تفاعل وتقاطُع أكثر من كونها خطوط فصل صارمة[١].

ومع مرحلة ما بعد الاستقلال، وتحول سوريا إلى دولة ذات أيديولوجيا قومية عروبية، واجه الأكراد نمطًا جديدًا من الإقصاء، تمثّل في تجريم التعبير الإثني والقومي، وربط الهوية الوطنية بنموذجٍ ثقافي وسياسي أحادي. ونتيجة لذلك، طوّرت الجماعات الكردية استراتيجيات متنوّعة من التكيّف والتخفي للحفاظ على ممارساتها الثقافية والاجتماعية خارج المجال العام. وقد أسهمت سياسات الدولة السورية اللاحقة، من فرض حالة الطوارئ، وتقييد اللغة والتعليم، وتنفيذ مشروع الحزام العربي، وتجريد أعداد كبيرة من الأكراد من الجنسية، في تعميق إدراكهم لذواتهم بوصفهم أقلية قومية داخل الدولة. وتفاعلت هذه السياسات مع تأثيرات إقليمية عابرة للحدود، شملت الصراعات المسلحة في تركيا والعراق، وتأسيس إقليم كردستان العراق عام ١٩٩١، ما أضفى على المسألة الكردية في سوريا أبعادًا إقليمية متشابكة، وحوّل الهوية الكردية إلى إطارٍ تفسيري لإدراك الإقصاء وإعادة تعريف العلاقة مع الدولة[٢].

خلاصة الأمر، فقد تشكّلت المسألة الكردية في سوريا عبر تفاعل معقّد بين الاستمرارية التاريخية والتحولات البنيوية المصاحبة لنشوء الدولة الحديثة. فبين إرث التنظيم الإمبراطوري العثماني أو ما عُرف بنظام الملل، وسياسات الانتداب، وبناء الدولة السلطوية بعد الاستقلال، أُعيد إنتاج موقع الأكراد بوصفهم جماعة خاضعة للإدارة والضبط أكثر من كونهم فاعلًا سياسيًا معترفًا به، وهو ما يُفسّر حدود الفعل السياسي الكردي التقليدي، ويفتح المجال لتحليل تحوّلاته اللاحقة في السياق السوري المعاصر.

## ثانيًا- الوضع الراهن للأكراد في سوريا

يُشكّل الوجود الكردي في سوريا أحد أكثر مكوّنات المشهد السوري تعقيدًا، ليس فقط لامتداده الجغرافي في الشمال والشمال الشرقي، بل أيضًا لتشابكه مع القضايا الإقليمية والدولية. تاريخيًا، عُومل الأكراد في سوريا كجماعةٍ هامشية داخل الدولة الوطنية، حيث قُيدت حقوقهم وهويتهم في مجالات الجنسية واللغة والتنظيم السياسي، ما أسس لعلاقةٍ معقدة مع الدولة قبل عام ٢٠١١. وقد أدى هذا التمييز المؤسسي، المدعوم بتوافقٍ إقليمي ضمني، إلى حرمان مئات الآلاف من الوضع القانوني والتمثيل السياسي، كما حدث بعد تعداد ١٩٦٢ في محافظة الحسكة، حين أصبح حوالي ٢٠٪ من الأكراد بلا جنسية، ليصل عددهم إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص بحلول ٢٠١١. وقد برزت حوادث مثل شغب القامشلي في مارس ٢٠٠٤، التي تحولت إلى أعمال عنف عرقية خلفت عشرات القتلى، كإشارة إلى تصاعد المطالب الكردية بالاعتراف بحقوقهم الثقافية واستعادة الجنسية، في سياق شعور متزايد بالإقصاء والفشل الحكومي في تلبية المطالب الشعبية، لا سيما في ضوء التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣[٣].

قبل عام ٢٠١١، لم تكن **روجافا** أو ما يُشار إليه أحيانًا بكردستان السورية أو "كردستان الغربية"، كيانًا إقليميًا محددًا بقدر ما كانت تصورًا هوياتيًا في الوعي الكردي السوري، مرتبطًا بفكرة "كردستان الغربية" أكثر من ارتباطه بحدود إدارية قائمة. فقد ظل الوجود الكردي موزعًا جغرافيًا وخاضعًا لسياسات الدولة البعثية التي ركزت على العروبة والمركزية، وتعاملت مع المناطق الكردية بوصفها هامشًا أمنيًا حساسًا، ما قيّد التعبير السياسي الكردي المؤسسي، لكنه أسهم في تراكم وعيٍ سياسي متزايد[٤]. ومع اندلاع الثورة السورية وما تلاها من حربٍ أهلية، أتاح الانسحاب الجزئي للدولة من الشمال فراغًا سياسيًا وأمنيًا استثمره حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) لبناء بنى حكم محلي تطورت منذ عام ٢٠١٤ إلى ثلاث كانتونات ذات إدارة ذاتية:

(1) Ibid, PP. 4-5.

(2) Ibid, P. 7.

(3) هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي: من حرب الخليج إلى حرب العراق (القاهرة: دار ميريت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥) ص ٤١٣.

(4) Ghadi Sary, Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition, Chatham House, 15 SEPTEMBER 2016, Available at: https://2u.pw/Vn5jbD.

**الجزيرة** (تشمل محافظات الرقة، ودير الزور، والحسكة)، **كوباني** (مدينة عين العرب التي تُعتبر من حواضر محافظة حلب)، **وعفرين** (مدينة تتبع محافظة حلب)، رغم انفصالها الجغرافي طويلًا بفعل سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية -داعش" على المناطق الفاصلة.

وفي مارس ٢٠١٦، أُعلن عن "فيدرالية شمال سوريا الديمقراطية" بوصفها إطارًا إداريًا جامعًا للمناطق الكردية وبعض المناطق العربية المجاورة، قُدّم رسميًا كصيغة حكم لا مركزي ضمن سوريا موحدة، وإن اكتسب عمليًا طابع "الأمر الواقع" بفعل السيطرة الميدانية وبناء مؤسسات شبه دولتية. ولاحقًا، أُثير جدل واسع مع التخلي عن تسمية "روجافا" أواخر ٢٠١٦، لما تحمله من حمولة رمزية في المخيال القومي الكردي، الأمر الذي أعاد النقاش حول دقة المصطلحات بين "روجافا" و"كردستان السورية"، بوصفهما توصيفين متداخلين لحيزٍ جغرافي تشكّل تاريخيًا وأُعيد تعريفه سياسيًا مع تحولات الصراع[١].

**يتسم الوضع الراهن بأربع سماتٍ رئيسة، هي:**

**الأولى، تعدّد الفاعلين الكرد وغير الكرد في مناطق الشمال والشمال الشرقي لسوريا**، فعلى الرغم من الهيمنة العسكرية والإدارية لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، المدعومة دوليًا في سياق الحرب على تنظيم داعش، يظل المشهد الكردي في مناطق الشمال والشمال الشرقي من سوريا متعدد الفاعلين سياسيًا وتنظيميًا. ففي قلب هذا المشهد يبرز **حزب الاتحاد الديمقراطي** (PYD) بوصفه القوة السياسية والأيديولوجية الأساسية خلف مشروع الإدارة الذاتية، من خلال تموضعه المركزي داخل **حركة المجتمع الديمقراطي** (TEV-DEM)، وهي مظلة سياسية -مجتمعية تأسست أواخر عام ٢٠١١ وتضم، إلى جانب الحزب، شبكةً واسعة من التنظيمات النسوية والشبابية والنقابية والمهنية، بما مكّنها، عبر ارتباطها العضوي بقوات سوريا الديمقراطية، من السيطرة الفعلية على مؤسسات الحكم المحلي والأمن والإدارة المدنية[٢].

في المقابل، يُشكّل **المجلس الوطني الكردي** (ENKS) فاعلًا كرديًا آخر، تأسس في أكتوبر ٢٠١١ ويضم نحو سبعة عشر حزبًا، ويعتمد مقاربة حزبية تقليدية ذات توجهات قومية وليبرالية ويسارية معتدلة، مع علاقات إقليمية وثيقة بأحزاب كردية عراقية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى جانب انخراطه في أطر المعارضة السورية. غير أن غياب ذراع عسكرية للمجلس وضعف حضوره المؤسساتي داخل مناطق الإدارة الذاتية حدّا من نفوذه الميداني، مقارنةً بالفاعلين المرتبطين بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وإلى جانب هذين القطبين، تضم الساحة الكردية شبكةً واسعة من الأحزاب الكردية غير المرخّصة، التي تعود في أصولها إلى الحزب الديمقراطي الكردي السوري (١٩٥٧)، وسعت تاريخيًا إلى الدفاع عن الحقوق القومية للأكراد وإنهاء سياسات التمييز، مع ارتباطاتٍ متفاوتة بالحركات الكردية في العراق وتركيا، دون أن تتبنى قبل عام ٢٠١١ مطلب الدولة المستقلة، مكتفيةً بالمطالبة بالاعتراف الوطني والثقافي، وهو ما يعكس تعددية التمثيل وغياب قيادة كردية مركزية موحّدة في السياق السوري[٣].

**الثانية، تداخل السيطرة العسكرية الكردية مع فضاءات سكانية عربية واسعة في شرق وشمال شرق سوريا**، ولا سيما في دير الزور والرقة وأجزاء من الحسكة، الأمر الذي أفرز بنية حكم هشة قائمة على "تعايش قسري" بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والعشائر العربية المحلية. فعلى الرغم من اعتماد قسد منذ ٢٠١٥ على مقاربةٍ تحالفية مع بعض الزعامات العشائرية في إطار الحرب على تنظيم داعش، فإن هذه العلاقة سرعان ما اتسمت بالاختلال، بفعل شعور متنامٍ لدى قطاعاتٍ واسعة من العشائر بالتهميش السياسي، والاستحواذ على

(1) Thomas Schmidinger, Rojava: Revolution, War and the Future of Syria's Kurds (London: Pluto Press, 2018), P.2.

(2) Ghadi Sary, Ibid, P.7.

(3) HARRIET ALLSOPP, The Kurds of Syria: Political Parties and Identity in the Middle East (London: I.B.Tauris & Co Ltd, 2015), PP. 28-39.

الموارد، وفرض سياسات أمنية وإدارية تُعدّ غريبة عن البنية الاجتماعية للمنطقة[١]. وقد تجلّى هذا التوتر في موجاتٍ متكررة من الاحتجاجات والاشتباكات، كان أبرزها مواجهات سبتمبر ٢٠٢٣ وأغسطس ٢٠٢٤ في ريف دير الزور، عقب اعتقال قسد لقياداتٍ عربية محلية وشنّها حملات دهم واسعة، ما فجّر تمرّدًا عشائريًا محدودًا سرعان ما حُسم عسكريًا لصالح قسد بدعمٍ مباشر من طيران التحالف الدولي[٢].

غير أن هذه المواجهات، رغم فشلها الميداني، كشفت عن هشاشة شرعية قسد في البيئات العربية، وعن قابلية هذا الصدع المحلي للاستثمار من قِبل النظام السوري السابق وإيران، اللذين حوّلا بعض الفاعلين العشائريين إلى أدوات ضغط منخفضة الكلفة في صراع النفوذ مع الولايات المتحدة. وبذلك، لم تعُد العلاقة بين قسد والعشائر مجرد إشكالٍ محلي، بل غدت أحد مفاتيح عدم الاستقرار البنيوي في شرق الفرات، حيث يتقاطع العامل الإثني مع الصراع على الموارد، كما تتنازع هذه العلاقة مشاريع سلطوية وإقليمية متضادة، تجعل أي صيغة حكم لا تُراعي هذا التنوّع مرشحةً للانفجار في أي لحظة.

**الثالثة، غموض العلاقة بين قوات سوريا الديمقراطية والكيان الذي أنشأوه -الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا (DAANES)- في شمال وشرق سوريا والدولة السورية**، الأمر الذي استمر لأكثر من عقدٍ على نحوٍ شكّل نمطًا من التعايش القَلِق بين الطرفين، وذلك قبل أن يشهد الأمر تحوّلًا تاريخيًا مع توقيع اتفاق مارس ٢٠٢٥ بين الرئيس السوري أحمد الشرع والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي[٣]. نص الاتفاق على دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري الجديد ومؤسسات الدولة الأخرى، مؤكدًا على وحدة الأراضي واعتبار المجتمع الكردي جزءًا أصيلًا من الشعب السوري، وضمان حقوق كافة السوريين في المشاركة السياسية. ومع ذلك، ترك الاتفاق مسألة اللامركزية والفيدرالية، وكذلك تفاصيل اندماج القوات، موضع غموض متعمد، ما يجعل المستقبل السياسي للإدارة الذاتية في شمال شرق الفرات قائمًا على توازن هش بين اللامركزية والسيادة الوطنية، وعلى قدرة دمشق وقسد على تنفيذ البنود دون إخلال بالهوية العسكرية والسياسية للهيئات الكردية، في ظل تدخلات إقليمية ودولية متفاوتة، وتناقض المواقف بين الولايات المتحدة وتركيا وإيران وإسرائيل.

وبذلك، يمثّل الاتفاق إنجازًا تاريخيًا ومسارًا ممكنًا لتوحيد الدولة السورية، لكنه في الوقت نفسه يترك باب الصدام المستقبلي مفتوحًا حول مستوى الحكم الذاتي، والموارد، والسيطرة على الأراضي، مؤكّدًا أن التعايش بين الأطراف سيظل قائمًا على مزيجٍ من التنسيق الظرفي والضغط الاستراتيجي، أكثر من كونه توافقًا مؤسساتيًا كاملًا[٤].

**الرابعة، الحضور الكثيف لفاعلين إقليميين ودوليين في معادلة شمال وشمال شرق سوريا**، بما يجعل القرار الكردي رهينةً لتوازناتٍ إقليمية ودولية تتجاوز الفاعلين المحليين. ففي هذا السياق، تُمثّل تركيا الفاعل الإقليمي الأكثر تأثيرًا؛ إذ تنظر إلى حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية بوصفهما امتدادًا مباشرًا لحزب العمال الكردستاني، وتسعى عبر أدواتٍ عسكرية وأمنية وسياسية، إلى منع تبلور أي كيان كردي يتمتع بحكمٍ ذاتي مستدام على حدودها الجنوبية.

---

(١) سلطان الكنج، نهاية «التعايش القسري» بين العشائر العربية و«قسد» في الجزيرة السورية، الشرق الأوسط، ١٠ يوليو ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/4VFFv.

(٢) فراس فحام، ماذا وراء المواجهات بين العشائر العربية وقسد شرق سوريا؟، الجزيرة نت، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ptuRmV.

(٣) نص الاتفاق بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الجزيرة نت، ١١ مارس ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/PMPNh.

(4) Gregory Aftandilian, Syria's Fragile Integration: The SDF Joins the Army but Autonomy Remains Elusive, Arab center Washington dc, 05 November 2025, Available at: https://2u.pw/3fGmto.

في المقابل، تضطلع الولايات المتحدة بدور "الضامن العسكري" لقسد منذ الحرب على تنظيم داعش، غير أن هذا الدور يعكس، في جوهره، نمطًا براجماتيًا أقرب إلى سياسات الانتداب الفرنسي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، حين جرى توظيف الأقليات -ومن بينها الأكراد- كأدوات ضغط وموازنة ضمن صراعاتٍ إقليمية أوسع، من دون الارتقاء بها إلى شريكٍ سياسي كامل الحقوق أو توفير ضمانات سيادية طويلة الأمد. وضمن هذا الإطار، تُدار "الورقة الكردية" أمريكيًا باعتبارها موردًا وظيفيًا في إدارة الصراع السوري واحتواء الخصوم، لا مدخلًا لبناء تسوية سياسية مستدامة[1].

أما روسيا، فتحتفظ بدور الوسيط التكتيكي بين دمشق والإدارة الذاتية، مستثمرةً الملف الكردي كورقةٍ تفاوضية مرنة في مساوماتها الإقليمية والدولية، أكثر من كونه مدخلًا لحل سياسي مستقر. وبهذا المعنى، لا يعكس الحضور الخارجي دعمًا متماسكًا لمشروعٍ كردي جامع، بقدر ما يُعيد إنتاج نمط تاريخي من الارتهان والتشظّي، حيث تُدار المسألة الكردية بوصفها أداة في صراعات القوى الكبرى، لا كقضية حقوق سياسية قابلة للتسوية المستدامة، الأمر الذي يُضعف إمكانية تشكّل قرار كردي مستقل، ويجعل مستقبل الإدارة الذاتية مرتهنًا لتحولات البيئة الدولية بقدر ارتهانه للتوازنات المحلية.

في ضوء هذا السياق التاريخي والسياسي المركّب، لا يُمكن اختزال المجتمع الكردي في سوريا في خطابٍ سياسي أو مشروعٍ سلطوي واحد، ولا سيما ذاك الذي تُروّجه النخب الحزبية والعسكرية المهيمنة على مؤسسات الإدارة الذاتية. فإلى جانب هذه النخب، توجد شرائح اجتماعية واسعة من الأكراد -كما من العرب وبقية المكوّنات- تتبنى مقاربة براجماتية تتركز أولوياتها على تحسين شروط العيش، وضمان الأمن والخدمات، والاستقرار الاقتصادي، أكثر من انخراطها في مشاريع أيديولوجية كبرى، سواء ذات طابع قومي أو فوق -وطني. ويُغذّي هذا التباين بين الخطاب السياسي المعلن، المشبع بحمولات الهوية والحكم الذاتي، وبين الاحتياجات الاجتماعية الفعلية، فجوةً داخلية تحدّ من قدرة أي مشروع سياسي كردي على بناء شرعية اجتماعية عريضة، أو ضمان استدامته من دون تسوية شاملة تُراعي التنوع الإثني والاجتماعي، وتُعيد وصل السياسة بالاقتصاد والحوكمة اليومية.

وبناءً على ذلك، يمكن توصيف الوضع الراهن في شمال وشمال شرق سوريا بوصفه حالة "توازن هش": فلا اندماج كامل ومستقر داخل الدولة السورية، رغم اتفاق مارس ٢٠٢٥ وما يحمله من وعود بإعادة التوحيد والدمج، ولا انفصال قابل للحياة أو الاعتراف الإقليمي والدولي، في ظل الرفض التركي الصارم، والتوظيف البراجماتي الأمريكي. وبين هذين الخيارين، تتشكل إدارة ذاتية واقعية تعمل ضمن هامش ضيق فرضته موازين القوى المحلية، وتناقضات الحضور العشائري العربي، والضغوط الإقليمية والدولية المتشابكة.

### ثالثًا- محددات الاندماج وحدوده العملية

لا يُطرح الاندماج بالنسبة للأكراد في سوريا بوصفه عودة بسيطة إلى ما قبل ٢٠١١، بل كمسألة إعادة تعريف للعلاقة بين المركز والأطراف في دولةٍ أنهكها الصراع. في هذا السياق، يمكن القول إن مطلب الاندماج لا ينفصل عن مطلب إعادة بناء الدولة نفسها على أسسٍ مختلفة، أكثر لامركزية واستيعابًا للتعدّد القومي والثقافي. غير أن هذا المسار يصطدم بجملةٍ من المحددات البنيوية التي تضع سقوفًا واضحة لإمكانياته العملية.

**أول** هذه المحددات هو **المحدد السياسي -السيادي**، إذ تنظر الدولة السورية إلى أي صيغة حكم ذاتي كردي خارج سيطرتها المباشرة بوصفها مساسًا بوحدة الدولة واحتكارها للسيادة. ورغم الانفتاح الخطابي المحدود على فكرة "الإدارة المحلية"، فإن دمشق لم تُبدِ استعدادًا حقيقيًا للقبول بلامركزية سياسية أو إدارية موسّعة تُتيح تمثيلًا فعليًا للأكراد بوصفهم جماعة قومية لها خصوصيتها، وهو ما يجعل الاندماج المقترح أقرب إلى الاستيعاب القسري منه إلى الشراكة السياسية.

ومن ثم، فإنه رغم الاتجاه المعلن نحو اعتماد نموذج

(1) Jordi Tejel, Ibid, P.4.

"اللامركزية الإدارية" في عموم المحافظات، فإن هذا التوجه، وفق معطياته العملية، يظل محكومًا بسقفٍ أمني وعسكري مركزي صارم، حيث تُمنح الإدارات المحلية هوامش محدودة في الشأن الخدمي والتنموي وإدارة الموازنات، مقابل بقاء القرار السيادي الحقيقي -الأمني والعسكري والسياسي- بيد المركز. وفي هذا السياق، لا تُبدي دمشق استعدادًا فعليًا للاعتراف بخصوصية الأكراد بوصفهم جماعة قومية تستحق تمثيلًا سياسيًا وإداريًا وازنًا، بل تسعى إلى تعميم نموذج إداري موحّد يهدف، في جوهره، إلى احتواء النزعات الانفصالية وشراء الوقت تحت ضغط داخلي ودولي متزايد. وهو ما يجعل مسار "الاندماج" المطروح أقرب إلى إعادة إدخال المناطق الخارجة عن السيطرة في بنية الدولة المركزية بصيغة إدارية منضبطة، منه إلى شراكة سياسية تقوم على تقاسم السلطة والاعتراف بالتعددية القومية[١].

**ثانيًا**، يتمثل **المحدد العسكري -الأمني** في مسألة حصر السلاح بيد الدولة، ودمج وتوحيد القوى العسكرية ضمن منظومةٍ وطنية جامعة. فقوات سوريا الديمقراطية ليست فاعلًا سياسيًا فحسب، بل تمثّل بنية عسكرية منظمة تتمتع بسيطرةٍ ميدانية فعلية، ما يجعل أي اندماج مستدام مرهونًا بمعالجة موقعها ضمن النظام الأمني الرسمي للدولة. ويزداد الأمر حساسيةً في ظل غياب الثقة المتبادلة، وتخوّف الأكراد من تكرار أنماط الإقصاء السابقة، مقابل إصرار الدولة على حصر استخدام السلاح بيدها وفق المادة ٩ -الفقرة الثالثة من الإعلان الدستوري لسنة ٢٠٢٥، التي تحظر على أي فرد أو جهة تشكيل تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية[٢].

**ثالثًا**، يبرز **المحدد القانوني والدستوري**، باعتباره عاملًا حاسمًا في ملفات الجنسية، والحقوق الثقافية، واستخدام اللغة الكردية، والتمثيل المحلي. فعلى الرغم من الخطوات الجزئية التي اتُّخذت بعد ٢٠١١ لمعالجة بعض مظالم الإحصاء الاستثنائي، فإن غياب إطار دستوري شامل يضمن المساواة والاعتراف بالتنوّع القومي قد حدّ من فعالية سياسات الاندماج، وجعلها رهينة للترتيبات الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، فإن الإعلان الدستوري السوري الصادر في ١٣ مارس ٢٠٢٥ يضع أسسًا واضحة لتعزيز الحقوق الثقافية واللغوية، حيث تنص المادة ٧، الفقرة الثالثة، على تكفل الدولة بالتنوع الثقافي لجميع مكونات المجتمع السوري، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية لكل السوريين[٣].

**رابعًا**، تلعب **البيئة الإقليمية** دورًا معقّدًا يحدّ من أي مسار دمج محتمل لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) ضمن مؤسسات الدولة السورية. فتركيا تعتبر هذا الدمج خطوةً مرتبطة مباشرةً بحل حزب "العمال الكردستاني" ونزع أسلحته داخل حدودها، مؤكدة أن أي تقدم في سوريا يجب أن يكون متوافقًا مع "نداء أوجلان" الذي يشمل جميع الفصائل التابعة للحزب في تركيا وسوريا والعراق وإيران[٤]. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى اندماج قسد باعتباره مسألة داخلية سورية فحسب، بل كعنصر حاسم في استراتيجية تركيا الداخلية لتحقيق السلام مع الأكراد، وهو ما يجعل كل خطوة تقوم بها دمشق أو قسد تحت المراقبة والضغط التركي، مع احتمال اللجوء إلى إجراءاتٍ عسكرية إذا لم يتم الالتزام بالشروط التركية.

بهذا، تتحوّل مسألة الدمج إلى قضيةٍ إقليمية محورية، يوازن فيها كل من دمشق وأكراد سوريا بين مصالحهما وبين الأولويات الأمنية والسياسية لأنقرة، في ظل استمرار دور الوساطة الأمريكية المحدود وعدم وضوح خريطة طريق عملية السلام.

بناءً عليه، يمكن القول إن الاندماج بالنسبة للأكراد في سوريا لا يُفهم كعودة إلى ما قبل ٢٠١١، بل كمسألة إعادة

(١) طارق علي، دمشق نحو إقرار اللامركزية المبسطة؟، اندبندنت عربية، ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2cm.es/1glVQ

(٢) نص الإعلان الدستوري لسوريا ٢٠٢٥، الجزيرة نت، ١٤ مارس ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ZhdG5Q

(٣) المرجع السابق.

(٤) سعيد عبد الرزاق، دمج «قسد» بالجيش السوري يُعطل مسيرة السلام مع الأكراد في تركيا، الشرق الأوسط، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/cIY6Tx

تعريف للعلاقة بين المركز والأطراف في دولةٍ أنهكها الصراع. وفي هذا الإطار، يظل الاندماج خيارًا مشروطًا ومحدودًا، أقرب إلى استيعابٍ قسري أو تسوية اضطرارية منه إلى حلٍ استراتيجي طويل الأمد. فغياب الضمانات الدستورية الشاملة، واستمرار معادلة القوة العسكرية الفعلية التي تمثلها قوات سوريا الديمقراطية، وقيود الدولة على اللامركزية، وضغوط البيئة الإقليمية، تجعل من أي مسار دمج هشًا وقابلًا للتآكل، ما لم يُربط بإعادة تأسيس شاملة للعقد السياسي السوري، تأخذ في الاعتبار الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، وتضمن تمثيلهم الفعلي ضمن منظومة الدولة، مع مراعاة التوازنات الإقليمية التي تضع شروطًا صارمة لأي تقدم في هذا الملف.

## رابعًا- مخاطر ومسارات الانفصال

لا يُمكن مقاربة مسألة الانفصال في الحالة الكردية السورية بوصفها خيارًا داخليًا خالصًا، إذ إن البعد العابر للحدود يُشكّل عنصرها الحاسم -كما سلف البيان. فالأكراد في سوريا جزء من فضاءٍ كردي إقليمي ممتد عبر تركيا والعراق وإيران بل وحتى الشتات في أوروبا والولايات المتحدة، ما يجعل أي تحوّل في وضعهم السياسي موضع حساسية قصوى لدى دول الجوار. من هنا، فإن النزعة الانفصالية -حتى حين لا تُطرح صراحةً- تظل حاضرةً كهاجسٍ أمني إقليمي أكثر منها مشروعًا سياسيًا سوريًا متكامل الشروط.

يتمثّل **أول المسارات المحتملة** في الانفصال عبر **ترسيخ الأمر الواقع، من خلال استمرار الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وبناء منظومات تعليمية وأمنية واقتصادية شبه مستقلة**، بما قد يُفضي تدريجيًا إلى تشكّل كيان فعلي غير مُعلَن. غير أنّ هذا المسار يظل بالغ الهشاشة، لاعتماده على مظلة دولية متقلّبة، ولتعرضه الدائم لضغوط وتدخلات عسكرية إقليمية، في مقدمتها التدخل التركي. فمنذ عام ٢٠١٦، انتهجت أنقرة مسارًا تصاعديًا من التدخل العسكري المباشر في الشمال السوري، استهدف بصورةٍ أساسية التشكيلات الكردية المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، بوصفها امتدادًا لحزب العمال الكردستاني وتهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. وقد بدأ هذا المسار بعملية "درع الفرات" (أغسطس ٢٠١٦ -مارس ٢٠١٧) الهادفة إلى طرد مقاتلي داعش وقطع التواصل الجغرافي بين الكانتونات الكردية، تلتها عملية "غصن الزيتون" (٢٠ يناير -٢٤ مارس ٢٠١٨) التي أفضت إلى إخراج القوات الكردية من عفرين بالكامل، ثم عملية "نبع السلام" (٢٠١٩) التي رسّخت منطق "المنطقة الآمنة" وأعادت رسم خرائط السيطرة على طول الشريط الحدودي[١].

ولم يتوقف التدخل التركي عند هذه العمليات الواسعة، بل استُكمل منذ ٢٠٢٠ بسياسة استنزاف طويلة الأمد، عبر الضربات الجوية والطائرات المسيّرة والاغتيالات المركّزة، وصولًا إلى عملية "المخلب -السيف" في نوفمبر ٢٠٢٢، التي استهدفت مواقع لقوات سوريا الديمقراطية في عين العرب (كوباني) وتل رفعت ومنبج، ثم توسعت لتشمل الحسكة والرقة، في إطار سعي أنقرة لفرض حزام أمني بعمق يتراوح بين ٣٠ و٣٥ كيلومترًا[٢]. وقد أسفرت هذه السياسة عن تفكيك المشروع الكردي المتصل جغرافيًا، وتكريس مناطق نفوذ تركية تُدار بصورةٍ غير مباشرة عبر فصائل محلية، فضلًا عن إحداث تحولات ديموغرافية وإدارية جعلت الوجود الكردي، ولا سيما في عفرين، وجودًا هشًا ومهمّشًا بعد أن كان في موقع السيطرة، بما يُقوّض عمليًا قابلية مسار "الانفصال الواقعي" للاستدامة.

**المسار الثاني** يتمثل في **التدويل السياسي للمسألة الكردية في سوريا**، عبر محاولة تحويل الحكم الذاتي الكردي إلى قضية تفاوضية في المحافل الدولية. إلا أن هذا الخيار يصطدم بعقباتٍ كبرى على المستوى الدولي؛ فالولايات المتحدة، رغم دعمها

(1) Francesco Siccardi, How Syria Changed Turkey's Foreign Policy, Carnegie endowment, 14 September 2021, Available at: https://2cm.es/1lfyI

(٢) صافيناز محمد أحمد، تركيا والعملية العسكرية "المحتملة" في شمال سوريا.. الفرص والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٤ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://2cm.es/1gm2d

العسكري والتحالف مع القوى الكردية في مواجهة تنظيم الدولة، لا تؤيد انفصالًا كرديًا معترفًا به دوليًا، وتعمل على دمج القوات الكردية ضمن البنية العسكرية السورية الجديدة[١]. أما الاتحاد الأوروبي، فيؤكد ضرورة احترام وحدة الأراضي السورية وسيادتها، مع حماية حقوق الأقليات الكردية ضمن إطارٍ سياسي سوري موحد، ويحث على الحوار بين الإدارة الذاتية والحكومة الانتقالية في دمشق، دون فرض أي حل خارج إرادة السوريين[٢]. وبالمثل، تؤكد روسيا أن المسألة الكردية شأن داخلي سوري، وأن أي قرار حول الهياكل الحكومية يجب أن يتم بالاتفاق الوطني، مع الالتزام بوحدة الأراضي السورية وسيادتها، ما يجعل أي انفصالٍ رسمي أمرًا بالغ الكلفة وقليل الاحتمال دوليًا[٣].

**أما المسار الثالث**، والأكثر خطورةً، فيتمثل في **ربط المصير الكردي السوري مباشرةً بالتطورات في تركيا أو العراق**، سواء عبر التصعيد أو الانكفاء، ما يضع الأكراد في موقع ردّ الفعل على صراعاتٍ لا يملكون السيطرة عليها، ويُحوّلهم إلى ورقة ضغط متبادلة بين القوى الإقليمية. فالتوترات بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، رغم الإعلان الأخير عن نزع السلاح وحل الحزب في مايو ٢٠٢٥[٤]، ما زالت تؤثر على شمال وشرق سوريا، إذ يظل احتمال تدخل أنقرة أو الضغط عبر الفصائل المحلية قائمًا، خصوصًا في مناطق شرق الفرات، ما يُقوّض استقلالية الإدارة الذاتية ويحد من قدراتها السياسية والعسكرية. وبالمثل، تؤثر ديناميات العلاقة بين حكومة إقليم كردستان وبغداد على الوضع الكردي السوري، إذ يمكن أن تُستغل كأداة مساومة أو ضغط على دمشق أو على القوى الكردية، بما يزيد من هشاشة أي مسار مستقبلي لتقوية الحكم الذاتي.

وعليه، فإن اعتماد هذا المسار يجعل مصير الأكراد مرتبطًا بتوازنات القوى الإقليمية والتحولات الداخلية للدول المجاورة، ويجعلهم أكثر عرضةً للأزمات المتكررة، سواء من التدخل التركي المباشر أو التغيرات في الموقف العراقي، أو الضغوط الدولية للحد من أي تحركات أحادية قد تُهدد استقرار المنطقة، مما يجعل الاستراتيجية الكردية مرهونةً بعواملٍ خارجية تفوق تأثيرها الداخلي، حتى مع بدء تطبيق اتفاق نزع السلاح بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، الذي يُعطي أملًا بفرصةٍ جديدة لتقليل الحدة العسكرية لكنه يظل مرتبطًا بشروط سياسية وإقليمية معقدة.

## خاتمة- مستقبل الأكراد في سوريا

إن دراسة المسألة الكردية في سوريا عبر أبعادها التاريخية والسياسية والأمنية تكشف عن واقعٍ معقّد، حيث تتقاطع المصالح المحلية والإقليمية والدولية، ويظل المجتمع الكردي رهينة لتوازنات دقيقة بين أطرافٍ متعددة. وفي ضوء التحليل السابق، يُمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الأكراد في سورية، خاصةً فيما يتعلق بقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية:

- **السيناريو الأول: الاندماج الكامل**

يقوم هذا السيناريو على إدماج الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بالكامل ضمن مؤسسات الدولة السورية، بحيث يعمل الأكراد ضمن الحكومة والجيش والإدارات الرسمية نفسها دون هياكل موازية، مع ضمان حقوقهم الثقافية واللغوية ضمن إطار الدولة. ويعتمد نجاح هذا السيناريو ليس فقط على قدرة الدولة على إعادة بناء علاقاتها بالمكونات الكردية من خلال ضمان حقوق المواطنة الكاملة وفتح المجال

(١) عبد الحميد مكاوي، مبعوث أمريكا: سنقلص وجودنا العسكري في سوريا، رويترز، ٠٣ يونيو ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://2cm.es/1gm6y.

(2) MOTION FOR A RESOLUTION on the need for EU support towards a just transition and reconstruction in Syria, European parliament, 07 Mar 2025, Available at: https://2cm.es/1lfFF.

(3) Russia Reaffirms Stance on Syrian Kurdish Issue, kurdistan24, 07 February 2025, Available at: https://2cm.es/1gm7k.

(4) Ruth Michaelson and Faisal Ali, PKK declares ceasefire with Turkey after more than 40 years of conflict, the guardian, 1 Mar 2025, Available at: https://2cm.es/1gmal.

للمشاركة السياسية، بل أيضًا على استعداد الأكراد أنفسهم للتعاون والعمل ضمن المؤسسات الرسمية، والتخلي عن أي هياكل موازية قد تُضعف هذا التكامل.

في هذا المسار، لا توجد إدارة مستقلة للأكراد، ويصبح كل القرار السياسي والأمني ضمن صلاحيات الدولة المركزية. ورغم إمكانية هذا الخيار نظريًا، إلا أن تنفيذه يُواجه صعوبات كبيرة بسبب التوترات السياسية، وغياب الثقة الكاملة بين دمشق والإدارة الذاتية، والضغوط الإقليمية، ما يجعل هذا المسار هشًا عمليًا ويحتاج إلى ترتيباتٍ دقيقة لضمان استمراريته.

- **السيناريو الثاني: الانفصال أو ترسيخ الأمر الواقع**

يرتكز هذا السيناريو على واقع قائم بالفعل، يتمثل في إدارةٍ ذاتية تُدير مؤسسات سياسية وأمنية وإدارية موازية للدولة السورية، وتفرض شكلًا من أشكال الاستقلال الواقعي دون إعلان رسمي للانفصال. يُوفّر هذا الوضع للأكراد هامشًا واسعًا لإدارة شؤونهم المحلية والثقافية والسياسية، لكنه يظل هشًا بنيويًا، في ظل غياب الاعتراف الدولي، واستمرار الضغوط العسكرية والسياسية من كلٍّ من تركيا ودمشق. وتُظهر تجربة إقليم كردستان العراق بعد استفتاء ٢٠١٧ كيف يمكن لتدخل الدول المجاورة، ورفض البيئة الإقليمية لأي مسارٍ انفصالي، أن يحوّل مكاسب الأمر الواقع إلى وضع قابل للانكماش والتآكل السريع. وبالمثل، يبقى هذا السيناريو السوري معتمدًا على توازنات خارجية متقلبة، ما يجعله أقرب إلى حالة حكم ذاتي غير مُقنّن، عالق بين توسع محلي محدود وسقف إقليمي ودولي يمنع تحوّله إلى كيانٍ مستقر أو معترف به.

- **السيناريو الثالث: الاندماج الجزئي مع تعزيز الحكم الذاتي**

يعكس هذا السيناريو مزيجًا من الخيارين السابقين، حيث يُدمج الأكراد جزئيًا في الدولة السورية، مع الحفاظ على حكمٍ ذاتي موسع في الشؤون المحلية والإدارية والثقافية، بما يتيح لهم إدارة شؤونهم دون المساس بالسيادة الوطنية. ويعتمد نجاح هذا الخيار على ثقةٍ متبادلة بين المركز والمكونات الكردية، وإرادة سياسية حقيقية للتعددية، بالإضافةٍ إلى وضع ضوابط قانونية ودستورية تكفل حقوق الأكراد وتوازن مصالح جميع الأطراف. ويُعتبر هذا الخيار الأكثر واقعية، لأنه يوازن بين مصالح دمشق وطموحات الأكراد ومتطلبات التوازن الإقليمي والدولي، ويحد من النزاعات العسكرية والسياسية المحتملة، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الاستقرار المحلي والخدمات العامة والتعليم والازدهار الاقتصادي، التي تؤثر في قدرة الأكراد على التفاوض والبقاء كفاعلٍ مؤثر في العملية السياسية السورية.

ويُرجح الباحث السيناريو الثالث -الاندماج الجزئي مع حكم ذاتي محدود- لمستقبل الأكراد في سوريا. فهو يعكس طبيعة "التوازن الهش" الراهنة، ويُتيح للأكراد درجةً من الاعتراف والتمثيل داخل الدولة، مع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتقليل احتمالات الصدام العسكري والسياسي المباشر مع القوى الإقليمية، وخصوصًا تركيا. كما يوفر هذا المسار الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى المتوسط، مع مراعاة الديناميات المعقدة للقوى العسكرية والسياسية والاجتماعية، ويوازن بين مصالح دمشق وطموحات الأكراد ومتطلبات البيئة الإقليمية والدولية، ما يجعله الخيار الأكثر واقعيةً وملاءمةً لسير العملية السياسية في شمال وشمال شرق سوريا.

# إعادة بناء مؤسسات الدولة: الجيش نموذجًا

مروة يوسف*

**مقدمة:**

يأتي عام ٢٠٢٦ وهو يحمل تغيرات جيوسياسية إقليمية وعالمية معقدة، ففي المنطقة تتصاعد توترات في إيران نتيجةً للتهديدات الأمريكية والاضطرابات الداخلية، ويستمر العدوان الإسرائيلي على غزة بالرغم من وقف إطلاق النار، هذا بجانب تصاعد الهجمات على لبنان، واستمرار الحرب في السودان، بالإضافة إلى استمرار العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول المنطقة. وفي المجمل، فعدم الاستقرار في المنطقة هو السائد مع تصاعد في كافة أزماتها، تقع في قلب ذلك كله سوريا بعد الأسد، حيث سقط نظام الرئيس الأسد، صباح يوم الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، بعد عمليةٍ عسكرية قامت بها المعارضة السورية المسلحة، بدأت في ٢٨ نوفمبر٢٠٢٣، وبشكلٍ متسارع، كان سقوط سهل لحلب ثم حماة وجاءت خاتمتها في حمص ودمشق.

سقط حكم أسرة الأسد في غضون عشرة أيام تقريبًا، بعد حكم يقترب من ٥٤ عامًا، حكم منها بشار الأسد ٢٤ عامًا. وانتصرت المعارضة السورية، بعد مضي ما يزيد على ١٣ عامًا من "ثورات الربيع العربي"، وقد انطلقت فيها المظاهرات العفوية السلمية المطالبة بالتغيير في مارس ٢٠١١، وقمعها النظام بعنفٍ شديد بعد أن كاد يسقط، وتحولت المواجهة إلى حربٍ عسكرية بين النظام والمعارضة، تقدم فيها الأسد بدعم وتأييد مباشر من روسيا وإيران، قبل أن يعود ويسقط، فتقف سوريا ما بعد الأسد على مفترق طرق، بين مساراتٍ مطلوبة وتحدياتٍ جمة داخلية وخارجية، سواء فيما يتعلق بتقليل حدة الاقتتال الداخلي أو السيطرة الكاملة على الأراضي السورية أو التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوري بعد ١٣ عام من الحرب الأهلية أو التعامل مع التغييرات الجيو سياسية في الإقليم أو التغيير في النظام الدولي. أما بالنسبة للمسارات المطلوبة، فتتمثل في الآتي: مسار نحو تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الداخلية، مسار الشرعية السياسية سواء عبر انتخاباتٍ وطنية أو جدول زمني لإجرائها، مسار إعادة إعمار البلاد. وأخيرًا، مسار إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش السوري، والأخير هو المؤسسة التي ساعدت النظام في إغراق سوريا في حربٍ أهلية طاحنة أتت على الأخضر واليابس.

ففي لحظة سقوط الأسد تراجعت جاهزية الجيش؛ إذ أحالت العديد من التقارير أسباب عدم قدرة الجيش السوري التصدي لتقدم المعارضة، ومن ثم انسحاباته المتتالية، إلى حالة الإنهاك التي يُعاني منها الجيش نتيجة انخراطه في نزاعٍ على مدار ما يزيد عن ١٣ عامًا، هذا فضلًا عن مزيجٍ من الخسائر البشرية والانشقاقات والتهرب من التجنيد الإجباري بما أدى إلى خسارة الجيش لنحو نصف قوته البالغة ٣٠٠ ألف جندي[١].

إن إعادة تشكيل الجيش السوري يطرح العديد من الأسئلة منها، ما هو مسار الجيش في العقد الأخير ووضعه الحالي؟ ومن يملك السلاح الآن في سوريا؟ وكيف يمكن التعامل معهم؟ وما هي الخطط التي ظهرت خلال العام الماضي لإعادة تشكيل الجيش؟ وأخيرًا، ما الذي تم تنفيذه من هذه الخطط، وما الذي لم يتم تنفيذه؟ ولماذا؟ تحاول هذه الورقة الإجابة عن تلك الأسئلة من أجل وضع رؤية حول مسار من أهم مسارات وتحديات سوريا الجديدة، ألا وهو الجيش والقطاع الأمني.

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) نوران عوضين، إشكاليات مُركبة: سقوط نظام "الأسد" وترتيبات المرحلة القادمة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://ecss.com.eg/50572/

## أولًا- وضع الجيش السوري في نهاية عهد بشار

يعود شكل الجيش ما قبل سقوط بشار إلى عمليات حافظ الأسد في تشكيل الجيش، فمع وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، ثم تثبيت حكم حافظ الأسد عام ١٩٧٠، تحوّل الجيش تدريجيًا من مؤسسة مُسيسة إلى أداة سلطة. لم يعد معيار الترقي والكفاءة مهنيًا بحتًا، بل بات مرتبطًا بالولاء السياسي -الأمني. ورغم الخطاب القومي السائد، جرى تفريغ مفهوم "الجيش الوطني" من مضمونه، دون أن يعني ذلك غياب وطنية الأفراد، بقدر ما يعني انحراف وظيفة المؤسسة نفسها[١].

وعليه، أنشأ حافظ الأسد "سرايا الدفاع" لحمايته الشخصية بعد سنة ١٩٧٠، وذهبت قيادتها إلى شقيقه رفعت. أصبحت "السرايا" القوة الضاربة في سوريا، وتهافت العلويون على الالتحاق بها لأن رواتبها كانت أفضل، وكذلك امتيازاتها كافة، إضافة لكونها "فوق القانون" ولا تخضع للمساءلة القضائية. استُخدمت "السرايا" لقمع حركة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٢، وكانت مسؤولة عن مجزرة حماة التي راح ضحيتها ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف مواطن سوري، معظمهم من المدنيين. وفي سنة ١٩٨٤ استخدمت "السرايا" من قبل رفعت الأسد للانقلاب على أخيه، وبعد إجهاض محاولته الانقلابية الفاشلة، أمر الأسد بحلها وتطوير الحرس الجمهوري، الذي أصبح الذراع الضاربة للنظام حتى وفاة الأسد سنة ٢٠٠٠[٢].

ومع سقوط الأسد، انكشفت الأوضاع، فظهرت وحدات الجيش العربي السوري وهي طبقات متوازية من التشكيلات العسكرية التي كانت تتعايش تحت مسمى الجيش، لكنها عمليًا كانت تعمل وفق منطق الولاءات المناطقية والطائفية والتمويلية. فالجيش السوري لم يكن مؤسسةً موحدة، بل جماعات تضم وحدات مركزية كانت لا تزال تمتلك حدًا معقولا من الخبرة والانضباط، وتشكيلات شبه نظامية نشأت خلال الحرب وتحولت لاحقًا إلى قوى محلية تمتلك نفوذًا عسكريًا واقتصاديًا، إضافةً إلى هامش واسع من الجماعات المسلحة غير المنضبطة التي تتغذى على شبكات التهريب والمصالح المحلية والتحالفات العابرة للحدود[٣]، **وكان التأثير الإيراني ثم الروسي واضحًا في الجيش السوري في عهد بشار، حيث تحالفت أو أنشأت القوتان وحدات تابعه لها، ومنها:**

١- **الفرقة الرابعة:** ظهرت في عهد بشار، وكانت أقرب إلى الميليشيا من كونها مجموعة عسكرية نظامية، يقودها شقيقه الأصغر ماهر الأسد. بقيت عناصر "الفرقة الرابعة" فوق القانون، مثل "الحرس القومي"، يعتقلون ويهرّون ويضربون، ويتدخلون في كل مفاصل الحياة اليومية دون أي محاسبة. بثوا الرعب والإرهاب في نفوس السوريين، وأشرفوا على شبكة فساد كبيرة جدًا، منها تهريب السلاح إلى "حزب الله"، وتصنيع الحبوب المخدرة (الكبتاجون)، حتى سقوط النظام في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤. وقد تحالفت الفرقة الرابعة مع إيران ومع "حزب الله"، ووصل عدد عناصرها إلى ٢٩ ألف مقاتل، اختفوا يوم فرار الرئيس السوري المخلوع إلى موسكو، بعد أن ألقوا سلاحهم، وغادروا مواقعهم العسكرية، إما إلى لبنان أو إلى العراق أو إلى قرى الساحل السوري[٤].

٢- **الفيلق الخامس:** بدأت روسيا في إنشاء الفيلق الخامس مع محاولات إصلاح الجيش السوري أثناء التعاون الروسي السوري بداية من عام ٢٠١٦، وتم إنشاء الفيلق الجديد بالكامل من المتطوعين، لتجنب التحديات التي يواجهها المجندون من الفرار وعدم كفاية الدافع. وتقاضى المقاتلون من

(١) جمال حمور، إشكالية إعادة بناء الجيش في الدول الهشّة.. سوريا نموذجًا بعد ٢٠٢٤، سوريا tv، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yz6spweu

(٢) سامي مبيض، الجيش السوري ١٩٤٥-٢٠٢٤.. كيف بدأ وكيف تلاشى؟، موقع المجلة، ٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4fmvzpr7

(٣) مهيب الرافعي، سوريا عسكريًا وأمنيا بعد الأسد: مرحلة تشريح.. لا بناء، موقع المدن، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2m3xys8v

(٤) سامي مبيض، الجيش السوري ١٩٤٥-٢٠٢٤.. كيف بدأ وكيف تلاشى؟، مرجع سابق.

٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار أمريكي شهريًا، وهو راتب جذاب للغاية في سوريا التي مزقتها الحرب في ذلك الوقت. وتلقى الأفراد تدريبًا أساسيًا من مدربين روس، فضلًا عن تدريب تكتيكي أطول وأكثر شمولًا. وجرى تشكيل وحدات إضافية من خلال تجنيد متطوعين جدد وقدامى الجنود، كما تم إنشاء مراكز تجنيد مخصصة للفيلق في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك في دمشق وحمص وحماة وحلب وطرطوس واللاذقية والسويداء. وفي عام ٢٠١٨، تم تجنيد المحاربين السابقين من محافظة درعا أيضًا في الفيلق الخامس أو ما يُطلق عليه اللواء الثامن[١].

وتكون العداد العسكري للفيلق من دبابات T-62M القديمة، بالإضافة إلى دبابات T-72B3 ودبابات T-90A المطورة بمدافع رشاشة، وشاحناتٍ صغيرة مثبتة بمدافع أوتوماتيكية، واستُخدم الفيلق الخامس لاقتحام تدمر، وفرض السيطرة على الصحراء السورية، وفك الحصار عن دير الزور والاستيلاء على وادي الفرات ودرعا[٢]. وهناك تقارير ومعلومات تشير إلى أن اجتماعات مكثفة تجري في مناطق مثل درعا لمناقشة حل أو دمج الفيلق الخامس ضمن هيكل "الجيش السوري الجديد"، وحتى كتابة هذه الورقة لم يتحدد مصير الفيلق الخامس[٣].

وإضافة على ما سبق، يتضمن الجيش كل من القوات البرية والبحرية والجوية، وقد تم إعلان حل الجيش السابق خلال "مؤتمر النصر" في ٢٩ يناير ٢٠٢٥، وتضمن القرار استبعاد مؤسسي للضباط والجنود الذين خدموا في الجيش السوري السابق -ومعظمهم من العلويين- من الهياكل الأمنية الجديدة، وفي نفس السياق، فقد صدر عفوًا عامًا عن جميع المجندين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية، ولا ينطبق العفو على الضباط والجنود الذين تطوعوا للخدمة. أما فيما يتعلق بالقدرات العسكرية، فقد دُمرت معظم أسلحة الجيش السوري الثقيلة وبنيته التحتية الجوية والبحرية في غاراتٍ إسرائيلية خلال عام ٢٠٢٥[٤].

إن مسارات الجيش السوري التاريخية تستدعي إعادة هيكلة شاملة، ليس فقط نتيجة العقد ونصف الأخير من الاقتتال الداخلي والتدخلات الخارجية، بل أيضًا نتيجة أن عملية تشكيل الجيش منذ البداية لم تكن لتحقيق الوظيفة الأمنية المنوطة به، بل حماية النظام بصرف النظر عن المخاطر الأمنية والعسكرية الحقيقية.

## ثانيًا- الجماعات المسلحة والسيطرة على الأرض

نتج عن قمع النظام السوري للمظاهرات المطالبة بإسقاطه عسكرة الثورة السورية، والتي نتج عنها ظهور العديد من الجماعات المسلحة سواء كانت سورية أو أجنبية من العرب والأجانب، إن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي تلك الجماعات في مشهد ما بعد بشار؟ وما وضعها مع محاولات إعادة إصلاح المؤسسة العسكرية السورية؟ **نجد أن أهم تلك الجماعات هي:**

### ١- هيئة تحرير الشام

وهي الفصيل الأقوى، إذ قادت الهجوم الخاطف على الرئيس السابق بشار الأسد، ما دفعه إلى الفرار إلى روسيا الحليفة، وقد تشكلت هيئة تحرير الشام في ٢٨ يناير ٢٠١٧، باندماج كل من "فتح الشام" و"حركة نور الدين زنكي" (التي

(١) بسقوط نظام الأسد.. تعرف على قدرات الجيش السوري بعد ١٤ عامًا من الحرب الأهلية، موقع الشرق نيوز، د.ت، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3b5rnfyt

(٢) المرجع السابق.

(٣) أحمد الحسن، مصادر لـ"الشرق": اجتماعات مكثفة في درعا لدمج الفيلق الخامس واللواء الثامن بجيش سوريا الجديد، موقع الشرق نيوز، د.ت، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mwtppc9k

(٤) للمزيد انظر التالي:

- مهيب الرفاعي، بناء الجيش السوري: إعادة الهيكلة ومعضلة التحول المؤسسي، موقع المدن، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3w7dswkt

- بعد انهيار نظام الأسد.. صدور عفو عام عن جنود الجيش السوري، سي إن إن بالعربية، ٩ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/57e6zaf2

- Carmit Valensi and Amal Hayek, The New Syria—One Year After al-Sharaa's Rise to Power, December 14, 2025, INSS, available at: https://tinyurl.com/44rsakbn

انفصلت عنها لاحقًا) و"جبهة أنصار الدين" و"لواء الحق". سيطرت الهيئة على منطقة شمال غربي سوريا وأنشأت إدارة مدنية هي "حكومة الإنقاذ"، واستغلت فترة وقف إطلاق النار من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤ في إنشاء ألوية عسكرية مقاتلة بلغت ١٨ لواءً.

وقد خططت الهيئة، بالتحالف مع بعض الفصائل الأخرى، على رأسها الحزب الإسلامي التركستاني "قومية الأيجور"، وحزب أنصار التوحيد "مرتبط سابقًا بتنظيم القاعدة"، وتنظيم أجناد القوقاز "من الشيشان"، وحركة أحرار الشام "عرب سنة"، وحركة صقور الشام، وجيش العزة، وتنظيم التوحيد والجهاد "وهو تنظيم مصغر ينحدر عناصره من أوزبكستان"؛ لعملية "ردع العدوان" التي انطلقت في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤ وانتهت بسقوط نظام الأسد ودخول إدارة العمليات العسكرية إلى دمشق يوم ٨ ديسمبر ٢٠٢٤. وتُشكل فصائل هذه الهيئة حاليًا، جوهر القوى المسلحة المنضوية في وزارة الدفاع السورية وسيطرت على مدينة حلب شمال غرب البلاد، ثم توغلت جنوبًا عبر حماة وحمص، قبل أن تُسيطر على العاصمة دمشق.[١]

### ٢- قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

تأسست في خريف ٢٠١٥ في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة، إحدى المناطق الحدودية في شمال سوريا التي تسكنها أغلبية كردية. منذ البداية، عُرف عن "قسد" أنها مدعومة بشكلٍ مباشر من الولايات المتحدة، وأنها تشكلت لتصبح الشريك المحلي لقوات التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، وترفض حتى الآن الدخول إلى وزارة الدفاع إلا كجسمٍ عسكري له خصوصيته المكانية والتنظيمية في شمال شرق الفرات -على الرغم من الموافقة الأولية السابقة[٢]- وهو الأمر الذي ترفضه الإدارة الجديدة في دمشق، ومناطق نفوذها الأساسية هي أجزاء واسعة من شمال شرق سوريا[٣].

يشهد الوضع الحالي بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) تصعيدًا عسكريًا متجددًا، تركز في البداية على مدينة حلب وانتقل مؤخرًا إلى ريفها الشرقي، وسط تبادل للقصف والاتهامات، فهناك محاولات من الطرفين للسيطرة على مناطق نفوذ قسد في حلب، ولا تزال المناوشات مستمرة، يأتي هذا التصعيد وسط جمود في المفاوضات السياسية بين دمشق و"قسد" بشأن دمج الإدارات المدنية والعسكرية الكردية ضمن الهيكل الحكومي السوري[٤].

### ٣- فصائل جيش سوريا الحرة

ظهر لأول مرة عام ٢٠١٥ تحت اسم "جيش سوريا الجديد"، أو "جيش مغاوير الثورة"، بدعمٍ وتدريبٍ أمريكي، بهدف محاربة داعش وقوات النظام السوري، وكذلك مواجهة التحركات الإيرانية في سوريا، متخذًا من قاعدة التنف الأمريكية الحدودية مع الأردن والعراق مركزًا له.

تُرجح تقديرات مختلفة بأن عدد مقاتليه هو ٢٥٠٠ من المقاتلين من أبناء العشائر في تلك المنطقة، والذين يتم تدريبهم من القوات الأمريكية بشكلٍ مستمر. وقد عقد جيش سوريا

(1) Audrey Courty, Syria in a map: Who controls what now that Assad is gone?, ABCnews, 12 Dec 2024, available at: https://tinyurl.com/yfmkw7a5

(٢) كمال شيخو، قيادات كردية تكشف تفاصيل قرار الاندماج بالجيش السوري، الشرق الأوسط، ١٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2f3wuhes

(٣) محمد منصور، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية السورية (١).. خريطة الفصائل وخطوات الدمج، المرصد المصري، ١٢ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/83552/

(٤) للمزيد حول المواجهات العسكرية بين قسد والحكومة انظر:

- Tabby Wilson, Last Kurdish forces leave Aleppo after ceasefire deal reached, BBC, 11 Jan. 2026, available at: https://tinyurl.com/yyxsr4a5

- Walid Al Nofal and Sozdar Muhammad, From negotiation to escalation: Aleppo tests the limits of Damascus-SDF relations, 10 January 2026, syria Direct, available at: https://tinyurl.com/3x45jk6n

الحرة عدة لقاءات مع الإدارة الجديدة ومع وزير الدفاع مرهف أبو قصرة، وتم الاتفاق النهائي على تبعية الجيش لوزارة الدفاع والإدارة الجديدة في دمشق، وحضر قادة التشكيل "مؤتمر النصر" وأيدوا كافة مخرجاته[١].

### ٤- التشكيلات الدرزية في مدينة السويداء

تنضوي هذه التشكيلات تحت ثلاثة كيانات رئيسة: الأول هو ما يسمى "المجلس العسكري للسويداء" الذي يضم قوات محلية، والثاني هو "غرفة عمليات الحسم"، أما الثالث فهو "غرفة العمليات المشتركة"، هذه الفصائل منتشرة في السويداء ومناطق في ريف دمشق مثل جرمانا وصحنايا، لحماية المناطق ذات الأغلبية الدرزية. وفي يوليو ٢٠٢٥، وقعت اشتباكات عنيفة بين فصائل درزية وقوات موالية للحكومة (مدعومة بمقاتلين من قبائل بدوية) خلفت مئات القتلى والجرحى، ويُطالب حكمت الهجري الزعيم الروحي لدروز السويداء بإنشاء "إقليم مستقل" للدروز في جنوب سوريا ثم تبعيته لإسرائيل لاحقًا[٢].

### ٥- تشكيلات الساحل السوري

وتشكل أغلبها من ضباط وعسكريين موالين للنظام المخلوع ومتهمين بقيادة عملياته ضد المدنيين وبارتكاب جرائم وانتهاكاتٍ متعددة، وقد أثارت هذه المجموعات توترات متصاعدة واتُهمت بتنفيذ عمليات ضد المدنيين وخاضت اشتباكات متكررة مع قوى الأمن. وتضم هذه المجموعات تشكيلات مختلفة، يجمعها خطاب معلن يطالب بالإفراج عن معتقلين من عناصر النظام المخلوع، وإعادة المفصولين منهم إلى وظائفهم، وإلى جانب مطالب سياسية أبرزها الفيدرالية ووقف ما تقول إنها انتهاكات ذات طابع طائفي.

وفي الميدان، برزت فصائل مسلحة يتبع مؤسسوها أو قادتها للطائفة العلوية، ويشارك فيها عناصر ممن يوصفون بأنهم فلول النظام المخلوع، ممن رفضوا التسويات التي طرحتها السلطة الجديدة واتجهوا إلى العمل المسلح المناوئ لها، وأدت عملياتهم إلى سقوط قتلى من عناصر الأمن والمدنيين. ومن تلك الفصائل:

**أ- لواء درع الساحل:** وتشكل اللواء من بقايا الفرقة ٢٥، وهي قوات خاصة في الجيش السوري للنظام المخلوع، واستثمر التوتر الطائفي لتعبئة أبناء الطائفة العلوية ضد السلطة الجديدة، وتأسس اللواء في مدينة اللاذقية وله انتشار في طرطوس، حيث أدى دورًا رئيسيًا في زعزعة الاستقرار الأمني بعد سقوط النظام من خلال التحريض الطائفي، وتنفيذ هجمات على قوات الأمن، والسعي إلى إعادة إنتاج نفوذ عسكري سابق، ويرتبط اللواء وينسق مع أتباع النظام الفارين إلى لبنان.

**ب- المجلس العسكري لتحرير سوريا:** وتأسس في مارس ٢٠٢٥ على يد قائد اللواء ٤٢ في جيش الأسد غياث دلا، وتبنّى هجمات في ريف اللاذقية، وأعلن أن هدفه "تحرير سوريا من المحتلين" وإسقاط النظام الجديد. وتبنى هجمات في ريف اللاذقية، كبدت قوى الأمن التابعة للإدارة السورية الجديدة خسائر بشرية كبيرة، تمثلت في مقتل نحو ٢٥٠ عنصرًا وجنديًا، مع وجود مفقودين والعثور على مقابر جماعية تحتوي على عشرات القتلى من القوات التابعة لوزارة الداخلية السورية.

**ج- رجال النور-سرايا الجواد:** وبرز هذا الفصيل مطلع أغسطس ٢٠٢٥ مع إعلان تشكيل جماعة مسلحة معارضة للحكومة الجديدة عبر حساب فيسبوك حمل اسم "رجال النور -سرايا الجواد"، وتشكّلت السرايا من عناصر وضباط سابقين في قوات وأجهزة نظام الأسد، يمتلك بعضهم خبرات في العمل الاستخباراتي، ينشط الفصيل في مناطق الساحل السوري، ولا

---

(١) محمد منصور، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية السورية (١).. خريطة الفصائل وخطوات الدمج، مرجع سابق.

(٢) للمزيد حول أوضاع الدروز في سوريا ومطالبات التقسيم، انظر:
- الزعيم الدرزي حكمت الهجري: إسرائيل أنقذتنا من الإبادة والتقسيم هو الحل، الجزيرة نت، ١٣ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4w724cdm
- صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4kwa9jny

سيما اللاذقية وجبلة وطرطوس[١].

يتضح من المشهد الجماعاتي المسلح في سوريا أن أهم تحديات السلطة الحالية يكمن في الجماعات المسلحة المعادية لها التي لها تحالفات خارجية، ذلك ليس فقط على صعيد الأمن الداخلي والسيطرة على الأرض وعجز النظام الجديد عن فرض سيطرته، بل أيضًا في إشكالية مما يتكون الجيش؟ ومن يحمل السلاح في سوريا؟ وما التداعيات المستقبلية لهذا التشرذم بين الجماعات واختلاف المصالح والتدخلات؟

## ثالثًا- مسارات إعادة تشكيل الجيش السوري

منذ سقوط نظام الأسد بدأت الحكومة الانتقالية الجديدة بجمع السلاح من ضباط وعناصر الجيش النظامي، عبر مراكز تسوية فُتحت في معظم المحافظات السورية الواقعة شرق الفرات. وبالتوازي مع عمليات التسوية، سار النظام السوري الجديد في ثلاثة مسارات أساسية حتى الآن لإعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية، اعتمادًا على هيكلية الكلية العسكرية التي أسستها "حكومة الإنقاذ" في إدلب في أكتوبر ٢٠٢١[٢]، وتتمثل المسارات المتبعة في: إقرار سلسلة من الترقيات والتعيينات العسكرية، إعادة تشكيل المناطق العسكرية والفرق والألوية في الجيش الجديد، أما المسار الثالث فهو التواصل مع الفصائل المسلحة المختلفة من أجل ضمها لوزارة الدفاع والداخلية الجديدتين. **والتفصيل فيما يلي:**

### المسار الأول: مرحلة التعيينات والترقيات العسكرية

عملت السلطة الجديدة في دمشق على البدء في تنفيذ سلسلة من التعيينات والترقيات العسكرية، في ظل هيمنة هيئة تحرير الشام والفصائل التي تحالفت معها في إدارة العمليات المشتركة على المشهد العسكري السورية الرسمي من خلال وزارة الدفاع. جرت فعاليات هذه المرحلة حتى الآن على موجتين أساسيتين، في الأولى أصدر أحمد الشرع، قرارًا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، بترقية وزير الدفاع الجديد، مرهف أبو قصرة، ورئيس هيئة الأركان الجديد، علي نور الدين النعسان، إلى رتبة لواء، وترقية ٥ ضباط إلى رتبة عميد، و٤٢ ضابط إلى رتبة عقيد. وقد كان العنصر الطاغي على هذه الترقيات عناصر هيئة تحرير الشام والفصائل المتحالفة معها، مع عددٍ محدود من قيادات فصائل الجيش الوطني الموالي لتركيا، ومن بين الأسماء الـ ٤٩ الواردة في القرار سالف الذكر، ستة أجانب، بينهم ألباني وأردني وطاجيكي وتركي، وآخر من الإيجور ينتمي إلى الحزب الإسلامي التركستاني، كما ان الأشخاص السبعة الذين تم ترقيتهم إلى رتبة لواء أو عميد، جميعهم ينتمون لهيئة تحرير الشام.[٣]

المرحلة الثانية من عمليات الترقية والتعيين تمت عبر لجنة التعيينات التي يتولى رئاستها رئيس أركان الجيش السوري، اللواء علي نور الدين النعسان، وكانت مهمتها تعيين كبار مسؤولي الدولة العسكريين وقادة الفرق والألوية، وقد شرعت هذه اللجنة منذ فبراير ٢٠٢٥ في إقرار سلسلة من التعيينات الجديدة في قيادات الفرق والألوية والأجهزة العسكرية والأسلحة المختلفة، على عدة مراحل، وكان طاغيًا على هذه التعيينات المنتمين إلى فصائل هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الوطني المدعوم من تركيا.

### المسار الثاني: مرحلة إعادة تشكيل الفرق العسكرية والألوية وتعيين قادتها

مع اتخاذ الإدارة السورية الجديدة القرار بإلغاء التجنيد الإجباري والاعتماد بشكلٍ كبير على التطوع، وفي ظل عدم

(١) تسنيم حسناوي وأحمد العكلة، التشكيلات المسلحة المناوئة للحكومة في الساحل السوري، الجزيرة نت، ٢ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/29j795xp

(٢) للمزيد حول خطط وزارة الدفاع السورية لإعادة تشكيل الجيش انظر:

- أحمد العلكة، وزارة الدفاع السورية تكشف عن إستراتيجيتها لإعادة هيكلة الجيش، الجزيرة نت، ٢٦ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mrxtxyj9
- الحصاد العسكري السوري: عام إعادة بناء الجيش، وكالة أنباء آسيا، ٤ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/37wtccwu

(٣) محمد منصور، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية السورية (١).. خريطة الفصائل وخطوات الدمج، المرصد المصري، مرجع سابق.

اكتمال عملية ضم الفصائل المسلحة الموجودة على التراب السوري حتى الآن؛ بدأت وزارة الدفاع الجديدة تنفيذ خطة مبدئية لإعادة تشكيل الفرق العسكرية والألوية، تتضمن المرحلة الأولى منها، تشكيل نحو ٢٠ فرقة عسكرية أساسية في عموم المحافظات السورية، بإجمالي ٣٠٠ ألف مقاتل، على مرحلتين أيضًا أولاها تشمل تجنيد ما بين ٥٠ إلى ٨٠ ألف مجند، ومن ثم ضم الفصائل مع سلاحها ضمن الفرق الجديدة، على أن يتسلم إداراتها ضابط منشق من العاملين في الجيش الوطني أو من إدارة العمليات العسكرية، يكون مرتبطًا بوزارة الدفاع، بحيث تخضع كل الفرقة لتعليمات الوزارة. وخلال هذه المرحلة، سيكون كل قائد فصيل على رأس فصيله، ريثما تبدأ المرحلة الثانية.

هذا بالإضافة إلى جهود لجنة أخرى تم تشكيلها تسمى "اللجنة العليا لتنظيم البيانات العسكرية"، تهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات تشمل البيانات البشرية "ضباط، صف ضباط، أعضاء وكوادر أكاديمية"، بجانب الأصول العسكرية من الآليات، والثكنات، والأسلحة. وعليه، عملت وزارة الدفاع، بعد تشكيلها، على عقد لقاءات موسعة مع ما يزيد على ١٣٠ فصيلًا ووحدة عسكرية، بهدف إنهاء مسمياتها السابقة ودمجها ضمن تشكيلاتٍ نظامية موحّدة؛ وتُوّج هذا المسار بتشكيل نحو ٢٥ فرقةً عسكرية موزعة على مختلف الجغرافيا السورية[١].

وفي إطار إعادة تشكيل الفرق العسكرية، تتمركز في **دمشق وريفها** ثلاث فرق عسكرية رئيسية، أبرزها الفرقة ٩٠ المنتشرة داخل العاصمة، وبالرغم من غياب تشكيل رسمي تحت مسمى الحرس الجمهوري المرتبط بالعاصمة وإدارة القصر الجمهوري والعمليات الخاصة بالعاصمة، إلا أن هذه الخطوة تعكس إدراكًا لأهمية دمشق بوصفها مركزًا سياسيًا ورمزيًا، لكنها في الوقت ذاته تُثير إشكالية إعادة إنتاج وظائف أمنية كانت مرتبطة سابقًا بجهاز شديد الخصوصية والولاء.

أما في ريف دمشق، تتوزع الفرقتان ٧٠ و٤٤، وتضم الفرقة ٧٠ خليطًا من عناصر فصائل متعددة مثل جيش الإسلام، وفيلق الرحمن، والجيش السوري الحر. هذا التنوع يعكس محاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من القوى المسلحة ضمن بنيةٍ واحدة، لكنه في الوقت نفسه، يضع القيادة أمام تحدي توحيد العقيدة والانضباط داخل تشكيل يضم خبرات ومسارات متناقضة. وتضطلع الفرقة ٧٠ بمهامٍ أمنية مركبة، تشمل حماية وتأمين المناطق المحيطة بالعاصمة، سواء من جهة الغوطة الشرقية، أو من المدخل الجنوبي للعاصمة من ناحية الكسوة وصحنايا، أو من ناحية المعضمية وامتداد جبال القلمون غربًا وشمالًا. مع العلم أن مكافحة خلايا تنظيم الدولة، والتصدي لتهريب المخدرات، يكشف أن الجيش الجديد لم يُبن بعد على تقسيمٍ تقليدي بين مهامٍ عسكرية وأمنية، بل يعمل ضمن مساحة هجينة تخلط بين الوظيفتين.

وتضم محافظة **حلب** أربع فرق عسكرية هي ٦٠ و٧٢ و٧٦ و٨٠؛ ما يجعلها واحدةً من أكثر المناطق كثافةً من حيث الانتشار العسكري، لتنعكس أهمية حلب الأمنية الاقتصادية والديموغرافية، لكن تنكشف أيضًا تعقيدات الدمج، إذ إن معظم قادة الفرق ينحدرون من تشكيلاتٍ فصائلية مختلفة، بينها هيئة تحرير الشام والجيش الوطني. أما في **إدلب**، حيث تشكلت النواة الصلبة للفصائل التي أسقطت النظام، تتمركز الفرقتان ٦٤ و٨٢. ويُلاحظ هنا أن الجيش الجديد يستند بشكلٍ واضح إلى كوادر ذات خبرة تنظيمية وعسكرية متراكمة، بعضها يضم عناصر أجنبية.

في محافظة **حمص**، تتمركز عدة فرق عسكرية، أبرزها الفرقة ٥٢ بقيادة العميد هيثم العلي، وتنشط على الحدود السورية -اللبنانية، حيث خاضت اشتباكات مع حزب الله وعناصر من عشائر موالية له في منطقة الهرمل المقابلة للقصير بعد سقوط النظام. وفي محافظة **حماة**، تتواجد أربع فرق عسكرية، أبرزها الفرقة ٦٢ بقيادة العميد محمد الجاسم (أبو عمشة) القائد السابق لفرقة السلطان سليمان شاه أو "العمشات" ضمن الجيش الوطني. أما في محافظة **درعا**،

(١) المرجع السابق.

فتتواجد الفرقة ٤٠ بقيادة العقيد بنيان الحريري، أحد القادة السابقين في حركة أحرار الشام، والذي نال رتبته ضمن ترقيات ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، وتضم الفرقة عناصر من فصائل متعددة ومنتسبين جدد[١].

ومن المفترض أن تشرع وزارة الدفاع السورية، بعد أن تكتمل عملية تأسيس هذه الفرق في المرحلة الثانية من عمليات إعداد وتشكيل الوحدات العسكرية، بحيث تُنشأ تشكيلات عسكرية متخصصة، مثل: الدفاع الجوي، والمشاة، والمدرعات، وغيرها. ذلك مع ندب عناصر الفصائل المختلفة الموجودين ضمن هذه الفرق، بحيث يضمن صهر تلك الفصائل في تشكيلات الوزارة، ولا تبقى كتلة واحد بفرقةٍ واحدة. وبطبيعة الحال، فإن تلك الفصائل كان لديها كتائب في مختلف تلك الاختصاصات، تشكّلت على مدى سنواتٍ من المعارك، أساسها ضباط وعناصر منشقون. يُضاف إلى ما سبق، موجةً أخرى من التعيينات المرتبطة بتشكيل هذه الفرق، بما في ذلك تشكيل ألوية مستقلة تكون تابعةً بشكلٍ مباشر لوزارة الدفاع وليس لأيٍ من هذه الفرق[٢].

**المسار الثالث: مرحلة التواصل مع الفصائل المسلحة المختلفة**

بالتزامن مع أعمال لجنة التعيينات، بدأت أواخر ديسمبر ٢٠٢٤ أعمال "لجنة الهيكلة" التي ترأسها قائد الحرس الجمهوري، العميد عبد الرحمن حسين الخطيب -أردني الجنسية- حيث انبثقت عن هذه اللجنة لجنة خاصة تحت اسم لجنة الجرد، مهمتها إجراء جرد شامل لجميع الفصائل، وذلك بإحصاء عدد أفرادها والأسلحة التي تمتلكها، تمهيدًا لدمجها ضمن قوى الجيش. وقد اعتمدت لجنة الجرد على عدة آليات لضبط أعداد عناصر كل فصيل، منها اشتراط إقران رقم السلاح مع اسم المقاتل، وفي حال وجود اسم دون رقم سلاح خاص به فإنه يحال للانتساب الفردي ولا يُحسب ضمن الأسماء المرشحة من الفصيل[٣].

## رابعًا- تحديات إعادة بناء الجيش

بعد مرور سنة على سقوط النظام، تبيّن أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إعادة الانتشار العسكري، بل في العديد من التحديات المتشابكة. ويمكن تقسيمها إلى تحدياتٍ متعلقة بالسياقات الداخلية والخارجية، وتحديات مرتبطة بطبيعة الجيش السوري نفسه ومساره، مع التأكيد أنه لا يمكن فصل الجانبين عن بعضهما البعض، وأن السياقات التاريخية السورية أظهرت حجم التداخل والتعقيد والتأثير المتبادل بين السياقات والجيش، وإن التقسيم سابق الذكر مطروح من أجل رسم خريطة واقع التحديات وليس فصلها.

### ١- عوامل متعلقة بالسياقات الداخلية والخارجية

حيث تشهد سوريا تحديات ذات طبيعة "مركبة"، تتداخل فيها جملة من القيود والإشكاليات بما يؤثر سلبًا فى مسار التحولات المفترض أن تشهدها المرحلة الانتقالية في المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي قيود تُعيد تقييم مسارات عملية الانتقال السياسى وتضعها مجددًا -على مشارف عام ٢٠٢٦- ضمن وضعية "الجمود السياسي" مع ملامح "حراك نسبي" يعود إلى دور العوامل الدولية الداعمة والراغبة في إنجاح تجربة الانتقال السياسي في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، **ومن تلك التحديات:**

**أ) عدم وجود رؤية جامعة لمسارات الانتقال في سوريا:** وذلك نتيجة لكل من تاريخ سوريا المعاصر خلال الخمس عشرة سنة الماضية ومسار الحرب الأهلية، والاختلاف بين القوى السياسية التي كانت تشكل المشهد السياسي قديمًا خلال فترة حكم بشار الأسد، وتلك التي تشكلت ضمن جهات المعارضة السياسية لحكمه، والأقليات العرقية، والعشائر مختلفة المذاهب في مناطق تمركزها الديموجرافي باعتبارها قوى مؤثرة

(١) مهيب الرفاعي، بناء الجيش السوري: إعادة الهيكلة ومعضلة التحول المؤسسي، مرجع سابق.

(٢) محمد منصور، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية السورية

(١).. خريطة الفصائل وخطوات الدمج، المرصد المصري، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

على مجتمعات المحافظات المختلفة.[١]

ب) **قصور الإعلان الدستوري:** فور الانتهاء من تنصيب الرئيس أحمد الشرع في يناير ٢٠٢٥، تم تدشين "الإعلان الدستوري" في ١٣ مارس من العام نفسه، وشمل الإعلان الدستوري كافة مناحي إدارة الدولة؛ لا سيما العلاقة بين السلطات، وتحديد شكل النظام السياسي بكونه نظامًا رئاسيًا، وتشكيل مجلس تشريعي منبثق عن انتخاباتٍ غير مباشرة. وتكمن معضلة الإعلان الدستوري في عدم شموليته لمشاركة معبرة عن التنوع السوري القومي والديني، مع عدم وجود تمثيل سياسي ومجتمعي، خاصةً في ظل تركيز السلطة بيد الرئيس الانتقالي بصورةٍ تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يتمتع الرئيس بصلاحياتٍ تنفيذية وتشريعية واسعة، بما يعني أن مسار التحول والانتقال سيظل وعلى مدار السنوات الأربع المقبلة -الفترة المحددة للمرحلة الانتقالية- مرهونًا بإرادة السلطة التنفيذية وليس بعملية تشاركية وطنية جامعة.

ج) **تباطؤ في مسار العدالة الانتقالية:** رغم تشكيل "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمفقودين" في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، فإن ثمة حالة من التباطؤ الشديدة في اتجاه الحكومة الانتقالية إلى تطبيق مخرجات هذه الهيئة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: اقتصار عمل الهيئة على التحقيق في انتهاكات النظام السابق فقط، رغم أن حالة الانفلات الأمني طوال عام ٢٠٢٥، كانت ناتجةً عن انتهاكات قامت بها عدد من الأطراف الأخرى من بينها قوات الأمن الجديدة نفسها، فضلا عن فلول النظام السابق، يُضاف إلى ذلك وجود عوامل تتعلق بنقص الموارد المادية اللازمة للتعويضات المطلوبة لجبر أضرار الضحايا، وغياب النص الدستوري والتشريعات المنظمة للعدالة الانتقالية.

د) **عدم الاستقرار الأمني:** شهد عام ٢٠٢٥ عددًا من الإخفاقات في المعالجة الأمنية من قبل قوات الأمن السورية الجديدة، وتكمن المشكلة في أن هذه الإخفاقات ارتبطت بعددٍ من التهديدات الأخرى؛ فقد ارتبطت بأحداث السويداء الأمنية خلال شهري مارس ويوليو ٢٠٢٥، ورغبة العشائر الدرزية بالانفصال في دويلة مستقلة. كما شكلت أحداث العنف في الساحل الغربي والمناطق الوسطى اختبارًا صعبًا للدولة السورية، حيث ردت أجهزتها الأمنية بعنفٍ عبر عمليات انتقامية ضد الطائفة العلوية الموالية للنظام السابق ردًا على هجمات شنتها فصائل تابعة لها في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص خلال شهر مارس ٢٠٢٥، ما يُدخل الواقع السوري في تجاذباتٍ بين الحكومة المركزية في دمشق وبين ثلاثة مكونات رئيسية هي: الدروز في الجنوب، والأكراد في الشمال، والعلويين في الغرب[٢].

هـ) **التدخلات الخارجية:** يتدافع الفاعلون المختلفون في سوريا لإقامة تحالفات مع فواعل الخارج للدفاع عن مصالحهم، ومنهم: تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، والإمارات، والسعودية، وعلى رأسهم إسرائيل، كل تلك الدول لها دور حيوي في الداخل السوري. ويُعد التدخل الخارجي أحد أهم التحديات أمام النظام لتقليل أثرها على التفاعلات الخارجية، وقد شهد العام الأول من عمر النظام السوري الجديد محاولات عديدة لتحييد التدخلات الخارجية من خلال الدخول في مفاوضات والتركيز على العلاقات الثنائية بين سوريا ومختلف الدول الأخرى، حيث تجد الإدارة السورية نفسها في الوقت الحالي، مطالبةً بالتجاوب مع مطالب ومخاوف عدد من الأطراف الإقليمية والدولية[٣].

---

(١) صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مرجع سابق.

(٢) صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مرجع سابق.

(٣) للمزيد حول التدخلات الخارجية في سوريا، انظر:

- Conflict in Syria, Center for Preventive Action, November 19, 2025, available at: https://tinyurl.com/27mv5tf9

- Mallory Moench, The global players in Syria before and after Assad, BBC News, 10 December 2024, available at: https://tinyurl.com/5ew9uh2y

**٢- عوامل متعلقة بالجيش السوري**

ويمكن إجمال أبرز هذه العوامل في الآتي:

**أ) العقيدة العسكرية:** انتهي وضع العقيدة العسكرية ما قبل سقوط بشار إلى انفراط الجيش نتيجة التطرف في الحفاظ على النظام وليس الدولة أو الدفاع ضد التهديدات الخارجية، ولم تتضح حتى الآن ملامح العقيدة القتالية الجديدة للجيش السوري، خاصةً في ظل عدم اكتمال الجيش ووجود فصائل مسلحة جديدة. من ثم، فإن بناء جيش وطني حيادي في سوريا ليس مسألةً تنظيمية أو تقنية، بل معركة على تعريف الدولة نفسها[١].

**ب) الولاءات والانتماءات:** تعد أبرز أهم إشكاليات الجيش السوري هو الإعلاء للولاءات الفصائلية والعشائرية ليس فقط في حجم بعض الفصائل في الجيش، بل أيضًا في تجميعها في وحداتٍ بعينها. كانت هذه إشكالية النظام السابق، ومما سبق نجد أنه -وحتى الآن- فقط تم إعادة تشكيل الوحدات على المنطق الفصائلي نفسه، والأمر ذاته في مساحات التعيين والترقيات.

**ج) تراجع القدرات التسليحية السورية:** فيما يرتبط بالتسليح، فقد أشارت بعض التقارير العسكرية إلى أن نحو ٤٠٪ من المدرعات السورية خرجت عن الخدمة بسبب نقص قطع الغيار، فيما تعتمد الوحدات الحالية على ذخائر تعود إلى الحقبة السوفيتية، ما يُضعف قدرة الجيش السوري الجديد على تنفيذ مهامه بكفاءة.

يضاف إلى ذلك أن الأنشطة الجوية الإسرائيلية قد أدت إلى تدمير كامل القدرات البحرية السابقة للجيش السوري، وأغلب المقاتلات والقاذفات العاملة في سلاح الجو السوري، ليقتصر النشاط الجوي والبحري العسكري لسوريا في الوقت الراهن على أعدادٍ محدودة من مروحيات النقل "مي-٨" والمروحيات القتالية غازي، وهي تعمل انطلاقًا من مطاري كويرس والمزة. وعلى المستوى البحري، تشغل القوات البحرية السورية عددًا محدودًا من الزوارق السريعة، بدأت عبرها منذ الخامس والعشرين من أبريل ٢٠٢٥، في تنفيذ دوريات روتينية على طول الساحل السوري. هذا الوضع يطرح إشكالية ترتبط بتسليح الجيش السوري، خاصة بعد أن دمرت إسرائيل بغاراتها الجوية الكثيفة منذ اليوم الأول لسقوط الأسد أكثر من ٨٥٪ من القدرات التسليحية البرية والجوية للجيش، بما في ذلك المرافق العسكرية الأساسية مثل القواعد الجوية[٢].

**خاتمة:**

بعد مرور عامٍ على سقوط نظام الأسد، يطرح مسار التغيير السوري العديد من الأسئلة التي سيجيب عنها الوقت، حيث لا يمكن تقييم مسارات التغيير بعد عام وكذلك بالنسبة لمدى تطبيق الوعود السياسية، إن ما يمكن النظر إليه خلال عام هو التوجهات والإرادة السياسية، فعلى مدار عامٍ كامل ركز النظام السوري على الخارج سواء لتخفيف العقوبات أو الدخول في مفاوضات وتحالفات. ولا يمكن إنكار أهمية الخارج في الداخل السوري، إلا أن التركيز على الخارج يمكن استشراف الإرادة منه، فالعديد من الملفات ذات الأولوية لم يكن التحرك فيها بخطوات واضحة، بل خطوات متأرجحة، ومن جانب آخر لوحظ غياب البدء في ملفاتٍ غاية في الأهمية للسلام الاجتماعي مثل الوضع الاقتصادي السوري، أو مسار العدالة الانتقالية.

غلب على العام من الناحية العسكرية ظهور فصائل مسلحة تتعارض مع النظام مثل تشكيلات الساحل السوري، وقسد والدروز، حيث أصبح كل فصيل من تلك الفصائل مهددًا للسلام الاجتماعي الذي تتوق إليه سوريا بعد العقود الأسدية، مما يضع هذه التطورات على أولويات النظام ليس فقط نتيجة الأسباب السابقة ولكن أيضًا لتأثيرها على عمليات إعادة تشكيل الجيش وخلق مؤسسة تابعة لسوريا وللحفاظ على أمنها الخارجي.

(١) جمال حمور، إشكالية إعادة بناء الجيش في الدول الهشّة.. سوريا نموذجًا بعد ٢٠٢٤، مرجع سابق.

(٢) محمد منصور، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية السورية (٢).. المعوقات والآفاق، المرصد المصري، ١٣ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2s5xs9ez

# الاقتصاد السياسي السوري: بين ميراث الأسد وما بعده

عبد الرحمن عاطف أبوزيد*

**مقدمة:**

على مدى خمسة عقود، تشكَّل الاقتصاد السوري داخل منظومة سلطوية اعتمدت المحسوبية كإحدى أهم أدواتها لإدارة الموارد وترتيب هرم النفوذ. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، أعادت الدولة تشكيل المجال الاقتصادي عبر شبكات ولاء مترابطة بين الأجهزة السياسية والأمنية ورجال الأعمال المقرَّبين، ما خلقَ نخبةً اقتصاديةً لم تُبْنَ مكانتُها على الإنتاج أو الكفاءة، بل على القرب من السلطة. ومع اتِّساع هذه الشبكات، تحوَّلت من أدوات للسيطرة إلى بنية مؤسَّسية قائمة بذاتها، تتحكَّم في حركة رؤوس الأموال، وتوزيع الامتيازات، ومسارات الاستثمار، وتوجيه القطاعات الحيوية وفق اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية.

ثم جاءت الحرب بعد عام ٢٠١١ لتعمِّق هذا النموذج بدل أن تضعفه، فقد أفرزت سنوات الصراع طبقةً جديدةً من أمراء الحرب والوسطاء المحليِّين ورجال الأعمال المرتبطين بالأجهزة العسكرية، ما أدَّى إلى تشكُّل اقتصاد حرب متعدِّد المراكز قائم على التهريب، والجباية، والتحكُّم بالمعابر، واستغلال الموارد الطبيعية. هذا التوسُّع في الشبكات الموازية عزَّز منطق الريع والصفقات السريعة، وقوَّض أُسُسَ الإنتاج الحقيقي، وخلق اقتصادًا هشًّا غير قادر على النمو الذاتي. ومع انهيار القطاع العام وتراجع الخدمات الأساسية، اتَّسعت الفجوة بين النخب المستفيدة وبقية المجتمع الذي عانَى من نقص فرص العمل وتدهور مستويات المعيشة.

ومع التحولات السياسية في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ظلَّ هذا الإرث حاضرًا في بنية الدولة الجديدة، بل حاولت بعض الأطراف إعادة ترتيب شبكات النفوذ القديمة بما يتلاءم مع موازين القوة المستجدَّة. وبرزت مخاوف جدِّيَّة من إعادة تدوير النُّخب الاقتصادية التي راكمتْ نفوذَها خلال عقودٍ من المحسوبيَّة أو دمجها في مرحلة ما بعد الصراع، سواء بدوافع براجماتية أو نتيجة ضغوط إقليمية ودولية. هذه الهواجس تُلْقِي بظلالها على مستقبل الانتقال السياسي والاقتصادي، خصوصًا أن بقاء هذه الشبكات يهدد أي محاولة لتنفيذ إصلاحات هيكلية، أو بناء مؤسسات أكثر شفافية، أو ضمان توزيع عادل للموارد.

في هذه اللحظة الانتقالية الدقيقة، يصبح تفكيك شبكات الرأسمالية الزبائنية شرطًا أساسيًّا لنجاح إعادة الإعمار واستعادة الدولة. فالتحديات الاقتصادية الحالية -من الانهيار الإنتاجي، إلى شُحِّ التمويل، إلى هشاشة البنية المؤسسية- هي نتيجة تراكم طويل لاقتصاد مشوَّه يعتمد على الولاء والاحتكار لا على الابتكار والمنافسة. ولذلك، لا يمكن النظر إلى إعادة الإعمار باعتبارها ضخًّا ماليًّا فحسب، بل كعملية لإعادة تشكيل قواعد الحكم الاقتصادي، وإرساء منظومة تقوم على الشفافية والمساءلة، وتفتح المجال أمام القطاع الخاص المنتج، وتعيد الثقة الاجتماعية. هذا التحول هو ما سيحدِّد قدرةَ سوريا على بناء اقتصاد مستدام يُعيد توزيع الفرص ويؤسِّس لتنميةٍ حقيقيةٍ على المدى الطويل.

ويستعرض هذا التقرير عبر محورين، شبكات النفوذ الاقتصادي بعد اندلاع الحرب في سوريا عام ٢٠١١، وهيكلة اقتصاد الحرب، مستعرضًا ديناميات اقتصاد الصراع السوري، فيما يتناول المحور الثالث إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بعد انتهاء حقبة الأسد.

* باحث في العلوم السياسية.

## المحور الأول- شبكات النفوذ الاقتصادي: هيمنة جديدة بعد الحرب

يشهد الاقتصاد السوري إرثًا طويلًا من المحسوبية والولاءات الشخصية التي شكَّلت شبكة السلطة الاقتصادية خلال عقود حكم عائلة الأسد، وما زال هذا التراث يؤثِّر في التحديات التي تواجه مرحلة ما بعد الحرب.

### أ) ترسيخ الاقتصاد عبر الولاءات والسيطرة: ميراث رأسمالية المحسوبية

تُعَرَّفُ رأسمالية المحسوبية (Crony Capitalism) كنظام يدمج السلطة السياسية بالاقتصاد، بحيث يصبح الولاء للنظام شرطًا للحصول على الفرص والموارد بدلًا من المنافسة، وقد شكَّل هذا النموذج في سوريا جوهر إرث الأسد، ففي عهد حافظ الأسد (١٩٧٠-٢٠٠٠) تحوَّلت الدولة من منتج رئيس إلى ضامنٍ لأرباح نخبة مرتبطة بالأجهزة الأمنية، ومع بشار الأسد (٢٠٠٠-٢٠٢٤) تعمَّق هذا النموذج، حيث احتكرت دائرتُه الضيقةُ مفاصلَ الاقتصاد؛ ما جعل سوريا هَشَّةً أمام الأزمات. وبعد سقوط النظام في ديسمبر ٢٠٢٤، ظهرت مخاوفُ من إعادة إنتاج نفس الآليات ما لم تُتَّخَذْ إصلاحاتٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص ومنع نشوء شبكات محسوبية جديدة[١].

ويكشف الواقع الحالي في سوريا عن امتداد هذا الإرث في تحكُّم قِلَّةٍ من الأفراد بمفاصل الاقتصاد الحيوية، حيث شكَّلت علاقاتُ الولاء والامتيازات الخاصة أدواتٍ لضمان السيطرة السياسية والاقتصادية على حدٍّ سواء، وقد أدَّت هذه الشبكات إلى تركيز الثروة في أيدي نخبة محدودة؛ ما صَعَّبَ تطوير قطاع خاص مستقل وأضعف القدرة المؤسَّساتية على مواجهة الأزمات. وفي مرحلة ما بعد الأسد، تُواجه الحكومةُ الانتقاليةُ تحديًا مزدوجًا، يتمثَّل في تفكيك هذه الشبكات دون زعزعة الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تأسيس آليات شفَّافة للمُساءلة وتوزيع الفرص بشكل عادل، لضمان ألا تتحوَّل الهيمنة السابقة إلى مصدر جديد للنفوذ والمحسوبية[٢].

لقد ترسَّخ هذا الوضع خلال حكم الأسد في شكل «شبكة اقتصادية-سياسية متماهية» تضم أقارب ومسؤولين ومستفيدين دائمين يهيمنون على القطاعات الاستراتيجية بلا شفافية أو منافسة حقيقية. ووفق دراسة منشورة في مجلة قضائية-قانونية، اقتصرت هذه النخبة على رجال أعمال موالين للنظام السوري، ومُنحت لهم امتيازات واسعة في قطاعات البنوك، الاتصالات، العقارات، والمصادر العامة[٣]؛ وأصبحت المحسوبية والفساد ظاهرة منهجية في البلاد، حيث تحوَّلت موارد الدولة إلى أدوات لضمان استمرار السيطرة السياسية والاقتصادية، بدلًا من الاستثمار في التنمية العامة أو تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة الأزمات[٤].

وفي ذلك السياق، أشارت تقارير رسمية، خلال السنوات التي سبقت اندلاع الاحتجاجات في عام ٢٠١١ وفي المراحل الأولى من الصراع، إلى أن ما يقارب ٨٥٪ من عائدات النفط كان يُحَوَّلُ مباشرةً إلى شبكات النُّفوذ المرتبطة بعائلة الأسد. وفي تلك الحقبة، كان رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد وأحد أبرز رجال الأعمال الموالين للنظام الذين ظهر دورُهم في قطاعات مثل الاتصالات والاستثمارات العقارية والمصرفية، قد رسَّخ موقعه

(١) روان خربوطلي، رأسمالية المحسوبية في سورية: تطور الشبكات الاقتصادية والنخب (١٩٧٠-٢٠٢٤)، مجلة قلمون، أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/kR5Cv

(2) Karam Shaar and Steven Heydemann, Networked Authoritarianism and Economic Resilience in Syria, Brookings Institution, 26 August 2024, available at: https://shorturl.at/dXYp7

(3) Noor Hamadeh, Exploring Business, Human Rights, and Authoritarianism in Syria, Arab Law Quarterly, Vol. 36, No. 4-5, 4 April 2022, pp. 5, available at: https://bit.ly/4q9z3Jz

(4) Mariam Shenawy & Selma Mhaoud, Assad-Era corruption still threatens Syria's transition, report warns, OCCRP, June 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/y6znskke

كمحور للاقتصاد السوري، إذ أظهرت التقديرات آنذاك أنه هيمنَ على نحو ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي عبر شبكة واسعة من الشركات العاملة في الاتصالات والطاقة والخدمات المالية والنقل. وقد جعل هذا النمط من السيطرة ممارسة أي نشاط تجاري من دون المرور عبره أمرًا شبه مستحيل. ومع انتشار الفساد والرشوة في مؤسسات الدولة، وتصاعد تهريب الرساميل إلى الخارج خلال سنوات ما قبل الحرب ومع بدايتها، تراجعت قدرة الاقتصاد السوري على الاستثمار والإنتاج، واتَّسعت فجوات الدخل وتقلَّصت الفرص المتاحة؛ ممَّا أسهم في تفاقم البطالة والفقر وحرمان الشباب من أي عوائد تنموية محتملة(١).

كما يُجَسِّدُ القطاعُ العام في سوريا أحدَ أبرز مظاهر رأسمالية المحسوبية، إذ تحوَّل تدريجيًّا إلى أداة لإدارة الولاءات السياسية أكثر من كونه مؤسسة إنتاجية. فقد توسَّع التوظيفُ الحكوميُّ منذ عهد حافظ الأسد وفق الولاء والامتياز، وليس وفق الاحتياجات الاقتصادية أو خطط التنمية، ما أدَّى إلى تضخُّم الجهاز الإداري، وتراجُع الكفاءة، وغياب الحوافز على الإنتاج. ومع حكم بشار الأسد، استمرَّت هذه البنية وتعمَّقت، حيث أصبح القطاع العام مكتظًّا بالعمالة غير المنتجة، يفتقر إلى الحوكمة والرقابة، ويعتمد على موارد الدولة لضمان ولاء الموظفين عوضًا عن الاستثمار في الإنتاج والخدمات(٢).

هذا الهيكل جعل القطاع العام غير قادر على أداء دوره الطبيعي كمحرِّك للنمو أو داعم للخدمات العامة، فبات عبئًا ماليًّا يستهلك جزءًا كبيرًا من الموارد المحدودة، بينما تراجعت قدرته على الابتكار والمنافسة، كما عزَّز هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة استمرار منظومة المحسوبية؛ ممَّا أعاقَ فرصَ الإصلاح وعرقل جهود تحديث الإدارة العامة. لذلك، فإن أي تصور لاقتصاد سوري جديد بعد الأسد يتطلب إعادة هيكلة شاملة للقطاع العام، وتحرير التوظيف من الحسابات السياسية، وتطبيق معايير صارمة للكفاءة والمساءلة، لضمان بناء اقتصاد أكثر فاعلية واستدامة وقادر على التعافي(٣).

### ب) إعادة تشكيل السلطة الاقتصادية بعد الحرب: ولاءات جديدة ونفوذ مركزي

شهدت الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ صدامًا بين النظام السوري ورامي مخلوف؛ ما كشف هشاشة منظومة المحسوبية التقليدية. دفعت الأزمة بشار الأسد إلى تفكيك شبكاته القديمة مثل حمشو، فوز، وقاطرجي، وإعادة تشكيل شبكة جديدة تعتمد على واجهات مالية صغيرة غير معروفة مثل يسار إبراهيم، راميه ديب، ورزان حميرة، مرتبطين مباشرة بالقصر الجمهوري من دون نفوذ مستقل. أرسَى هذا التحوُّل نموذجًا أكثر انغلاقًا ومركزية قائمًا على الولاء الشخصي وليس تحالفات المصالح، ما عزَّز السيطرة الاقتصادية للنظام وأضعف فرص ظهور قطاع خاص مستقل أو بيئة جاذبة لإعادة الإعمار، ليظلَّ الاقتصاد السوري محكومًا بتوازن هَشٍّ بين النفوذ القديم والولاءات الجديدة(٤).

ويُظهر الواقع الحالي من خلال تحقيق استقصائي لوكالة "رويترز" (يوليو ٢٠٢٥) أن عملية إعادة تشكيل الاقتصاد السوري بعد الحرب لا تتم ضمن إطار مؤسَّسي معلَن، بل عبر لجنة اقتصادية غير رسمية يقودها حازم الشرع، شقيق الرئيس أحمد الشرع، وتضمُّ رجالَ أعمال نافذين وشخصيات مدرجة على قوائم العقوبات، أبرزهم إبراهيم سكريَّة المعروف بـ "أبو مريم الأسترالي"؛ وقد بدأت اللجنة تحركاتها في عام ٢٠٢٤ بتفويض غير معلن من الرئاسة السورية بحجَّة "استعادة الأموال المنهوبة وإعادة هيكلة الاقتصاد"، لكنها تعتمد في عملها

(1) Fatih Kırşanlı, Crony Capitalism and Corruption in the Middle East and North Africa, Journal of Economy Culture and Society, Vol. 68, No. 68, December 2023, pp. 10-12, available at: https://bit.ly/4pGA9g4

(٢)حسين القاضي، القطاع العام في سوريا بين التوظيف السياسي والتراجع الاقتصادي، مجلة قلمون، المجلد ٨، العدد ٣١، أبريل ٢٠٢٥، ص ١٧-٣٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4pJZEgL

(٣) المرجع السابق.

(4) Karam Shaar and Steven Heydemann. Op. cit.

على التفاوض المباشر مع رجال الأعمال وتقديم خيارين: المصادرة الكاملة أو الدخول في شراكات تخضع لسيطرتها، وقد تمَّ في إطار اللجنة الاقتصادية إعادة توزيع أصول تُقَدَّرُ بأكثر من ١,٦ مليار دولار[١].

وتُشير الأدلَّة إلى أن البنية الجديدة للسلطة الاقتصادية ليست قطيعة مع نظام "الاقتصاد العائلي" الذي ترسَّخ خلال عقود حكم الأسد، بل هي إعادة ترتيب داخلية للثروة والموارد، حيث تُستبدل شبكات الاحتكار والمحاباة القديمة بشبكة جديدة تُديرها الدائرة الحاكمة باستخدام أدوات مماثلة، مثل السيطرة على تراخيص الاستثمار وإعادة توزيع حصص الشركات وإخضاع القطاع الخاص لتسويات تفتقر للشفافية والمساءلة، ما يهدِّد فرصَ التعافي الاقتصادي الحقيقي ويحوِّل مرحلةً ما بعد الحرب إلى إعادة ترسيخ بنية سلطوية اقتصادية تحدُّ من قدرة سوريا على جذب الاستثمارات وبناء بيئة إنتاجية تنافسية[٢].

### ج) تأثير تفكيك شبكات النفوذ على العدالة الانتقالية

يعدُّ التعامل مع شبكات رأس المال التي ترعرعت في ظل نظام الأسد معضلة ينبغي إحسان التعامل معها، فعودة رجال أعمال من خارج سوريا مثل محمد حمشو، وسامر فوز، وخلدون الزعبي -وهم من أبرز الواجهات الاقتصادية التي اعتمد عليها النظام السابق في تمويله وتعزيز نفوذه خلال الحرب- لا تعكس مجرَّد تحرُّكات فردية، بل تمثِّل اختبارًا لقدرة الدولة الجديدة على تفكيك منظومة المحسوبية دون خسارة الموارد والخبرات التي ما تزال تلك الشبكات تمتلكها. وهنا يتحدَّد المسار بين تسوية منظَّمة تساعد على كشف شبكات الفساد وضخ رأس المال في الاقتصاد، وبين إعادة تدوير النفوذ القديم بما يقوِّض ثقةَ السوريين بالعدالة الانتقالية ويعيد إنتاج السلطة الاقتصادية السابقة[٣].

وقد كشف سقوط نظام الأسد عن فضيحة فساد وظيفي غير مسبوقة في سوريا، بعد الإعلان في يناير ٢٠٢٥ عن وجود نحو ٤٠٠ ألف موظف وهمي يتقاضون رواتب دون أي عمل فعلي، ما أبرز حجم الانهيار الإداري المتراكم خلال العقود الماضية. وتواجه حكومة تسيير الأعمال تحديات كبيرة لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، إذ يعمل فعليًّا نحو ٩٠٠ ألف موظف بينما تحتاج الدولة أقل من نصف هذا العدد. ومع السعي للتخلُّص من "الموظَّفين الأشباح" وتحقيق وفرةٍ ماليةٍ، تظهر مخاطر اجتماعية وسياسية نتيجة التسريحات الواسعة واستبدال قطاعات كاملة كالأمن والجيش والبعث، إلى جانب بدء خصخصة الشركات الحكومية، في ظلِّ وعود بمضاعفة الرواتب وتحسين المعيشة[٤].

يتبيَّن من ذلك أن حملات التطهير الواسعة بعد سقوط نظام الأسد، رغم طرحها كعدالة انتقالية، تؤدي عمليًّا إلى هزَّة اقتصادية واجتماعية في بلد تتجاوز فيه البطالة ٦٠٪. فإقصاء وإقالة مئات الآلاف دون معايير واضحة تُعَمِّقُ الانقسامات، خصوصًا بين الفئات المرتبطة تاريخيًّا بمؤسسات الدولة. ويُعيد ذلك أخطاء العراق بعد ٢٠٠٣، حيث أدَّى الإقْصاء الواسع إلى تفكُّك المؤسَّسات وتصاعد التوتُّرات الطائفية. وفي سوريا اليوم، يهدِّد تداخل الاستبعاد الاقتصادي والسياسي بتعزيز الهويات المنقسمة وتقويض شرعية الانتقال، ما يجعل العدالة الانتقالية - إذا لم تُبْنَ على محاسبة فردية شفافة - عاملَ زعزعة لا عاملَ استقرار[٥].

وتوضِّح إجراءاتُ السلطات الجديدة، مثل إعادة تشكيل

(1) Timour Azhari and Feras Dalatey, Syria is secretly reshaping its economy. The president's brother is in charge, Reuters, 24 July 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/4j9nfhv6

(2) Ibid.

(٣) تمارا عبود، النفوذ الاقتصادي في سوريا الجديدة.. تفكيك شبكات الأسد أم استيعابها؟، تليفزيون سوريا، مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/NDp29

(٤) مصطفى رستم، "الموظف الشبح"... يظهر بعد سقوط نظام الأسد، إندبندنت عربية، ٧ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/eeQWi

(٥) نادية أسعد، تطهير ما بعد البعث في سوريا: عدالة انتقالية أم محفز

الشرطة وفق مرجعيات دينية، أن العدالة الانتقالية تواجه تحديًا مزدوجًا: تفكيك النفوذ القديم وإعادة إنتاج أشكال جديدة من السيطرة. فالاعتماد على الانتماءات العقيدية في التعيينات والتدريب يعمّق الانقسامات ويُعيد إنتاج آليات الإقصاء بصيغة جديدة، بينما يصبح الأمن أداةً للتحكُّم بالموارد والأسواق والمجتمع، ممَّا يجْعل إعادةَ هيكلةِ الشرطة خطوةً محوريةً لرسم ملامح النفوذ الاقتصادي والسياسي المستقبلي ويؤثر على استقرار المرحلة الانتقالية[١].

## المحور الثاني- هيكلة اقتصاد الحرب: ديناميات اقتصاد الصراع السوري

شهد الاقتصاد السوري منذ ٢٠١١ تحولات عميقة، حيث تحوّل النشاط الإنتاجي إلى اقتصاد حرب يعتمد على الافتراس والجبايات والتحويلات الخارجية. وتزاوجت السياسات النيوليبرالية مع الاستبداد لتعميق التفاوتات الاجتماعية، فيما شكلت العقوبات الدولية حاجزًا أمام إعادة الإعمار وتنمية اقتصاد رسمي مستقر.

### أ) تحويل النشاط الإنتاجي إلى اقتصاد حرب

يشير مصطلح "الاقتصاد السياسي للحرب الجديدة" إلى نظام مختلف جذريًا عن "اقتصاد الحرب" المركزي والمكتفي ذاتيًا الذي اتَّسمت به الحروب الشاملة في القرن العشرين. هذه الحروب تُوصف بأنها "حروب مُعولمة"، وتتميَّز بتفتيت الدولة ولامركزيتها، حيث يحل "نقل الأصول" (Asset Transfer) والدعم الخارجي محل الإنتاج المحلي المنهار كمصدر رئيسي لتمويل المجهود الحربي. يشمل نقل الأصول الأشكال الأساسية للافتراس مثل النهب، والسرقة، والابتزاز، وأخذ الرهائن. كما يشمل الضغط على السوق من خلال نقاط التفتيش والحصار، ممَّا يسمح للوحدات القتالية بالتحكُّم في الأسعار وإجبار السكان على بيع ممتلكاتهم بأسعار زهيدة للحصول على الضروريات[٢].

مع تفكُّك البنية الإنتاجية في سوريا منذ ٢٠١٢ وحتى سقوط نظام الأسد في ٢٠٢٤، تحوَّل الاقتصاد من إنتاجي إلى اقتصاد حرب قائم على البقاء تحت ضغط النزاع والعزلة والعقوبات. مع تراجع الزراعة والنفط والصناعة، أصبحت مصادر الدخل الأساسية مرتبطةً بالجبايات على الطُّرق والمعابر، والتحويلات المالية من المغتربين، والمساعدات الإنسانية، فيما نشأتْ شبكات اقتصادية موازية مرتبطة بالنُّخب العسكرية والأمنية، استفادت من الاستيراد غير الرسمي والبيع في السوق السوداء، إلى جانب توسُّع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما فيها الكبتاجون كمصدر دخل لشبكات نافذة[٣].

وتجاوزت هذه الشبكات الاقتصاد التقليدي لتشمل فرض "ضرائب حرب" وأموال حماية على السلع الأساسية، إضافة إلى التهريب والتجارة غير القانونية واختراق العقوبات. ومع انهيار النشاط الإنتاجي المحلي، أصبح الاعتماد على التحويلات الخارجية والمساعدات الإنسانية أمرًا حيويًّا لاستمرارية الاقتصاد. هذا النموذج القائم على الافتراس والسيطرة على التدفُّقات المالية العالمية يعزّز مصالحَ راسخة في استمرار النزاع، ويحوّل الاقتصاد إلى أداةٍ للبقاء السياسي بدل أن يكون محرِّكًا للتنمية والاستقرار[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد السوري، شهد بالتزامن مع الحرب، صدمةً اقتصاديةً حادَّة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى

---

للانقسام؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: منتدى فكرة، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4zfwzdm

(1) Amina Ismail and Khalil Ashawi, Syria's new leaders turn to Islamic law in effort to rebuild Assad's police, Reuters, 23 January 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://shorturl.at/KH3yn

(2) M. Kaldor, New & Old Wars, (Stanford: Stanford University Press, 2nd ed., 2007), pp. 95-118.

(٣) حسام الحميد، الاقتصاد السياسي للحرب: السياسات الاقتصادية في سورية بعد ٢٠١١، مجلة قلمون، المجلد ٨، العدد ٣١، أبريل ٢٠٢٥، ص ١٢٩-١٥٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48G8ztv

(٤) المرجع السابق.

٢٠٢٢، حيث انهار نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي -٢٨٪ في عام ٢٠١٢. اقترنت هذه الأزمة بـ قفزات تضخمية ضخمة، بلغت ذروتها حوالي ٥٠٪ في عام ٢٠١٥. ورغم أن معدَّلات الانكماش هدأتْ واستقرَّ النموُّ حولَ الصِّفر بعد عام ٢٠١٨، ظلَّ الاقتصاد يُعاني من بطالة هيكلية مستمرَّة عند مستويات مرتفعة (حوالي ١٥٪) طوال الفترة، ممَّا يؤكِّد التأثير المدمِّر والطويل الأمد للصراع على البنية الاقتصادية ومستويات المعيشة[١].

**ب) النيوليبرالية الاستبدادية: انعكاسات على ديناميات إعادة الإعمار**

شهدت سوريا منذ مطلع الألفية تحوّلًا تدريجيًّا نحو سياسات تُوصف بالنيوليبرالية الانتقائية، لم تهدف إلى تحرير السوق فعليًّا، بل إلى إعادة تشكيلِه بما يخدم السلطة القائمة. تمَّ رفع بعض القيود على الاستثمار والقطاع الخاص والانفتاح على رؤوس الأموال، إلا أنَّ هذا التحوُّل لم يُنتج اقتصادًا تنافسيًّا، بل عَمَّقَ التفاوتات الاجتماعية، وأضعف الطبقة الوسطى، وقلَّص دور الدولة الاجتماعي مع تعزيز دورها الأمني. وهكذا تزاوجت النيوليبرالية مع الاستبداد، فحُوِّل الاقتصاد إلى فضاء مسيطَر عليه سياسيًّا تُدار فيه الموارد بما يخدم بقاء السلطة لا متطلبات التنمية[٢].

تفاعل هذا الإرث النيوليبرالي-الاستبدادي مع اقتصاد الحرب بعد ٢٠١١، ممَّا زاد من هشاشة الاقتصاد السوري وعمَّق الانهيار البنيوي. تراجعت قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، بينما توسَّعت شبكاتُ الامتيازات الاقتصادية المرتبطة بالنزاع، وتحول القطاع الخاص إلى مساحة يهيمن عليها أمراء الحرب والمستفيدون من الظروف الاستثنائية، بما في ذلك العقوبات والتهريب. وفي مرحلة ما بعد الأسد، أصبح هذا الإرث يشكل تحديًا مركزيًّا أمام أي إصلاح اقتصادي، إذ يستلزم إعادة بناء السوق على أسس شفافة وقواعد عادلة تسمح بانتعاش الإنتاج واستيعاب الكفاءات وتقليص الاعتماد على اقتصاد الظل، وهو شرط أساسي لإعادة بناء دولة أكثر استقرارًا وشرعية وقدرة على التعافي[٣].

في مواجهة هذا الإرث المعقَّد من النيوليبرالية الاستبدادية واقتصاد الحرب، اتَّجه أحمد الشرع منذ تولّيه المرحلة الانتقالية في ٢٠٢٥ إلى تطبيق برامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة الدولة وإطلاق سياسات اقتصادية جديدة، تعتمد على كفاءة مؤسساتية، وخفض الفساد والمحسوبية، وجذب الاستثمار[٤]، وفي هذا الإطار، قام بتشكيل حكومة انتقالية تضم ٢٣ وزيرًا بتوزيع طائفي/مناطقي (تضم وزيرًا درزيًّا وآخر كرديًّا ووزيرًا علويًّا)[٥]؛ وفي محاولة لتوسيع المشاركة اقتصاديًّا، تبنَّت الحكومة الانتقالية برنامج تحرير اقتصادي واسع، يتضمَّن خصخصةَ غالبية الشركات الصناعية التي كانت تديرها الدولة، فضلًا عن تسريح جزء من موظفي القطاع العام وإلغاء ما يُعرف بـ «العمال الوهميّين» من جداول الرواتب الحكومية[٦].

وَسَعَتْ حكومة أحمد الشرع إلى اعتماد إجراءات اقتصادية ذات طابع رمزي، مثل زيادة رواتب القطاع العام، وتحرير التعامل بالدولار، وتوحيد الرسوم الجمركية، كوسيلة لشراء

(1) World Bank Group, World Development Indicators, World Bank DataBank, n.d., Accessed: 13 December 2025, available at: https://bit.ly/4rRnj02

(٢) جوزيف ضاهر، الاقتصاد السياسي في سورية: الديناميكيات النيوليبرالية والاستبدادية، مجلة قلمون، المجلد ٨، العدد ٣١، أبريل ٢٠٢٥، ص ٣٧-٥٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4aU6Y4H

(٣) المرجع السابق.

(٤) الشرع، في أول خطاب رئيسًا: سأعمل على تشكيل حكومة شاملة تعكس تنوع سوريا، الشرق الأوسط، ٣١ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/DMDPs

(٥) الشرع يشكل حكومة انتقالية "شاملة" تضم وزيرة واحدة، وتحذيرات أمريكية من هجمات محتملة مع حلول العيد، بي بي سي، ٣٠ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KLKKHB

(6) Riham Alkousaa, Syria's new Islamist rulers to roll back state with privatizations, public sector layoffs, Reuters, 31 January 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://shorturl.at/GYjzO

الوقت وإظهار قدرة الدولة في ظلِّ انهيار بنيوي شامل. ورغم تركيز السياسات على تجنُّب الأزمات الفورية عبر تأمين التمويل والطاقة، يكشف غياب رؤية اقتصادية واضحة وضعف الاعتراف الدولي عن استمرار الاقتصاد كأداة لإنتاج الشرعية السياسية لا لتحقيق التنمية، ممَّا يرسِّخ النمط السلطوي بواجهة جديدة ويحدُّ من فرص إعادة الإعمار المستدامة[١].

### ج) تعطيل العقوبات الدولية لإعادة الإعمار

منذ ٢٠١١، تراكمت العقوبات الدولية على سوريا عبر مسار زمني معقَّد، بدأ بحظر النفط وتجميد الأصول وقيود البنك المركزي، ثم توسَّع بين ٢٠١٣ و٢٠١٨ ليشمل قطاعات الشحن والطيران والمصارف والطاقة والفوسفات. وشكَّل قانون قيصر في ٢٠١٩ نقطة تحوُّل بالغة الأثر، إذ حوَّل العقوبات إلى نظام يجرِّم أي تعامل خارجي مع قطاعات البناء والطاقة، ما عطَّل الاستثمار في الإعمار. بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ ظل الإطار العقابي ثابتًا مع استثناءات إنسانية محدودة، فيما بدأ الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٢٣ بتوسيع بعض الإعفاءات لمشروعات التعافي، وصولًا إلى تخفيف محدود في ٢٠٢٤ سمح بمرونة أكبر للمنظمات الدولية، لكنه لم يشمل القطاعات الحيوية، ما أبقى الاقتصاد السوري مشلولًا وجعل التخفيف ذا طابع إنساني أكثر من كونه اقتصاديًّا[٢].

يمثِّل هذا الإطار القانوني -خصوصًا العقوبات الأمريكية بقيادة قانون قيصر وأوامر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)- أحد أبرز العوائق أمام إعادة الإعمار والتحول الاقتصادي، إذ تُبقي هذه العقوبات المصارف والشركات الدولية مترِدّدة في أي تعامل مع الاقتصاد السوري. كما أنها تفرض تبعاتٍ واسعةً على أي طرف يحاول التوسُّع في الاستثمار أو التمويل، ما يحدُّ من تدفُّق رؤوس الأموال والخبرات الفنية اللازمة لإطلاق مشاريع بنيوية. أما العقوبات الأوروبية، رغم تعليق جزئي لبعض القيود في قطاعات الطاقة والنقل خلال ٢٠٢٥، فتظل مؤقَّتة وغير مؤكَّدة قانونيًّا، ما يزيد حالة عدم اليقين ويحدُّ من إمكانية إطلاق مشاريع طويلة الأمد[٣].

ويتجاوز تأثير العقوبات مجرَّد تعطيل التمويل والتحويلات، ليطالَ عمليةَ الإصلاح الاقتصادي والمؤسَّسي نفسها. فالقيود على النظام المصرفي تمنع إعادة الاتصال بالنظام المالي العالمي، وتحافظ على اعتماد الاقتصاد على التعاملات النقدية غير الرسمية، ممَّا يقوِّض قدرةَ الدولة والقطاع الخاص على بناء بنية مالية شفافة وحديثة ويحدُّ من ترسيخ حوكمة فعَّالة. ونتيجة لذلك، يظل استمرار العقوبات عاملًا أساسيًّا في تعميق هشاشة الاقتصاد السوري وتقليص فرص بناء مؤسَّسات مستقرَّة قادرة على قيادة إصلاح مستدام بعد الحرب[٤].

## المحور الثالث- إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بعد الأسد

مع سقوط نظام الأسد، بدأ الاقتصاد السوري يشهد إعادة توزيع غير مسبوقة للسلطة الاقتصادية، انعكست على مراكز النفوذ التقليدية والموارد الاستراتيجية. تراوحت هذه التحولات بين تغيُّر القوى الاقتصادية المحلية وإعادة تشكيل مراكز القرار بما يتماشى مع الظروف الجديدة بعد الحرب.

### أ) تباين السيطرة على الموارد بين المناطق

بعد سقوط نظام الأسد، تحول الاقتصاد السوري إلى تركيبة معقَّدة متعدِّدة المراكز، حيث لم تعد الموارد الاقتصادية

(1) Louisa Loveluck and Zakaria Zakaria, Syria's dire economic woes threaten to undermine its new government, The Washington Post, 5 February 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://bit.ly/49aWpJf

(2) Vittorio Maresca di Serracapriola and Karam Shaar, What Should Be Done with EU Targeted Sanctions on Syria, observatory of political and economic Networks, Accessed: 13 December 2025, available at: https://opensyr.com/en/pages/p-35.

(3) Erwin van Veen, Sanctions, governance and reconstruction in Syria: Mapping a way forward, Clingendael - The Netherlands Institute of International Relations, April, 2025, available at: https://bit.ly/44wHV3J

(4) Ibid.

مركَّزة بالكامل في الحكومة المركزية بدمشق[١]. فالانقسام الإداري والجغرافي العميق أدَّى إلى ظهور ثلاث مناطق رئيسية تسيطر كلٌّ منها على مواردها بشكل شبه مستقل، ومناطق سيطرة دمشق والساحل تعتمد على المؤسَّسات الرسمية والعملة الوطنية، لكنها تُعاني من شُحّ الموارد الطبيعية، وتعتمد على دعمٍ خارجيٍّ محدودٍ من حلفاء مثل روسيا وإيران. كما تحتفظ الحكومة المركزية بالنفوذ في القطاعات الاقتصادية الحساسة مثل الطاقة والمالية عبر شخصيات مرتبطة ببنية الحكم السابقة، ما يمنحها قدرة محدودة على التحكُّم في الاقتصاد رغم الانهيار الشامل[٢].

في المقابل، تسيطر الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا على معظم الثروات النفطية والزراعية، ما يمنحها قدرة شبه مستقلَّة على إدارة مواردها. ومع ذلك، فإن العُزلة السياسية والعقوبات الدولية تحدُّ من استفادتها الاقتصادية الكاملة، وتفرضُ قيودًا على الانفتاح التجاري والتطوير المحلي. أمَّا المناطق الواقعة تحت نفوذ المعارضة المدعومة من تركيا في الشمال الغربي، فاقتصادها يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على التدفُّقات التجارية والمساعدات التركية، مع اعتماد محدود على الإنتاج المحلي[٣].

هذا الانقسام في السيطرة على الموارد يجعلها أدوات نفوذ وصراع بين الأطراف المختلفة، ويضعف قدرة الدولة على توزيع الموارد بشكل عادل أو بناء اقتصاد موحَّد، كما أن انخفاض إنتاج النفط من أكثر من ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا قبل ٢٠١١ إلى نحو ٩١ ألفًا في ٢٠٢٣، قَلَّلَ من قدرة الدولة على التمويل، وأدَّى إلى اقتصادٍ متعدِّد المراكز، لأن أيَّ سياسات موحَّدة ترتبط بإعادة دمج المناطق واستعادة موارد الطاقة[٤].

وفي ظلِّ الانقسام الإداري والجغرافي العميق الذي يعيد توزيع السيطرة على الموارد بين مناطق مختلفة في سوريا، يصبح إصلاح المؤسسات وتعزيز فعالية الدولة المركزية ضرورة لإدارة الموارد بشكل فعَّال. وتُعَدُّ إعادةُ توزيع السلطات على المستوى المحلي أمرًا حيويًّا لضمان استجابة السياسات الاقتصادية لاحتياجات المجتمعات المختلفة، بما في ذلك اللاجئون والنازحون والأُسر التي ترأسُها نساء. كما أن إشراك الأطراف الاقتصادية والاجتماعية في صنع القرار يساعد على تحديد أولويات الاستثمار وتوزيع الموارد بعدالة، ويقلِّل من سيطرة النخب على الاقتصاد، ويعزِّز شرعية الحكومة، ويزيد قبول المجتمع للسياسات الجديدة في سياق بلد متعدِّد المراكز الاقتصادية والإدارية[٥].

### ب) تأثير الانقسام على الخدمات العامة والاقتصاد المحلي

انعكس الانقسام الجغرافي والإداري في سوريا بشكل واضح على الخدمات العامة والبنية التحتية في سوريا؛ فقد شهدت مناطق مثل دمشق والمناطق الوسطى ضعفًا شديدًا في البنية التحتية ونقصًا في السيولة، مع تدهور التعليم والصحة والكهرباء، ما يزيد صعوبة إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. بينما تمكَّنت بعضُ المناطق، مثل إدلب، من الاستفادة من شبكات دعم شبه مستمرة، مما خلق تفاوتًا واضحًا في جودة الخدمات والقدرة الإنتاجية بين المناطق[٦].

توصَّلت قواتُ سوريا الديمقراطية "قسد" مع الحكومة الانتقالية بقيادة "أحمد الشرع" في مارس ٢٠٢٥ إلى اتفاق مبدئي

(1) Timour Azhari, A tale of two Syrias: free-market opening sows resentment of new rulers, Reuters, 29 April 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/5cmvvhr8

(2) Robert F. Worth, The honeymoon is ending in Syria: A former jihadist needs more than charisma to heal his shattered country, The Atlantic, 14 May 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/2s6pj4bc

(3) Ibid.

(٤) شذى خليل، تحليل حول مستقبل الاقتصاد السوري بعد سقوط نظام بشار الأسد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://rawabetcenter.com/archives/178142

(5) Yezid Sayigh, Syria Needs a Reconstruction Plan, Carnegie endowment, 31 October 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://shorturl.at/qWAVU

(6) Ibid.

لدمج القوات الكردية في الجيش السوري الجديد، بعد مفاوضات استمرَّت أشهر بدعم أمريكي ودولي[١]؛ وقد كشف الاتفاق عن تحوُّلات ملموسة في توزيع السلطة الاقتصادية، إذ سمح للحكومة الانتقالية باستعادة السيطرة على مناطق نفطية استراتيجية في شمال شرق البلاد (تضم ٩٥٪ من موارد النفط والغاز في البلاد)، بينما ظلَّ الساحل والمناطق الوسطى تحت تأثير اضطرابات أمنية ونفوذ المليشيات المحلية التي فرضت سيطرتها على موارد اقتصادية حيوية. هذا الوضع أنتج اقتصادًا متعدِّد المراكز، حيث أصبح أي تخطيط اقتصادي موحَّد مرتبطًا بقدرة الحكومة على إعادة دمج هذه المناطق والتحكُّم في موارد الطاقة بشكل فعَّال[٢].

منذ ٢٠١١، سيطرتْ قوى خارجية ومحلية على مساحات واسعة من سوريا، بما فيها معظم الحقول النفطية، ما خفض الإنتاج إلى نحو ٩١ ألف برميل يوميًّا وحدَّ من قدرة الدولة على التمويل، وخلق اقتصادًا يجعل أي سياسة موحَّدة مرهونة بإعادة دمج هذه المناطق واستعادة موارد الطاقة، وفي هذا السياق، يظل دور الدولة حاسمًا في تخصيص الموارد وحماية السوق الحيوي من الهيمنة الخارجية[٣]. بينما يعتمد نجاح الحكومة الانتقالية على قدرتها على خلق بيئة مؤسَّسية شفَّافة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتمكِّن القطاع الخاص والمجتمع المدني من لعب دور حقيقي في توفير الخدمات وخلق فرص العمل بعيدًا عن المركزية التي فشلت في الماضي[٤].

### ج) بروز تحديات بشأن الاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار

يؤكِّد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فبراير ٢٠٢٥) أن الاقتصاد السوري يعاني تراجعًا حادًّا، حيث تقلَّص الناتج المحلي الإجمالي الحالي إلى أقل من نصف مستواه قبل الحرب، ومؤشر التنمية البشرية هبط إلى ٠,٥٥٧ مقارنة بـ٠,٦٦١ عام ٢٠١٠، ما يعكس خسارة ثلاثة عقود من التقدم التنموي. واستمرار معدل النمو البالغ ١,٣٪ سنويًّا يعني أن استعادة مستوى ٢٠١٠ ستستغرق نحو ٥٥ عامًا، بينما يتطلب تحقيق تعافٍ ملموس نموًّا سنويًّا بين ٣,٧٪ و٧,٦٪ مع إصلاح الحوكمة وتعزيز الإنتاجية وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية[٥]. ويشير البرنامج إلى أن التعافي لا يمكن أن يقتصر على المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل، بل يحتاج إلى استثمارات تنموية طويلة المدى لإعادة استقرار الاقتصاد والمجتمع، مع التركيز على استعادة القدرة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتنشيط القطاع الزراعي، وضمان الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والطاقة[٦].

تُقدَّر تكلفة إعادة إعمار سوريا بنحو ٢١٦ مليار دولار تشمل ٨٢ مليارًا للبنية التحتية و٧٥ مليارًا لإعادة بناء المساكن و٥٩ مليارًا للمنشآت غير السكنية، وفقًا لتقديرات البنك الدولي (أكتوبر ٢٠٢٥). وتعكس هذه الكلفة حجم الدمار الواسع الذي طال ما يقرب من ثلث رأس المال الثابت قبل الحرب، حيث بلغت الأضرار المادية المباشرة نحو ١٠٨ مليارات دولار موزَّعة بين البنية التحتية (٤٨٪) والقطاع السكني وغير السكني، مع تصدُّر

(١) فلاديمير فان ويلجنبرج، تيسير الاتفاق الجديد مع "قوات سوريا الديمقراطية" هو مفتاح تحقيق الاستقرار في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٧ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/msexuru9

(2) International Crisis Group, A helping hand for post-Assad Syria, International Crisis Group, May 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/mvnr4njx

(3) Azhari, Timour, A tale of two Syrias, Op. cit.

(4) Sinan Hatahet, Syria's post-Assad honeymoon is over. Now the hard work of state-building begins, Atlantic Council, 23 January 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/kkd5fwsm

(5) UNDP, The Impact of the Conflict in Syria: a devastated economy, pervasive poverty and a challenging road ahead to social and economic recovery, UNDP, 24 February 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://shorturl.at/ptbMY

(٦) يحتاج أكثر من نصف قرن - توقع أممي صادم لتعافي اقتصاد سوريا، دويتشه فيله، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/4qof0

محافظات حلب وريف دمشق وحمص قائمة المناطق الأكثر تضرُّرًا. ويؤكِّد البنك الدولي أن نجاح جهود الإعمار يستلزم التزامًا جماعيًّا وتنسيقًا دوليًّا لإعادة الخدمات الأساسية، وإحياء المجتمعات المحلية، ووضْع أُسُسٍ تنميةٍ أكثر صمودًا واستدامة للمستقبل(١).

على صعيد التعافي الفوري، أظهرت مؤشرات الاقتصاد السوري بعد عشرة أيام من سقوط نظام بشار الأسد بداية زخم إيجابي، حيث أعاد المصرف المركزي تشغيل الصرَّافات الآليَّة وخدمات الدفع الإلكتروني، وقفزت الليرة بأكثر من ٤٥٪ لتقترب من مستويات ما قبل الانهيار. كما استأنفت المطارات الرئيسية عملها، وزادت حركة الطيران والشحن، وعودة الشاحنات عبر الحدود مع الأردن(٢). غير أن الخبراء يشيرون إلى أن استقرار الاقتصاد مرتبط بعودة إنتاج النفط والقمح وتشغيل المؤسسات، إضافة إلى توفير الأمن السياسي والاقتصادي، في ظلِّ توقُّعات البنك الدولي باستمرار ضعف الاستثمار الخاص وارتفاع معدَّلات الفقر(٣).

وفي الوقت نفسه، شهدت سوريا زخمًا استثماريًّا إضافيًّا مع إعلان دول مثل السعودية (أكتوبر ٢٠٢٥) عن حزمة واسعة من المشاريع في مختلف القطاعات، بالتوازي مع دعم صندوق النقد الدولي لبناء مؤسسات اقتصادية قوية(٤). كما اندفعت الشركات التركية الكبرى لدخول سوق إعادة الإعمار في سوريا الذي تقدِّره تركيا بنحو ٤٠٠ مليار دولار، لتنخرط في مشاريع رئيسية بقطاعات الطاقة والبنية التحتية والمطارات، في إطار جهود لدعم الاستقرار وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين، وتحويل سوريا إلى شريك اقتصادي إقليمي مستقر، ما يعكس عودة سوريا التدريجية إلى المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي(٥).

ويمثِّل الانتقال السياسي فرصة لإعادة تعريف علاقة الدولة بالاقتصاد، عبر تفكيك شبكات النفوذ القديمة وبناء إطار اقتصادي يقوم على الشفافية واستقلالية المؤسسات وإعادة توزيع الموارد بعدالة أكبر. غير أن هذا المسار يواجه مقاومة الفاعلين المستفيدين من اقتصاد الحرب، إضافة إلى الشروط الدولية المرتبطة بالمساعدات. كما تتطلَّب إعادة دمج الاقتصاد السوري في المحيط الإقليمي إصلاح النظام الضريبي والجمركي، حسم قضايا الملكية والإعمار، ومعالجة توسع الاقتصاد غير الرسمي. ويقف صناع القرار أمام معادلة حساسة: الشروع في إصلاحات جذرية لتعزيز الثقة والاستثمار، أو استمرار نفوذ اقتصاد الظلِّ بما يهدِّد استقرار المرحلة الانتقالية(٦).

## خاتمة:

تُظهِر قراءة مسار الاقتصاد السوري عبر العقود أنَّ المحسوبية لم تكن مجرد انحراف عن منطق السوق، بل كانت الإطار الحاكم للمنظومة الاقتصادية برمَّتها. فقد أدَّت سيطرة شبكات النفوذ إلى تآكل مؤسسات الدولة، وإضعاف القدرة الإنتاجية، وتوجيه الموارد نحو شبكات خاصة بدلًا من التنمية

(1) World Bank Group, Syria's Post-Conflict Reconstruction Costs Estimated at $216 billion, World Bank Group, 21 October 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://tinyurl.com/4rnfp3te

(٢) الاقتصاد السوري يبدأ مسار التعافي بعد ١٠ أيام من سقوط الأسد، اقتصاد الشرق بلومبرج، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/wIQcE

(٣) كريم حمادي، الاقتصاد السوري بعد سقوط الأسد إلى أين؟، جريدة النهار، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hLVlf

(٤) السعودية تضع اللمسات الأخيرة على استثمارات واسعة في سوريا، سي إن إن الاقتصادية، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/WyEu4

(5) Ceyda Caglayan, Turkish firms pursue ambitious plans in rebuilding of Syria's economy, Reuters, 4 February 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://reut.rs/48veGRh

(6) Bilal Mahli, Syria's Post-Conflict Recovery: Challenges and Prospects for Reconstruction and Stability, Policy Center for the New South, 11 April 2025, Accessed: 13 December 2025, available at: https://shorturl.at/YokzA

العامة. ومع دخول البلاد مرحلة ما بعد الأسد، يتبيَّن أن هذا الإرث لا يزال حاضرًا في تفاصيل الواقع الاقتصادي، إذ لم تختفِ آليات الريع والاحتكار، بل اتَّخذت أشكالًا جديدة تتكيَّف مع موازين القوى المتغيرة. وهذا ما يجعل مهمة الإصلاح أكثر تعقيدًا، إذ لا تقتصر على تحسين السياسات، بل تتطلَّب إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والاقتصاد من جذورها.

لقد أفرزت سنوات الصراع واقعًا اقتصاديًّا هَشًّا يفتقر إلى أي ديناميكيات قادرة على توليد النمو أو استدامته. فالحرب أنتجت طبقة واسعة من المستفيدين من الفوضى، وصنعت اقتصادًا موازيًا أكثر قوة وتأثيرًا من الاقتصاد الرسمي، ما عمَّق التشظِّي وأضعف قدرة الدولة على استعادة دورها. وفي مواجهة هذه البنية المركَّبة، تبدو جهود إعادة الإعمار مهدَّدة بالوقوع في الفخ ذاته إذا لم تُقرن برؤية واضحة تهدف إلى تفكيك الممارسات القديمة، وإغلاق مسارات الفساد، ومنع إعادة تدوير النخب التي ارتبط نشاطها بالمحسوبية أو اقتصاد الحرب. فبدون هذا التحول البنيوي، ستبقى أي إعادة بناء مجرد تحسينات شكلية فوق أرضية غير مستقرَّة.

وعليه، فإن مستقبل الاقتصاد السوري سيتحدَّد بقدرة الحكومة الانتقالية والقوى الفاعلة على رسم مسار جديد يتجاوز المنطق الذي حكم العقود الماضية. فبناء اقتصاد منتج يتطلَّب إصلاحًا إداريًّا ومؤسَّسِيًّا، وتعزيزًا لسيادة القانون، وخلق بيئة تمكِّن المبادرات الفردية والاستثمار الحقيقي بعيدًا عن التحكُّم السياسي. كما يتطلَّب إعادة توزيع عادلة للفرص، وإشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار، واستعادة الثقة بين الدولة والمواطنين. إن نجاح هذه المهمَّة لن يكون سريعًا أو سهلًا، لكنه السبيل الوحيد لإرساء تعافٍ حقيقي يفتح الباب أمام اقتصادٍ قادرٍ على النموّ والاستدامة، ويمنح السوريّين فرصةً لبناء دولة جديدة لا يُعاد فيها إنتاج الماضي، بل تُصاغ فيها قواعد مستقبل مختلف.

# السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد: قراءة في الأهداف والأداء

زين العابدين محمد*

**مقدمة:**

تداولت صحيفة "واشنطن بوست" صورًا للرئيس السوري أحمد الشرع، وهو يُحرك قطع الشطرنج بهدوءٍ وثقة، أثناء إقامته بفندق "سانت ريجيس" بالعاصمة الأمريكية واشنطن، خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة في ٩ نوفمبر ٢٠٢٥. ترمز صور الشرع إلى وضع السياسة الخارجية السورية الجديدة؛ حيث تُصاغ السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد في بيئةٍ إقليمية شديدة التوتر والاضطراب نتيجة تبعات عملية طوفان الأقصى، تخطو فيها خطوات حذرة على رقعة الشطرنج الإقليمية والدولية، متبنيةً مقاربة براجماتية قائمة على "تصفير المشكلات" حسب تعبير الرئيس السوري أحمد الشرع[١]. تهدف دمشق من خلال تلك السياسة إلى إعادة تعريف دورها الجيوسياسي وموضعها ضمن نظامٍ إقليميٍ جديد، يشهد تراجع النفوذ الإيراني أو محور المقاومة، مقابل محاولات إقليمية ودولية لملء الفراغ وفرض واقع جديد في المنطقة[٢].

بالرغم من أهمية التحديات التي تُواجهها سوريا في المجال الخارجي، فإن ذلك لا يعني أن صياغة السياسة الخارجية تتم بمعزلٍ عن قضايا الداخل؛ فسوريا ورثت تركةً ثقيلة نتيجة حكم آل الأسد للبلاد، خاصةً عقب ثلاثة عشر عامًا من حربٍ أهلية مدمرة، حولت سوريا إلى دولةٍ معزولة عالميًا، ومنهكة اقتصاديًا نتيجة العقوبات المفروضة عليها، ومفككة بين قوى دولية وإقليمية تتقاسم مناطق النفوذ فيما بينها. ومن هذا المنطلق يمكن القول إجمالًا، أن هناك أربعة أهداف وقضايا مركزية للسياسة الخارجية السورية الجديدة تتشابك مع بعضها البعض، تسعى الإدارة الجديدة في دمشق للتعامل معها، وتتمثل تلك الأهداف في الآتي: اكتساب الشرعية الدولية، ملف قوات قسد والاحتلال الإسرائيلي للجولان والجنوب السوري، ورفع العقوبات الدولية وإعادة الإعمار، وملف الطاقة.

تُشير إحدى التعريفات للسياسة الخارجية بأنها عملية تكيفية قوامها تحديد أهداف معينة للدولة؛ لإحداث تغيرات في البيئة الخارجية من شأنها أن تعود على الدولة بمنافع معينة، أي بمعنى آخر أن الدولة تتصرف في إطار بيئة دولية شديدة التعقيد والتغير، تواجه فيها مجموعة من التحديات والفرص، ومن ثم تكون السياسة الخارجية أداة الدول، لتغيير مظاهر غير مرغوبة، والمحافظة على المظاهر المرغوبة التي تعود عليها بالنفع[٣].

في ضوء ذلك، يروم هذا التقرير لقراءة كيفية تعاطي الإدارة السورية الجديدة في المجالين الدولي والإقليمي مع الأهداف المركزية آنفة البيان، والتوقف على النجاحات والإخفاقات في هذا الصدد، وعليه ينقسم التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية: يتطرق الأول إلى الأهداف السياسية والأمنية،

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) إبراهيم حميدي، أحمد الشرع: استراتيجية سوريا تصفير المشاكل... ولا يمكننا نسخ "الاتفاقات الإبراهيمية"، المجلة، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48zNalv

(٢) ساشا العلو وفاضل خانجي، تحديّات السياسة السورية الجديدة: أسئلة البوصلة والخيارات الاستراتيجية، عمران للدراسات الاستراتيجية، ١٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48k5u0T

(٣) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨)، ص ص ٢٣-٢٤.

بينما يتناول المحور الثاني الأهداف ذات الطابع الاقتصادي. أما المحور الثالث، فتم تخصيصه لتقييم أداء سوريا في سياساتها الخارجية ومدى نجاحها في تحقيق تلك الأهداف من عدمه.

## المحور الأول- الأهداف السياسية والأمنية للسياسة الخارجية السورية الجديدة... من الجهادية إلى طاولة المفاوضات: جذور البراجماتية

بدايةً، لا يمكن فهم السياسة الخارجية السورية الحالية والبراجماتية التي تميزت بها، دون الرجوع إلى تاريخ تحول **"هيئة تحرير الشام"** ذاتها -التي تمثل نواة الإدارة الجديدة في دمشق- من فرعٍ لتنظيم القاعدة في سوريا إلى تنظيم محلي أعلن فك ارتباطه بالقاعدة في يوليو ٢٠١٦، ويُفسر ذلك في إطار نظرية "النُظم المفتوحة"، التي تهتم بكيفية تفاعل الفاعلين من غير الدول مع البيئة المحيطة بهم، وقدرتهم على التكيف معها من أجل البقاء[١].

تمدنا قراءة ذلك التحول بعدسةٍ مُفسرة، لكيفية بناء هيئة تحرير الشام خبرة التعامل بالمجال الدولي، واكتسابها القدرة على التعامل ببراجماتية مع جميع الأطراف وبناء علاقات تعاون حتى مع أعدائها، وهو ما يُساعدنا بالتالي على بناء تصور لدور سوريا ما بعد الأسد في المجال الخارجي.

بدأت جبهة النصرة في التشكل كفرعٍ تابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، التابع بدوره لتنظيم القاعدة آنذاك مع نهاية ٢٠١١، غير أنه في منتصف ٢٠١٣، بدأت أولى ملامح التحول حينما أعلنت جبهة النصرة الانفصال عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ومبايعتها لأيمن الظواهري أمير تنظيم القاعدة[٢]، ويرجع ذلك لخلاف نشب بين أيمن الظواهري وأبو بكر البغدادي أمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق آنذاك، حيال إعلان البغدادي من جانب واحد اندماج دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة دون إعلام الظواهري، ورفض البغدادي الامتثال له، ما أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع القتال بين التنظيمين مطلع عام ٢٠١٤ وأنهى الظواهري رسميًا علاقات القاعدة بالدولة الإسلامية[٣].

جاء التحول الجذري في عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧، حينما أعلن أبو محمد الجولاني "أحمد الشرع" عن تأسيس "هيئة تحرير الشام"، وهو تشكيل ضم عددًا من الفصائل مثل جيش الأحرار وحركة الفجر وغيرهما، وأعلنت هيئة التحرير في بيان تأسيسها إنهاء ارتباطها بتنظيم القاعدة، وإضفاء الطابع القطري والمحلي على التنظيم، فضلًا عن إنهاء تبعيتها الفكرية للسلفية الجهادية[٤]، وكان ذلك القرار مدفوعًا بعوامل عدة منها على سبيل المثال وجود تنسيق أمني بين روسيا والولايات المتحدة في سوريا، لمحاربة التنظيمات الإرهابية خاصةً "داعش" و"جبهة النصرة"، كما سعت هيئة التحرير لفرض الهيمنة على فصائل المعارضة المسلحة في مناطق شمال سوريا المفككة بالأساس، وكسب الحاضنة الشعبية السورية، بترسيخ صورة ذهنية بأن هيئة تحرير الشام فصيل من أبناء الشعب[٥].

لم يكن ذلك التحول حبرًا على ورق، بل ترجمته هيئة تحرير الشام على أرض الواقع، حيث شكلت بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧ حكومة الإنقاذ في شمال غربي سوريا، واستعانت بشخصيات

(١) شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، المجلد الثاني، العدد الثامن، أبريل ٢٠١٤، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢) نجوان سليمان، الجهاديون الجدد ونموذج طالبان، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ykh6zt5m

(٣) كيف اختلف تنظيم "الدولة الإسلامية" عن تنظيم القاعدة؟، بي بي سي عربي، ١٠ يونيو ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ysdzad2s

(٤) عباس شريفة، "هيئة تحرير الشام" ... النشأة والتحولات الفكرية والعقيدة السياسية، المجلة، ٨ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4ituW8T

(٥) صافيناز محمد أحمد، دلالات فك الارتباط بين جبهة النصرة وتنظيم القاعدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٠ أغسطس ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3fpwuxab

تكنوقراط مستقلة من خارج هيئة تحرير الشام[١]، ودخلت في اتصالات ومفاوضات مع تركيا، وقبلت نقاط المراقبة المتفق عليها وفق محادثات الأستانة بين تركيا وروسيا وإيران حول سوريا وحمايتها، كما حاربت هيئة تحرير الشام جيوب تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة إدلب[٢]، واعتقلت عددًا من رموز القاعدة في سوريا كأبو جليبيب الأردني والعريدي[٣].

سعت هيئة تحرير الشام عبر تلك التحركات إلى الاعتراف بها من قِبل الغرب، وإزالتها من قوائم الإرهاب، والتأكيد على أنها باتت حسنة السلوك السياسي وخارج نظرية الجهاد المعولم التي تتبناها القاعدة، وأنها تسعى لصياغة نظريتها الخاصة بها فكريًا وممارساتيًا[٤]، لدرجة تشبيه عبد الرحيم عطون -الشرعي العام للتنظيم آنذاك- هيئة تحرير الشام بحركة طالبان باعتبار الأولى حركة مماثلة في سوريا تعمل على إنهاء التنظيمات الجهادية المتشددة[٥].

الجدير بالملاحظة أن ذلك النهج البراجماتي، استمرت هيئة تحرير الشام بالعمل به حتى في خضم معركة "ردع العدوان" (التي تمر ذكراها الأولى وقت كتابة تلك السطور) مع أعدائها؛ حيث أفادت تقارير إلى وجود اتصالات بين فيلق القدس وهيئة تحرير الشام أثناء انهيار الجيش السوري وتخلي إيران عن الأسد، وتمكنت إيران من الحصول على وعود بعدم التعرض للمقامات الشيعية والسفارة الإيرانية، وحتى في ظل تعرض السفارة الإيرانية للنهب في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، نفت هيئة الإذاعة الحكومية في طهران أن يكون المهاجمين تابعين لهيئة تحرير الشام، ما يُشير إلى الوفاء بوعدها[٦].

بجانب إيران، تواصلت هيئة تحرير الشام مع روسيا كذلك في أعقاب معركة حلب في ديسمبر ٢٠٢٤، وهو ما أظهرته تصريحات لأسعد الشيباني وزير الخارجية السوري الحالي في مقابلة لإحدى الصحف، حيث صرح بأنه تواصل مباشرةً مع **"جهة عليا"** روسية خلال لقاء بوفد روسي بمعبر باب الهوى، وأرسل رسالة للروس مفادها أن **"إسقاط نظام بشار لا يعني خروج روسيا من سوريا"، وأن المصالح الحقيقية للروس في سوريا يمكن تحقيقها مع الحكومة الجديدة**[٧].

تُبرز المواقف سالفة الذكر، الدور الذي يمكن أن تضطلع به سوريا إقليميًا ودوليًا في ظل الإدارة الجديدة؛ فكما تشير أدبيات السياسة الخارجية إلى أن القائد السياسي المتمرس بالعمل السياسي في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله للسلطة، يزداد احتمال تأثيره في صياغة السياسة الخارجية لدولته؛ كونه يعرف كيف تُدار السياسة الخارجية، وانعكاساتها على مصالح الدولة، وهو ما يظهر في حالة الشرع وحكومته. فضلًا عن ذلك، فإن وصول أحمد الشرع إلى سدة الحكم في سوريا كانت بطريقة **"درامية"**؛ أي جاءت بواسطة تحرك عسكري ضد النظام السابق، وتلك الطريقة وفق أدبيات السياسة الخارجية، تمنح القائد السياسي سلطةً في إدارة الشؤون الخارجية للدولة[٨]، وهو ما نلمسه من خلال التحركات الدبلوماسية البراجماتية للإدارة الجديدة في أعقاب سقوط الأسد.

---

(١) عباس شريفة، "هيئة تحرير الشام" ... النشأة والتحولات الفكرية والعقيدة السياسية، مرجع سبق ذكره.

(٢) نجوان سليمان، الجهاديون الجدد ونموذج طالبان، مرجع سبق ذكره.

(٣) اعتقالات رموز القاعدة في إدلب... تكتيك آني أم خطوة استراتيجية؟، جسور للدراسات، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4rxHpMW

(٤) المرجع السابق.

(٥) نجوان سليمان، الجهاديون الجدد ونموذج طالبان، مرجع سبق ذكره.

(٦) علي هاشم ومحمد علي شعباني، الخبر من الداخل: حزب الله وإيران في مشهدية سقوط الأسد، أمواج ميديا، ٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5df7j5zj

(٧) إبراهيم حميدي، أسعد الشيباني لـ"المجلة": رؤيتنا لسوريا كانت واضحة لدينا قبل إسقاط الأسد... وهكذا فككنا "العقدة الروسية"، المجلة، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XXBG5b

(٨) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧٧-٣٨٠.

وفيما يلي نتناول الهدفين الأبرز سياسيًا وأمنيًا على أجندة السياسة الخارجية السورية الجديدة، وهما: اكتساب الشرعية الدولية، وحلحلة ملفي "قسد" والاحتلال الإسرائيلي للجولان.

**أولا- اكتساب الشرعية والاعتراف الدوليين:**

شكلت مسألة اكتساب الشرعية والاعتراف الدوليين هاجس اللحظة عند الإدارة الجديدة بدمشق منذ سقوط نظام الأسد؛ فالإدارة الجديدة أو هيئة تحرير الشام تم إدراجها رسميًا في قوائم الإرهاب الأمريكية منذ ديسمبر ٢٠١٢، وفي العام الذي يليه صنفت وزارة الخارجية الأمريكية أبو محمد الجولاني أو أحمد الشرع كإرهابي عالمي، وعرضت الوزارة مكافأة تصل إلى ١٠ ملايين دولار مقابل الإدلاء بمعلوماتٍ عنه[١]، كما أُدرجت هيئة تحرير الشام كذلك على قائمة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مايو ٢٠١٤، عندما توصلت لجنة مجلس الأمن إلى وجود ارتباط بين الهيئة وتنظيم القاعدة[٢].

ترتب على إدراج الهيئة بقوائم الإرهاب عزلها دبلوماسيًا، ومنعها من الحصول على الدعم المالي أو المساعدات من الدول والمنظمات الدولية، ومنع اعتراف العديد من الدول بها كطرفٍ سياسي شرعي، وهو ما حد من قدرتها على التفاعل مع المجتمع الدولي أو المشاركة في المفاوضات الدبلوماسية[٣]. بناءً عليه، واستكمالًا لسعيها لكسب الاعتراف الدولي منذ تشكيلها حكومة الإنقاذ كما سبق القول، طرق أحمد الشرع **أبواب الخليج** وتحديدًا المملكة العربية السعودية، كأول زيارةٍ خارجية له بعد توليه السلطة في أعقاب سقوط حكم الأسد[٤].

جاءت تلك الزيارة، تزامنًا مع دعمٍ سعودي للإدارة الجديدة عقب سقوط نظام الأسد، تمثل في زيارة وفد سعودي لدمشق في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، وإقامة جسر جوي محمل بالمساعدات الغذائية والطبية لدمشق، فضلا عن عقد السعودية لقمة الرياض في ١٢ يناير ٢٠٢٥، والتي دعا فيها وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا[٥].

حملت زيارة الشرع للرياض دلالات مرتبطة بطموح سوريا لاستعادة موقعها في النظام الإقليمي العربي، وتعزيز مكانة الشرع كرئيسٍ شرعي لسوريا أمام العالم العربي[٦]، وتوجيه رسالة واضحة إلى إيران بأن دمشق خرجت من عباءة النفوذ الإيراني بعدما كانت من أبرز حلفائها الإقليميين[٧]، وهي للمفارقة قد تُعد امتدادًا للسياسة الخارجية لنظام الأسد في السنوات الأخيرة، الرامية للتقارب مع الخليج على حساب إيران؛ لضمان البقاء في السلطة•.

(١) ماثيو ليفيت، كيف أُدرجت هيئة تحرير الشام على قوائم الإرهاب الأمريكية - ولماذا يجب أن تبقى هناك في الوقت الحالي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/422fa4w8

(٢) سلطة الأمر الواقع في دمشق على قائمة الإرهاب: ما الذي سيحدث الآن؟، الأمم المتحدة، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3uxcfpzc

(٣) يحيى كناكريه، هل يمكن إزالة هيئة تحرير الشام وزعيمها الجولاني من قوائم الإرهاب؟، بي بي سي عربي، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/z6j9uj5z

(٤) مجدي القسوس، سوريا تحت قيادة الشرع تفتح صفحة جديدة مع الخليج، فهل تنجح بإعادة بناء الجسور بعد عقود من العزلة؟، بي بي سي عربي، ٢ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2u54e566

(٥) وزير الخارجية السعودي يشدد على أهمية رفع العقوبات الأحادية والأممية على سوريا في ختام قمة الرياض، بي بي سي عربي، ١٢ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/42tbux3f

(٦) ريهام محمد، تقارب "سعودي - سوري": دلالات وأبعاد زيارة الشرع إلى الرياض، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ٣ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4pexBWs

(٧) حاكم سوريا الجديد يتجول في المنطقة فيما الإيرانيون يتناقشون على رمال متحركة، أمواج ميديا، ٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yx6mn98w

• الشواهد الدالة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، رفض الأسد لطلبات إيران بفتح جبهة في الجولان ضد إسرائيل في بداية طوفان الأقصى والبقاء على الحياد بناءً على طلب الإمارات، إغلاق البعثة

بجانب ما سبق، تُدرك السلطة في دمشق أن السعودية هي **"عراب المصالحة لواشنطن"**[١]؛ حيث لعبت السعودية دورًا هامًا في إقناع إدارة ترامب بالنظر إلى الشرع كشريكٍ شرعي وموثوق فيه؛ لا سيما وأن الإدارة الجديدة في دمشق قد اتخذت نهجًا أكثر عقلانيةً ومرونةً تجاه المخاوف السائدة في أروقة الحكم في الخليج تجاه الجماعات الإسلامية، وهو ما اتضح من خلال تصريح الشرع بأنه **"ليس امتدادًا للأحزاب الإسلامية سواء التنظيمات الجهادية أو الإخوان المسلمين، وليس امتدادًا للربيع العربي"**[٢].

برز الدور السعودي في دعم أحمد الشرع، برعايته للقاء بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والشرع في ١٤ مايو ٢٠٢٥ بالرياض، والذي يُعد أول لقاء بين رئيسٍ أمريكي ورئيسٍ سوري منذ ٢٥ عامًا، ووعد فيه ترامب برفع العقوبات المفروضة على سوريا، التي وصفها بأنها "عقوبات قاسية وسببت الشلل"، لكنه في ذات الوقت رهن ذلك الوعد بمطالب أبرزها الانضمام لاتفاقات التطبيع مع إسرائيل، وترحيل "الإرهابيين الفلسطينيين" في إشارة إلى المقاومة الفلسطينية المقيمة في سوريا[٣].

لم يكن الخليج وخاصةً السعودية القِبلة الوحيدة التي توجهت لها دمشق طلبًا للشرعية، **فتركيا** التي جمعتها علاقات وثيقة مع "هيئة تحرير الشام" منذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم في مارس ٢٠٢٠، وزودتها بالأسلحة والتدريب والمعلومات الاستخبارية التي مهدت للهجوم الذي أطاح بنظام الأسد[٤]، تركيا كانت هي الوجهة الثانية للشرع بعد السعودية مباشرةً، بل وكانت بجانب السعودية من أكثر الدول التي تردد عليها الشرع.

يرجع ذلك إلى إدراك دمشق لدور تركيا البارز في دعم شرعية الإدارة الجديدة؛ حيث عملت على التقارب مع القوى الإقليمية خاصةً الإمارات والسعودية، بإقناعهم حول جدوى الاستثمار في مستقبل سوريا، انطلاقًا من المصالح المشتركة بينهم لا سيما في ملف رفع العقوبات عن سوريا ما بعد الأسد، حيث تدرك أنقرة أن اللوبي السعودي ونفوذه في أروقة الحكم في واشنطن، قادر على إقناع ترامب برفع العقوبات وإنهاء تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمةٍ إرهابية[٥].

تجلى ذلك التقارب في اشتراك تركيا في اللقاء الذي جمع بين ترامب وبن سلمان والشرع في الرياض، ويمكن القول إن قرار ترامب برفع العقوبات في مايو ٢٠٢٥، كان نتيجة ذلك التقارب، والإلحاح عليه بضرورة رفع العقوبات لإنهاء عزلة سوريا، وإعادة

---

الدبلوماسية لحركة أنصار الله في دمشق كشرط مسبق لتقارب الأسد مع السعودية، للنظر أكثر الرجوع إلى:

١- جورجيو كافيرو، هل تنجح الإمارات العربية المتحدة في إبقاء الأسد خارج دائرة تقاذف اللهب بين إيران وإسرائيل؟، أمواج ميديا، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4bewrhyy

٢- نيكول غرايفسكي، لم سمحت إيران بسقوط بشار الأسد، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yb2vca4s

٣- علي هاشم ومحمد علي شعباني، الخبر من الداخل: حزب الله وإيران في مشهدية سقوط الأسد، مرجع سبق ذكره.

(١) إحسان صلاح وناجح داود، سوريا الجديدة تحت تأسيس إسرائيلي - أمريكي، مدى مصر، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48t2Plg

(٢) الشرع: أنا لست امتدادًا للحركات الإسلامية والربيع العربي، سكاي نيوز عربية، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4oub5HS

(٣) محمد فرحان، في لقاء دام نصف ساعة - ماذا طلب ترامب من الشرع في الرياض؟، دوتشيه فيليه عربي، ١٤ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iAWJEm

(٤) هارون ي. زيلين وسونر چاغاپتاي، فصل جديد في العلاقات التركية - السورية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/a4xuzuxd

(٥) جورجيو كافيرو، لِم تجنح العلاقة بين السعودية وتركيا في سوريا إلى التعاون أكثر منها إلى الصدام؟، أمواج ميديا، ٣١ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4utxh67b

دمجها في المنظمات الدولية والمجتمع الدولي[١]، وهو ما كشفت عنه بالفعل تصريحات ترامب فيما بعد حول ذلك الدور المشترك في رفع العقوبات المفروضة على سوريا[٢].

أيضًا عقدت تركيا اجتماعًا ثلاثيًا في ١٥ مايو ٢٠٢٥ بمدينة أنطاليا، ضم وزراء الخارجية التركي هاكان فيدان والسوري أسعد الشيباني والأمريكي ماركو روبيو، وكان يهدف هذا الاجتماع إلى تحسين العلاقات بين دمشق وواشنطن، وسبل بناء علاقة استراتيجية، ومناقشة تفاصيل رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا[٣]. هذا فضلًا عن ترتيب تركيا لاجتماعٍ بين الشرع، والمبعوث الأمريكي الخاص لسوريا توم باراك، في ٢٤ مايو ٢٠٢٥، خلال زيارة الشرع الثالثة لتركيا، والتي جاءت وفق بيان الرئاسة السورية "في إطار جهود الحكومة السورية الجديدة لإعادة بناء العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة"[٤]، وهو ما يدل على الدور التركي الواضح في تعزيز شرعية الحكومة الجديدة دوليًا، وتقريب وجهات النظر بينها وبين إدارة ترامب.

بجانب القوى الإقليمية في المنطقة، حرصت سوريا كذلك على كسب دعم **روسيا**، وتجنب القطيعة كليًا معها؛ فروسيا أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وتحتاج سوريا لدعمها في مسألة رفع تنصيف أحمد الشرع وهيئة تحرير الشام من قوائم الإرهاب[٥]؛ وفي هذا الإطار صرح مرهف أبو قصرة وزير الدفاع السوري، أنه: **"في السياسة، لا يوجد أعداء دائمون"**، وأن موقف روسيا تجاه الحكومة السورية الجديدة "تحسن بشكلٍ كبير" منذ سقوط الأسد[٦]، وعليه استقبلت دمشق وفدًا روسيًا برئاسة نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف في أواخر يناير ٢٠٢٥، وبحثا معًا مسألة إعادة ترتيب العلاقات، وأفادت المعلومات المسربة خلال ذلك اللقاء بوجود اتفاق بين الطرفين تحتفظ موسكو بموجبه بوجودٍ عسكري منخفضٍ في سوريا[٧].

أكدت زيارة الشرع لموسكو في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥ على مبدأ **"تصفر الأعداء الخارجيين"**، تلك الزيارة التي أبدى خلالها الشرع اهتمامه بإعادة نشر الشرطة العسكرية الروسية في جنوب سوريا؛ لإدارة التوترات مع إسرائيل، في تكرارٍ لدور موسكو تحت حكم الأسد، حيث كانت القوات الروسية في الجنوب بمثابة حاجز بين إيران وإسرائيل[٨]، وهو ما يُشير إلى صحة التسريبات المشار إليها آنفًا.

اللافت في زيارة الشرع لموسكو، أنها لم تقف عند حد العلاقة بين البلدين، بل شملت كذلك وبشكلٍ غير مباشر **إيران** العدو التقليدي للإدارة الجديدة بدمشق؛ فعقب زيارة الشرع لموسكو، زار المبعوث الخاص للرئيس الروسي بوتين للشؤون السورية ألكسندر لافرينتييف طهران في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، وتكهنت الصحف المؤيدة للتيار الإصلاحي في إيران والمقربة من

(١) صافيناز محمد أحمد، رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا: الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5dk8bfnk

(٢) ترامب يكشف عن إعلان هام بشأن سوريا اليوم ويشيد بدور أردوغان بإسقاط نظام الأسد، آر تي عربي، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4oxMhi4

(٣) لمناقشة رفع العقوبات عن دمشق.. لقاء أمريكي تركي سوري في أنطاليا، العربي ٢، ١٥ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48zVFvI

(٤) الرئاسة السورية تنشر تفاصيل لقاء الشرع والمبعوث الأميركي، سكاي نيوز عربية، ٢٥ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XzF0U8

(٥) وحدة الدراسات السياسية، تحديات الإدارة السورية الجديدة بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٦ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3jt798tb

(٦) نشاط سوري مكثف في ملف العلاقات الخارجية وسط سياسة تغازل الجميع، سي إن بي سي عربي، ٨ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44PlWns

(٧) فراس فحام، سوريا الجديدة: تموضعها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٤ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4xmcb8vd

(8) Kelly Kassis, Russia's Enduring Grip on Syria, Royal United Services Institute, 11 November 2025, Accessed: 5 December 2025, Available at: https://tinyurl.com/3s5pdr6d

دوائر السلطة، حول دور لافرينتييف في إيصال رسائل الشرع لإيران، بشأن رغبته في إعادة فتح قنوات الاتصال بين البلدين، وأن تلك الزيارة تُعد جزءً من مساعي إيران "للعودة لسوريا عبر روسيا"[١].

وبالرغم من عدم وضوح ذلك الدور، إلا أن هناك دلائل على رغبة الشرع في إقامة علاقات مع إيران، ويظهر ذلك في تصريحاته؛ فقُبيل سقوط نظام الأسد، صرح لشبكة سي إن إن الأمريكية، "يتعين على إيران أن تُعيد النظر في علاقاتها مع حكومة الأسد، وإقامة علاقات جديدة مع هيئة تحرير الشام"[٢]، كما صرح خلال مقابلة له لشبكة بي بي سي، في سبتمبر ٢٠٢٥ **"بأنه لا قطيعة دائمة مع إيران، وأن العلاقات بينهما يجب أن تكون قائمة على احترام الوضع السوري الحالي، وعدم التدخل في الشئون الداخلية"**[٣].

**ثانيًا- حلحلة الأوضاع الأمنية... ملف قسد والاحتلال الإسرائيلي للجنوب السوري:**

شكلت الإطاحة بنظام بشار الأسد خطوةً ضرورية، لكن ليست كافية، لإرساء الاستقرار والأمن في سوريا، فالبلاد ما زالت مُفككة، والعديد من المناطق في سوريا لا تزال بعيدة عن قبضة دمشق؛ كونها إما خاضعة لسيطرة فصائل مسلحة مدعومة من الخارج وتبرز "قوات سوريا الديمقراطية" كمثالٍ واضح في هذا الصدد، وإما أنها خاضعة لسيطرة قوات أجنبية مباشرة ويبرز احتلال إسرائيل للجولان وتوغله في الجنوب السوري مثالا على ذلك. وفي ظل ضعف القوات المسلحة السورية الجديدة، ووجود تحديات في مجال إصلاح قطاع الأمن، لجأت سوريا إلى القوى الإقليمية والدولية، لحلحلة ملف الأمن والضغط على كلٍ من قسد وإسرائيل.

وقع الرئيس السوري أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، في ١٠ مارس ٢٠٢٥ اتفاقًا مبدئيًا حول آلية دمج **قوات قسد** ضمن وزارتي الدفاع والداخلية[٤]، وبالرغم مما تبدو عليه تلك الخطوة من أهمية، إلا أن الاتفاق يترك العديد من القضايا الجوهرية دون حل، لا سيما فيما يتعلق بآليات تنفيذه والتي يكتنفها الغموض، حيث لم يكن واضحًا كيفية دمج القوات العسكرية لقسد في وزارة الدفاع السورية[٥]. كان لعدم الوضوح ذلك، وانعدام الثقة بين الطرفين، حيث تراشقا الاتهامات بينهما بالتباطؤ والتلكؤ في تنفيذ بنود الاتفاق وعرقلته، أثره في تجدد الاشتباكات بين الطرفين بين الفينة والأخرى، كانت آخرها في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، حينما اندلعت اشتباكات بحلب بين قوات قسد والجيش السوري[٦].

بناءً عليه، حرصت دمشق على التقارب مع أنقرة، التي تنظر بدورها إلى قوات قسد كتهديدٍ لأمنها القومي وتُصنفها على أنها تنظيم إرهابي، كأحد أدواتها لتثبيت سيادتها وإعادة بسط سلطتها على كامل أراضي سوريا[٧]، وتجلى ذلك التقارب على

(١) هل تسعى روسيا إلى كسب تأييد إيران في مرحلة سوريا ما بعد الأسد؟، أمواج ميديا، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5528srb4

(٢) إيران تعرب عن رغبتها في الحفاظ على العلاقات مع سوريا بعد سقوط الأسد، أمواج ميديا، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4nsem84c

(٣) أحمد الشرع يتحدث عن علاقة سوريا بإسرائيل وروسيا وإيران، قناة بي بي سي عربي على اليوتيوب، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ المشاهدة: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/msux9vvu

(٤) عبدي: اتفاق «مبدئي» على دمج قوات «قسد» ضمن وزارة الدفاع السورية، الشرق الأوسط، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/n7DES

(5) Ibrahim Al-Assil, The Damascus - Sdf Agreement: A Turning Point for Syria?, Middle East Institute, 19 march 2025, Accessed: 10 December 2025, available at: https://tinyurl.com/yustpscx

(٦) اشتباكات بالأسلحة الثقيلة في أحياء حلب وسط تبادل للاتهامات بين "قسد" والجيش السوري، سي إن إن عربي، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4rh2te3b

(٧) أحمد فهمي، هل تتجه أنقرة ودمشق نحو شراكة أمنية ضد قسد؟، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية،٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥،

المستوى الدبلوماسي، خلال زيارات الرئيس السوري أحمد الشرع، ووزير الخارجية أسعد الشيباني لتركيا، والتي لم تخل من الحديث عن ملف قوات قسد، وصياغة رؤية مشتركة لإنهاء "التهديد المستمر" الذي تُشكله القوات الكردية على وحدة أراضي سوريا وأمن تركيا القومي، من خلال التنسيق الميداني والأمني المباشر(١).

وعلى المستوى الأمني، أعلنت وزارة الدفاع التركية في ٢ يناير ٢٠٢٥ عن وجود محادثات مكثفة مع الجانب السوري لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وصرح وزير الدفاع التركي باستعداد بلاده لتقديم تدريب عسكري إذا طلبت الحكومة الجديدة في دمشق ذلك(٢)، وبالفعل تم توقيع اتفاق بين البلدين في أغسطس ٢٠٢٥ للتدريب والاستشارة العسكرية، بدأت بموجبه وحدات من الجيش السوري التدريب في ثكناتٍ عسكرية تركية، علاوة على تزويد دمشق بمنظومات تسليح وأدوات دعم لوجستي مع تدريب الجيش على استخدامها(٣).

بالرغم من أن الشراكة بين سوريا وتركيا أمر محوري في ملف قسد؛ كونهما يتشاركان الرؤية نفسها، إلا أن الارتباط الأمني بين الولايات المتحدة وقسد، الذي يُمثل أحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في سوريا، خاصةً في ملف مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، يُعد عائقًا رئيسيًا لتلك الشراكة، وعليه عملت دمشق على سحب بساط شرعية قوات قسد كشريكٍ رئيس في الحرب ضد داعش عند واشنطن، ودفع قسد لتنفيذ بنود اتفاق مارس سالف البيان، من خلال إعلان الشرع أثناء زيارته لواشنطن نوفمبر ٢٠٢٥، الانضمام للتحالف الدولي ضد داعش.

أثار ذلك الإعلان قلق لدى قوات قسد؛ حيث عُقدت عدة لقاءات داخلية لمناقشة التداعيات على الدعم السياسي والعسكري الذي تحظى به، والممكن خسارته لصالح حكومة دمشق(٤)، وينبع ذلك القلق من دعم الولايات المتحدة لسوريا، في رؤيتها حول ضرورة دمج قوات قسد تحت لواء الإدارة المركزية في دمشق؛ ففي سبتمبر ٢٠٢٥، أعلنت واشنطن تسريح عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين المعنيين بسوريا من مناصبهم بمنصة سوريا الإقليمية، على أثر نشوب خلاف بينهم وبين المبعوث الأمريكي لسوريا توم باراك بشأن ذلك الملف(٥)، كما صرح قائد القيادة المركزية الأمريكية (سينتكوم) الأدميرال براد كوبر بأن "دمج قوات سوريا الديمقراطية داخل الجيش السوري سيُعزز الاستقرار الداخلي، ويُحسن قدرات الدولة على ضبط الحدود وملاحقة تنظيم داعش"(٦).

يبرز التحدي الثاني في **الاحتلال الإسرائيلي للجولان**، وتوغل قواته في الجنوب السوري، فمنذ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، ظل التدخل الإسرائيلي عاملًا أساسيًا في تشكيل بيئة الأمن في جنوب سوريا، وعلى اختلاف شكل التدخل ونطاقه، فإن الأثر الأشمل ظل ثابتًا والمتمثل في تقويض سلطة الدولة، ومحافظة إسرائيل على موطئ قدم استراتيجي في الجنوب(٧).

---

تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/EMi8C

(١) إحسان صلاح وناجح داود، سوريا الجديدة تحت تأسيس إسرائيلي - أمريكي، مرجع سبق ذكره.

(2) Burcu Ozcelik &Serhat Erkmen, Can Turkey Stabilise Syria?, Royal United Services Institute, 13 January 2025, Accessed: 10 December 2025, Available at: https://tinyurl.com/4phw4adt

(٣) وحدات من الجيش السوري تبدأ التدريب في ثكنات عسكرية بتركيا، الجزيرة.نت، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/IDr1U

(٤) صبحي فرنجية، الشرع في واشنطن... ماذا يعني الانضمام إلى التحالف ضد "داعش"؟، المجلة، ٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/2O81

(٥) مصادر لرويترز: الاستغناء عن دبلوماسيين أميركيين بارزين معنيين بالملف السوري، العربية، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/4CmQ9

(٦) إيلي يوسف، خلاف أميركي - إسرائيلي يتعمّق حول "سوريا الجديدة"، الشرق الأوسط، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/twg7e

(7) Abdullah Al- Jabassini, Security Transformations In Southern Syria: Authority, Armed Networks, And Foreign Intervention, Arab Reform Initiative, 4 December 2025, Accessed: 12

أطلقت إسرائيل عملية "سهم باشان" في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ عقب سقوط نظام الأسد مباشرةً، والتي دمرت نحو ٨٠٪ من قدرات القوات البرية والبحرية والجوية للجيش السوري، كما تقدمت القوات الإسرائيلية بريًا بالمنطقة العازلة في الجولان السوري المحتل، وسيطرت على مواقع استراتيجية مثل جبل الشيخ[١].

هدفت إسرائيل من وراء ذلك التحرك العسكري، فتح دورة جديدة من المفاوضات الدبلوماسية لتحقيق أهداف استراتيجية متنوعة، والتي تراوحت بين تحديد قواعد جديدة للتعامل مع تركيا -الداعم الرئيسي للحكومة السورية الجديدة- وإعادة صياغة اتفاقية ١٩٧٤ لإضعاف أي حكومة سورية جديدة والدفع نحو التطبيع بين البلدين[٢]، وهو ذات النهج الذي طبقته إسرائيل في كلٍ من غزة ولبنان، حيث اتخذت من العمليات والتهديدات العسكرية ورقة ضغط في المسار التفاوضي؛ لإجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات، وقبول الإملاءات الإسرائيلية[٣].

لجأت سوريا إلى دول الخليج لمواجهة الضغوطات الإسرائيلية؛ وكانت الإمارات هي الأبرز في ذلك الصدد؛ حيث توسطت سرًا بين دمشق وتل أبيب في فتح قنوات اتصال بينهما، وتقريب وجهات النظر[٤]، وفي ١٢ يوليو ٢٠٢٥، خلال زيارة الشرع لأذربيجان، أفادت وسائل إعلام غربية، برعاية باكو لاجتماعٍ بين مسؤولين إسرائيليين وسوريين[٥]، تم فيه مناقشة إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مستقبلي بين الطرفين، وطرح اقتراح إعادة العمل باتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٧٤، إلى جانب سلسلة من تدابير بناء الثقة، تمهيدًا لاتفاق سلام شامل على مدى خمس سنوات[٦]. كان لتلك التحركات التي قامت بها سوريا بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع الشرع بترامب في الرياض، والذي خرج منه الرئيس الأمريكي بانطباعٍ جيد عن الشرع، أثره في تراجع عمليات القصف الإسرائيلية على سوريا وكذا تراجع عمليات التوغل البري في الجنوب[٧].

اضطلعت الولايات المتحدة، والتي حرص الشرع على التقرب منها وكسب دعمها منذ توليه السلطة، بدور الوسيط في المحادثات بين دمشق وتل أبيب، ففي ١٩ أغسطس ٢٠٢٥ التقى وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني مع وفدٍ إسرائيلي برئاسة رون ديرمر وزير الشؤون الاستراتيجية برعاية أمريكية، حيث تم تناول اتفاقية فض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا الموقعة عام ١٩٧٤، ويُعد ذلك اللقاء الثاني بعد اجتماعٍ مماثل في يوليو ٢٠٢٥[٨]، وخلال لقائه بالشرع في ٩ نوفمبر ٢٠٢٥، أعلن دونالد ترامب أن إدارته تعمل بالتعاون مع إسرائيل لتعزيز العلاقات مع سوريا، واستعدادها لنشر قوات في قاعدة جوية في دمشق، للمساعدة في إتاحة تنفيذ اتفاقٍ أمني تتوسط فيه

---

December 2025, Available at: https://tinyurl.com/yc7h8pbp

(١) باسل المحمد، كيف دمر "سهم باشان" ٨٠٪ من قدرات سوريا العسكرية، الجزيرة.نت، ٦ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/wRfYM

(٢) إحسان صلاح وناجح داود، سوريا الجديدة تحت تأسيس إسرائيلي - أمريكي، مرجع سبق ذكره.

(٣) نادية مصطفى، ما بعد عام كامل من الطوفان والعدوان والمقاومة: جديد الدوائر المفرغة بين الحرب والسياسة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3CT6SLH

(٤) تيمور أزهري وسليمان الخالدي، حصري مصادر: الإمارات تتوسط في محادثات سرية بين إسرائيل وسوريا، رويترز، ٨ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2s42mnmh

(٥) استضافة أذربيجان قادة سوريا الجدد تثير حالة من القلق في إيران، أمواج ميديا، مرجع سبق ذكره.

(٦) إحسان صلاح وناجح داود، سوريا الجديدة تحت تأسيس إسرائيلي - أمريكي، مرجع سبق ذكره.

(٧) حسين عبد العزيز، بعد السقوط.. المقاربة الإسرائيلية في سورية والرد عليها، العربي الجديد، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/VLuTA

(٨) صلاح شرارة، بوساطة أمريكية - محادثات سورية - إسرائيلية بباريس لبحث التهدئة، دوتشيه فيليه عربي، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/7q0NS

الولايات المتحدة بين سوريا وإسرائيل[١].

تراجعت خلال الفترة التي سبقت زيارة الشرع لواشنطن، الهجمات الإسرائيلية على سوريا تراجعًا حادًا، على أمل التوصل إلى اتفاقٍ يُرضي إسرائيل، لكن لقاء الشرع مع الرئيس الأمريكي انتهى من دون الإعلان عن التوصل لاتفاق، ما دفع إسرائيل للتصعيد مجددًا وبوتيرةٍ أكثر عدائية، حيث قام نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٩ نوفمبر٢٠٢٥، بجولةٍ ميدانية في المنطقة السورية العازلة بمشاركة وزيري الدفاع يسرائيل كاتس، والخارجية جدعون ساعر، إضافة إلى رئيس أركان الجيش إيال زامير. عقب ذلك بيومين، استأنفت إسرائيل توغلاتها البرية في الجنوب السوري، ووسعتها على نحوٍ لافت مقارنةً بالأشهر السابقة لزيارة الشرع لواشنطن[٢].

اللافت في النظر بشأن مسألة الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، هو موقف الولايات المتحدة، فالشرع بخطابه المتوازن، المترافق بدعمٍ عربي -تركي، نجح في دفع واشنطن للابتعاد عن المقاربة الإسرائيلية شيئًا فشيئًا، وهو ما ظهر في عدم دعمها للتوغل الإسرائيلي في العمق السوري، خاصةً في أحداث السويداء[٣]، وتحذيرها من "عرقلة تطور سوريا إلى دولةٍ مزدهرة"[٤].

تزامن مع تعثر المحادثات السورية -الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا، فتح دمشق لمسارٍ موازٍ مع روسيا، لمواجهة التوغلات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الجنوب السوري، حيث طلب الشرع خلال زيارته لموسكو في أكتوبر ٢٠٢٥، إعادة نشر قوات الشرطة العسكرية الروسية في مناطق الجنوب، خاصةً درعا والسويداء موازنةً الخطر الإسرائيلي المتنامي في تلك المنطقة[٥].

## المحور الثاني- الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية السورية الجديدة

ويتضمن هذا المحور ملفين؛ هما: رفع العقوبات وعلاقتها بمسألة إعادة الإعمار، وكذلك ما يتعلق بأمن الطاقة.

### أولًا- رفع العقوبات الدولية وملف إعادة الإعمار

قبل سقوط نظام الأسد، كان الاقتصاد السوري في حالةٍ يُرثى لها، ففي نهاية عام ٢٠٢٤ خسرت الليرة السورية ٩٩٪ من قيمتها مقارنةً بما كانت عليه عام ٢٠١١، وكان ما لا يقل عن ٩٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر[٦]، ووفق البنك الدولي، تحتاج عملية إعادة الإعمار في سوريا، ما بين ١٤٠ مليار دولار أمريكي و٦٤٥ مليار دولار أمريكي، وتُمثل تقديرات تكاليف إعادة الإعمار تلك نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس حجم الدمار الواسع الذي خلفه النزاع وسنوات الانكماش الاقتصادي المصاحبة له[٧].

تكشف تلك الأرقام عن حجم التحديات الهائلة أمام الإدارة الجديدة في الملف الاقتصادي، والتي عززتها العقوبات الاقتصادية المفروضة دوليًا على سوريا، ومن ثم شرعت الإدارة

---

(١) ترامب "يعمل على تحسين العلاقات مع سوريا بالتعاون مع إسرائيل"، ودمشق تنضم للتحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بي بي سي عربي، ٩ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/37t72mjr

(٢) حسين عبد العزيز، بعد السقوط.. المقاربة الإسرائيلية في سورية والرد عليها، مرجع سبق ذكره.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ترامب يحذر إسرائيل من "عرقلة تطور سوريا" ويشيد بأحمد الشرع ... ماذا قال؟، سي إن إن عربي، ١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdnjs3ny

(٥) شيماء عبد الحميد، زيارة الرئيس السوري إلى روسيا: قراء في الدلالات والأهداف، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/L9Nhy

(6) Qutaiba Idlbi & others, Reimagining Syria: A roadmap for peace and prosperity beyond Assad, (Washington DC: Atlantic Council,2025), p13.

(7) The Syrian conflict: physical Damage and reconstruction Assessment (2011-2024), World Bank, 31 august 2025, Accessed: 7 December 2025, available at: https://tinyurl.com/jr9wyfb9

الجديدة من خلال دبلوماسيتها النشطة في العمل بشكلٍ مكثف على مسألة رفع العقوبات الدولية وجلب الاستثمارات؛ كخطوةٍ هامة للتعافي وإعادة دمج سوريا في الاقتصاد العالمي.

استقبلت دمشق عقب سقوط نظام الأسد أكثر من عشرين دبلوماسيًا ومسؤولًا أجنبيًا رفيع المستوى، وكان من بين تلك الوفود وفد للاتحاد الأوروبي، حيث زارت مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون المساواة والاستعداد وإدارة الأزمات، حجة لحبيب سوريا في ٢٤ يناير ٢٠٢٥، وأعلنت عن تقديم حزمة مساعدات إنسانية بقيمة ٢٣٥ مليون يورو (حوالي ٢٤١ مليون دولار)، وناقشت المفوضة رفع العقوبات عن سوريا من أجل "تشجيع السلطات الجديدة على بناء دولة شاملة للجميع تحتضن جميع مواطنيها ومكوناتها المتنوعة"[١].

عقب هذا الاجتماع وغيره من المحادثات الدبلوماسية مع الإدارة الجديدة بدمشق، تم التمكن من التوصل إلى اتفاقٍ مبدئي خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي عُقد في ٢٧ يناير ٢٠٢٥، يقضي بتخفيف العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا، كبادرة حسن نية، على افتراض أن تتخذ دمشق إجراءات إيجابية في المقابل[٢]، ثم جاء ٢٠ مايو ٢٠٢٥، أي عقب أسبوعٍ من إعلان ترامب رفع العقوبات عن سوريا، ليشهد موافقة الاتحاد الأوروبي أيضًا على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على دمشق، ورهن ذلك القرار بمدى احترام القادة السوريين لحقوق الأقليات والاتجاه في المسار الصحيح للديمقراطية[٣].

وضعت القرارات الأمريكية والأوروبية حدًا لعزلة البنوك السورية في النظام المالي العالمي فضلا عن إنهاء تجميد أصول البنك المركزي؛ حيث تمكنت سوريا من الانضمام مرةً أخرى لنظام سويفت•، وإتاحة أول تحويل إلكتروني لها منذ أكثر من عقد، وذلك أمر مهم لإجراء التحويلات مع المؤسسات المالية الغربية من أجل ضخ مبالغ ضخمة لإعادة الإعمار وتحريك عجلة الاقتصاد الذي دمرته الحرب[٤].

**بالتوازي مع رفع العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، عمل الشرع على التقارب مع الخليج في إطار كسب دعمهم في ملف إعادة الإعمار**، فزار الشرع الإمارات في ١٣ أبريل ٢٠٢٥، تلك الزيارة التي أكد فيها محمد بن زايد الرئيس الإماراتي دعمه لسوريا في ملف إعادة الإعمار[٥]، وتمكنت سوريا في ١٦ مايو ٢٠٢٥ أي بعد نحو شهر من الزيارة الأولى، وبالتزامن مع رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية، من توقيع اتفاقية أولية مع شركة موانئ دبي العالمية لتطوير وتشغيل ميناء طرطوس، ثاني أكبر ميناء بحري في سوريا، وهو يُعد محور طموحات سوريا في إعادة الإعمار والتكامل الإقليمي؛ كونه يضطلع بدورٍ هام في التجارة والخدمات اللوجستية الإنسانية، بطاقةٍ استيعابية تبلغ نحو ٢٠ ألف حاوية سنويًا، وقد تطورت تلك الاتفاقية الأولية عقب زيارة أحمد الشرع الثانية للإمارات في ٧ يوليو ٢٠٢٥، إلى منح امتياز لمدة ٣٠ عامًا لتطوير وتشغيل ميناء طرطوس[٦].

وبالنسبة للسعودية، فقد كان ملف إعادة الإعمار على رأس

---

(١) مارك بيريني، الأوروبيون يعودون إلى سورية، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yjrmxved

(٢) المرجع السابق.

(٣) الاتحاد الأوروبي يعلن رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، بي بي سي عربي، ٢٠ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4tmsaaa9

• نظام سويفت هو نظام مراسلة فوري يسمح بانتقال سلسل وسريع للمال عبر الحدود، وأنشئ ذلك النظام عام ١٩٧٣ ويربط ١١ ألف بنك ومؤسسة في أكثر من دولة حول العالم.

(٤) سوريا تعود إلى نظام سويفت رسميًا، الجزيرة. نت، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/61mGM

(5) Syria's Sharaa meets UAE counterpart in second visit to a Gulf country as leader, Reuters, 13 April 2025, Accessed: 8 December 2025, available at: https://tinyurl.com/yck2tkvv

(٦) ليوناردو مازوكو، تحليل معمق: الإمارات العربية المتحدة تستعد لدخول سوريا الجديدة من أوسع أبوابها، أمواج ميديا، ١٤ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

مباحثات الرئيس السوري أحمد الشرع مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، خلال زيارته في فبراير ٢٠٢٥[١]، حيث أشار الشرع إلى دور السعودية الهام في بناء مستقبل سوريا[٢]، وبالفعل أعلنت السعودية في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ عن إبرام اتفاقيات استثمار وشراكة مع سوريا بقيمة تزيد على ٥ مليارات دولار، في خطوةٍ تهدف إلى دعم جهود إعادة الإعمار في البلاد بعد سنوات الحرب، وأوفدت الرياض نحو ١٥٠ مستثمرًا وممثلًا عن القطاعين العام والخاص، ترأسه وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح؛ للمشاركة في المنتدى السعودي السوري ٢٠٢٥، والذي كان على رأس أولوياته دعم ملف إعادة الإعمار في سوريا[٣].

برزت قطر بجانب الإمارات والسعودية، كإحدى الدول الخليجية الداعمة لسوريا في ملف إعادة الإعمار، حيث أعلن وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني عقب زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى سوريا، أنه "تم التوصل لإطارٍ شامل لإعمار البلاد مع قطر، وأن المناقشات غطت قطاعات حيوية بما في ذلك البنية التحتية، وضمان استعادة أسس الاستثمار والخدمات المصرفية"[٤]، وأعلنت قطر بجانب السعودية سداد الالتزامات المالية المتأخرة على سوريا لدى مجموعة البنك الدولي، والتي تبلغ نحو ١٥ مليون دولار، وهو ما سيُتيح استئناف دعم البنك الدولي لسوريا، والحصول على مخصصات مالية لدعم القطاعات الملحَّة[٥].

مكنت تلك الخطوة دمشق من إعادة التواصل والتعاون مع **المؤسسات المالية الدولية** بعد سنواتٍ من القطعية في عهد نظام الأسد؛ لجذب استثمارات لتنمية القطاعات وإعادة الإعمار، بدلًا من الاعتماد على القروض والمساعدات فقط، وفي هذا الإطار استقبلت دمشق في يونيو ٢٠٢٥، أول بعثة فنية من صندوق النقد الدولي منذ ١٨ عامًا، وشملت النقاشات بين الطرفين ضرورة وجود إصلاحات هيكلية، شملت تحسين أنظمة الضرائب والجمارك، وتمكين البنك المركزي من اعتماد سياسة نقدية لضمان استقرار الأسعار واستعادة الثقة في الليرة، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[٦].

بالتزامن مع دعم الخليج المالي في ملف إعادة الإعمار السوري، تمكنت سوريا خلال زيارة الرئيس أحمد الشرع لتركيا في ٤ فبراير ٢٠٢٥، من **الحصول على دعم تركيا في مجال إعادة الإعمار** لا سيما في بناء شبكات البنية التحتية والممرات التجارية، حيث صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "إننا مستعدون لدعم إعادة إعمار المدن المدمرة في سوريا"[٧].

مثلت مبادرة وزير النقل التركي عبد القادر أوغلو، التي أعلن عنها في مارس ٢٠٢٥ بشأن إعادة تأهيل قطاع النقل والمواصلات

---

https://tinyurl.com/mry58dth

(١) وزير الداخلية السوري للعربية: زيارة الشرع ستبحث الوضع الاقتصادي وإعادة الإعمار، العربية.نت، ٢ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/WeEr6

(٢) الشرع يبدأ زيارة للسعودية هي الأولى للخارج منذ تسلمه الرئاسة، دوتشيه فيليه عربي، ٢ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/62hd3

(٣) أحمد مسعود، المنتدى السعودي السوري ٢٠٢٥.. انطلاقة استثمارية نحو إعادة الإعمار، سي إن إن الاقتصادية، ٢٣ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Lr9NR

(٤) الشيباني: ناقشنا مع قطر إعادة الإعمار في سوريا، العربية.نت، ٣٠ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/RuTBH

(٥) السعودية وقطر تعلنان تسديد ديون سوريا لدى البنك الدولي، سكاي نيوز عربية، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/AsE6q

(٦) شيماء عبد الحميد، تمهيدًا لمرحلة جديدة من مسار العلاقات بين البلدين: قراءة في زيارة الشرع إلى الولايات المتحدة، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/PRwfB

(٧) هبة محمد، الشرع زار أنقرة وأجرى مباحثات مع أردوغان: دعم تركي لمكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار، القدس العربي، ٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/h7tCS

في سوريا، أبرز التحركات التركية الداعمة لدمشق في ملف إعادة الإعمار، وهدفت تلك المبادرة التي تتكون من ١١ محور و٣٩ خطوة تنفيذية إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الكفاءة الإدارية المحلية، خاصةً في تلك المتعلقة بشبكات الطرق، وتأهيل الموانئ والمطارات، وهو ما يُمكن من دمج الاقتصاد السوري تدريجيًا في المنظومة الإقليمية الأوسع، لا سيما إذا ترافق الأمر مع تحسينات في شبكات النقل داخل سوريا وربطه بخطوط تمتد نحو العراق والأردن وعمان، وتعد هذه البنية التحتية العابرة للحدود من المحددات الجوهرية لتعافي الدول الخارجة من النزاعات، كونها تُسهل عودة النشاط الإنتاجي وتُعزز من التماسك الاقتصادي بين المناطق المنفصلة بفعل الحرب[١].

**ثانيًا- ملف الطاقة**

يُعد ملف الطاقة من أهم الملفات التي تشغل بال الإدارة السورية الجديدة بقيادة أحمد الشرع، تحديدًا في ظل احتياج سوريا الشديد له، عقب إيقاف إمداد الطاقة من قسد وإيران والذي ترتب عليه تراجع إنتاج مصفاة حمص لـ ٥٠٪ من طاقتها التشغيلية، وتراجع إنتاج مصفاة بانياس نحو ٦٠٪ من طاقتها التشغيلية. وعليه، شهدت سوريا حراكًا مكثفًا على المستوى الخارجي في ملف الطاقة للتغلب على تلك الأزمة[٢]، ففي اجتماع ضم أحمد الشرع ومحمد الخليفي وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن الشرع أن **الدوحة** مستعدة للاستثمار في قطاع الطاقة والمؤانئ السورية[٣]، وكانت أولى بوادر الدعم القطري، وصول أول ناقلة نفط قطرية محملةً بالغاز لميناء بانياس بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٥، كما بدأت سوريا في ١٣ مارس ٢٠٢٥ باستيراد الغاز الطبيعي من قطر عبر الأردن، بكمية مليوني متر مكعب يوميًا، وذلك في إطار منحة يُمولها "صندوق قطر للتنمية"؛ بهدف معالجة النقص الحاد في إنتاج الكهرباء في سوريا وتحسين أداء البنية التحتية[٤].

برز اسم كلً من **أذربيجان وتركيا** كذلك، كدول محورية في ملف الطاقة السوري؛ فأذربيجان تنظر إلى صعود هيئة تحرير الشام كفرصة مواتية لها لتوسيع صادراتها من الطاقة، وتشترك مع أنقرة في رؤيتها للإدارة الجديدة كحليفٍ استراتيجي[٥]، وفي هذا الصدد زار الشرع باكو في ١٢ يوليو ٢٠٢٥ كأول زيارةٍ رسمية له لأذربيجان، وركزت المباحثات على تعزيز العلاقات الثنائية وبوجهٍ خاص في مجال الطاقة، حيث تضمنت خططًا لتصدير الغاز الطبيعي إلى سوريا عبر تركيا[٦]، وبالفعل بدأت تركيا في ٢ أغسطس ٢٠٢٥، بتوريد الغاز الطبيعي من أذربيجان لسوريا لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية، حيث ستُصدر أذربيجان ٢ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا لسوريا من حقل شاه دنيز للغاز في بحر قزوين، عبر خط الغاز التركي - السوري "كيليس -حلب"، وسيترتب على ذلك إعادة تشغيل محطات الكهرباء في حلب وحمص، ورفع عدد ساعات تشغيل الكهرباء إلى خمس ساعات يوميًا، أي ما يُعادل تحسن بمعدل ٤٠٪[٧].

---

(١) أماني السروجي، مشروع ربط تركيا بسوريا عبر السكك الحديدية: قراء في الدوافع والتحديات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JozmE

(٢) شيماء عبد الحميد، حراك مكثف وتحديات عدة: هل تغير اتفاقات الغاز السوري ترتيبات الأوضاع في شرق المتوسط؟، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4pVuNgU

(٣) قطر والأردن يعلنان دعم الإدارة الجديدة في سوريا بقيادة أحمد الشرع، بي بي سي عربي، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yhzbk8jx

(٤) شيماء عبد الحميد، حراك مكثف وتحديات عدة: هل تغير اتفاقات الغاز السوري ترتيبات الأوضاع في شرق المتوسط؟، مرجع سبق ذكره.

(٥) باكو خلادزي، كيف يمكن أن يعيد سقوط الأسد رسم خارطة العلاقات بين الدول الوازنة في جنوب القوقاز؟، أمواج ميديا، ٢٧ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bddvtwjh

(٦) استضافة أذربيجان قادة سوريا الجدد تثير حالة من القلق في إيران، أمواج ميديا،١٦ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5n93khhr

(٧) شيماء عبد الحميد، حراك مكثف وتحديات عدة: هل تغير اتفاقات الغاز السوري ترتيبات الأوضاع في شرق المتوسط؟، مرجع سبق ذكره.

## المحور الثالث- أداء السياسة الخارجية السورية بين النجاحات والتحديات

باستقراء أداء السياسة الخارجية السورية الجديدة خلال عام، نستطيع القول إجمالًا أن الإدارة الجديدة بقيادة أحمد الشرع قد حققت نجاحات لافتة؛ حيث نجح الشرع في تسريع إدماج سوريا في النسق الإقليمي العربي والدولي، وإخراجها من عزلتها، ولعل إلقاء الشرع خطابًا عبر منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥، ليكون أول رئيس سوري بعد نور الدين الأتاسي يحضر اجتماعات الأمم المتحدة، بجانب موافقة الولايات المتحدة على دخول الشرع لأراضيها بعدما كان مطلوبًا ومصنف إرهابيًا، خير دليل على تقبل المجتمع الدولي لسوريا "الجديدة" تحت حكم الشرع[١].

حققت سوريا تقدمًا ملحوظًا في مسألة رفع العقوبات، سواء كانت تلك المفروضة على الإدارة الجديدة - هيئة تحرير الشام-، أو على مستوى سوريا كدولة، ويتضح ذلك في رفع مجلس الأمن اسم أحمد الشرع من قائمة العقوبات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة بناءً على مقترحٍ أمريكي[٢]، تبع ذلك القرار، رفع دول مثل بريطانيا العقوبات عن الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب[٣]، وكذلك كندا، حيث قامت في ٥ ديسمبر ٢٠٢٥ برفع اسم سوريا من قائمة "الدول الأجنبية الداعمة للإرهاب"، وحذفت اسم "هيئة تحرير الشام" من قائمة "الكيانات الإرهابية"[٤].

وفيما يخص العقوبات الاقتصادية، فكما سبق وأسلفنا، فقد نجحت سوريا في إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع العقوبات عنها، لكن الجديد في الأمر، هو أن زيارة الشرع لواشنطن في نوفمبر ٢٠٢٥ قد آتت أُكلها، فقانون قيصر والذي تصدر أجندة المباحثات في تلك الزيارة، كونه الأصعب في إجراءات إلغائه؛ إذ يستلزم موافقة الكونجرس على ذلك، قد صوت مجلس النواب الأمريكي لصالح إلغائه في ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، وهو ما سيتطلب فقط موافقة مجلس الشيوخ وترامب على إلغاء العقوبات لدخوله حيز التنفيذ، بيد أن التحدي يتمثل في الشروط التي رُهن بها ذلك القرار، والتي تتمثل في إلزام البيت الأبيض بتقديم تقارير دورية تؤكد التزام الحكومة السورية الجديدة بمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الأقليات، وغيرها من الشروط، والتي في حالة عدم استيفائها خلال فترتين متتاليتين، يمكن إعادة فرض العقوبات مرةً أخرى[٥].

بالرغم من النجاحات التي حققتها سوريا، إلا أن هناك تحديات حقيقية ما زالت تواجهها، **فمن حيث ملف إعادة الإعمار** الذي يرتبط بشكلٍ وثيق بمسألة رفع العقوبات الدولية؛ فإن الأمر لا يقتصر فقط على النجاح في رفع تلك العقوبات، ولا ما ترتب عليه من نجاح دمشق في جذب الاستثمارات وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم التي بلغت قيمتها مليارات الدولارات في مشروعات البنية التحتية؛ التي تثور حولها تساؤلات عن مدى شفافيتها؛ من حيث آليات الاتفاق على تلك الصفقات وشروطها، وكذلك طريقة اختيار الشركات المنوط بها العمل على مشاريع البنية التحتية، التي تُظهر عدم وجود عملية تنافسية حقيقية، علاوةً على عدم خضوع خطط

(١) حسام العسال، الشرع حاضر في الجمعية العامة بعد تلقيه استثناء، فماذا نعرف عن عقوبات الأمم المتحدة على سوريا؟، بي بي سي عربي، ٥ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4b3vzd9a

(٢) مجلس الأمن يقرر شطب اسم أحمد الشرع من قائمة العقوبات، الأمم المتحدة، ٦ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/v63ubr8s

(٣) محمد شيخ يوسف وحسان رستم، بريطانيا ترفع العقوبات عن الشرع وخطاب بعد قرار مماثل لمجلس الأمن، العربي الجديد، ٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/WIn7K

(٤) على خطى أمريكا وبريطانيا.. كندا ترفع سوريا من قائمة "الدول الداعمة للإرهاب"، سي إن إن عربية، ٦ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/63n5ujfm

(٥) فلاح الياس، سوريا . ترحيب رسمي وشعبي بإلغاء النواب الأمريكي "قانون قيصر"، دوتشيه فيليه عربي، ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/CwHS4

المشروعات المتفق عليها لأي عملية مراجعة رسمية من الخبراء أو حتى المجتمعات المحلية المتأثرة بمثل تلك المشروعات[١].

عطفًا على ما سبق، فإن عملية إعادة الإعمار مرهونة كذلك بمدى نجاح الإدارة الجديدة في تحقيق انتقال سياسي شامل للجميع يُتيح مشاركة مختلف قطاعات المجتمع في الحكم، وإصلاح الإطار المؤسسي وحوكمة عملية إعادة الإعمار، وهي مسألة مهمة في تفادي الوقوع تحت هيمنة الجهات السياسية القوية سواء محلية كانت أم خارجية، وحماية الفئات الضعيفة من التهميش والإقصاء[٢]. وقد أخفقت الحكومة الجديدة في ذلك بشكلٍ واضح، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد، فشل الحوار الوطني الذي دشنته الإدارة الجديدة خلال الفترة ٢٤ - ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، الذي هدف إلى إرساء الأسس الحاكمة للمرحلة الانتقالية، وصياغة الدستور، حيث عدم التمكن من بلورة رؤية وطنية جامعة للمرحلة الانتقالية؛ نتيجة إقصاء الأطراف الأخرى بطريقة غير مباشرة، فضلًا عن الانتهاكات التي تم ارتكابها في أحداث الساحل والسويداء ضد العلويين والدروز[٣].

تقودنا المناقشة السابقة حيال إصلاح الإطار المؤسسي، إلى **تحدٍ آخر مرتبط بمدى إدراك النظام الجديد لجدوى المؤسسية في السياسة الخارجية**، وفي هذا الصدد تقول كيلي كاسيس، الباحثة في شؤون الشرق الأوسط وروسيا، ومديرة قسم العلاقات الدولية بمركز الشؤون السياسية والخارجية بفرنسا: "بالرغم من إشراك النظام الجديد لتكنوقراط ودبلوماسيين أصغر سنًا ممن عاشوا خارج سوريا، لتقديم صورة جيدة للمجتمع الدولي، فإن عملية صنع القرار لا تزال متركزة في أيدي قلة من الموالين وإخوة أحمد الشرع، ولا تشهد المؤسسات إصلاحًا حقيقيًا"، مشيرة إلى "وجود تشابه لافت في البنية العامة مع نظام الأسد، الرامية إلى احتكار السلطة وترسيخها"[٤]، وهو ما يُعد مؤشرًا على تكرار تجربة النظام السابق في بناء تحالفات شخصية، ولعل تصريحات ترامب حيال أحمد الشرع **ووصفه بالرجل القوي ذي الماضي القوي**، دلالة على اعتماد الشرع على الكاريزما الشخصية في التأثير على القادة وبناء التحالفات.

**يبزر التحدي الثالث في ملف الأمن**، والذي بالرغم من تحركات دمشق المكثفة فيه والتعاون مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، إلا أنها لم تنجح في إخضاع قسد ولا إسرائيل لشروطها، فالبنسبة لإسرائيل، فقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، أن بلاده "أبعد ما تكون" عن التوصل إلى اتفاقٍ أمني مع سوريا مما كانت عليه قبل أسابيع[٥]، وقد جاء ذلك التصريح أعقاب تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في منطقة القنيطرة

(١) نادر الأتاسي، صفقات بدون تفاصيل: الاقتصاد السياسي الغامش للمشاريع الضخمة الجديدة في سوريا، مبادرة الإصلاح العربي، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/0Q6yW

(٢) يزيد صايغ، سورية تحتاج إلى خطة لإعادة الإعمار، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:https://tinyurl.com/fdexp2hj

(٣) صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vtm2tt2

(4) Kelly Kassis, "I would say that while the new regime has tried to include younger technocrats and diplomats who have lived outside of Syria in order to present a new face to the international community, decision making is still concentrated in the hands of a few loyalists and sharaa's brothers. Institutions aren't being genuinely reformed and there is a shadow government operating behind the scenes. So the structure unfortunately bears striking resemblance to the Assad regime because the primary purpose is to monopolise and consolidate power, "Expert says", interview by Zain Al-Abidin Muhammad, 3 January 2026, linkedin.

(٥) إسرائيل: نحن أبعد ما يكون عن اتفاق أمني مع سوريا، سكاي نيوز عربية، ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/gNtRS

السورية، وتصريح وزير شؤون الشتات الإسرائيلي عميحاي شيكلي بأن "الحرب على سوريا باتت حتمية"[١].

تؤثر رغبة إسرائيل في التواجد بالجنوب السوري، والاستمرار بالعمليات العسكرية، بالسلب على استمرار "اتفاق السويداء" الهش بالأساس مستقبلًا، حيث تُحفز على تصعيد المواجهات بين دمشق وقوات الأمن الدرزية الداخلية، خاصةً في ظل رغبة الدروز في إنشاء حكم ذاتي بعيد عن دمشق، ودعم إسرائيل لهم لوجستيًا وعسكريًا[٢].

وبشأن قوات قسد، فإنه ومع اقتراب نهاية العام وهي المهلة المحددة لتنفيذ بنود اتفاق مارس، فإن هناك مؤشرات دالة على طرح الخيار العسكري كأحد السيناريوهات في تعامل دمشق مع قسد، وهو ما تُظهره تصريحات سيبان حمو، القيادي في قوات قسد، لموقع المونيتور: "إن سوريا تمرّ بمرحلةٍ شديدة الحساسية"، موضحًا أن الوضع يتضح يومًا بعد يوم، وأن خطر اندلاع الصراع ما زال قائمًا، وهو ما يعكس فشل الجهود الدبلوماسية التي قادتها دمشق في ذلك الملف[٣].

**يتمثل التحدي الرابع في صياغة سياسات خارجية تجاه القضايا التي تمس الانتماء الإسلامي**، وتبرز قضية حرب الإبادة في غزة كمثالٍ واضح في هذا الصدد، فبجانب عدم وجود موقف واضح حتى اللحظة، من جانب الإدارة الجديدة تجاه الحرب في غزة، وهو ما يمكن تفسيره في إطار انصباب تركيز الإدارة الجديدة على حل المشكلات المتعلقة بالشأن السوري فحسب والنأي عن قضايا الدول الأخرى، إلا إنه تبرز مؤشرات مقلقة حيال طريقة تعامل الإدارة الجديدة مستقبلًا مع تلك القضية، ومن ذلك على سبيل المثال اعتقال قوات الأمن السوري لعددٍ من قادة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في أبريل ٢٠٢٥[٤] بناءً على طلب ترامب، وسعى الإدارة الجديدة للتقارب مع إسرائيل، برعاية الولايات المتحدة، والتي تمكنت من الضغط على الجانب الإسرائيلي، خلال زيارة نتناهو الأخيرة لواشنطن في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥، لاستئناف المحادثات بين الطرفين بعد جمودٍ دام نحو شهرين[٥]، علاوة على أن صفقة الغاز القطري تجعل من التطبيع الاقتصادي مع الاحتلال أمرًا واقعًا؛ كون قطر لا تستطيع توفير الغاز لسوريا بسبب محدودية البنية التحتية الحالية لخطوط الأنابيب، وبدلًا من ذلك فإن الغاز الذي يتدفق من حقل ليفياثان الإسرائيلي إلى محطة رحاب في شمال الأردن، سيكون المكان الوحيد الذي يمكن منه إعادة توجيه الغاز لسوريا، مما يعني أن الغاز سيتدفق فعليًا من إسرائيل، وليس من العقبة[٦]، وهو ما يُمثل ورقة ضغط مستقبلية تخدم المصالح الإسرائيلية.

## خاتمة- سوريا عند مفترق طرق: هل يكمن الحل في السياسة الخارجية وحدها؟

يتضح لنا من قراءة واقع السياسة الخارجية السورية من حيث الأهداف والأداء خلال عام، التعويل المفرط للإدارة الجديدة بدمشق على السياسة الخارجية البراجماتية، وكسب الدعم الإقليمي والدولي، لإيجاد حلول لمشكلاتها الداخلية، وفي الحقيقة فإن مثل هذا النهج، تتبعه الدول التي تُعاني الهشاشة الاقتصادية، ولا تملك الدفاع عن نفسها إزاء الاعتداءات الخارجية.

(١) وزير إسرائيلي: الحرب على سوريا باتت حتمية، آر تي عربي، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Jxo1q

(٢) صافيناز محمد أحمد، عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في ٢٠٢٦؟، مرجع سبق ذكره.

(٣) باسل المحمد، ما خيارات الحكومة السورية تجاه قسد في حال انتهاء مهلة اتفاق ١٠ آذار بلا تنفيذ؟، سوريا تي في، ٦ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/7XP5Q

(٤) سوريا: إلقاء القبض على قياديين بارزين في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، فرانس ٢٤، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/PZAKK

(٥) محادثات سورية إسرائيلية جديدة لبحث "الاتفاق الأمني"، سكاي نيوز عربية، ٤ يناير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٤ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JD1Wi

(٦) إحسان صلاح وناجح داود، سوريا الجديدة تحت تأسيس إسرائيلي - أمريكي، مرجع سبق ذكره.

لا ننكر أن معظم مشكلات سوريا مرتبط بالخارج، ويتطلب التعامل معه لتحسين الأوضاع، لكن يبقى الداخل هو العماد الحقيقي للسياسة الخارجية، ولعلنا نذكر في هذا الصدد مقولة حامد ربيع، في مقدمة كتابه شديد الأهمية "نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، بأن **"كل من يتصور أن سياسة داخلية فاشلة قادرة على أن تقود إلى سياسة خارجية ناجحة يرتكب مغالطة حقيقية؛ كون السياسة الخارجية هي أحد وجوه السياسة القومية التي لا يُمكن أن تستمد قوتها إلا من جسد يملك عناصر المناعة، وقيادة صالحة للأخذ بزمام الموقف وتطويعه نحو الأهداف القومية"**[1].

وبمعنى أخر، فإن التحديات الداخلية لسوريا ذات الطبيعة المعقدة والمركبة، إذ لم تتم معالجتها بشكلٍ صحيح، فإنها ستجعل كل خطوة صحيحة في المجال الخارجي، وكل نجاح تكتسبه سوريا منه، هباءً منثورًا، وآية ذلك إذ ما دققنا النظر في مسائل عدة منها على سبيل المثال، أن مسألة رفع العقوبات الدولية وخاصةً قانون قيصر، كانت مرهونة بدرجةٍ كبيرة بمدى نجاح الإدارة في التعامل مع الداخل، وهي بذلك تُمثل أداة ضغط على سوريا، بدلا من أن تكون خطوةً حقيقية نحو مسار نهضة سوريا. كما أن مسألة الشرعية والتي نجح الشرع في تحقيقها على المستوى الدولي، تبقى منقوصة إذا لم تدعمها الشرعية الداخلية، وفي تلك الحالة فإن الشرع يستنسخ سياسات النظام السابق.

وفي ظل فشل الإدارة السورية في سياسة الملفات الداخلية بدءً من عدم التمكن من تمثيل كافة طوائف المجتمع في مسار المرحلة الانتقالية، ومرورًا بتباطؤ في مسار العدالة الانتقالية، وانتهاءً بعدم الاستقرار الأمني المزمن وأحداث العنف الطائفي، تقف سوريا عند مفترق الطرق بين الحفاظ على المكتسبات التي حققتها نتيجة جهودها في المجال الخارجي، وبين تحدياتها الداخلية، وعليه نطرح سيناريوهين في هذا الصدد:

### ١- استنساخ تجربة نظام الأسد والفشل الكامل

فمع استمرار الجمود في السياق الداخلي لسوريا واستمرار هشاشته، وهو ما يتبين من خلال عجز الشرع وحكومته في التعامل مع التحديات الداخلية آنفة البيان، والتركيز المفرط على السياسة الخارجية كما أوضحنا، يمكن القول إن الإدارة الحالية تستنسخ بطريقةٍ أو بأخرى، السياسات الخارجية لنظام الأسد؛ فالنظام السابق طرح نفسه بوصفه حاميًا للأقليات ونظامًا علمانيًا واتسم بالبراجماتية كذلك، حيث تمكن من اللعب على التناقضات بين الدول والمناورة وتجنب الضغوط الخارجية، ومكنته تلك السياسات من الحفاظ على استقرار داخلي لكنه هش، انفجر في وجهه في نهاية المطاف بقيام الثورة السورية.

### ٢- انعكاس النجاحات الخارجية على الداخل السوري على المدى الطويل

يُطرح السيناريو الثاني، بناءً على الرأي القائل بأن ما حققته سوريا من نجاحاتٍ على المستوى الخارجي، سيكون له انعكاس وصدى إيجابي في الداخل السوري، خاصةً في ملف إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد برفع العقوبات الدولية، وأنه من المبكر جدًا الحكم على فشل تلك السياسات؛ كون الأثر لا يظهر بين ليلةٍ وضحاها، لا سيما في بلدٍ خرج من صراعٍ مدمر دام ١٣ عامًا، وعليه فإنه يجب التريث في استقراء انعكاسات المكتسبات الخارجية على الداخل السوري.

(١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢)، ص ٢.

# السياسة الأمريكية تجاه سوريا الجديدة: الخطاب والممارسة

أحمد نبيل صادق*

**مقدمة:**

كان سقوط نظام بشار الأسد في سوريا في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤ مفاجئًا، ليس فقط للقوى الدولية والإقليمية، بل لبعض قيادات النظام نفسه وحركة أحرار الشام التي سيطرت على دمشق في فترةٍ قصيرةٍ وكانت تتوقع مقاومة أقوى من ذلك(١). بالتالي، لم يكن مستغربًا غياب استراتيجية واضحة لدى عدة أطراف دولية وإقليمية تجاه سوريا الجديدة، ومنها الولايات المتحدة، خاصةً أن سقوط نظام الأسد تزامن مع خسارة إدارة ديمقراطية للانتخابات الرئاسية واستعداد أخرى جمهورية ذات طابع فريد لتسلم السلطة ولديها العديد من الأولويات الداخلية والخارجية لم يكن من بينها سوريا في ضوء جمود الوضع واستمرار نظام الأسد في السلطة بعد سنواتٍ من الحرب الأهلية(٢). ورغم مضي ما يقرب من عامٍ على سوريا الجديدة، إلا أنه من الصعوبة الحديث عن رؤية استراتيجية واضحة تجمع المصالح الأمريكية في هذا البلد الذي يُمثل مرتكزًا هامًا للمشرق العربي. والسبب في ذلك هو التناقض بين التصريحات المرحبة والمتفائلة بالفرص التي تمثلها سوريا الجديدة للولايات المتحدة، وبعض الأفعال التي تبطئ الاندفاع في هذا الاتجاه(٣). ومن تلك الملاحظة تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال من أين يأتي هذا التضارب بين القول والفعل؟ وما هو مستقبل السياسة الأمريكية تجاه سوريا؟

**الأدبيات السابقة والإطار النظري:**

اعتادت أدبيات دراسة السياسة الخارجية الأمريكية إيلاء الداخل الأمريكي اهتمامًا أكبر عند تفسير السياسة الخارجية مع وضع النظامين الإقليمي والدولي في مرتبةٍ أقل بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك لأسبابٍ كثيرة في مقدمتها انفراد الولايات المتحدة لثلاثة عقود بقمة النظام العالمي، والدور الكبير للكونجرس في التأثير السياسة الخارجية مقارنةً بدور أي جهاز تشريعي آخر في العالم(٤)، وكذلك الدور المهم للسمات الشخصية للرئيس الأمريكي ومؤسسات الدولة في صياغة السياسة الخارجية واتخاذ قرارات الأمن القومي. يُضاف إلى هذه الأسباب في الوقت الراهن الطبيعة المتفردة للإدارة الثانية للرئيس دونالد ترامب الذي جاء للسلطة رافعًا شعارات تقدم المصلحة الوطنية الأمريكية كما يراها، ولا يثق بمؤسسات الدولة والأمن القومي، وبالتالي ينفرد بعمليتي صنع واتخاذ القرار داخل دائرته المقربة من مساعديه، ويحاول التغلب على أي عوائق قانونية يضعها الدستور في إطار مبدأ "الضوابط والتوازنات"(٥).

---

* باحث دكتوراه، ومحاضر العلاقات الدولية والدبلوماسية بمركز دراسات السلام والصراعات بجامعة Wayne State بولاية ميتشجن.

(1) Wedeen, Lisa. "Forever Has Fallen: The End of Syria's Assad." Journal of Democracy 36, no. 2 (April 2025): 50-58.

(2) Al Jazeera Staff, "'Not Our Fight': President-Elect Trump Distances US from Syria's Conflict," Al Jazeera, December 7, 2024, available at: https://tinyurl.com/y8rybvxn

(3) على الرغم من قيام الإدارة الأمريكية برفع العقوبات عن سوريا في ٣٠ يونيو إلا أنها قللت من المساعدات الموجهة إلى سوريا في ذات الوقت:
Aron Lund, "In Syria, It's Trump vs. Trump," Foreign Policy, July 18, 2025, available at: https://tinyurl.com/4s6d8w2z

(4) Jonathan Masters, "U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President," Council on Foreign Relations, March 2, 2017, available at: https://tinyurl.com/mtmu9w8w

(5) Brian Katulis, "US Policy in the Middle East: Second Quarter 2025 Report Card," Middle East Institute, July 31, 2025, available at:

وفي ضوء هذه الطبيعة المتفردة لتلك المرحلة، يعتمد التقرير على الإطار النظري لشبكات المحاباة والأقارب Patronage Networks كأساسٍ لتفسير السياسة الخارجية لهذه الإدارة تجاه سوريا الجديدة.

لم يحظ هذا الإطار في السابق باهتمام التيار السائد في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية، الذي اهتم بالنظام الدولي على غرار النظرية الواقعية، أو السمات الشخصية للرئيس نظرية "طبولوجيا بابر"[١] نسبةً إلى صاحب النظرية، أو دور مؤسسات الدولة الأمريكية على غرار نظرية "جراهام أليسون"[٢] عن عملية صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية الأمريكية. والسبب في غياب التركيز على نظرية شبكات المحاباة يعود إلى استخدامها لتفسير السياسة الخارجية في النظم غير الديمقراطية؛ حيث تتركز عمليتا صنع واتخاذ القرار حول الحاكم الديكتاتور.

وبالتالي، فإن الدراسات التي ركزت على أبعاد تقع تحت مظلة نظرية شبكات المحاباة في تناول السياسة الأمريكية تجنبت الإشارة صراحةً إلى هذه النظرية باعتبار الولايات المتحدة أحد أهم قلاع الديمقراطية والحرية الغربية، ومن تلك الدراسات دراسة اللوبي الصهيوني لجون مرشيمر وستيفن والت التي تشرح دور جماعة الضغط الداعمة لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية[٣]، وكذلك دراسة ألكس رونالد[٤] "مثلث القوة" عن دور المركب الصناعي -العسكري في النظام السياسي، وغيرها من الدراسات التي ركزت على النخبة في النظم الديمقراطية. ولكن في ضوء طبيعة الإدارة الثانية للرئيس ترامب من حيث غياب الثقة في مؤسسات الدولة ورغبته في إدارة الأمور شخصيًا في إطار دائرته المقربة، سيكون من الأنسب استخدام الإطار النظري لشبكات المحاباة.

نشأ الإطار النظري لشبكات المحاباة والزبونية كنظرية في إطار حقل الدراسات المقارنة لتفسير عمل النظم السياسية داخليًا، بدايةً من ماكس ويبر[٥] وصولًا إلى جميس سكوت الذي مهد لنموذج العلاقة الزبونية[٦]، وهذا قبل أن يستخدم شوماكر وسبينر[٧] ذلك الإطار لتفسير السياسة الخارجية للدول كعلاقة بين المسؤول عن السياسة الخارجية "رأس السلطة التنفيذية" والأطراف الأخرى الداخلية والخارجية التي تُحاول التأثير عليه. وأهم ما يُميز شبكات المحاباة أنها نظم غير رسمية من التأثير المتبادل، ويكون الرئيس هو المسؤول عن توزيع الموارد المختلفة من المناصب والصفقات وقرارات السياسة الخارجية للأشخاص والوحدات الاقتصادية وجماعات المصالح مقابل تقديم الولاء والدعم السياسي والتمويل. الزبونية كإطارٍ نظري ليست بالضرورة فاسدةً بالمعنى القانوني والأخلاقي، فعمل جماعات المصالح في الولايات المتحدة قانوني ويخضع للعديد من الضوابط القانونية، ولكنها قد تتحول إلى نظمٍ غير رسمية من الفساد إذا ما تمت بهدف تحقيق مصالح خاصة وشخصية كما أوضح جميس سكوت.

يُقدم إطار شبكات المحاباة والزبونية عددًا من آليات التفسير لقرارات السياسة الخارجية مثل تعيين أشخاص

https://tinyurl.com/4xzs9y5h

(1) James David Barber, The Presidential Character: Predicting Performance in the White House (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, 1972).

(2) Graham T. Allison, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston: Little, Brown, 1971).

(3) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

(4) Alex Roland, Delta of Power: The Military-Industrial Complex (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2021.)

(5) Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.

(6) Scott, James C. "Patron-Client Politics and Political Change in Southeast Asia." American Political Science Review 66, no. 1 (1972): 91-113.

(7) Shoemaker, Christopher C., and John W. Spanier. Patron-Client State Relationships: Multilateral Crises in the Nuclear Age. New York: Praeger, 1984.

معينين يدينون بالولاء للرئيس في مناصب معينة، وعقد الصفقات التجارية والتسليحية، وقرارات السياسة الخارجية بفرض أو رفع العقوبات بالإضافة لتقديم أو تخفيض أو وقف المساعدات، والاستجابة إلى رغبات جماعات الضغط المختلفة. **ويتم تحليل هذه الآليات في إطار الأهداف المعلنة للسياسة للخارجية، وبتطبيق هذا الإطار على حالة السياسة الأمريكية تجاه سوريا الجديدة، فإنه يطرح عددًا من الأسئلة التي سيتم الإجابة عليها في هذا التقرير، وهي:**

- ما هي مصالح الولايات المتحدة في سوريا الجديدة؟
- ما هي السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة لتحقيق هذه المصالح؟
- كيف يمكن تفسير تبني هذه السياسات دون غيرها في إطار شبكات المحاباة والزبونية؟

## أولًا- المصالح الأمريكية في سوريا الجديدة

مثلت سوريا تحديًا للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانت معقلًا للاشتراكية، وحليفًا وثيقًا للاتحاد السوفيتي، وتهديدًا لإسرائيل ولاعبًا رئيسيًا مناوئًا في الساحة اللبنانية، وداعمًا للقومية العربية منذ أن حصلت على استقلالها من فرنسا عام ١٩٤٦[١]. حتى بعد سقوط المشروع العربي القومي في المنطقة وانتهاء الحرب الباردة، ظلت سوريا رقمًا صعبًا في الإقليم بتوثيق صلتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع روسيا، والتحالف العلني مع النظام الإيراني المعادي لإسرائيل والمتحدي للهيمنة الأمريكية على الإقليم[٢].

في ضوء هذه الخلفية التاريخية، فإن سقوط نظام الأسد مثل خبرًا سارًا للإدارة الأمريكية، رغم ما مثله من مفاجأةٍ وغموض لمستقبل البلاد بعد استيلاء حركة أحرار الشام التي هي بالأساس ائتلاف ما بين عددٍ من الحركات السلفية الجهادية. تحركت إدارة بايدن الديمقراطية سريعًا للتعامل ببراجماتية واضحة مع التحول في سوريا، مركزةً على إمكانية تواجد فرص للمصالح الأمريكية. أولت إدارة بايدن مسالتي الأسلحة الكيماوية وتحقيق تحول شامل في سوريا يخضع لحكم القانون الأولوية القصوى خلال الأسابيع القليلة المتبقية لها، تاركةً المصالح الاستراتيجية لإدارة ترامب. وقد يسرت الإدارة الجديدة في سوريا الأمر بإعلانها الاستعداد للتعاون في هذا المجال[٣]. وفي ذات السياق، استغلت إسرائيل الفترة الانتقالية بين الإدارتين الديمقراطية والجمهورية في الولايات المتحدة، واندفعت في الجنوب السوري لاحتلال المزيد من الأراضي السورية معلنةً عدم التزامها باتفاق فض الاشتباك في الجولان الذي عُقد مع سوريا عام ١٩٧٤، وتبع ذلك سلسلة من الضربات الجوية التي استهدفت مخزون الجيش السوري من الأسلحة والذخيرة[٤].

لم يبد ترامب في أيام إدارته الأولى اهتمامًا واضحًا بتطورات الأمر في سوريا، إلا في سياق الإشادة بالرئيس التركي، الذي يرى ترامب أنه من أسقط نظام الأسد[٥]، واستقبال الرئيس السوري الجديد على هامش زيارته إلى السعودية في مايو ٢٠٢٥[٦]. وقد أشاد الرئيس الأمريكي بالرئيس السوري الجديد خلال لقائهما الأول في المملكة، وخلال استقباله في البيت الأبيض خلال

(1) Metz, Helen Chapin, ed. Syria: A Country Study. Washington, DC: Library of Congress, 1988.

(2) Zisser, Eyal. "Syria and the United States: Bad Habits Die Hard." Middle East Quarterly 10, no. 3 (2003): 29-38.

(3) Unit For Political Studies, "Biden's Approach to Post-Assad Syria," Doha Institute, January 12, 2025, available at: https://tinyurl.com/y5tzhjne

(4) Al Jazeera, "Israeli Army Carries out Its Latest Ground Incursion in Southern Syria," Al Jazeera, September 14, 2025, available at: https://tinyurl.com/3876f47b

(5) Hürriyet Daily News, "Trump Hails Türkiye as Key Player in Post-Assad Syria - World News," Hürriyet Daily News, December 17, 2024, available at: https://tinyurl.com/4vmrvt6c

(6) William Christou, "Trump Meets Syria's 'attractive, Tough' President after Lifting US Sanctions," The Guardian, May 14, 2025, available at: https://tinyurl.com/3h5m8hz5

نوفمبر ٢٠٢٥[١]. وكان من الملفت للنظر تركيز ترامب على أهمية إعطاء فرصة لذلك النظام لتثبيت حكمه وإدارة الأمور في سوريا، وكذلك التعرف على فرص الاستثمار للشركات الأمريكية في سوريا خاصةً في مجال الطاقة وكذلك عمليات إعادة الإعمار التي قد تحصل على تمويل خليجي.

بالانتقال إلى التصريحات الصادرة عن توم باراك المبعوث الأمريكي للشأن السوري وبيانات الخارجية الأمريكية، يتسع تعريف الإدارة للمصالح الأمريكية لتشمل استمرار عمليات مكافحة الإرهاب وتعقب ما تبقى من تنظيم داعش، والإشارة لأهمية الاستقرار في سوريا كركيزة للاستقرار الإقليمي[٢]. ما أجملته تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن المصالح الأمريكية في سوريا لم يتطرق إلى مصالح أخرى استفاضت في عرضها عدد من مراكز الأبحاث، والتي تُركز على أن سوريا الجديدة لا يجب أن تكون حليفًا لإيران ويجب أن تكون فاعلة في عزل "حزب الله" وكذلك أمن إسرائيل؛ تمهيدًا لإلحاقها باتفاقيات التطبيع[٣]. **وعمومًا، فإنه من المهم التفصيل في هذه المصالح:**

١- **مكافحة الإرهاب:** كان للولايات المتحدة ما يقرب من ألفي جندي أمريكي في شرق وجنوب سوريا عشية إسقاط النظام؛ ذلك من أجل استمرار دحر تنظيم داعش وخلايا القاعدة بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" الكردية. وتُشير التقديرات الأمريكية إلى استمرار احتمالية إحياء تنظيم داعش في ضوء ضعف السلطة المركزية، وانتشار التنظيمات السلفية في البلاد، مع امتلاك بعضها لعلاقاتٍ مع السلطة الجديدة[٤].

٢- **الفرص الاقتصادية في سوريا:** كان الرئيس السوري حريصًا في لقائه الأول بالرئيس الامريكي في الرياض على عرض الفرص الكامنة للولايات المتحدة اقتصاديًا في سوريا، بالنظر إلى الخلفية التجارية للرئيس الأمريكي، سواء في مجال الطاقة أو إعادة الإعمار[٥].

٣- **استقرار سوريا:** مثلت سوريا كبؤرة للصراع ومصدر لعدم الاستقرار على مدار ثلاثة عشر عامًا عبئًا على الأمن الإقليمي، بما صدرته من لاجئين ونازحين سوريين إلى دول الجوار خاصةً الأردن وتركيا، وكذلك مثلت مركزًا لتجارة المخدرات التي لجأ إليها نظام الأسد في سنواته الأخيرة، بالإضافة لكونها مصدر جذب للإرهابيين من مختلف دول العالم. وبالتالي، فإن دعم قدرة النظام السوري الجديد لبسط سيطرته على البلاد يُمثل ركيزةً للأمن الإقليمي، ويتعلق بأمن حلفاء رئيسيين للولايات المتحدة مثل الأردن وتركيا ولبنان، فضلا عن تأمين التواجد الأمريكي في العراق[٦].

٤- **أمن إسرائيل:** دعم نظام حليف للولايات المتحدة في سوريا يُمثل ركيزةً رئيسية لأمن إسرائيل، ليس فقط بتأمين حدودها مع سوريا، ولكن أيضًا بتحويل ميزان القوى الإقليمي بفقدان إيران لحليفٍ رئيسي لها في الإقليم، وعزل "حزب الله" جغرافيًا عن إيران، ومشاركة سوريا في حصاره ما يُسهل عملية إضعافه مستقبلا[٧].

رغم وضوح المصالح الأمريكية، كما عبر عنها مسؤولو إدارة ترامب وعدم تعارضها ظاهريًا على الأقل، إلا أن ذلك لم يقُد إلى تطوير استراتيجية أمريكية واضحة في سوريا، ولعل سبب رئيسي في ذلك هو الارتباك الذي أصاب الإدارة في التعامل مع السلطة الجديدة التي تُصنف أغلب أعضائها كإرهابيين مطلوبين لديهم

(1) Al Jazeera Staff, "Trump Hosts Syria's Al-Sharaa at White House as US Extends Sanctions Relief," Al Jazeera, November 11, 2025, available at: https://tinyurl.com/5a69n6cr

(2) JACOB WIRTSCHAFTER and AHMED QWAIDER, "US Envoy Tom Barrack's 'integration' Vision Sparks Debate on Syria's Future," Yahoo! News, November 5, 2025, available at: https://tinyurl.com/4ah5wu66

(3) Christopher Blanchard, "Syria: Transition and U.S. Policy ," Congressional Research Service, September 5, 2025, available at: https://tinyurl.com/2np2574t

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

تاريخ في الانضمام لتنظيم القاعدة، وبافتراض الانفتاح على التعامل معهم، فلم يكن واضحًا إلى أي مدى يمكن الوثوق بهم[١]. حاولت عدد من الدول الإقليمية التوسط لدعم انفتاح الإدارة الأمريكية على القيادة السورية الجديدة، وعلى رأسها تركيا والسعودية وقطر[٢]، بينما كررت الحكومة الإسرائيلية على مستوياتٍ مختلفة تصريحات بشأن عدم إمكانية الوثوق بالحكومة السورية الجديدة التي تُظهر غير ما تضمر تجاه إسرائيل والمصالح الغربية، ومبعث الإصرار على ذلك الموقف هو توفير الغطاء السياسي للاعتداءات المتكررة على السيادة السورية[٣]، واحتلال المزيد من الأراضي والتدخل في الشأن السوري تحت ذريعة حماية الطائفة الدرزية، ثم الدعوة صراحةً إلى تقسيم سوريا إلى أربع دول على خطوط طائفية وعرقية[٤].

## ثانيًا- السياسة الأمريكية تجاه سوريا

كان غياب استراتيجية ناظمة لتحقيق المصالح الأمريكية سببًا رئيسيًا في اتباع عدد من السياسات غير المتسقة بشأن سوريا، والمتناقضة في بعض الأحيان مع الهدف المرجو. وفي هذا السياق، فإنه يمكن النظر في السياسات المتبعة للتعامل مع كلٍ من الأهداف المذكورة أعلاه. يُعد الاستمرار في **مكافحة الإرهاب** والقضاء على تنظيم داعش من أهم التزامات وأهداف الولايات المتحدة في سوريا[٥]، إلا أنها أعلنت عن تقليل عدد جنودها في سوريا من ألفي جندي إلى بضع مئات وإعادة نشرهم للتخفيف من المسؤوليات المالية الخاصة بهم[٦]. وبالتوازي مع ما سبق، يطرح عدد من مراكز الأبحاث اليمينية أهمية إنشاء قاعدة أمريكية في الجنوب السوري، من أجل ضمان أمن إسرائيل ولتصبح ركيزةً لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك مراقبة الحدود السورية -اللبنانية وحرمان "حزب الله" من أي متنفسٍ لتهريب الأسلحة وإعادة بناء ترسانته. هذا الطرح الذي لم تتخذ الإدارة موقفًا بشأنه، يتنافى مع طرح المبعوث الأمريكي بتقليل التواجد العسكري في سوريا[٧]. ورغم ما سبق، أوضحت بعض التقارير الصحفية على هامش زيارة الرئيس السوري إلى واشنطن، أن البنتاجون يعتزم إنشاء قاعدة في قاعدة دمشق السورية ضمن الجهود الأمريكية للتوصل إلى اتفاق أمني إسرائيلي -سوري[٨]، في الوقت الذي نفى الرئيس السوري أي إمكانية للتطبيع مع إسرائيل في ذات الزيارة إلى واشنطن بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ سورية[٩].

أما فيما يتعلق بالمصلحة الأمريكية الثانية، فهي تحظى باهتمام الرئيس الأمريكي شخصيًا بما يمكن أن تمثله **سوريا كفرصةٍ اقتصادية** للشركات الأمريكية في مجال الطاقة، وإعادة

(1) Satloff, Robert B. "After Assad: Navigating Syria Policy (Part 1)." Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, December 2024. Available at: https://tinyurl.com/djweypfb

(2) Chatham House, "The meeting of al-Sharaa and Trump has shifted the balance of power in the Middle East" (Chatham House, May 16, 2025), available at: https://tinyurl.com/2pjun4zy

(3) Lazar Berman, "Israel warns rebel leader it won't accept jihadist groups in southern Syria" (JNS.org, December 23, 2024), available at: https://tinyurl.com/3dm7fw2n

(4) Gideon Sa'ar. "US media: Israel wants to divide Syria." ISNA News Agency. March 6, 2025. Available at: https://en.isna.ir/news/1403121510635/US-media-Israel-wants-to-divide-Syria

(5) Christopher Blanchard, Op cit.

(6) Thomas Barrack. "Ambassador: US to reduce military bases in Syria 'to one'." Responsible Statecraft. February 28, 2025. Available at: https://tinyurl.com/3z2trkjd

(7) Ido Levy. "Reducing the U.S. Presence in Syria Too Quickly Could Help the Islamic State" (Washington Institute for Near East Policy, June 4, 2025), available at: https://tinyurl.com/3fz6rbsk

(8) Reuters, "US to establish military presence in Damascus to monitor potential Israel-Syria security pact," The Times of Israel, November 6, 2025, available at: https://tinyurl.com/363s88bt

(9) Michael Hernandez, "Syrian president rules out normalization deal with Israel for now" (Anadolu Ajansı, November 11, 2025), available at: https://tinyurl.com/4ewpk423

الإعمار، وأبدت الحكومة السورية الجديدة ترحيبًا كبيرًا بالاهتمام الأمريكي[١]. ولكن الأمر كان بحاجةٍ لرفع العقوبات الأمريكية والدولية سواء على الدولة السورية أو أفراد الحكومة السورية، لذلك اتخذ الرئيس الأمريكي قرارًا في يونيو ٢٠٢٥ برفع أغلب العقوبات الأمريكية على الحكومة السورية مع تعليق لمدة ستة أشهر لقانون "القيصر". أغلب العقوبات التي تم رفعها ذات طبيعة اقتصادية تُمكن الحكومة السورية من استئناف عمليات الاستيراد والتجارة الدولية، وتُتيح لها التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك رفع أسماء المسؤولين السوريين الجدد من قائمة الإرهاب، ولكن تمسك الكونجرس الأمريكي باستمرار العمل بقانون "قيصر" الذي يستهدف الأفراد المتورطين في الحرب الأهلية السورية حتى مع تعليقه لمدة ستة شهور يتم تجديدها بالنظر لأداء الحكومة السورية[٢]. وعلى الرغم من تعليقه، تبذل الحكومة السورية جهودًا متواصلة لإلغاء القانون، مشيرةً إلى أن استمرار وجوده حتى مع تعليق أثره يُمثل عامل طرد لأي مستثمر أجنبي يطمح في الدخول إلى السوق السوري. لذا كان الرئيس السوري حريصًا على زيارة بعض قيادات الكونجرس لشرح الأثر السلبي لهذا القانون، بل والاستعانة بالمواطن السوري الذي كان سببًا في فرض ذلك القانون لمحاولة إقناع الكونجرس بهذا الأمر، حيث لا يُعارض البيت الأبيض إلغاء القانون ولكن الأمر يبقي مرهونًا بيد الكونجرس[٣]. في السياق ذاته، قدمت الإدارة الأمريكية دعمًا واضحًا لإزالة أسماء المسؤولين السوريين الجدد من قوائم التنظيمات الإرهابية الأممية. وتبدو السياسات الأمريكية هنا لديها بعض الاتساق مع الهدف النهائي، وهو تحقيق مكاسب اقتصادية أمريكية في سوريا، وإن كانت تحاول اتخاذ خطوات يُسيطر عليها الحذر من النخبة السورية الجديدة[٤].

فيما يتعلق بالمصلحة الأمريكية الثالثة، مارست كل من السعودية وتركيا ضغوطًا واضحة على الإدارة الأمريكية الحالية **لإعطاء الفرصة لسوريا الجديدة للاستقرار**، دافعين بأن استقرار سوريا ضروري للأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وإعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة بدعم نظام سني "معتدل" في دمشق، بعد أن سقطت العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ في نطاق التأثير الإيراني[٥]. وقد جاء استقبال الرئيس السوري الجديد من جانب الرئيس الأمريكي في الرياض وواشنطن في هذا السياق، وكذلك ما تبع هذه اللقاءات من جهودٍ أمريكية لرفع العقوبات على الحكومة السورية دولةً وأفردًا، خاصةً أن هذه السياسات تحقق مصلحة أمريكية أصيلة بأن تحل محل التواجد الروسي في سوريا.

لكن يُعد غض النظر الأمريكي عن التمدد الإسرائيلي العسكري، والتدخل المباشر في الشأن السوري الداخلي، واستباحة سوريا وتوجيه ضربات متتالية للعاصمة دمشق خصمًا رئيسيًا من جهود دعم استقرار سوريا الجديدة. لم يتوقف الموقف الأمريكي عند غض النظر، ولكنه امتد إلى تبرير هذه السياسات الإسرائيلية على لسان المبعوث الأمريكي لدى سوريا توم باراك بأن الحدود الدولية التي قسمت المشرق العربي طبقًا لاتفاق "سايكس -بيكو" لا تُلزم إسرائيل في شيء، الأمر الذي يُبرز عدم اتساق السياسات الأمريكية مع مصالحها في سوريا مرةً أخرى[٦].

أخيرًا، فإن **أمن إسرائيل من الجبهة السورية يُعد مصلحةً** أمريكية في سوريا الجديدة، وفي هذا السياق فقد أطلقت الإدارة الأمريكية العنان للحكومة الإسرائيلية للتمدد في الجنوب السوري حتى وصلت إلى "ريف دمشق"، واستهدفت الترسانة

(1) The Business Standard. "US firms to develop Syria energy masterplan after Trump lifts sanctions." The Business Standard, August 2, 2025. Available at: https://tinyurl.com/3tvevtkm

(2) Christopher Blanchard, Op cit.

(3) Middle East Institute. "Help Syria move forward — Repeal the Caesar Act sanctions." Blog post. November 10, 2025. Available at: https://tinyurl.com/4uk5bswu

(4) Ibid.

(5) Chatham House, Op. cit.

(6) Sean Mathews, "Israel sees Sykes-Picot borders as 'meaningless,' US envoy Tom Barrack says," Middle East Eye, August 29, 2025, available at: https://tinyurl.com/47w5jhww

السورية العسكرية في مختلف أنحاء البلاد، وتدخلت في الشأن السوري تحت ذريعة حماية الأقلية الدرزية، وأطلق مسؤولوها تصريحات تنادي بتقسيم الأراضي السورية إلى أربع دول على أسسٍ طائفية وعرقية[١]. **ولكن يظل التساؤل:** هل تنفيذ ما تطمح إليه إسرائيل سيُوفر لها الأمن من جهتها الشمالية، أليس من المرجح أن تدخل سوريا في حالةٍ من الفوضى التي لا يُمكن السيطرة عليها وتكون قواعد للتنظيمات المتطرفة، والتي ستطال إسرائيل بشكلٍ أو بآخر، كما أن استمرار تل أبيب على هذا النهج قد يضعها في مواجهة غير مرغوبة مع حليفٍ أمريكي آخر في المنطقة وهو تركيا؟

غياب الاتساق بين السياسات والأهداف الأمريكية لم يكن السمة الوحيدة للسياسة الأمريكية تجاه سوريا الجديدة، ولكن أيضًا تقديم أمن إسرائيل كمصلحةٍ على غيره من بقية المصالح. في السياق الأمريكي، من المفهوم الحرص على أمن إسرائيل، ولكن غض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية في الجنوب السوري وما يمكن أنه يحمل معه ضررًا على المصالح الأمريكية الأخرى أمر آخر، على سبيل المثال الدفع بسوريا الجديدة للبحث عن رادع لإسرائيل وإن لم تقم بذلك حتى الآن، مما قد يفتح الباب لعودة إيران أو توثيق التواصل مع روسيا، وعلى أقل التقديرات مطالبة تركيا بلعب دور في حمايتها. **هذا التضارب يطرح المزيد من التساؤلات حول تفسير سياسات إدارة ترامب تجاه سوريا.**

## ثالثًا- الزبونية كإطارٍ للسياسة الخارجية الأمريكية

تحت مظلة الزبونية يوجد عدد من المصادر التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة ترامب الثانية، وعلى رأسها الاستعانة بشبكةٍ من الأقارب والأصدقاء في مناصب السياسة الخارجية وتهميش المؤسسات والخبراء من البيروقراطية، وهو ما يُعد جديدًا على الإدارات الأمريكية، بالإضافة للمصدر التقليدي الذي يمكن إدراجه تحت مظلة الزبونية وهي جماعات المصالح وعلى رأسها اللوبي الصهيوني والمركب الصناعي-العسكري، وتتنافس تأثيرات الزبونية مع تأثيرات القاعدة الانتخابية لترامب من حركة "ماجا" صاحبة شعار "أمريكا أولًا"، لذا سيتم التركيز على هذه المكونات الثلاثة في سياق الملف السوري.

### ١- شبكة علاقات الأقارب والأصدقاء

على العكس من إدارة "ترامب الأولى"، استطاع ترامب تشكيل فريقه بحريةٍ كاملة وبرؤيةٍ واضحة لمكافأة داعميه وأقاربه وأصدقائه المقربين من عالم الأعمال، الذين عرفهم على مدار سنوات طويلة أو تجمعه بهم صلات أسرية. تمتع ترامب بقدرٍ كبير من الحرية في تشكيل فريقه للسياسة الخارجية هذه المرة، في ضوء سابق خبرته خلال إدارته الأولى، والتي استعان خلالها بعددٍ من العسكريين السابقين مثل جنرال ماكماستر-مستشار الأمن القومي السابق- وبعض كوادر الحزب الجمهوري مثل جون بولتون -مستشار الأمن القومي السابق أيضًا- ومايكل بومبيو -وزير الخارجية السابق. ولم يجد ترامب توافقًا مع الجميع، وهو ما كشف عنه لاحقًا بعد خروجه من السلطة، ووصل الأمر إلى العداء العلني مع بولتون[٢]. هذه المرة قلل ترامب من أعداد الكوادر الحزبية التي انحصرت في وزير الخارجية ماركو روبيو، تبع ذلك تهميش دور وزارة الخارجية في أغلب ملفات السياسة الخارجية التي أُسندت لمبعوثين ترامب وعلى رأسهم ستيف ويتكوف مبعوثه للشرق الأوسط والأزمة الأوكرانية، والذي يتمتع بصلة شراكة أعمال وصداقة معه على مدار عقودٍ طويلة، وهو رجل ليس لديه أي خبرة بالملفات التي يعمل عليها. كذلك مسعد بوليس صهره ومبعوثه للشؤون الأفريقية، والذي يتولى ملفات مثل ليبيا والكونغو والسودان، وهو كذلك رجل أعمال من أصولٍ لبنانية لم يعمل بالسياسة الدولية من قبل. قام أيضًا ترامب بتوزيع مناصب السفراء على عددٍ من المقربين والداعمين مثل تشارلز كوشنر صهره الآخر

(1) Gideon Sa'ar, Op. cit.

(2) Judy Kurtz. "The history of how Trump and Bolton's relationship fell to tatters." Fox News, August 22, 2025. Available at: https://tinyurl.com/y42ujrwy

الذي تم تعيينه كسفيرٍ في فرنسا، وهو أيضًا رجل أعمال غير ناجح لم يسبق له العمل بالسياسة[١].

هذه الخيارات كان لها تأثيرًا واضحًا على كافة الملفات لاستخدام السياسة الخارجية لتحقيق مصالح شخصية للرئيس والمقربين منه، ومنها على سبيل المثال، استباق زيارة ترامب إلى الخليج في مايو ٢٠٢٥ بزيارة لنجلي ترامب وويتكوف لعقد عدة صفقات في دول الخليج الثلاث "السعودية، والإمارات، وقطر"، وكافة الصفقات المبرمة هي صفقات إنشائية لا تحتاج لاستيراد تكنولوجيا معقدة أو مبرر قوي لإبرامها ليس فقط مع شركة ترامب وويتكوف، ولكن مع أي شركة أمريكية أو حتى غربية سوى شراء رضا ترامب[٢].

**فيما يخص الملف السوري، فلم يختلف مصيره كثيرًا عن الملفات السابقة؛ حيث تم تكليف السفير الأمريكي لدى تركيا توم باراك بهذا الملف ضمن شبكة زبونية ومحاباة واضحة.** باراك هو رجل أعمال ومحام عقارات من أصولٍ لبنانية، تعرف على جاريد كوشنر صهر ترامب عن طريق الأعمال التجارية، ودعم أعمال كوشنر في أوقاتٍ صعبة، ومن الملفت للنظر الدور المهم للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة في تعريف الطرفين ببعضهما البعض خلال العقد الماضي. ومع صعود ترامب في الحزب الجمهوري وفوزه بالرئاسة عام ٢٠١٦، تقرب باراك من ترامب عن طريق صهره كوشنر وكان مدافعًا دائمًا عن ترامب في الإعلام خلال فترته الأولى. تعرض باراك لاتهاماتٍ علنية بالعمل مع دولة أجنبية -الإمارات- بعد ترك ترامب للسلطة، وعاد للمشهد مرةً أخرى مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض[٣].

كان من الملفت ليس فقط تكليف باراك بالملف السوري، ولكن مد اختصاصه للملف اللبناني مع احتفاظه بمنصبه كسفير لدى تركيا، على الرغم من ضخامة الملف السوري[٤]. طبقًا للمصالح الأمريكية، فليس هناك حاجةً واضحة لدمج هذه المناصب مع بعضها البعض وتكليف شخص واحد بها، الأمر الذي يطرح تساؤل حول إدارة الجانب الأمريكي للملف السوري: هل تتم طبقًا للمصالح الأمريكية؟ قد تكون الإجابة بنعم حيث إن هذه المقاربة لرؤية الملف السوري من زاوية أمن إسرائيل تجمع الملف اللبناني مع نظيره السوري وتُحقق مصلحة أمريكية، ولكن هذه الإجابة ليست دقيقة حيث إن أمن إسرائيل ليس بالمصلحة الوحيدة. وبالتالي، كان من الأولى تكليف خبيرين على الأقل بالأمر بدلًا من رجل أعمال ليس له أي خبرة دولية ورصيده الرئيسي هو دعمه الاقتصادي لصهر ترامب عندما تأزمت أوضاعه المالية، وضعًا في الاعتبار الصلة الوثيقة بين جاريد كوشنر ورئيس الوزراء الإسرائيلي.

لم يتوقف الأمر عند تكليف باراك بالملف اللبناني إلى جانب الملف السوري على مستوى المسميات والمناصب، بل امتد لحركة المبعوث الأمريكي التي ركزت على مسألة "نزع سلاح حزب الله" كأولوية يضغط لأجلها على الحكومة اللبنانية، مقارنةً بالعديد من الملفات الهامة على الساحة السورية. قام باراك خلال عام ٢٠٢٥ بأكثر من خمس زيارات رسمية إلى لبنان لمناقشة مسألة نزع سلاح حزب الله، بينما زار دمشق مرتين على الأكثر[٥]. أضف إلى ذلك مستوى التصريحات المختلفة عن

(1) Eric Petry . "Uncovering Conflicts of Interest and Self-Dealing in the Executive Branch." The Brennan Center for Justice, February 19, 2025. Available at: https://tinyurl.com/5ha497cv

(2) The New York Times (Cited in PBS NewsHour). "Trump business deals revive questions about his family profiting off the presidency." PBS NewsHour, May 16, 2025. Available at: https://tinyurl.com/yy7d4p4c

(3) Zamaan Qureshi. "US Foreign Policy For Sale: Thomas Barrack, Jared Kushner and the UAE." Byline Times, July 27, 2021. Available at: https://tinyurl.com/9ed9ner7

(4) Jacob Wirtschafter and Ahmed Qwaidr, Op. Cit.

(5) Al-Majalla. "The 'Barrack Plan' for Lebanon: A Final Push for Disarmament." Al-Majalla News, August 18, 2025. https://www.majalla.com.

Middle East Institute. "U.S. Diplomacy in the Post-Assad Era: The Role of Ambassador Tom Barrack." MEI Analysis, November 12, 2025. https://www.mei.edu.

National News Agency (NNA). "Speaker Berri Receives U.S.

مسألة ترسيم الحدود في الشرق الأوسط وعدم أهميتها بالنسبة لإسرائيل، وأن سوريا ولبنان كانتا جزءين من بلاد الشام الكبرى. وهو الأمر الذي لا يمكن فصله عن خلفية الرجل وقربه من جاريد كوشنر الموالي لإسرائيل[١].

**٢- جماعات الضغط "اللوبي الصهيوني"**

لا يمكن تجاوز تأثير جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة على مختلف الإدارات ومنها إدارة ترامب، والذي تطرق له تفصيلا جون مرشيمر وستيفن والت قبل عقدين من الزمان[٢]. وإدراج جماعات الضغط تحت مظلة الزبونية، رغم قانونية ما تقوم به من أنشطة، يعود إلى طبيعة العلاقة التي تقوم على تبادل المصالح بين مجموعة ذات مصالح ضيقة مقابل دعم المرشح في اعتلاء السلطة، وفي الحالة الأمريكية غالبًا الدعم يكون تمويل للحملات الانتخابية المطلوبة في بلد شاسعة مثل الولايات المتحدة[٣].

وجدير بالذكر، أن ترامب كان من أكثر الرؤساء امتنانًا لجماعات الضغط الصهيونية وحقق لها خلال فترته الأولى ما لم يجرؤ أي رئيسٍ أمريكي على القيام به، وهو نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وما يحمله ذلك من اعتراف بأن القدس عاصمة إسرائيل، وكذلك الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السورية. ولم يختلف الوضع كثيرًا خلال الإدارة الثانية له؛ حيث أزال كافة القيود على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، وفتح لها المجال للإجهاز على ما تبقى من غزة، وعمل على فرض تسوية مجحفة لصالح إسرائيل على القطاع، ويبدو ذلك منطقيًا بضخ مريم إديلسون إحدى قيادات جماعات الضغط الصهيونية لما يقرب من مائة مليون دولار في حملته الانتخابية للرئاسة، وهي ذاتها التي لعبت دورًا جوهريًا لحث إدارة ترامب الأولى لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس[٤].

**في ضوء ما سبق، يُمثل تعيين توم باراك وثيق الصلة بجاريد كوشنر نقطة التقاء بين مكافأة شبكة الأقارب للرئيس ترامب وإرضاء للوبي الصهيوني، حيث تُفسر المعطيات السابقة تحركات وتصريحات المبعوث الأمريكي التي تعكس تبني كامل لرؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي تجاه سوريا ولبنان، وغض الطرف عن الاحتلال الإسرائيلي لمزيدٍ من الأراضي السورية**، بل وتبرير هذه التحركات أحيانًا أخرى بتقديم الأمن الإسرائيلي كأولوية على أية قواعد للقانون الدولي، فضلا عن التفسير بشكلٍ لا يناقض المصالح الأمريكية. كذلك، فإن تواجد اللوبي الصهيوني في الكونجرس عطل سوريا الجديدة عن التخلص الكامل من العقوبات، وتحديدًا قانون "قيصر" حتى نهاية عام ٢٠٢٥[٥]، حيث تم تمرير بند ضمن قانون التفويض الوطني للدفاع للعام ٢٠٢٦ يقوم برفعٍ كامل لهذه العقوبات في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥. وبهذا تكون عملية رفع عقوبات "قانون قيصر" بمثابة حالة لتحول الموقف الأمريكي لتقديم المصالح الأمريكية عند تعارضها مع نظيرتها الإسرائيلية.

**٣- حركة "ماجا"... توجه مختلف**

الاختلاف الرئيسي بين إدارتي ترامب الأولى والثانية هو التواجد القوى لحركة "ماجا" في تكوين إدارته الثانية ممثلةً

Envoy Tom Barrack at Ain el-Tineh." NNA Lebanon, June 19, 2025. http://www.nna-leb.gov.lb.

Reuters. "U.S. Envoy Barrack Meets with Syrian Officials in Damascus to Discuss Border Security." Reuters, September 16, 2025.

U.S. Department of State. "Press Release: Special Envoy Tom Barrack's Travel to Beirut and Ankara." U.S. State Department, August 7, 2025. https://www.state.gov.

(1) Imad Harb, "The Unmitigated Danger of Lebanon's Current Moment," Arab Center Washington DC, December 2, 2025, available at: https://tinyurl.com/yu3mmpd5

(2) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt. Op. Cit.

(3) Ibid.

(4) Michael Wolff, All or Nothing: The Inside Story of the New Administration (New York: Henry Holt and Company, 2025), 45-52.

(5) . "Inside Congress' battle to repeal Syria's Caesar sanctions." Al-Monitor, October 24, 2025. Available at: https://tinyurl.com/42r34875

بشكلٍ رئيسي في نائب الرئيس، وكانت الحركة أحد أهم محركات السياسة الخارجية الأمريكية إبان إدارة ترامب الثانية تجاه عدد من الملفات ومنها حرية الملاحة في البحر الأحمر واليمن، خاصةً بعد تسريبات المحادثات داخل الإدارة التي أوضحت اختلافًا واضحًا عما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة نيابةً عن أوروبا لضمان حرية الملاحة، وكذلك الحرب الروسية ضد أوكرانيا[١].

ولا يقع تأثير حركة "ماجا" تحت مظلة الزبونية؛ حيث إن تأثيرها هو تمثيل لقاعدة انتخابية ذات مصالح واسعة. وتُفضل الحركة عدم تبني الولايات المتحدة لأية سياسات من شأنها زيادة الإنفاق أو التواجد العسكري الأمريكي في الخارج، وخاصةً في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من عدم اهتمام الحركة بالتحولات في سوريا الجديدة، كان هناك توجه واضح لدى الإدارة وقبل صياغة أي استراتيجية بضرورة سحب ما تبقى من قوات أمريكية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد[٢]، إلا أنها سرعان ما تخلت عن هذا التوجه. وأشارت العديد من التقارير إلى رغبة رسمية أمريكية في إنشاء قاعدة أمريكية في الجنوب السوري، تكون بمثابة تعزيز للتواجد الأمريكي في الإقليم وتأمين للحدود الإسرائيلية الشمالية، وإن كان من غير الواضح إذا كان ذلك سيكون مصحوبًا بانسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها بعد سقوط نظام الأسد[٣].

وهذا التحول بالطبع يُقدم المصلحة الإسرائيلية على المصلحة الأمريكية التي لا تحتاج بالضرورة إلى هذه القاعدة، إلا إذا كانت ضمن اتفاق أشمل يضمن السلام الدائم بين سوريا وإسرائيل، وهو ما يصعب تصوره مع الحكومة اليمينية الحالية في إسرائيل.

بالنظر إلى سياسة ترامب تجاه سوريا إبان إدارته الأولى حيث لم تكن لحركة "ماجا" ذات الثقل، نجد أن ترامب روج لمسألة سحب القوات الأمريكية من سوريا واتخذ قرارًا بذلك نهاية عام ٢٠١٨[٤]، ولكن استطاعت مؤسسات الدولة الأمريكية التحايل على ذلك القرار والاحتفاظ بالتواجد العسكري في سوريا مع تقليله لارتباط الأمر بمسألة مكافحة الإرهاب، ولم يستطع ترامب تنفيذ ما كان يصبو إليه خلال فترته الأولى. ولكن في ظل الإدارة الثانية، فإن ترامب لا يُواجه المعارضة ذاتها من مؤسسات الدولة الأمريكية، لذلك عندما أعلن توم باراك نية الولايات المتحدة إنهاء تواجدها في سوريا تصور البعض أن إجلاء ما تبقى من جنودٍ أمريكيين في سوريا مسألة وقت، ولكن ما تم هو استمرار التواجد العسكري الأمريكي مع احتمالية زيادته لإنشاء قاعدة أمريكية. وهذا ما يدعم حجة التقرير بأن شبكات المصالح والمحاباة والزبونية المتداخلة، مثل اللوبي الصهيوني وأقارب الرئيس، أقوى تأثيرًا في السياسات الأمريكية من تمثيل "حركة ماجا" التي تُمثل القاعدة الانتخابية.

## خاتمة:

حاول التقرير تفسير عدم الاتساق بين الخطاب السارد للمصالح الأمريكية والممارسة التي لا تتبع ما يلزم من سياساتٍ لتحقيق هذه المصالح. واعتمادًا على إطار شبكات الزبونية والمحاباة لتفسير عملية صنع واتخاذ القرار الأمريكية تجاه سوريا الجديدة، يمكن استخلاص أن تعيين توم باراك كمبعوثٍ للملف السوري كان بمثابة مكافأة له على دعم الرئيس وصهره على مدار سنواتٍ طويلة سياسيًا وماليًا، وإرضاءً للوبي الصهيوني، وهو ما يفسر تحركات وتصريحات توم باراك التي تطرح المصالح الأمريكية ثم تتبنى سياساتٍ تولي الأولوية للمصالح الإسرائيلية. لذلك؛ كان الصدام بين هذه التناقضات حتميًا، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي نفسه في الأول من ديسمبر ٢٠٢٥ على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث حاول بتعليقٍ طويل وغير مباشر مطالبة إسرائيل بالتوقف عن الأنشطة التي تُقيد الجهود الأمريكية والإقليمية

(1) Jeffrey Goldberg, "The Secret War," The Atlantic, March 24, 2025, available at: https://tinyurl.com/5fmsep8v

(2) Thomas Barrack, Op. cit.

(3) Reuters, Op. cit.

(4) Scott Anderson, "President Trump's Mad Dash out of Syria," Brookings, December 20, 2018, available at: https://tinyurl.com/4syjd7kb

لتوفير فرصة للحكومة السورية الجدية، واصفًا الوضع في سوريا بالفرصة التاريخية للسلام. وتُعد هذه المرة الأولى التي يُقرر فيها الرئيس الأمريكي عدم التغاضي عن السياسات الإسرائيلية التي تُناقض المصالح الأمريكية في جزءٍ منها[1].

وفي ضوء عدد التصريحات والسياسات التي عبر عنها الرئيس الأمريكي ومبعوثه تجاه سوريا ثم تم التراجع عنها، فإنه يصعُب التنبؤ بما ستؤول إليه التطورات خلال الفترة المقبلة في ظل استمرار التفاعل بين صلات الأقارب والمصالح مع اللوبي الصهيوني من جانب، في مواجهة ما تدفع به حركة "ماجا" من ضرورة التوقف عن الاستثمار في العديد من الملفات الخارجية من جانبٍ آخر. وإن كان يمكن القول، بشكلٍ مبدئي، إنه في ضوء محدودية أهمية الملف السوري لحركة "ماجا"، فمن المنتظر أن تقترب السياسات الأمريكية أكثر من الأولويات الإسرائيلية في سوريا، في حال كانت الجهود المطلوبة سياسية ودبلوماسية ولا تكلف أموالا ولا دمًا.

(1) Lazar Berman and Nava Freiberg, "Trump Speaks to Netanyahu, Invites Him to Visit, Warns Israel Not to 'interfere' in Syria | The Times of Israel," Times of Israel, December 1, 2025, available at: https://tinyurl.com/2ahcywf6

# العدوان الإسرائيلي على سوريا: المسارات والمآلات

أسماء البنا*

## مقدمة:

مع سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت سوريا والمنطقة بأكملها مرحلةً جديدةً من التحولات السياسية والأمنية العميقة؛ حيث تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى إعادة رسم خريطة النفوذ وبناء علاقات جديدة مع النظام السوري الذي سيخلف النظام القديم. وفي خضم هذا المشهد المعقد، برزت إسرائيل كلاعبٍ رئيسي يتحرك بمرونةٍ بين الأدوات العسكرية والسياسية، لتحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز مجرد حماية حدودها أو ردع خصومها التقليديين. من خلال الضربات المتكررة على الأراضي السورية، لم تكتف إسرائيل بمحاولة فرض توازنات أمنية جديدة، بل سعت أيضًا إلى تثبيت موقعها كطرفٍ فاعل في تحديد شكل العلاقة المستقبلية مع دمشق. ورغم أن إسرائيل تُبرر هجماتها بأنها تستهدف مواقع إيرانية أو شُحنات أسلحة موجهة لحزب الله، فإن هذه العمليات تحمل أبعادًا أوسع تتصل برغبة تل أبيب في استباق أي تغيير قد يُهدد وضعها الأمني في المستقبل، وفي رسم معادلة جديدة تجعل من سوريا دولةً ضعيفة ومحايدة. بذلك، يتضح أن العدوان الإسرائيلي جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى خلق واقع ميداني وسياسي جديد يمنح إسرائيل تفوقًا إقليميًا، ويمنع أي عودة محتملة لقوةٍ عسكرية سورية قد تُشكل تهديدًا مستقبليًا لها.

في ضوء ذلك، يُركز هذا التقرير على مسارات ومآلات العدوان الإسرائيلي على سوريا، وينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ **أولا** تطور المواجهات السورية -الإسرائيلية، **ثانيًا** مسارات العدوان الإسرائيلي على سوريا بعد سقوط الأسد، **ثالثًا** مآلات العدوان على الداخل السوري والسياق الإقليمي.

## أولًا- تطور المواجهات السورية -الإسرائيلية

اتخذت سوريا موقفًا معاديًا من إسرائيل حتى **قبل قيام الدولة الإسرائيلية**؛ إذ رفضت المملكة السورية عام ١٩٢٠ مشروع ما يُسمى الهجرة الصهيونية ودعمت القضية الفلسطينية. كما شاركت سوريا في **أبرز حروب المواجهة**، ففي حرب ١٩٤٨، استطاع الجيش السوري تحقيق تقدمات وسيطرة جزئية على بعض المناطق الاستراتيجية في شمال فلسطين (مثل محيط بحيرة طبريا) في المراحل الأولى من الحرب، وذلك قبل حدوث النكبة وانهزام الجيوش العربية. بعد ذلك اندلعت حرب عام ١٩٦٧ وانتهت بخسارة سوريا لهضبة الجولان، وحاول نظام حافظ الأسد استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم وقعت سوريا بعد عام اتفاقية فض الاشتباك برعاية الأمم المتحدة، والتي أنشأت منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين عام ١٩٧٤، ولم تكن هذه الاتفاقية اتفاق سلام، بل وقفًا لإطلاق النار.

بدأت لاحقًا **مفاوضات السلام المتعثرة** بين الجانبين في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، لكنها لم تُفض إلى أي اتفاق، وظلت قضية الجولان محور الخلاف الأساسي. في هذا الإطار، أصرت إسرائيل على التطبيع الكامل قبل أي انسحاب من الجولان، بينما طالبت سوريا بالانسحاب أولًا تمهيدًا للتطبيع. وفي عام ٢٠٠٨، حاولت تركيا إحياء المفاوضات عبر وساطة غير مباشرة، لكن الاتفاق لم يتحقق بسبب رفض إسرائيل الانسحاب، واندلاع حرب غزة، وغياب ضمانات بناء الثقة، فضلًا عن تزايد

* باحثة في العلوم السياسية.

ارتباط الأسد بمحور إيران[١].

**بقيت الجبهة السورية الإسرائيلية هادئة ومستقرة نسبيًا بموجب اتفاق فض الاشتباك، دون تهديدات تُذكر، حتى اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.** وقد أدت التحولات التي تبعت الثورة إلى تبلور واقع جديد فرض على إسرائيل التكيف معه بما يضمن استقرار حدودها الشمالية الشرقية، وركزت السياسة الإسرائيلية آنذاك على مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة، خاصةً تلك المرتبطة بتنامي النفوذ الإيراني ومحاولات نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله، الذي تعتبره إسرائيل خطرًا مباشرًا على أمنها. ولتحقيق ذلك، أطلقت تل أبيب ما عُرف باسم "الحملة بين الحروب"، وهي سلسلة من العمليات العسكرية استهدفت بالأساس منع تهريب الأسلحة إلى لبنان. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تُعلن تأييدها لأي طرف من أطراف الصراع السوري، فإن قادتها فضلوا بقاء نظام الأسد، واعتبروه -وفق تعبيرهم- "الشيطان الذي نعرفه"، وحرصوا ألا تؤدي عملياتهم ضد النفوذ الإيراني إلى تقويض حكمه أو زعزعة استقراره، خشية تداعيات سقوطه وما قد يُرافق ذلك من فوضى أو صعود الجماعات الجهادية[٢].

**منذ عام ٢٠١٣، بدأت إسرائيل بتنفيذ سلسلة من الغارات الجوية المركزة ضد الوجود الإيراني في سوريا،** مستهدفةً شحنات الأسلحة الإيرانية والمواقع العسكرية وقواعد حزب الله الناشئة قرب الحدود. واستمر هذا النمط من العمليات بشكلٍ متصاعد خلال السنوات التالية، حيث اقتصرت في معظمها على الهجمات الجوية الدقيقة التي ركزت على مواقع استراتيجية، مثل قواعد الدفاع الجوي التي تضم منظومات صواريخ متطورة، بهدف منع الجيش السوري من إعادة بناء قدراته الجوية. كما طالت الضربات مراكز البحث والتطوير العسكري، وفي مقدمتها مركز الدراسات والبحوث العلمية في جرمايا.

**ومع مرور الوقت، شهدت هذه الهجمات تصعيدًا ملحوظًا، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٢٣،** حين شنت إسرائيل واحدةً من أوسع غاراتها على مستودعات أسلحة قرب مطار دمشق ومحيط العاصمة، ما أدى إلى تدمير كميات كبيرة من الأسلحة التي يُعتقد أنها كانت موجهة إلى الفصائل الموالية لإيران، ولا سيما حزب الله. وفي إطار هذه العمليات، حرصت إسرائيل على تنسيق تحركاتها مع روسيا لتجنب أي احتكاكٍ مباشر بين قوات الجانبين داخل الأراضي السورية، خصوصًا مع تباين أهدافهما الاستراتيجية[٣].

**ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إثر عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣،** تحولت سوريا إلى هدفٍ مباشر للهجمات الإسرائيلية التي تصاعدت بوتيرةٍ متفاوتة وبشكلٍ متسارع. إذ اتخذت تلك الهجمات وتيرةً منخفضة ونوعية خلال التصعيد على غزة، وتركزت في أغلبها على مواقع الميليشيات الإيرانية وبعض المنظمات الفلسطينية العاملة في سوريا وقياداتها، إضافةً إلى مواقع وقيادات من حزب الله. ومع انخفاض زخم العمليات الإسرائيلية في غزة وانطلاقها إلى لبنان، تصاعدت الضربات التي شنتها إسرائيل على سوريا على نحوٍ غير مسبوق، مستهدفةً قيادات وميليشيات ومواقع استراتيجية تابعة لإيران وحزب الله، إضافةً إلى مواقع متنوعة

---

(١) محمد السكري، سورية الجديدة والامتحان الإسرائيلي: من التجاهل إلى دبلوماسية التناظر الإقليمي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مارس ٢٠٢٥، ١-٢.

(٢) يحيى بوزيدي، سوريا ما بعد الأسد في الدوائر الحدودية للأمن القومي الإسرائيلي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:-https://url-shortener.me/94LA

(٣) انظر التالي:

- وليد حباس، كيف تنظر إسرائيل إلى سقوط نظام الأسد؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94LC

- أحمد الطناني، تحليل الاحتلال وسوريا الجديدة: عدوان لترسيم النفوذ وحدود التحالفات، مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94LE

للنظام السوري[١]. **ومع تصاعد المخاوف من انهيار النظام، بدأت إسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٤ بنشر قواتها البرية في منطقة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (المنطقة منزوعة السلاح التي تم إنشاؤها عام ١٩٧٤ للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية في الجولان).** كما قامت وحدات من الجيش الإسرائيلي ببناء طرق جديدة وتحسين التحصينات على طول السياج الحدودي، ودفعت بلواءين مدرعين إلى داخل المنطقة[٢].

خلال عام ٢٠٢٤ نفذت إسرائيل ١٧٨ استهدافًا للأراضي السورية؛ ١٥٢ منها جوية، و٢٦ برية. وقد أسفرت تلك الضربات عن إصابة وتدمير نحو ٣٣٢ هدفًا؛ تنوعت بين مستودعات للأسلحة والذخائر، ومقرات ومراكز، وقيادات، وآليات، ومعابر ونقاط عسكرية حدودية، ومواقع عسكرية حيوية في مناطق مختلفة من البلاد. واستهدفت الضربات بشكلٍ خاص نقاطًا استراتيجية تُستخدم من قبل حزب الله والميليشيات الإيرانية، مما أسفر عن أضرارٍ كبيرة في البنية التحتية، وسقوط ضحايا، وتعطيل عدد من المعابر الاستراتيجية، إضافةً إلى مراكز تطوير صواريخ في مناطق مثل دمشق ومصياف وحمص. وقد جاء هذا التصعيد كجزءٍ من استراتيجية إسرائيلية أوسع لضرب النفوذ الإيراني في المنطقة، وتحجيم تهديداته الإقليمية[٣].

## ثانيًا- مسارات العدوان الإسرائيلي على سوريا بعد سقوط الأسد

منذ سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا مرحلةً جديدةً من التصعيد وإعادة التموضع، إذ ازداد النشاط العسكري الإسرائيلي داخل الأراضي السورية مطلع عام ٢٠٢٥ واتخذ منحًى أكثر حدةً ودقة. فقد استهدفت إسرائيل مواقع استراتيجية تنشط فيها مجموعات مرتبطة بإيران وحزب الله، مستفيدةً من حالة الفراغ الأمني التي أعقبت انهيار النظام السوري، الأمر الذي أتاح لها مساحةً واسعةً للتحرك بهدف إعادة تشكيل موازين القوى في الجنوب السوري. وفي هذا الإطار، تمحورت الاستراتيجية الإسرائيلية حول تحقيق مجموعة من الأهداف الأمنية والعسكرية، أبرزها تعزيز أمنها القومي من خلال إنشاء منطقة عازلة تحد من نشاط المجموعات الإيرانية وأي تهديد محتمل بالقرب من حدودها، ومنع أي إعادة تموضع عسكري لإيران أو حزب الله في الجنوب السوري. كما سعت إسرائيل إلى تعديل قواعد الاشتباك بما يمنحها حريةً أكبر في تنفيذ ضربات استباقية داخل سوريا، وإلى فرض سيطرتها على الممرات الاستراتيجية المؤدية إلى الجولان ودمشق لضمان تفوقها الاستخباراتي والعسكري. وضمن هذا التوجه، اعتمدت تل أبيب نهجًا عسكريًا متعدد الأوجه، شمل ضربات جوية دقيقة وعمليات استهداف نوعية، بالتوازي مع تعزيز حضورها الأمني عبر إنشاء بنى تحتية جديدة داخل المنطقة العازلة[٤].

**وفي ضوء هذه التحولات المتسارعة منذ عام ٢٠٢٤، يمكن بلورة محددات ودوافع السياسة الإسرائيلية الراهنة تجاه سوريا في مجموعة من العناصر**، يأتي في مقدمتها

---

(١) صبا عبد اللطيف، التصعيد الإسرائيلي على سورية (من ردع العدوان إلى سقوط نظام الأسد)، عمران للدراسات الاستراتيجية، ١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94LG

(٢) ديفيد شينكر، تجنّب المواجهة بين "إسرائيل" و"سوريا" (الجزء الأول): مخاطر "الاحتلال"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، ٢١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94LK

(٣) صبا عبد اللطيف، التصعيد الإسرائيلي على سورية (من ردع العدوان إلى سقوط نظام الأسد، مرجع سابق.

(٤)انظر التالي:

- التصعيد الإسرائيلي في سورية مطلع عام ٢٠٢٥: الغارات، الأهداف، والتداعيات، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ١٨ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94MW

- شيرا عفرون، داني سيترينوفيتش، تجاوزات إسرائيل الخطرة في سوريا، اندبندت عربية، ٢٧ ابريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94MX

**الاعتبارات الأمنية**، حيث تسعى إسرائيل بشكلٍ أساسي إلى منع أي تموضع عسكري إيراني أو صعود لقوى مسلحة حليفة لطهران داخل الأراضي السورية، باعتبار ذلك الخطر الأكبر على أمنها القومي. ثم يأتي **إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي** في مرحلة ما بعد سقوط النظام، إذ تُدرك إسرائيل أن ما بعد ٢٠٢٤ يُشكل نافذةً لإعادة توزيع النفوذ داخل سوريا بما يضمن بقاءها دولةً ضعيفة، غير قادرة على تشكيل تهديد مستقبلي. كما تشمل الدوافع **عناصر سياسية واستراتيجية أوسع**، تتمثل في رغبة إسرائيل في ترسيخ حضورها كطرفٍ مؤثر في رسم مستقبل سوريا، سواء عبر الضغط العسكري المباشر أو من خلال التنسيق مع القوى الدولية الفاعلة. وأخيرًا، **تُشكل الرغبة في استباق المخاطر المستقبلية عاملًا حاسمًا في حسابات إسرائيل**، إذ ترى أن التحرك المبكر سيمنحها أفضلية استراتيجية تمنع إعادة بناء القدرات العسكرية السورية أو ظهور تهديدات جديدة على حدودها في أي سيناريو مستقبلي[١].

وفيما يلي يتناول التقرير أبرز العمليات الجوية والبرية التي قامت بها إسرائيل صوب الأراضي السورية خلال فترة الدراسة.

### أ) العمليات الجوية

بدأت إسرائيل مرحلةً جديدة من العمليات الجوية داخل سوريا، مع سقوط النظام السوري في ديسمبر ٢٠٢٤، استهدفت خلالها في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ مجموعةً واسعة من المواقع العسكرية والمستودعات الدفاعية، ومن ضمنها نقاط كانت تتمركز فيها إيران سابقًا ومواقع تُشكل بنى تحتية عسكرية تقليدية. عكست هذه الاستهدافات توجهًا إسرائيليًا لإفراغ المشهد الميداني السوري من أي تهديدٍ كامن أو محتمل، في ظل حالة السيولة الأمنية والسياسية التي رافقت المرحلة الانتقالية. شهدت الضربات الإسرائيلية تباينًا في توزيعها بين المحافظات المستهدفة، حيث شهدت محافظة حلب ٧ ضربات من أصل ١١، تركزت على خمسة مستودعات في منطقة معامل الدفاع. وفي ريف دمشق، نُفذت ضربتان، استهدفت الأولى قاعدة عسكرية قرب سعسع كانت تستخدمها إيران خلال حكم الأسد، واستهدفت الثانية مستودعًا في منطقة دير علي، قرب الكسوة، زعمت التقارير الإسرائيلية أنه يحتوي على أسلحة لحماس. أما في السويداء فقد وقعت ضربة واحدة فقط، استهدفت مستودعًا داخل قاعدة خلخلة الجوية. وكانت هناك ضربة واحدة فقط في ريف القنيطرة الجنوبي[٢].

**شهدت الضربات الإسرائيلية تحولا ملموسًا منذ بداية مايو ٢٠٢٥ من حيث التوزيع الجغرافي ونوعية الأهداف.** توسعت العمليات لتشمل مناطق جديدة، كالساحل السوري، وتغيرت طبيعة الأهداف نحو بنى دفاعية أكثر حساسية، فقد تم توجيه عدد من الضربات على مواقع عسكرية واسعة الانتشار. واستهدفت الغارات بشكلٍ مباشر منصات صواريخ أرض -جو، ومدافع مضادة للطائرات، وتجمعات للدبابات، ما يُشير إلى محاولة تعطيل البنية الدفاعية المرتبطة بقدرات الردع الأرضي في مناطق متعددة. وقد سقط في الغارات ضحايا مدنيون نتيجة قرب الأهداف العسكرية من مناطق سكنية. كما عادت إسرائيل لتكثيف نشاطها الجوي مستهدفةً مواقع في محافظتي اللاذقية وطرطوس، حيث قصفت مستودعات أسلحة، يُعتقد أنها تحتوي على صواريخ أرض-بحر قرب قرى

(١) فيصل الحجي، السياسة "الإسرائيلية" تجاه سوريا الجديدة.. مفاوضات تحت عدوان مستمر، مركز الحوار السوري، ٨ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/1LRJ

(2) Hanane Sallam, Valentin d'Hauthuille, Syria: Israeli airstrikes reach an all-time high after Assad regime falls, ACLED,19 December 2024, accessed at: 4 November 2025, available at: https://tinyurl.com/2t95kccv

- نورا شعبان، التحوّلات العملياتية في السلوك العسكري الإسرائيلي داخل سورية، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94N1

- التصعيد الإسرائيلي في سورية مطلع عام ٢٠٢٥: الغارات، الأهداف، والتداعيات، مرجع سابق.

زاما وبرج إسلام، إضافةً إلى مناطق قريبة من مرفأ طرطوس وريف جبلة[١].

يُظهر ذلك تغيرًا في سلوك إسرائيل مقارنةً بالأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، إذ كانت الغارات خلالها أكثر تركيزًا على أهدافٍ مرتبطة بنقل السلاح أو بمراكز عمليات لإيران أو حزب الله، ضمن نطاقات جغرافية محدودة (غالبًا في جنوب دمشق أو على الحدود السورية اللبنانية). في المقابل، شهدت الضربات منذ مايو انتقالًا واضحًا نحو توسيع نطاق العمليات ليشمل الشمال والجنوب والساحل، مع تصعيد في نوعية الأهداف لتشمل بنى تحتية دفاعية ساحلية ومنصات تُهدد أمن الملاحة البحرية. يعكس هذا التحول سعيًا إسرائيليًا لتوسيع نطاق الخطوط الحمراء التقليدية، مع اعتماد مبدأ الاستهداف الاستباقي متعدد الاتجاهات، بوصفه أداة مركزية في إعادة ضبط التوازنات العسكرية داخل سوريا بعد تغير المعادلات الداخلية[٢].

استمرت إسرائيل على مدار الأشهر اللاحقة في استهداف الجنوب السوري، كردة فعل على إطلاق قذيفتين من الأراضي السورية سقطتا في مناطق مفتوحة من هضبة الجولان المحتلة، من دون وقوع أضرار ملموسة. نتيجة لذلك استُهدفت مواقع عسكرية للحكومة السورية في الجنوب ومحيط دمشق، حيث شملت الضربات مخازن أسلحة ومواقع دفاع جوي، إضافةً إلى قصفٍ مدفعي استهدف أراضٍ زراعية في منطقة حوض اليرموك قرب الحدود. وقد فسرت إسرائيل هذه العمليات بأنها رد تصعيدي لتحييد التهديدات الناجمة عن المقذوفات التي أُطلقت من الطرف السوري، مُحملةً الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع مسؤولية مباشرة عن أي تهديد ينطلق من الأراضي السورية تجاه إسرائيل. من جانبها، أدانت دمشق الغارات ووصفتها بأنها تسببت في خسائرٍ بشرية ومادية، مشيرةً إلى أن الجهات التي أطلقت المقذوفات قد تكون فصائل غير منضبطة ترتبط بإيران.

في السياق نفسه، امتد الاستهداف الجوي ليشمل أطراف محافظة السويداء وريف درعا، وصولًا إلى العاصمة دمشق. تضمنت الأهداف مواقع ذات طابع استراتيجي، من بينها مبنى هيئة الأركان ومحيط منطقة قطنا، وأسفرت الضربات عن خسائر بشرية موثقة: ثلاثة قتلى مدنيين و٣٤ مصابًا، وفق بيانات رسمية صادرة عن وزارة الصحة السورية، وتركزت تلك الضربات على البنية التحتية العسكرية النظامية، حيث مراكز القيادة ومواقع التخزين والتحرك، وهو ما يتسق مع أنماطٍ سابقة من الاستهداف المرتبط بمراقبة وتعطيل تحركات الجيش النظامي أو ما تبقى من هياكله، بعد سقوط السلطة المركزية[٣].

### ب) التوسع البري

استغلت إسرائيل الفراغ الأمني بعد سقوط نظام الأسد في جنوب سوريا، لتعزيز وجودها العسكري، متجاوزةً "خط ألفا" المحدد في اتفاق فك الاشتباك. فخلال الأسبوع الأول من العمليات الإسرائيلية في المنطقة، فرضت القوات الإسرائيلية

(١) نورا شعبان، التحوّلات العملياتية في السلوك العسكري الإسرائيلي داخل سورية، مرجع سابق.

(2) Walid Habbas, Israeli National Calculations in Post-Assad Syria, Policy and Society Institute, 15 July 2025, accessed at: 4 November 2025, available at: https://tinyurl.com/5n7s9jyv

معالي لطفي سالم، اتجاهات التغيير: تحولات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بعد عملية طوفان الأقصى، مركز شمس للاستشارات والبحوث الاستراتيجية، ٢٤ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94N4

(٣) انظر التالي:

- عمرو النجار، بذريعة حماية الدروز.. هذه انتهاكات إسرائيل في سوريا منذ سقوط الأسد، الجزيرة مباشر، ١٩ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94N5

- أحمد العكلة، توتر الجنوب السوري.. ماذا وراء القصف المتبادل بين "كتائب محمد الضيف" وإسرائيل؟، الجزيرة، ٥ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94N9

- عدوان إسرائيلي عنيف على دمشق | ثلاثة قتلى و٣٤ مصابًا، العربي الجديد، ١٦ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94ND

سيطرتها على مساحة ٣٠٣ كيلومتر مربع، ومع استمرار العمليات خلال يناير ٢٠٢٥، انسحبت الوحدات الإسرائيلية من منطقة حوض اليرموك، لكنها وسعت نطاق انتشارها على المحاور الشمالية، مما أدى إلى زيادة المساحة الخاضعة لسيطرتها إلى ٣٦٦ كيلومترًا مربعًا مع نهاية الشهر. لاحقًا، عززت إسرائيل انتشارها في المنطقة منزوعة السلاح، حيث فرضت السيطرة إما عبر الانتشار المباشر أو من خلال السيطرة النارية التي استخدمتها لتقييد حركة المدنيين، ومنع قوات أمن الحكومة السورية من تنفيذ أي عمليات داخل المنطقة. ونتيجة لذلك؛ ارتفع حجم المساحة التي تقع تحت السيطرة المباشرة أو التأثير الإسرائيلي إلى أكثر من ٤٦٠ كيلومترًا مربعًا[١].

وبالتزامن مع التقدم البري وتمشيط المنطقة بحثًا عن أسلحة خلفتها التشكيلات التي كانت تعمل مع إيران وحزب الله، أنشأت القوات الإسرائيلية نقاطًا عسكرية جديدة داخل المنطقة العازلة، التي كان من المفترض أن تكون منزوعة السلاح، مبررةً ذلك بضرورة حماية أمنها القومي، ومنع استغلال الخلايا الموالية لإيران وحزب الله للفراغ الناجم عن انهيار النظام السوري، وكانت تلك الخلايا تنشط في مناطق مختلفة في المنطقة في فترة نظام الأسد، حيث نفذت إسرائيل حملةً عسكريةً واسعة النطاق في جنوب سوريا، بهدف تدمير القدرات العسكرية السورية، وإنشاء منطقة عازلة على طول الحدود، وتقدمت القوات الإسرائيلية إلى المنطقة العازلة في القنيطرة، مستهدفةً مواقع استراتيجية، أبرزها قمة عرنة في جبل الشيخ، حيث أنشأت نقاط مراقبة وثكنات عسكرية بعد أيامٍ من توغلها[٢].

بالإضافة إلى ذلك، استغلت إسرائيل انسحاب القوات الروسية لتعزيز وجودها بإنشاء قاعدة عسكرية في التلول الحمر شرق بلدة حضرة لتعزز سيطرتها على المنطقة. وعلى سفوح جبل الشيخ، تحديدًا في قرص النفل شمال غرب حضرة، عملت على فتح طرق جديدة وتعبيدها، ومد خطوط كهرباء لإنارة الموقع، ما عزز من مراقبتها للشريط الحدودي وريف القنيطرة الشمالي. وفي جباتا الخشب، بالقرب من برج الزراعة داخل المحمية الطبيعية، تم تجهيز نقطة عسكرية متكاملة تضم مهبطًا للطائرات المروحية وغرفًا مسبقة الصنع لإيواء العناصر، مع تأمين طريق يربطها بالحدود. وتمركزت وحدات عسكرية شمال بلدة الحميدية، بعد تجهيز الموقع بالكامل وإنارته، ليُشكل نقطة متقدمة بديلة عن المباني الحكومية التي أُخليت. وفي العدنانية، قرب سد المنطرة، اختارت القوات الإسرائيلية تلة مرتفعة لإنشاء نقطة جديدة، في حين شهدت مدينة القنيطرة، قرب برج القنيطرة، تجهيز موقع مماثل لتعزيز السيطرة الميدانية. وفي القطاع الجنوبي من محافظة القنيطرة، تم تفعيل الموقع العسكري في تل أحمر الغربي قرب بلدة كودنا بعد استكمال تجهيزه، حيث يتمتع بإحداثيات تكتيكية تمنحه إشرافًا ميدانيًا واسعًا، يمتد نحو ريف القنيطرة الجنوبي وأجزاء كبيرة من ريف درعا الغربي، ما يُعزز القدرة الاستخباراتية، ويرفع من كفاءة المراقبة والسيطرة العملياتية في المنطقة[٣].

ترافقت هذه الأنشطة البرية مع توسعٍ ملحوظ في الأعمال الهندسية والعسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية المتاخمة للجولان المحتل، إذ قامت الجرافات الإسرائيلية بإزالة الأشجار وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والرعوية، خاصةً في محيط بلدات حضر وبئر عجم ورسم

(١) انظر:

- شيماء عبد الحميد، دمشق بين "أطماع العثمانية" ومشروع "إسرائيل الكبرى": كيف يحتدم تنافس أنقرة وتل أبيب على النفوذ في سوريا؟، شاف، ١٢ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NF

- سياسة إسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٩ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc6jfmzx

(٢) إسرائيل تنشئ موقعين عسكريين بقمة جبل الشيخ السوري المحتل، الجزيرة، ١٢ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NI

(٣) صبا عبد اللطيف، التصعيد الإسرائيلي على سورية (من ردع العدوان إلى سقوط نظام الأسد)، مرجع سابق.

الرواضي. هذه التحركات، التي أدت أحيانًا إلى اندلاع حرائق التهمت مساحات كبيرة من المزروعات، تعكس محاولة منهجية لإعادة تشكيل المشهد الجغرافي الحدودي بما يخدم الأهداف الأمنية الإسرائيلية، من خلال خلق بيئة مكشوفة تُقلص حرية الحركة وتُتيح مراقبة دقيقة للمناطق السورية المجاورة. كما تم رصد نشاط ميداني استخباراتي مكثف شمل جمع بيانات شخصية للسكان المحليين وتصوير منازلهم ومركباتهم، ما يدل على توجه متكامل يجمع بين السيطرة الميدانية والرصد المعلوماتي.

تُشير هذه المعطيات إلى تحولٍ نوعي في طبيعة الدور الإسرائيلي داخل الجنوب السوري، تجاوز نطاق المراقبة التقليدية إلى نمط تدخل مباشر متعدد الأوجه يجمع بين الردع العسكري الوقائي والتموضع الميداني الدائم. ويبدو أن هذا التصعيد يستند إلى استغلال الفراغ الأمني الناتج عن ضعف السلطة المحلية في المناطق الحدودية، في ظل غياب ردع إقليمي أو دولي فعال. بذلك، تسعى إسرائيل إلى فرض وقائع ميدانية جديدة تعيد رسم حدود السيطرة الفعلية في الجنوب السوري، بجانب تحويل خط فض الاشتباك إلى منطقة نفوذ أمني موسعة تتحكم فيها بشكلٍ غير معلن[١].

**في ضوء ذلك، وفي ظل التوغلات الإسرائيلية المستمرة في الجنوب السوري، تواجه الحكومة السورية الجديدة تحديات كبيرة في التعامل مع هذه التحركات**، وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة، ومنها تقديم شكاوى إلى مجلس الأمن الدولي، فإن تأثير هذه المساعي يبقى محدودًا، مما يُضعف من قدرتها على حشد دعم دولي فعال للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي السورية. من جانبها، تُبرر إسرائيل وجودها العسكري في الجنوب السوري بحماية أمنها القومي ومنع أي تهديدات محتملة من الأراضي السورية، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بأن القوات الإسرائيلية ستبقى في المواقع الاستراتيجية، مثل جبل الشيخ، لأجلٍ غير مسمى، مما يعكس نية إسرائيل في تعزيز وجودها العسكري في المنطقة. وهذا التوسع الإسرائيلي المتكرر يُثير قلقًا متزايدًا بين السكان المحليين في الجنوب السوري، حيث أفادت تقارير بحدوث احتجاجات وتظاهرات ضد الوجود الإسرائيلي، إضافةً إلى مواجهاتٍ بين القوات الإسرائيلية والمواطنين السوريين. هذه التوترات المتصاعدة تزيد من تعقيد الوضع الأمني والإنساني في المنطقة، وتضع الحكومة السورية الجديدة أمام تحدياتٍ إضافية في سعيها لاستعادة السيادة الكاملة على أراضيها وضمان أمن وسلامة مواطنيها[٢].

## ثالثًا- مآلات العدوان على الداخل السوري والسياق الإقليمي

شهدت الساحة السورية منذ سقوط الأسد تحولات جذرية أعادت رسم معادلات القوة الداخلية والإقليمية. وفي ظل تفكك مؤسسات الدولة، وجدت إسرائيل في هذا الفراغ فرصةً استراتيجية لإعادة صياغة توازنات الأمن الإقليمي بما يخدم مصالحها. وفي هذا الإطار، يمكن تتبع تداعيات ومآلات العدوان الإسرائيلي على مستويين متكاملين: الداخلي، حيث أصابت الضربات بنية الدولة ووحدتها الوطنية؛ أما على المستوى الإقليمي، فنجد التأثير (السلبي بالطبع) في إعادة تشكيل خريطة التحالفات وموازين القوى في المشرق العربي.

### أ) مآلات العدوان على الداخل السوري

لم يقتصر الحضور الإسرائيلي في الداخل السوري بعد سقوط النظام على إعادة رسم خريطة السيطرة العسكرية، بل امتد تأثيره تدريجيًا إلى جوانب متعددة. **على المستوى**

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر:

- وزير الدفاع الإسرائيلي: قواتنا ستبقى على جبل الشيخ بسوريا لأجل غير مسمى، CNBC، ٢٩ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:https://url-shortener.me/94NO

- غاري عنتاب، محمد أمين، إسرائيل تتغول في الجنوب السوري: تعزيز الاحتلال يقابل بمقاومة محلية، العربي الجديد، ٣ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NQ

**العسكري**، استهدفت الضربات الجوية العنيفة والممنهجة، التي شُنت منذ ديسمبر ٢٠٢٤، تدمير الغالبية العظمى من القدرات العسكرية السورية، من الطائرات المقاتلة والدفاعات الجوية وصولًا إلى الدبابات وقطع سلاح البحرية. تُشير التقارير إلى تدمير ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الأصول الاستراتيجية، ما جعل الدولة السورية "منزوعة السلاح" فعليًا، مما قد يؤثر على قدرتها على مواجهة أي تهديدات على أراضيها. هذا التدمير ليس مجرد عمل عسكري، بل هو رسالة سياسية مفادها أنه لن يُسمح للحكومة السورية الجديدة بإعادة بناء جيش قادر على استعادة السيادة، وأن أي محاولة لإعادة التسليح ستُواجه بهجمات جوية فورية أو اشتراطات سياسية قاسية تربط رفع العقوبات بمنع التسلح، كما حدث في ضربات اللاذقية في مايو ٢٠٢٥. النتيجة الداخلية المباشرة هي شلل قدرة الحكومة على بسط سيادتها والدفاع عن أراضيها، مما يفتح الباب أمام النفوذ الخارجي والفصائل المسلحة[١].

**أما على المستوى الاجتماعي والسياسي**، تسعى إسرائيل إلى توظيف ورقة الأقليات وخاصةً عبر منح أشكال مختلفة من استقلالية الحكم للأقليات الواقعة على أطراف سوريا وعلى الحدود مع إسرائيل؛ سعيًا لتحجيم دور المكون السني في سوريا ولزرع وتقوية فكرة تقسيم سوريا وإنشاء "كانتونات" في الجنوب يسهل السيطرة عليها واستخدامها، وذلك بما يتماشى مع المصالح الأمنية الإسرائيلية ويُضعف الدولة، وقد تجلى هذا التكتيك بوضوح في استهداف الطائفة الدرزية. فبينما استخدم الاحتلال الأدوات الناعمة، كتقديم المساعدات الإنسانية وتنظيم الرحلات، لاستمالة دروز السويداء مستغلًا الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فإنه سرعان ما تحول إلى الأدوات الصلبة لدعمهم، كما في أحداث صحنايا والسويداء في ٢٠٢٥، حيث نُفذت غارات تحذيرية على محيط أشرفية صحنايا ومواقع عسكرية حكومية في السويداء، وصولًا إلى قصف مبنى قيادة الأركان ومحيط القصر الجمهوري، في رسائل رمزية تفيد بأن أي تسوية داخلية لا تمر بمصالح إسرائيل هي عرضة للخرق.

هذا التنسيق المباشر، الذي وصل حد المطالبة بالحماية الإسرائيلية تحت مسمى "القبة الحديدية الدرزية" من قبل بعض الفئات، يُشكل تحديًا مباشرًا لسلطة الدولة السورية ويُهدد وحدتها الوطنية، رغم الرفض الشعبي والسياسي الواسع للتدخل الأجنبي الذي أكدت عليه مظاهرات السويداء وجرمانا، الرافضة للوصاية الأجنبية والمتمسكة بالسيادة[٢].

بالإضافة إلى ذلك، يُكرس الاحتلال المستمر في مناطق مثل جبل الشيخ والمنطقة منزوعة السلاح، والذي لا يستند إلى أي شرعية دولية ويتجاهل اتفاقية فك الاشتباك، حالة من التحدي السافر لسيادة الدولة. فالتصريحات الإسرائيلية حول الوجود غير المحدد وإقامة التحصينات العسكرية، ورفض السماح للقوات السورية بالدخول إلى مناطق جنوب دمشق، تهدف إلى ترسيخ احتلال طويل الأمد. هذا التموضع الأمني الدائم، الذي يشمل إقامة نقاط تفتيش واعتقالات تعسفية للمدنيين في القنيطرة ودرعا، لا يخلق فقط أزمات إنسانية ومعيشية لسكان الجنوب، بل يُخضع أجزاء واسعة من جنوب سوريا للهيمنة الأمنية الإسرائيلية، مهددًا بتقسيمٍ فعلي للبلاد وفرض حالة من عدم الاستقرار الدائم[٣].

---

(١) انظر:

- عامر المثقال، لحراك "الإسرائيلي" في سوريا بعد سقوط الأسد.. مخاطر استراتيجية ومسارات المواجهة الممكنة، مركز الحوار السوري، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NS

- سياسة إسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

(٢) أحداث السويداء والمسألة الطائفية في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NV

Chafic Choucair, A Strategic Dilemma: Israel's Intervention in Syria's Suwayda Province, Aljazeera Center for Studies, 24 July 2025, accessed at 4 November 2025, available at: https://url-shortener.me/94NX

(٣) انظر:

- فضل عبد الغني، قراءة في التدخل الإسرائيلي في سوريا ما بعد الأسد

**وأخيرًا على المستوى الإنساني**، أفضت التطورات العملياتية للعدوان الإسرائيلي في الجنوب السوري إلى تدهورٍ في حياة واستقرار السكان المحليين والمجتمعات الحدودية، ولا سيما في محافظتي القنيطرة ودرعا. وقد تجلت هذه الانتهاكات في سلسلة من الممارسات الميدانية التي تعكس نيةً واضحةً نحو التثبيت الأمني الدائم، وتضمنت انتهاك الحرمة المدنية إذ شملت العمليات اقتحامات متكررة للقرى والمناطق المأهولة، حيث تم تنفيذ تفتيش واعتداء على خصوصية المنازل، تلاها استجوابات ميدانية قسرية للمواطنين. كما تصاعدت وتيرة الاعتقالات التعسفية التي استهدفت عشرات المدنيين، حيث جرت هذه الاعتقالات دون سندٍ قانوني واضح أو توجيه اتهامات رسمية، مما يُمثل خرقًا فاضحًا لأبسط حقوق الإنسان وإجراءات العدالة الواجبة.

علاوة على ذلك، اتخذت القوات الإسرائيلية إجراءات بنيوية على الأرض تُشير إلى توجهٍ نحو التموضع المستدام، مثل إقامة نقاط تفتيش ثابتة، وإنشاء سواتر ترابية، وإغلاق المداخل الحيوية للقرى. هذا التكتيك يعكس هدفًا استراتيجيًا لتكريس منطقة أمنية أحادية الجانب على طول خطوط وقف إطلاق النار، مما يُقوض سلطة القانون الدولي ويزيد من عزلة هذه المناطق. ويُهدد ذلك بتحويل الجنوب السوري إلى منطقة احتلال أمني جديدة، يُصبح المدنيون فيها خاضعين لقوة أجنبية تمارس عليهم إجراءات قمعية دون رقابة[١].

في المحصلة، فإن العدوان الإسرائيلي لا يهدف إلى تحقيق مكاسب حدودية فحسب، بل هو مخطط يهدف إلى تفكيك السلطة المركزية، وإضعاف الجيش لجعله أداةً عاجزة، وتفجير المجتمع عبر ورقة الأقليات، لإنشاء كيانات متناحرة تضمن أمن إسرائيل الإقليمي على حساب وحدة وسلامة الأراضي السورية.

### ب) تداعيات العدوان على المستوى الإقليمي

أفضى العدوان الإسرائيلي على سوريا بعد سقوط نظام الأسد إلى تحولاتٍ إقليمية عميقة، أعادت رسم موازين القوى في المنطقة العربية، وفتحت الباب أمام إعادة تعريف العلاقات بين الفاعلين الإقليميين في ضوء انهيار الدولة السورية كقوة توازن تقليدية في النظام الإقليمي. فإسرائيل، التي وجدت في فراغ السلطة السورية فرصة استراتيجية نادرة، سعت إلى استثمار هذا الواقع لإعادة صياغة بيئة أمنها القومي عبر بناء نطاق نفوذ أمني ممتد من الجولان إلى عمق الجنوب السوري، بما يضمن إقامة منطقة عازلة تفصلها عن أي تهديدٍ محتمل من الشمال. **وبذلك، انتقلت تل أبيب من سياسة "الاحتواء الحذر" التي اتبعتها منذ ٢٠١١ إلى سياسة "التدخل الوقائي"، لتتحول من فاعلٍ مراقب إلى طرفٍ صانع للمعادلات الجديدة في المنطقة[٢].**

هذا التحول انعكس مباشرةً على التوازنات الإقليمية، ولا سيما في علاقة إسرائيل بكلٍ من إيران وتركيا. **فبعد أن شكلت سوريا لعقدين قاعدة محورية للنفوذ الإيراني في المنطقة، مثل انهيارها العسكري والسياسي فرصة لإسرائيل لتقويض بنية هذا النفوذ الممتدة من طهران إلى بيروت**، وذلك عبر ضرباتٍ جوية ممنهجة استهدفت البنية التحتية العسكرية التابعة لإيران وحزب الله داخل الأراضي السورية، وتمكنت تل أبيب من تقليص عمقهما الاستراتيجي وإعادة رسم خريطة الانتشار العسكري في المنطقة. ومع سقوط الأسد، وجدت إيران

---

ومسؤولية الحكومة الانتقالية، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ٣ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/94NZ

- سياسة إسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق

(١) انظر:

- فضل عبد الغني، قراءة في التدخل الإسرائيلي في سوريا ما بعد الأسد ومسؤولية الحكومة الانتقالية، مرجع سابق.

- نورا شعبان، لتحوُّلات العملياتية في السلوك العسكري الإسرائيلي داخل سورية، مرجع سابق.

(2) Gabi Siboni, The Syrian Crisis as an Opportunity to Position Israel as a Regional Power, The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 3 August 2025, accessed at 4 November 2025, available at: https://tinyurl.com/4ht4khn3

نفسها في مأزقٍ جيوسياسي، إذ تراجع نفوذها الميداني أمام تقدم النفوذ الإسرائيلي، واضطرت إلى إعادة تموضع قواتها ضمن أطر دفاعية في الشرق السوري، ما مثل بداية انحسار مشروع "الهلال الشيعي" الذي طالما سعت إلى ترسيخه[١].

في المقابل، **شكل التدخل الإسرائيلي مصدر قلق بالغ لتركيا**، التي رأت في تمدد تل أبيب جنوبًا تهديدًا مزدوجًا: أمنيًا من حيث اقترابها من مناطق النفوذ التركي في الشمال السوري، وجيوسياسيًا عبر دعمها غير المعلن لبعض التشكيلات الكردية، في سياق مسعى لإقامة كانتونات مستقلة تُضعف المشروع التركي في الشمال. وقد أدى ذلك إلى زيادة حالة الاستقطاب الإقليمي، ودفع أنقرة نحو تعزيز وجودها العسكري وتكثيف اتصالاتها مع موسكو وطهران، في محاولةٍ لاحتواء التوسع الإسرائيلي والحفاظ على خطوط نفوذها الحيوية. وهكذا، ساهم العدوان في إعادة إحياء صيغ التحالفات الثلاثية (روسية - إيرانية - تركية) وإن كان بوجهٍ أكثر براجماتية، مقابل محور جديد آخذ في التشكل يضم إسرائيل وبعض الدول الغربية والعربية التي رأت في تفكيك سوريا فرصةً لإضعاف محور المقاومة[٢].

**على مستوى أوسع، أسهمت التحركات الإسرائيلية في إضعاف فكرة "الدولة العربية المركزية" التي شكلت سوريا في وقتٍ ما إحدى ركائزها**، ودفعت المنطقة نحو نمط من "الفوضى المنظمة" التي تُدار فيها النزاعات من الخارج بما يخدم استدامة التفوق الإسرائيلي.

**كما عزز العدوان موقع إسرائيل كقوة إقليمية قادرة على فرض أمر واقع جديد دون كلفة سياسية تذكر**، خصوصًا في ظل الغطاء الأمريكي الواضح خلال إدارة ترامب، التي تعاملت مع التحركات الإسرائيلية بوصفها امتدادًا لمبدأ "الردع الوقائي"[٣]. وعليه، فإن تداعيات العدوان لا تقتصر على الجغرافيا السورية وحدها، بل تمتد إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي ذاته، عبر تكريس مبدأ تدخل إسرائيل المباشر في محيطها كأداة لإدارة التوازنات، وخلق واقع استراتيجي جديد تصبح فيه الدولة السورية المفككة حاجزًا هشًّا يفصل بين مناطق النفوذ المتناحرة، ما يُعزز من هشاشة الإقليم ويُطيل أمد الفوضى التي تُبقي يد إسرائيل الطولى في صياغة مستقبل المشرق العربي.

## خاتمة- سيناريوهات مستقبلية للعدوان الإسرائيلي على سوريا

تشهد الساحة السورية بعد سقوط النظام تحولًا جذريًا في الاستراتيجية الإسرائيلية؛ حيث انتقلت من "احتواء" التهديدات الإيرانية إلى محاولة إعادة هندسة المشهد السوري داخليًا وعسكريًا لضمان أمنها المستقبلي. استنادًا إلى المعطيات السابقة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة، تتراوح بين فرض حقائق على الأرض، والقبول بتسوية قسرية بشروطٍ إسرائيلية، أو الدخول في تصعيدٍ مستمر.

- **السيناريو الأول- التفكيك التدريجي و إنشاء مناطق نفوذ**

يرتكز هذا السيناريو على استمرار الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية التي تهدف إلى تفتيت النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وتوظيف ورقة الأقليات، لإنشاء مناطق نفوذ أو "كانتونات" تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية في الجنوب السوري. بكلماتٍ أخرى، ستواصل إسرائيل استخدام ورقة الأقليات، وتحديدًا الطائفة الدرزية، كذريعة للتدخل والتوغل. وستعمل على تعميق التنسيق مع القيادات المحلية وتقديم الدعم الإنساني والأمني (على غرار "القبة الحديدية الدرزية")، لإضعاف المركزية الحكومية وتعزيز فكرة الحكم الذاتي لهذه المكونات، مما يُهدد وحدة الدولة.

كما سيظل التدمير الممنهج لأي محاولة لإعادة بناء الجيش

(1) Mohamed Nabil Al-Bandary, Israel's Actions in Syria Risk Greater Instability in Region, Middle East Institute, 22 May 2025, accessed at 4 November 2025, available at: https://tinyurl.com/44jy6rde

(2) Ibid.

(3) Gabi Siboni, The Syrian Crisis as an Opportunity to Position Israel as a Regional Power, Op.Cit.

السوري أو الحصول على أسلحة نوعية هدفًا مركزيًا للغارات الجوية الإسرائيلية، مع ربط أي دعم دولي للحكومة الجديدة بشروط نزع السلاح عبر ضغوط سياسية على القوى الإقليمية والدولية.

ويدعم هذا الاتجاه استمرار الغارات لتعطيل إعادة بناء الجيش السوري، ومنع حصول دمشق على أي قدرات نوعية. كما أن أي تقارب سوري محتمل مع الولايات المتحدة قد يُشكل محفزًا إضافيًا لإسرائيل للإسراع في فرض "حقائق" على الأرض قبل تشكل توازنات سياسية جديدة، خاصةً إذا بدا أن واشنطن قد تدفع نحو نموذج دولة مركزية قادرة على ضبط الداخل. وفي المقابل، فإن بقاء دمشق على موقفها الرافض للتطبيع يجعل إسرائيل أكثر ميلًا لتعميق التدخل الأمني بدلًا من الاستثمار في مسار تسوية[١].

- **السيناريو الثاني- التسوية القسرية المشروطة (المسار التفاوضي)**

في هذا السيناريو، قد تجد إسرائيل نفسها مضطرةً إلى الدخول في مسار تفاوضي غير مباشر مع الحكومة السورية الجديدة تحت ضغط التغيرات الإقليمية وتدخل القوى الكبرى، خصوصًا إذا شجعت واشنطن -بفعل تقاربها مع دمشق- على ترتيبات أمنية تُنهي حالة السيولة على الحدود الشمالية. لكن هذا المسار لن يكون متكافئًا؛ إذ ستسعى إسرائيل إلى فرض شروط قاسية تتضمن نزع السلاح جنوبًا مقابل انسحاب جزئي من بعض المناطق أو وقف الهجمات الجوية. ورغم أن التقارب السوري -الأمريكي قد يدفع باتجاه تسوية أكثر استقرارًا، فإن موقف دمشق الرافض للتطبيع المباشر سيُبقي التفاوض هشًا وقابلًا للانهيار عند أي تغير في ميزان القوى. لذلك؛ يُصبح هذا السيناريو معتمدًا على قدرة الحكومة الجديدة على الموازنة بين استعادة السيادة وكسب الدعم الدولي دون تقديم تنازلات أمنية كبرى.

- **السيناريو الثالث- التصعيد المفتوح وحدود الاشتباك المتغيرة**

في حال فشل مسار المفاوضات أو عدم استجابة دمشق للمطالب الإسرائيلية، قد تلجأ إسرائيل إلى توسيع نطاق العدوان لإعادة رسم حدود الاشتباك بشكلٍ دائم، ويتضمن ذلك توسيع نطاق الهجمات الجوية لتشمل أهدافًا أعمق داخل الأراضي السورية، مع اعتماد مبدأ الاستهداف الاستباقي متعدد الاتجاهات، ليس فقط لمنع إعادة التسليح، بل لإعادة ضبط التوازنات العسكرية في المنطقة.

ويزداد احتمال هذا السيناريو إذا شعرت إسرائيل أن التقارب بين دمشق وواشنطن قد يحد من قدرتها على المناورة لاحقًا، فتسعى إلى خلق معادلات ردع جديدة قبل تشكل أي مظلة دعم دولي للحكومة السورية[٢]. كما أن استمرار الرفض السوري للتطبيع قد يُعزز قناعة إسرائيل بأن الحل الأمني هو الخيار الأكثر ضمانًا. وقد يؤدي هذا التصعيد إلى احتكاكات مع فاعلين آخرين كتركيا أو الميليشيات المدعومة إقليميًا، مما يرفع احتمالات انزلاق سوريا إلى ساحة صراع أوسع تُعاد فيها صياغة التوازنات الإقليمية والدولية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن العدوان الإسرائيلي على سوريا لم يكن مجرد سلسلة من العمليات العسكرية العابرة، بل يُمثل امتدادًا لاستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إعادة رسم موازين القوى في الإقليم بعد سقوط نظام الأسد. إذ تسعى إسرائيل من خلال تدخلاتها المتكررة إلى تثبيت واقع جديد يضمن لها تفوقًا أمنيًا وسياسيًا في محيطها المباشر، ويمنع في الوقت نفسه نشوء أي تهديد محتمل من داخل الأراضي السورية أو عبر حلفائها الإقليميين. ومن ثم، فإن العدوان لم يكن مجرد رد فعل على

---

(١) زيد قطريب، ما تداعيات تقارب واشنطن ودمشق على العمليات الإسرائيلية في سوريا؟، إرم نيوز، ١٥ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/28vc5bxj

(٢) المرجع السابق.

أحمد مصطفى الكوشي، زيارة الشرع للبيت الأبيض: المخرجات والتداعيات الداخلية والإقليمية للزيارة، مركز ترو للدراسات، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://truestudies.org/3429/

تطوراتٍ ميدانية آنية بقدر ما هو فعل استباقي يندرج ضمن مشروع إسرائيلي أشمل لإعادة تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة. وعلى الرغم من أن مبررات إسرائيل المعلنة تتمحور حول مواجهة النفوذ الإيراني، فإن النتائج الفعلية لهذه السياسة أعمق بكثير، إذ تُسهم في تكريس تفكيك البنية العسكرية السورية وإضعاف مؤسسات الدولة، بما يفتح الباب أمام مرحلة من غياب الاستقرار والفوضى التي تخدم المصالح الإسرائيلية على المدى الطويل.

# العرب وسوريا الجديدة: خريطة اتجاهات ومواقف

محمود مجدي فاضل*

## مقدمة:

في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، وفي غضون ١١ يومًا فقط، نجحت فصائل المعارضة السورية المسلحة وعلى رأسها هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع في إسقاط نظام عائلة الأسد الذي استمرَّ لحوالي ٥٤ عامًا. لقد عُرف عن النظام المخلوع قطيعتَه لمعظم دول الإقليم العربي (لا سيما دول الخليج العربي)، وتبنِّيه لسياسة المحاور الإقليمية عبر التحالف مع المحور الروسي الإيراني، وامتدَّت القطيعة لتشمل قوى دولية إقليمية فاعلة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا. ومع سقوط نظام الأسد، سارعت العديد من الدول لفتح قنوات اتصال مع الإدارة السورية الجديدة وإرسال الوفود لزيارة دمشق، في تحرك تمليه الواقعية السياسية للتعامل مع أنظمة وسلطة الأمر الواقع، وذلك محاولةً لملء الفراغ السياسي وللتأكُّد من أن سوريا الجديدة لن تشكِّل تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من أن الموقف العربي من الإدارة الجديدة يتَّسم عمومًا بالانفتاح والتقارب لوجود عوامل ودوافع مشتركة، فإن استجابات الدول العربية ومواقفها تباينت نتيجة اختلاف المصالح القومية والمبادئ والتوجُّهات السياسية. في ضوء ما سبق، نتناول خريطة المواقف العربية تجاه الإدارة السورية الجديدة، بين دول سارعت للانفتاح والتقارب والدعم وعلى رأسها دول الخليج والأردن، وأخرى تلتزم الترقُّب الحذِر لمآلات الأوضاع، إما نتيجة العقيدة الأمنية لمؤسسات الدولة كمصر أو الانقسام الداخلي الطائفي حول التقارب مع الإدارة الجديدة كالعراق.

## أولًا- الموقف الخليجي من الإدارة السورية الجديدة

يُعَدُّ الموقف الخليجي أبرز المواقف العربية الداعمة للتغيُّرات التي حدثت في سوريا، ويأتي على رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. فقد أعلنت قطر والسعودية بعد سقوط نظام الأسد اعترافَهما وتأييدَهما للتغيُّرات الواقعة في سوريا.

إذْ أصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانًا تُعلن فيه عن "ارتياحها للخطوات الإيجابية التي تمَّ اتِّخاذها لتأمين سلامة الشعب السوري الشقيق وحقْن الدماء والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدَّراتها"، كما أشارت وزارة الخارجية القطرية إلى أن "الدوحة تُتابع باهتمام بالغ تطوُّرات الأوضاع في سوريا"، كما أجرى رئيس دولة الإمارات اتصالًا هاتفيًّا مع الرئيس أحمد الشرع[1].

في السياق ذاته، تلقَّت الإدارة السورية الجديدة بعد نجاحها في إسقاط نظام الأسد اتصالات من دول عربية عدَّة من بينها اتصالات من وزراء خارجية الكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عمان ووزير الدولة للشؤون الخارجية القطرية. أمَّا فيما يتعلَّق بالزيارات، فقد كانت أول زيارات وفد الإدارة السورية الجديدة والذي يضمُّ كلًّا من وزير الخارجية أسعد الشيباني ووزير الدفاع ورئيس الاستخبارات إلى السعودية ثم قطر -وهي أول دولة أجْرت اتصالات مع الإدارة السورية الجديدة- ثم الإمارات، كما كانت أول زيارة خارجية يقوم بها الرئيس أحمد الشرع إلى السعودية وقد استقبله الأمير محمد بن سلمان بحفاوة كبيرة.

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، الجزيرة، ٢١ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gL2a.

على الجانب الآخر، استقبلت الإدارة السورية الجديدة وفودًا رفيعة المستوى من: **قطر** حيث زار وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية محمد الخليفي دمشق في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤ على رأس وفد، وقد حملت الزيارة دلالات رمزية كبيرة حيث وصل الوفد على متن أول طائرة قطرية تهبط في المطارات السورية بعد سقوط الأسد وبعد توقُّف استمر لأكثر من ١٣ عام، كما زار رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني دمشق في ١٦ يناير ٢٠٢٥ للتأكيد على الدعم القطري لسوريا. وأرسلت **السعودية** وفدًا برئاسة مستشار في الديوان الملكي إلى سوريا في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤. وأرسلت **البحرين** وفدًا بقيادة رئيس جهاز الأمن الاستراتيجي الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل خليفة إلى سوريا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، كما استقبلت الإدارة السورية الجديدة وفدًا آخر بقيادة عبد اللطيف الزياني في ٨ يناير ٢٠٢٥. وزار وزير الخارجية الكويتي رفقة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي دمشق في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤. وأرسلت عُمان وفدًا بقيادة الشيخ عبد العزيز الهنائي المبعوث الخاص للسلطان إلى دمشق في ١١ يناير ٢٠٢٥. وفيما يتعلَّق بالتمثيل الدبلوماسي، فقد أعلن عددٌ من الدول العربية والإسلامية والغربية إعادة فتح سفاراتها في دمشق ومن أبرز تلك الدول قطر التي أعلنت إعادة فتح سفارتها في دمشق والمغلقة منذ عام ٢٠١١[١].

وعلى مستوى الاجتماعات العربية والإقليمية والدولية التي ناقشت الأوضاع في سوريا (والتي سنناقشها لاحقًا)، فقد كانت قطر والسعودية والإمارات والبحرين ضمن المشاركين في اجتماع العقبة في ديسمبر ٢٠٢٤ الذي دعتْ إليه الأردن. كما دعا مجلس التعاون الخليجي إلى اجتماع وزاري أواخر ديسمبر ٢٠٢٤ لمناقشة الأوضاع في سوريا، وبعدها دعت السعودية لعقد اجتماع موسَّع في يناير ٢٠٢٥ تحت عنوان "من أجل سوريا" وقد كان ضمن الدول المشاركة في ذلك الاجتماع قطر والكويت والإمارات والبحرين وعُمان إضافةً إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي[٢].

لقد أكَّدت دول الخليج عزمها مساعدة الإدارة السورية الجديدة على كافَّة المستويات، وبالأخصِّ فيما يتعلَّق بإعادة الإعمار ودعم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل التعافي المبكر. وفي ضوء ذلك، فقد أعلنت السعودية بأنها ستقود **مناقشات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لرفع العقوبات الاقتصادية** المفروضة على سوريا نتيجة سياسات وممارسات النظام المخلوع، وقد كانت العلاقات السعودية الأمريكية والعلاقة المتميزة بين محمد بن سلمان وترامب أحد أبرز العوامل التي دفعت ترامب لإعلان عزمه رفع عقوبات قيصر[٣] عن سوريا[٤]، وبعد أسبوع من إعلان ترامب عزمه رفع العقوبات أعلن الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات عن سوريا بصورة تدريجية[٥].

في إطار ما سبق، فإنه **فيما يتعلَّق بدعم البنية التحتية وقطاع الطاقة**، فقد وقَّعت شركات سعودية مذكِّرات تفاهم في أغسطس الماضي مع وزارة الطاقة السورية في مجالات الطاقة[٦]، وقد نصَّت على إنشاء محطات طاقة شمسية وتأهيل محطات كهرباء وتطويرها ومعالجة الغاز الطبيعي وتحويله إلى طاقة. كما أعلن الصندوق السعودي للتنمية منح سوريا ١,٦٥ مليون برميل نفط خام لدعم قطاع الطاقة. كما وجهت شركات

(١) المرجع السابق.

(٢) رياض الحسن، الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة الجديدة في سوريا: الدوافع والدلالات، جسور، ٢٢ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gL3H

(٣) بانتظار موافقة الكونغرس.. واشنطن تستعد لرفع «قيود قيصر» عن سوريا، العين الإخبارية، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://al-ain.com/article/syria-usa-congress

(٤) عبد الهادي حبتور، التزام سعودي ثابت نحو سوريا مزدهرة وآمنة ومستقرة، الشرق الأوسط، ١٤ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1lFrt

(٥) فضل عبد الغني، تحول جذري في سياسة أوروبا تجاه سوريا، الجزيرة، ٥ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/MTBGT

(٦) الرياض تدعم تعافي سوريا بصفقات قيمتها ٥ مليارات دولار، Middle East Online (MEO)، ٢٣ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/pIdTU

سعودية استثمارات بقيمة ٦,٤ مليار دولار في سوريا في إطار منتدى الاستثمار السوري السعودي في يوليو ٢٠٢٥ وقد تمَّ توجيه ٢,٩ مليار دولار منها نحو المشروعات العقارية والبنى التحتية، وتضمَّنت المذكِّرات الموقَّعة اتفاقًا لإنشاء ٣ مصانع أسمنت، ومذكرة بين وزارة الاتصالات السورية وشركات اتصال سعودية بقيمة ١,٠٧ مليار دولار لدعم وتطوير قطاع الاتصالات، ومذكرة تفاهم أخرى بين سوق دمشق للأوراق المالية وشركة مجموعة تداول السعودية. وقد شملت الاستثمارات أيضًا قطاع السياحة حيث أُعلن عن إطلاق مشروع أبراج دمشق في البرامكة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، ومدينة ترفيهية بالعدوي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، ومدينة طبية بضاحية قدسيا بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، وغيرها من المشاريع[١]. إضافةً إلى ذلك، أعلنت كلٌّ من وزارة المالية السعودية والقطرية في ٢٧ أبريل سداد متأخرات سوريا لدى البنك الدولي والبالغة ١٥ مليار دولار[٢].

وقد وقَّعت شركة UCC القابضة القطرية اتفاقًا مع هيئة المطار المدني السوري اتفاقًا لتوسعة مطار دمشق الدولي، حيث أشار الاتفاق إلى بناء صالات جديدة وتطوير البنى التحتية وزيادة القدرة الاستيعابية للمطار لتصبح ٣١ مليون مسافر سنويًا. إضافة إلى ذلك، وقَّعت الشركة ذاتها اتفاق شراكة في مايو مع أربع شركات دولية لتنفيذ مشروع ضخم بقطاع الكهرباء السوري حيث يستهدف الاتفاق إنشاء محطات كهرباء جديدة بقدرة ٥٠٠٠ ميجاوات بقيمة ٧ مليار دولار، ويمثل ذلك المشروع أكبر مشروعات الطاقة منذ إسقاط النظام. كما قامت قطر في مارس ٢٠٢٥ بتزويد محطة دير علي جنوب دمشق بالغاز الطبيعي عبر الأردن بهدف معالجة أزمة النقص الحاد في توليد الكهرباء، وقد ساعدت إمدادات الغاز القطري على توليد ٤٠٠ ميجاوات كهرباء إضافية يوميًّا[٣]. بالإضافة إلى ما سبق، وقعت السعودية ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية وقطر ممثلة في صندوق قطر للتنمية اتفاقًا لتقديم دعم مالي مشترك بقيمة ٨٩ مليون دولار **لدعم العاملين بالقطاع العام** في سوريا لمدة ثلاثة أشهر[٤].

من جانبها، عقدت شركة موانئ دبي العالمية اتفاقًا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار مع سوريا في يوليو ٢٠٢٥ بهدف تطوير ميناء طرطوس، وشمل الاتفاق تطوير وتشغيل وإدارة محطة متعدِّدة الأغراض في الميناء بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية ومناطق حرة ومحطات عبور بضائع[٥]. وقد وقَّعت شركة A3&CO الإماراتية المتخصِّصة في صناعة الأسمنت والاستدامة اتفاقًا مع وزارة الاقتصاد والصناعة السورية في أغسطس بهدف تطوير قطاع الأسمنت وإعادة تأهيل المعامل في سوريا[٦].

ووقعت وزارة الإعلام السورية في يونيو ٢٠٢٥ اتفاقًا مع شركة المها الكويتية لإنشاء مدينة ضخمة للإنتاج الدرامي والفني تسمى "بوابة دمشق" تبلغ تكلفتها ١,٥ مليار دولار وتأتي على مساحة مليوني متر مربع[٧]. كما وقَّع مركز التجارة العقارية الكويتية اتفاق شراكة مع أحد الشركات السورية لبناء وتطوير مركز التجارة العالمي بدمشق وهو مشروع أعلن البدء في إنشائه

(١) شام السبسبي، من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟، الجزيرة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gL6y

(٢) قطر تدعم تزويد سوريا بالكهرباء وتسديد دينها بالبنك الدولي، الموقع بوست، ٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://almawqeapost.net/arab-world/109726

(٣) المرجع السابق.

(٤) السعودية وقطر توقعان اتفاقا لدعم سوريا بـ ٨٩ مليون دولار، العربية، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/YuESU

(٥) مجموعة موانئ دبي العالمية تبدأ رسميًا عملياتها التشغيلية في ميناء طرطوس، DP World، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/vkmxc.

(٦) اتفاق بين شركة "العمران" وشركة "A³&Co" الإماراتية لتطوير قطاع الإسمنت في سوريا، SANA، ١٧ أغسطس ٢٠٢٥، https://archive.sana.sy/?p=2263084

(٧) بحضور الرئيس الشرع.. توقيع اتفاق لإطلاق مشروع بوابة دمشق للإنتاج الإعلامي والفني، الإخبارية، ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/lkGCx

عام ٢٠٠٧، ونص الاتفاق على أن يتكفل الطرف الكويتي بتصميم المشروع وتمويله وتفويض اللجان المختصة للإشراف عل بناء الأبراج وقاعات المعارض والفندق الدولي ومكاتب رجال الأعمال[١].

**وفيما يتعلق بدعم القطاع الطبي**، فقد خصَّص مركز الملك سلمان للإغاثة حزمة مساعدات إنسانية لسوريا في سبتمبر الماضي. وتمثَّلت تلك المساعدات في تجهيز ١٧ مستشفى في المناطق المتضرِّرة بالشمال السوري وتوفير الأجهزة الطبية اللازمة لتلك المستشفيات، من بينها ٤٥٤ جهاز غسل كلى مع مستلزماته ومحاليله. كما أعلنت المملكة عن إطلاق ٦١ مشروعًا تطوعيًّا لإجراء عمليات طبية تطوعية تشمل العديد من التخصُّصات الطبية، وأعلنت أيضًا عن إطلاق مشروع "أمل التطوعي" لمدة عام لتقديم الخدمات الطبية الطارئة في العديد من التخصُّصات الطبية للمواطنين السوريين. وقد أرسلت قطر قافلة تحمل معدات وأجهزة طبية بوزن ٩٠ طنًّا ليتمَّ توزيعها على ٥٠ مستشفى في المحافظات السورية المختلفة. كما أطلق الهلال الأحمر القطري حملة "جسور الشفاء والأمل ٢" لتوفير العلاج الكيميائي والهرموني والمناعي لمرضى السرطان في شمال سوريا. وقبل ذلك قد أطلق حملة "جسور الشفاء والأمل ١" بنهاية ٢٠٢٣ لتوفير أصناف متعددة من الأدوية وأجهزة تشخيص وعلاج مبكر بشمال سوريا[٢].

**وفيما يتعلق بالسكن والإيواء والتعليم**، فقد أعلن مركز الملك سلمان للإغاثة عن مشروع لإعادة تأهيل وترميم ٣٤ مدرسة في محافظة حمص وحلب وإدلب، وعن مشروع لإعادة تأهيل وتشغيل المخابز المتضررة من الحرب بمناطق عودة النازحين ويتضمن المشروع إعادة تشغيل ٣٠ مخبزًا حكوميًا وإعادة تأهيل ٢٩ خطًا لإنتاج الخبز وإنشاء ١٣ خطًا جديدًا لإنتاج الخبز[٣]. كما أعلن المركز في مارس ٢٠٢٥ عن تدشين مشروع لإعادة تأهيل وترميم ٧١٥ منزل من المنازل المتضررة نتيجة الزلزال في منطقة أعزاز بمحافظة حلب بالإضافة لتجهيز ٥٥ وحدة سكنية[٤].

وقد أعلنت مؤسسة قطر الخيرية في مايو ٢٠٢٥ عن مشروع لترميم ٣٠٠ منزل في منطقة سهل الغاب بمحافظة حماة في إطار حملة أوسع لترميم وإعادة تأهيل ١٥٠٠ منزل في المحافظات السورية المتضررة. كما أعلنت المؤسسة بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإنسانية التركية في يناير ٢٠٢٥ عن افتتاح مدينة الأمل في ريف حلب هي مدينة تضم ١٤٠٠ وحدة سكنية لإيواء العائلات المهجّرة ومدارس ومركز صحي ومسجد. ومنذ عام ٢٠١١ أطلقت المؤسسة القطرية ٤٨٠٠ مشروع بقيمة ٧٥٠ مليون ريال قطري، وقد بلغ عدد القرى التي أنشأها الهلال الأحمر القطري خلال سنوات الحرب ١٥ قرية شمالي سوريا تضم ٣٥٠٠ وحدة سكنية استفاد منها حوالي ٦٠٠٠٠ نازح ومهجر. وقد أعلنت هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية عن إنشاء عدد من المشاريع التنموية والخدمية والإغاثية في سوريا بقيمة ٨ مليون درهم، وتعمل تلك المشاريع على إعادة تأهيل المنازل والمدارس والمساجد وحفر آبار المياه[٥].

**وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية**، فقد أطلق مركز الملك سلمان للإغاثة مشروع "أمان" لإعالة أيتام شمال سوريا وتقديم الدعم لهم، وقد قدم المشروع كفالات مالية لألف طفل يتيم في جندريس بمحافظة حلب ووفر المستلزمات الأساسية للعديد

(١) "مراكز" الكويتية تُطلق شراكةً إستراتيجيةً لتطوير مركز التجارة العالمي في دمشق، Property Middle East، ١٠ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://propertymiddleeast.com/syria/t1r8nqidrx

(٢) شام السبسبي، من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟، مرجع سابق.

(٣) مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطلقان أعمال إعادة تأهيل الأفران لتعزيز الأمن الغذائي لما يقارب ١,٤ مليون شخص في سوريا، United Nations Development Programme (UNDP)، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/WxzUS

(٤) شام السبسبي، من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟، مرجع سابق.

(٥) أحمد العكلة، قطر الخيرية تحيي الأنقاض في قرى سوريا المدمرة، ٨ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/YEdnJ

من الأطفال الآخرين، كما حرص على توفير فرص التدريب المهني للأمهات. وقد أعلن الهلال الأحمر القطري عن إنشاء مشروع إنساني لمساعدة الأيتام وأسرهم وتلبية احتياجاتهم وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لتعليمهم بالإضافة لتوفير الدعم النفسي لهم. وأنهى الهلال الأحمر القطري في يوليو مشروعه الذي هدف من خلاله لتمكين أرامل وشباب الأسر النازحة، وقد نجح المشروع في تدريب ٨٠٠ فرد على مهن وحرف مختلفة بينهم ٤٨٠ امرأة[١].

إضافةً إلى ما سبق، فإن من أبرز صور الدعم الخليجي لسوريا بعد سقوط نظام الأسد **إقامة جسور جوية وبحرية وبرية لإيصال المساعدات الإنسانية لسوريا**. حيث أرسلت السعودية من خلال جمعية الملك سلمان للإغاثة حملة مساعدات إنسانية من خلال جسر جوي بري إنساني وقد وصلت عبر الجسر في يناير ١٣ طائرة سعودية إلى مطار دمشق الدولي محملة بأطنان المساعدات العاجلة والإمدادات الطبية والغذائية ومستلزمات الإيواء بالإضافة لمعدات ثقيلة لأعمال الإعمار الطارئ. ووصلت ١٦٠ شاحنة مساعدات سعودية عبر معبر نصيب الحدودي بين يناير ومارس[٢].

من جانبها أقامت قطر جسرًا جويًّا لإغاثة الشعب السوري، وقد وصلت ٤ طائرات محملة بالمساعدات الإنسانية إلى غازي عنتاب حتى ١٦ ديسمبر ٢٠٢٤ مقدمة من صندوق قطر للتنمية. ووصلت أولى طائرات المساعدات القطرية إلى مطار دمشق في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤ محملة بسيارات إسعاف وأدوية ومواد غذائية ومساعدات فنية لإعادة تشغيل مطار دمشق الدولي. كما وصلت ١٣ طائرة مساعدات قطرية في يناير وشملت مساعدات طبية وغذائية وأغطية وملابس شتوية. وأرسلت أيضًا ٣ قوافل برية قطرية مكونة من ١٥٠ شاحنة مساعدات بين ديسمبر ٢٠٢٤ وفبراير الماضي. وفي سبتمبر وصلت طائرة قطرية تحمل ١٢٥٠ جهاز طبي إلى مطار دمشق. وبدورها أطلقت الكويت حملة "الكويت بجانبكم" وأقامت جسرًا جويًا مع سوريا تحت إشراف وزارة الصحة والهلال الأحمر الكويتي وعدد من المنظمات الإنسانية. وأرسلت الكويت عبر الجسر ٣٠ طائرة إغاثة محملة بمختلف أنواع المساعدات الإنسانية[٣].

يمكن القول بأن السبب وراء تبني دول الخليج ذلك الموقف الداعم وبقوة للتغيير الحاصل في سوريا وللإدارة السورية الجديدة يكمن في أن سقوط نظام الأسد أدى لانتهاء النفوذ الإيراني في سوريا، بل ومثّل ضربة قوية وانتكاسة استراتيجية للمشروع الإيراني في المنطقة. إذ مثّلت سوريا في عهد النظام المخلوع حلقة محورية في شبكة الوصل والامتداد الجيوسياسي الرابط بين طهران وبغداد وصولًا إلى بيروت، كما أن سوريا كانت تمثل منطقة النفوذ التي يتم عبرها نقل الدعم والإمدادات الإيرانية لتعبئة وتزويد حزب الله بلبنان.

بناءً على ما سبق، وفي ظل إدراك دول الخليج بأن سوريا لطالما مثّلت دولة رئيسية في التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط وخصوصًا الفترة الأخيرة، فإنها لم تتردد في الانخراط في عملية إعادة تشكيل موازين القوى وخرائط النفوذ في المنطقة. حيث سارعت بدعم الإدارة السورية الجديدة حتى لا تمنح طهران فرصة ملء الفراغ على غرار ما فعلته بالعراق بعد سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣، وبالتالي فإن الدعم الخليجي المقدم لسوريا على المستوى الاقتصادي والإنساني والسياسي سيجعل الإدارة الجديدة تعتمد بشكل استراتيجي على الإقليم العربي في مهمة الإصلاح الصعبة وتهيئة الاستقرار، وهذا بدوره يجعل خيار لجوئها لإيران أمرًا مستبعدًا بدرجة كبيرة[٤].

(١) شام السبسبي، من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) عمر كوش، ملامح الاحتضان العربي الخليجي لسوريا الجديدة، الجزيرة، ٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/XRqyu

## ثانيًا- الدول العربية الأخرى الداعمة للإدارة السورية الجديدة

### ١) موقف الأردن:

يعد موقف الأردن من أبرز المواقف الداعمة للإدارة السورية الجديدة حيث كان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أول وزير خارجية عربي يزور سوريا بعد سقوط نظام الأسد. وقد أكد الصفدي عقب لقائه بالإدارة السورية في ٢٣ ديسمبر الماضي على أن إعادة بناء سوريا أمر مهم للأردن وللمنطقة ككل وعلى استعداد بلاده لتقديم كافة أشكال الدعم لسوريا ومساعدتها في عملية إعادة الإعمار. وأوضح الصفدي أنه بحث مع الشرع سبل الدعم التي يمكن تقديمها للشعب السوري بالإضافة إلى مناقشة الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة من سوريا إلى الأردن. وأكد على دعم الأردن للاجئين السوريين ومساعدتهم على العودة لبلادهم. كما أشار إلى دعم بلاده للعملية الانتقالية في سوريا حتى يتمكن الشعب السوري من بناء نظام سياسي جديد مستقبلًا وصياغة دستور يحفظ حقوق جميع السوريين[١]. إضافةً إلى ذلك، دعت الأردن إلى اجتماع العقبة ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤ لمناقشة التطورات في سوريا[٢].

مثلت قضية إعادة الإعمار وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري أهم القضايا التي تناولها المنتدى الأردني السوري في دمشق مايو الماضي. وشاركت في المنتدى ٤٢ شركة أردنية ممثلةً قطاعات حيوية مرتبطة بإعادة الإعمار كالبنية التحتية والطاقة ومواد البناء والصناعات الهندسية. وقد مثَّل المنتدى فرصة لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية في سوريا، وتمَّ التأكيد على أهمية تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والتحويلات المالية لضمان سهولة تدفق السلع والخدمات ودعم بيئة الاستثمار في سوريا[٣].

وقد أكَّد رئيس غرفتي الأردن وعمَّان على وجود مشاريع استثمارية سيتمُّ العمل عليها خلال الفترة المقبلة للمنتدى في صناعات النسيج والبناء والطاقة والمواد الغذائية[٤]. وأوضح أنه تمَّ الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمواجهة معوِّقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، والتواصل مع الحكومتين لتسهيل الإجراءات التجارية. وأشار نقيب المقاولين الأردنيين إلى أهمية دعم جهود إعادة الإعمار في سوريا، وإلى أن القطاع الإنشائي الأردني مستعد للقيام بدور محوري في مشروعات البنية التحتية والإسكان والطاقة والمياه، مؤكِّدًا على ضرورة إنشاء لجنة فنية مشتركة بين نقابتي المقاولين في كلا البلدين للاتفاق على خارطة طريق لتسهيل الإجراءات اللوجستية والتعاون المشترك[٥].

تجدر الإشارة إلى أن السلطات الأردنية أعلنت يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤ فتح معبر جابر-نصيب لدخول الشاحنات من الأردن إلى سوريا[٦]، وفي مارس الماضي أعلنت الأردن فتح المعبر بشكل كامل ودائم على مدار ٢٤ ساعة بالتنسيق مع الجانب السوري، وقد أشار وزير الداخلية في وقت سابق إلى أنه تم تخصيص ٣,٧ مليون دينار لتطوير ساحات المعبر وبعض الخدمات اللوجستية[٧].

---

(١) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٢) وزير الخارجية الأردني: عمان تدعم عملية إعادة إعمار سوريا، swissinfo.ch (SWI)، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/LXTdj

(٣) شام السبسبي، منتدى الاقتصاد السوري الأردني يبرز آفاقا جديدة للتعاون بعد رفع العقوبات، الجزيرة، ٢٩ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/kkhYs

(٤) نور ملحم، إعادة إعمار سورية في صلب المنتدى المشترك مع الأردن، العربي الجديد، ٢٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/DJpvP

(٥) المرجع السابق.

(٦) الأردن يسمح بدخول شاحناته إلى سوريا، الجزيرة، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/LMEKY

(٧) الأردن يعلن فتح معبر حدودي مع سوريا على مدار ٢٤ ساعة، روسيا اليوم RT، ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/qwNmn

تشترك الأردن وسوريا في حدود برية يبلغ طولها ٣٧٥ كم، وأعلنت الأردن أنها تستضيف ما يزيد عن ١,٣ مليون لاجئ سوري منذ الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١. ويمكن القول بأن دوافع الأردن في دعم الإدارة السورية الجديدة تكمن في حرصها على **مواجهة عمليات التهريب المنظمة للأسلحة والمخدرات** (خصوصًا الكبتاجون الذي تعد سوريا المنتج والمصدر الأكبر له، ويعد أحد أهم مصادر الدخل لنظام الأسد) من سوريا إلى الأردن برًّا أو باستخدام الطائرات المسيرة[١]. **كما ترغب الأردن في حل أزمة اللاجئين حيث تدعم العودة الطوعية للسوريين إلى وطنهم**، وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين السوريين العائدين من الأردن قد بلغ حتى أوائل أكتوبر الماضي حوالي ١٦٠٠٠٠ لاجئ سوري[٢].

إضافةً إلى ما سبق، **تعوّل الأردن على الشرع لدعم جهود محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)** الذي يعمل على إعادة تنظيم وهيكلة عناصره في البادية السورية بعد سقوط نظام الأسد مستغلًا انهيار المنظومة الأمنية السورية واستيلائه على أسلحة تسربت بعد سقوط النظام. وينطلق الأردن من إدراكه لوجود "العدو المشترك" (داعش) بين الدولتين، معتمدًا على خلفية الشرع (وقيادته لهيئة تحرير الشام) وخبرته الجهادية في التعامل مع لوجستيات تنظيم داعش ومداخله ومخارجه، ومعرفته بمواقع انتشار عناصر التنظيم وطرق تمويله[٣].

تخشى الأردن من أن يمكّن الوضع الأمني غير المستقر في سوريا التنظيم من امتلاكه والفصائل المرتبطة به لمزيدٍ من الأسلحة؛ الأمر الذي قد يجعل سوريا غير المستقرَّة حاضنةً جديدةً لداعش، وهو ما قد يمنح التنظيم فرصة لتفعيل استراتيجيات الانتقام. وقد أكَّدت الأمم المتحدة مخاوف الأردن وغيرها من الدول العربية والغربية، إذ أوضحت نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ أن البادية السورية لاتزال تمثل منطقة حيوية لداعش ويستخدمها التنظيم كمركز للتخطيط العملياتي الخارجي، وذلك بعد اتجاه عناصر من التنظيم نحو الصحراء فرارًا من هيئة تحرير الشام[٤].

### ٢) موقف لبنان:

يمكن إدراج موقف لبنان برئاسة عون من الإدارة السورية الجديدة تحت المواقف الداعمة لها. ففي حين ساد الترقُّب والحذر بين الإدارة السورية الجديدة ولبنان قبل انتخاب عون خصوصًا لدى مكوِّنات الحكومة اللبنانية القريبة من حزب الله، وذلك رغم الاتصالات المباشرة بين الجانبين والتي تمثَّلت في زيارة الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط مع وفد من الحزب التقدُّمي الاشتراكي لدمشق للقاء الشرع في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، وإجراء وزير الخارجية اللبناني عبد الله بوحبيب اتصالًا هاتفيًّا مع وزير الخارجية السوري. إلا أنه مع انتخاب البرلمان اللبناني لعون رئيسًا للجمهورية وتحوُّل حزب الله وحلفائه لصفوف المعارضة ومع تكليف عون لنوَّاف سلَّام بتشكيل حكومة جديدة، تحوَّل موقف الدولتين تجاه بعضهما البعض. حيث أكَّد عون في خطاب القسم بعد أداء اليمين الدستورية في ٩ يناير الماضي على أنه "ثمة فرصة تاريخية لبدء حوار جدي وندي مع الدولة السورية لمعالجة كافَّة المسائل العالقة معها"، وفي ١٠ يناير أجرى الشرع اتصالًا هاتفيًّا بعون لتهنئته، وفي ١١ يناير وصل رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي إلى دمشق للقاء الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني وقد جاءت تلك الزيارة بعد اتصال هاتفي بين الشرع وميقاتي على خلفية إشكال

(١) فايننشال تايمز: حرب ضروس تشنُّها سوريا الجديدة على إرث الكبتاغون، الجزيرة، ٢١ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/RfeAr

(٢) هديل غبون، تراجع "منتظم" لأعداد اللاجئين السوريين العائدين من الأردن، CNN بالعربية، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ZCkGL

(٣) رنا الصباغ، أحمد الشرع في الأردن.. رهان الملك على لجم "داعش"، DARAJ، ١ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/CkVVJ

(٤) محمد خير الرواشدة، مقاربة أردنية جديدة في التعامل مع «سوريا الجديدة»، الشرق الأوسط، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/owGNl

حدودي[١].

كما زار وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بيروت في أكتوبر ٢٠٢٥، وأكَّد خلال زيارته على حرص بلاده على "تجاوز جميع عقبات الماضي مع لبنان والعمل على ترسيخ علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة". وشدد على أن الزيارة تأتي في سياق التأكيد على توجه سوريا الجديدة المرتكز على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. وأشار الشيباني إلى وجود فرصة تاريخية لتحويل العلاقة بين البلدين من علاقة أمنية متوتِّرة في الماضي إلى شراكة سياسية واقتصادية تُلَبِّي مصلحةَ الشعبين، كما وجَّه الشكر للبنان على استضافة اللاجئين السوريين رغم ما تواجهه لبنان من تحديات اقتصادية ضخمة. بدوره وصف وزير الخارجية اللبناني يوسف رجي الزيارةَ بأنها "بداية صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية السورية وأشار إلى أن الدولتين اتَّفقتا على تشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون الثنائي ومعالجة القضايا العالقة[٢].

والْتقى الشيباني أيضًا برئيس الحكومة نوَّاف سلَّام ووزير العدل عادل نصار ومدير المخابرات طوني قهوجي ومدير عام الأمن العام حسن الأشقر. كما التقى بالرئيس عون في قصر بعبدا، وأكد عون خلال اللقاء على ضرورة تفعيل العلاقات الدبلوماسية داعيًا سوريا إلى تعيين سفير سوري جديد لمتابعة الملفات الثنائية خصوصًا بعد تعليق العمل في المجلس الأعلى اللبناني السوري. كما أشار عون إلى أن مباحثاته الأخيرة مع الشرع تناولت ملفات الحدود البحرية والبرية وخط الغاز وملف الموقوفين وأوضح أن الوضع على الحدود بين البلدين قد تحسَّن. وأعربَ عن أملِه في حلِّ كلِّ القضايا السابقة بما يخدم مصالح الدولتين. الجدير بالملاحظة أن الزيارة تزامنتْ مع وقت حسَّاس ومحوري بالنسبة للبنان إذ ترافقت مع الحديث عن تسليم حزب الله لسلاحه، وتراجُع نُفوذ بعض القوى التقليدية في لبنان كإيران، وحرص لبنان على إعادة الانخراط والتموضع في الخارطة الإقليمية الجديدة، واكتساب الدور العربي أهمية أكبر في صياغة وتشكيل التوازنات[٣].

إن من أبرز صور التقارب بين الدولتين قرار الإدارة السورية الجديدة بتعليق عمل المجلس الأعلى اللبناني السوري، وحصر المراسلات بين البلدين على الطرق الدبلوماسية الرسمية. والمجلس الأعلى اللبناني السوري أنشأه نظام حافظ الأسد عام ١٩٩١ وتبعه توقيع اتفاقية "الأخوة والتعاون والتنسيق" وقد استمرَّ المجلس بعد انسحاب سوريا من لبنان عام ٢٠٠٥ رغم المطالبات اللبنانية بإلغائه. لقد أنشأ نظام الأسد ذلك المجلس لبسط نفوذه في لبنان وفرض سياسة الوصاية عليها إذ كان لا يتم اتخاذ أي قرار سياسي في لبنان إلا بموافقة نظام الأسد وأجهزته الاستخباراتية، كما جعل نظام الأسد من لبنان من خلال ذلك المجلس ورقة يوظِّفها في كافة صراعاته الإقليمية بما يخدم مصالحه، وذلك على حساب العلاقة بين الشعبين السوري واللبناني الذين تربطهما الكثير من الروابط الحضارية والتاريخية المشتركة[٤].

وبالتالي، فإن قرار إدارة الشرع بتعليق عمل ذلك المجلس تمهيدًا لإلغائه تمامًا يجسِّد رغبةً حقيقةً وتوجُّهًا لدى سوريا الجديدة بقطع سياسة الوصاية السورية المتسلِّطة التي فرضها نظام الأسد على لبنان، وهو الأمر الذي دفع الرئيس عون للتصريح بأن "القرار السوري بتعليق العمل في المجلس الأعلى اللبناني السوري يستوجب تفعيل العلاقات الدبلوماسية، وننتظر في هذا الإطار تعيين سفير سوري جديد في لبنان لمتابعة كلِّ المسائل من خلال السفارتين اللبنانية والسورية في كلٍّ من

(١) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٢) الشيباني من لبنان: نريد تجاوز عقبات الماضي، الجزيرة، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/aGMOL

(٣) خلال زيارة "تاريخية".. الشيباني يوجه رسالة من لبنان، sky news عربية، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/qzray

(٤) عمر كوش، هل انتهى عصر الوصاية السورية في لبنان؟، الجزيرة، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/AnUBq

دمشق وبيروت"[١].

ثمة دوافع لدى الدولتين للتعاون وحل عدد من الملفات على رأسها ملف ترسيم الحدود البرية والبحرية، وملف الموقوفين والمعتقلين السوريين في السجون اللبنانية، وملف فلول النظام المخلوع في لبنان، وملف اللاجئين السوريين، وملف اللبنانيين المخفيّين قسرًا في السجون السورية، وقد أعلن البلدان تشكيل لجنتين مختصَّتين إحداهما للعمل على النصوص التحضيرية لاتفاق قضائي بين البلدين لمعالجة ملف الموقوفين والمعتقلين السوريين والأخرى لمعالجة ملف الحدود.

**وبخصوص ملف فلول النظام المخلوع**، فهو الملف المتعلق بضباط وعناصر نظام الأسد في لبنان والبالغ عددهم ما يزيد على ٧٠٠٠ شخص يتوزعون جغرافيًّا في مناطق عكار والهرمل وجبل محسن بطرابلس ومنطقة زغرتا بشمال لبنان. وهناك رغبة إقليمية ودولية بالتعاون مع سوريا ولبنان لمعالجة هذا الملف في إطار مقاربة أمنية وقائية لتجنُّب تحوُّل هذا الملف لعامل مهدِّد للاستقرار السوري والإقليمي في الفترة المقبلة. خاصة في ظلّ وجود مؤشّرات على إعادة التنظيم الاجتماعي والمالي لتلك العناصر داخل بيئات لبنانية محدَّدة. وتوضّح المعطيات إلى أن عددًا من الضبَّاط يتمتَّعون برعاية سياسية محلية حيث تمَّ تأمين مظلَّة حماية تنظيمية واجتماعية لهم في منطقة زغرتا برعاية رئيس تيار المردة سليمان فرنجية كما أسَّس صندوق رعاية مشترك لتلبية احتياجات الضباط وعائلاتهم[٢].

إضافة إلى ذلك، ثمة مصادر تشير إلى أن شخصيات بارزة في نظام الأسد من بينهم رجلا الأعمال رامي مخلوف (ابن خال بشار الأسد) وكمال حسين المقيمان في الإمارات يقدّمون دعمًا ماليًّا لفلول النظام في لبنان، وبالتالي قد يكون ذلك الدعم محفّزًا لهم للقيام بأعمال تخريبية في سوريا أو بناء أُطُرٍ موازيةٍ تُعادي الدولة السورية بإدارتها الجديدة. يكْمن الخوف السوري والإقليمي في أن التراخي النسبي لأجهزة الأمن اللبناني في متابعة فلول النظام المخلوع قد يُتيح الفرصةَ أمام الاستثمار المنظَّم بتلك المجموعات في الفترة المقبلة، سواء من خلال شبكات التمويل أو أي أطراف داخلية أو إقليمية متضرِّرة من التغيُّرات التي حدثتْ في سوريا. خاصةً وأن عددًا من فلول النظام المخلوع موزَّعين بين لبنان ومصر والعراق والإمارات وروسيا وإسرائيل[٣].

في ضوء ما سبق، شكَّل الملفُّ أحدَ أهمِّ النقاشات والمحادثات بين البلدين، كما زار مساعد مدير المخابرات السورية عبد الرحمن الدبَّاغ بيروت وأجرى لقاءات أمنية رفيعة مع مدير مخابرات الجيش اللبناني ومدير الأمن العام وغيرهم من المسؤولين اللبنانيين. فتواجد فلول النظام المخلوع في لبنان يهدِّد الاستقرار السوري والإقليمي كما يجعل لبنان عرضةً للتورُّط غير المباشر بصراعات أمنية إقليمية. وتكْمن خطورةُ الملفِّ في الطبيعة المركبة للمجموعات إذ تضم ضباط وعناصر لديهم خبرات عسكرية وأمنية كبيرة ومعرفة دقيقة ببنية الدولة السورية وأجهزتها المختلفة وشبكات علاقات مالية واجتماعية عابرة للحدود.

**أمَّا بخصوص ملفِّ اللاجئين السوريّين في لبنان**، فإن لبنان تدعم العودة الطوعية للاجئين لبلادهم، خاصةً في ظلِّ ما تُعانيه لبنان من ظروف اقتصادية صعبة وظروف سياسية غير مستقرَّة. وكانت لبنان قد أعلنت عن خطة متعدِّدة المراحل لعودة اللاجئين السوريين لبلادهم بشكل منظم وغير منظم بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر اللبناني ومنظمات إنسانية أخرى وبالتنسيق مع السلطات الأمنية السورية. بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان حوالي ١,٨ مليون سوري بينهم ٨٨٠ ألف مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية اللبنانية عن عودة ٣٨٠

(١) المرجع السابق.

(٢) قلق متزايد من فلول النظام المخلوع في لبنان.. هل يضاعف التنسيق بين دمشق وبيروت؟ Syria TV، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/JjkSp

(٣) سلطان الإبراهيم، ما مستقبل الملفات العالقة بين سوريا ولبنان؟، موقع 963+، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4jKPf1X

ألف لاجئ سوري لبلادهم منذ يوليو الماضي، مشيرةً إلى أن هناك حوالي ٧٤ ألفًا قد أبْدوا رغبتَهم في العودة قبل نهاية ٢٠٢٥[١]. **وبخصوص ملف اللبنانيين المخفيّين قَسْرًا في السجون السورية خلال وجود الجيش السوري في لبنان (١٩٧٦-٢٠٠٥)**، يبلغ عددهم حوالي ٧٠٠ لبناني، ويطالب أهاليهم بالإفراج عنهم منذ ما يزيد على أربعين عامًا. اعتقد الأهالي بأن ذويهم يتواجدون في السجون السورية، ولكن مع إسقاط نظام الأسد واقتحام السوريين للسجون لم يخرج منها سوى عددٌ قليلٌ من اللبنانيّين. وقد شكَّل البلدان مؤخَّرًا لجنة مشتركة لمتابعة ذلك الملف وتولّي مهمة البحث عنهم[٢].

**(٣) موقف ليبيا:**

تعد ليبيا من الدول الداعمة للإدارة السورية الجديدة، حيث أصدرت حكومة الدبيبة بيانًا تؤيد فيه الإدارة السورية وتشيد بـ"قدرة السوريين على التحرُّر من الاستبداد" وتؤكِّد دعمَها لمسار الانتقال السلمي في سوريا. كما أجرى وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية الليبي وليد اللافي اتصالًا هاتفيًّا مع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أكد من خلاله على دعم الشعب السوري والحكومة السورية الجديدة كما أكد على أهمية التنسيق المشترك في القضايا الإقليمية بما يخدم مصلحة البلدين واستقرار المنطقة. وقد ترأس اللافي وفدًا لزيارة دمشق في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤[٣] واجتمع بالرئيس السوري أحمد الشرع[٤]. إضافةً إلى ذلك، التقى عبد الحميد الدبيبة الرئيس السوري أحمد الشرع على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا في أبريل الماضي، واتفقا على تفعيل اللجنة العليا الليبية السورية المشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة وتنظيم أوضاع السوريين في ليبيا[٥]. وقد رُفع العلم السوري فوق مبنى السفارة السورية في طرابلس في أغسطس الماضي إيذانًا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد توقُّفٍ دامَ لأكثر من ١٣ عامًا[٦].

الجدير بالذكر أن الموقف الليبي من الإدارة السورية الجديدة ليس موحَّدًا، بل إنه ثمة تباين بين موقف حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة والمتمركزة غرب ليبيا ومقرها العاصمة طرابلس وهي الحكومة التي تحظى بالشرعية الدولية حيث جاءت نتيجة ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي رعتْه الأمم المتحدة في سبيل توحيد المؤسسات الليبية المنقسمة بين الشرق والغرب، وموقف حكومة أسامة حماد المكلَّفة من البرلمان والتي تحظى بدعم الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر والتي تُدير المنطقة الشرقية وعددًا من المناطق في الجنوب. فبينما سارعت الأولى بدعم الإدارة السورية الجديدة وزيارة دمشق، التزمت الثانية التي ربطتها علاقات دعم وتعاون بنظام الأسد الصمت والترقُّب وتجنَّبت اتِّخاذ أي موقف قد يُستغل سياسيًّا أو عسكريًّا ضدَّها[٧]. ثمة آراء ترى بأن موقف حكومة الوحدة الوطنية موقف براجماتي لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي إذ ترى بأن موقفها الداعم للإدارة السورية الجديدة جاء تماشيًا مع الموقف التركي الداعم لها والذي يعدُّ أحدَ أبرز القوى الدولية الداعمة للثورة السورية وللإدارة

(١) مليون لاجئ سوري في لبنان وتركيا يعودون إلى بلادهم، الجزيرة، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/TbPCc

(٢) ٢٠ عامًا من المبادرات لم تغلق ملف اللبنانيين المخفيين قسرًا في سوريا، الشرق الأوسط، ١٤ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/yUmiV

(٣) وفد من الحكومة الليبية يلتقي قائد الإدارة السورية الجديدة لمناقشة قضايا الهجرة والطاقة، France24، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/cgpfX

(٤) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٥) الدبيبة يتفق مع الشرع على تفعيل اللجنة الليبية السورية المشتركة، بوابة الوسط، ١١ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://alwasat.ly/news/libya/473146

(٦) وداد وهبي، عودة الدبلوماسية: بعد ١٣ عاما من الاغلاق، إعادة افتتاح السفارة السورية في طرابلس، AFRICA EYE، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/FUpLB

(٧) الموقف الليبي من سقوط نظام الأسد في سوريا: المحددات والأبعاد، Political Street، ١٠ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://politicalstreet.org/7017/

السورية الجديدة، وتماشيًا مع الموقف الأمريكي الداعم للتغيير الحاصل في سوريا لأنها تعتمد بشكل أساسي على الاعتراف الدولي (خصوصًا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) في مواجهة حكومة الشرق[١].

إن الدافع الأبرز وراء انفتاح حكومة الدبيبة على الإدارة السورية الجديدة هو ملف المرتزقة السوريين في ليبيا منذ عام ٢٠١٩. فبالتزامن مع محاولة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر دخول العاصمة طرابلس في أبريل ٢٠١٩ قامت تركيا وفي سبيل دعم حكومة الوفاق الوطني آنذاك في التصدّي للهجوم بنقل عدد من المجموعات المسلحة من فصائل المعارضة السورية الحليفة لها إلى ليبيا، وأبرز تلك المجموعات فرقة السلطان مراد وفرقة الحمزة. وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان في بداية ٢٠٢٤، فإن عدد المقاتلين السوريين في ليبيا تجاوز ٧٠٠٠ مقاتل في غرب ليبيا خاصة ضواحي طرابلس ومصراتة، وفرَّ منهم حوالي ٣٠٠٠ مقاتل لاحقًا إلى دول شمال أفريقيا وأوروبا، ولا يوجد أي إطار قانوني ينظم وجودهم أو يحدِّد مهامَّهم، ما يجعلهم قوات غير نظامية تعمل خارج قواعد الشرعية[٢].

إن الطابع غير المنظم لهذا الوجود المرتبط بتحالفات إقليمية خارجية جعل من المقاتلين السوريين عبئًا وتحدِّيًا ومصدرَ ضغط على حكومة الدبيبة، فامتلاكهم للسلاح ومشاركتهم في أنشطة عسكرية واقتصادية غير رسمية يجعلهم مصدر تهديد لأمن ليبيا الداخلي. كما أنهم يمثِّلون مصدرًا للضغط الخارجي، خاصةً من الاتحاد الأوروبي الذي أكَّد مرارًا على ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، وطالب حكومة الدبيبة بتوضيح مسار مناقشاتها وتفاهماتها مع الإدارة السورية الجديدة بخصوص هذا الملف[٣].

برزت رغبة حكومة الدبيبة في إنهاء وجود القوات الأجنبية تدريجيًّا بشكل واضح خلال مؤتمر قادة أجهزة الاستخبارات في دول الجوار الليبي والذي عقد في طرابلس ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤ وضم رؤساء أجهزة الاستخبارات العسكرية لكل من تونس والجزائر والسودان والنيجر وتشاد، حيث شدد الدبيبة على أن ليبيا "لن تكون ساحة لصراعات إقليمية ولن تسمح ببقاء الجماعات المسلحة الأجنبية على أراضيها"[٤]. في ضوء ذلك، أشارت تقارير إعلامية إلى أن ملف المرتزقة السوريين قد طرح خلال لقاءات غير معلنة جمعت مسؤولين من الإدارة السورية الجديدة ومسؤولين من حكومة الوحدة الوطنية بوساطة تركية، ولكن لم يصدر عن الأطراف الثلاثة أي تأكيد رسمي بخصوص ذلك[٥].

في ضوء ما سبق، تتبع طرابلس نهجًا براجماتيًّا وتحرص على فتح قنوات اتصال وحوار مع إدارة الشرع لمعالجة ملف المرتزقة السوريين وبحث سبل إيجاد مخرج آمن لهم سواء بدمجهم في الداخل السوري من خلال مصالحات محلية أو تفكيك البنية الفصائلية والتنظيمية التي ينتمون لها. تنبع أهمية هذا النهج والأسلوب الليبي في التعامل مع الملف من أن القرار الفعلي الحاسم في ملف المرتزقة السوريّين ليس في يد ليبيا ولا سوريا وإنما في يد تركيا، فهي التي قرَّرت إرسالهم ونقلهم إلى ليبيا كما أنها لا تزال تحدِّد مسارَهم وتحرُّكاتهم رغم اتباعها سياسة "الإنكار الصامت" حيث تمتنع عن الإعلان عن أي مسؤولية مباشرة عنهم، وترفض أيضًا تقديم أي معلومات رسمية عن

(١) جاكلين زاهر، تباين ليبي حيال التعامل مع الإدارة السورية الجديدة، الشرق الأوسط، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/oRbQw

(٢) رضوى الشريف، ضرورةٌ أمنيةٌ: قراءةٌ في دوافع انفتاح حكومة الدبيبة على القيادة السورية الجديدة، مركز شاف SHAF، ١٤ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/CuqUD

(٣) ما إمكانية خروج «المرتزقة السوريين» من ليبيا؟، الشرق الأوسط، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/LaMpZ

(٤) أبعاد الموقف: مؤتمر قادة أجهزة الاستخبارات العسكرية في دول الجوار الليبي.. أبعاد وسياقات، المركز الليبي للدراسات الأمنية والاستراتيجية، ١٣ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/HlPlY

(٥) رضوى الشريف، ضرورةٌ أمنيةٌ: قراءةٌ في دوافع انفتاح حكومة الدبيبة على القيادة السورية الجديدة، مرجع سابق.

عددهم ووضعهم القانوني. وبالتالي، فإنه في ظلِّ ذلك الموقف التركي فإن الخيارات تكون محدودة أمام حكومة طرابلس ويدفعها للبحث عن أدوات دبلوماسية بديلة، يأتي على رأسها الانفتاح على الإدارة السورية الجديدة الراغبة في الانفتاح على الإقليم العربي والتي قد تكون أكثر مرونةً في تقديم حلٍّ تدريجي لذلك الملف خاصةً إذا اقترن بدعم تركي ضمني[١].

### ثالثًا: موقف الدول المترقبة للأوضاع في سوريا

#### (١) مصر:

يوصف الموقف المصري تجاه الإدارة السورية الجديدة بالحذر والتردُّد دون أن يصلَ حدَّ القطيعة أو القبول الصريح. لقد أجرى وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي اتصالًا هاتفيًّا مع نظيره السوري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أكَّد خلاله وقوف مصر الكامل مع الشعب السوري ودعم تطلُّعاته المشروعة ودعا الأطراف السورية المختلفة إلى إعلاء المصلحة الوطنية. على الرغم من أن مصر لم تعلن رفضًا مباشرًا للتغيير الحاصل في سوريا فإن ردودَ أفعالِها على المستوى الرسمي وغير الرسمي في الوقت ذاته اتَّسمت بالبرود وغياب المبادرة خاصةً إذا قارنَّاها بالموقف الخليجي والأردني تجاه الإدارة السورية الجديدة، فرغم مشاركة مصر في اجتماعات مجموعة الاتصال العربية لمناقشة الانتقال السياسي في سوريا واجتماعات الرياض في يناير، فإنَّ حضورَها اقتصر على التصريحات، والتأكيد على مبادئ عامة للانتقال السياسي تتمثَّل في: وحدة الأراضي السورية، وضرورة مكافحة الإرهاب، ورفض التدخلات الخارجية، وألا تتحوَّل سوريا إلى ساحة لتهديد أمن واستقرار المنطقة أو مركزًا للجماعات الإرهابية[٢].

لم يقتصر الأمر على الجانب الدبلوماسي، بل شمل القرارات الحكومية خلال ديسمبر ويناير الماضيين، حيث قررت مصر تقييد دخول السوريين إلى مصر وفق إجراءات أمنية صارمة، كما عكس الخطاب الإعلامي المصري تحفُّظ مؤسَّسات الدولة إزاء الإدارة السورية الجديدة، إذْ أعادَ في جوهره إنتاج سرديات الدولة المصرية الرافضة لأنماط "التغيير الفوقي" أو القسري خاصةً إذا ارتبطت بصعود قوى سياسية ذات خلفيات إسلامية أو بخطاب ثوري عسكري يوصف بأنه "مهدِّد لبنية الدولة القومية المركزية"[٣].

**إن ما يؤكِّد الوضع الحالي للعلاقة بين مصر والإدارة السورية الجديدة تصريح أحمد الشرع نفسه عن علاقته بالدول العربية والإقليمية إذ قال بأن "علاقة سوريا مع تركيا والسعودية وقطر والإمارات مثالية" في حين وصف علاقة بلاده بمصر والعراق بـ"المقبولة"[٤].**

تُعَدُّ "العقيدة الأمنية المحافظة" الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها مصر في فهم التحولات الإقليمية، من ناحية إعطاء الأولوية لاستقرار الدولة المركزية ورفض التغييرات التي تنشأ خارج أطر المؤسسة الرسمية، وتفضيل الاستقرار السياسي على التغيير غير المحسوب حتى وإن كان مدفوعًا بإرادة محلية. هذا النمط من التفكير لدى مؤسسات الدولة المصرية وصنَّاع القرار شكَّلته خبرات تاريخية كتجربة "العائدين من أفغانستان" في التسعينيات والتجارب الأمنية والسياسية في سيناء وليبيا خصوصًا المتعلقة بظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). إضافةً إلى ذلك، ترى المؤسسات المصرية بأن الفراغات الناتجة عن سقوط الأنظمة بمثابة تهديد يتجاوز حدود الدولة. وبالنظر إلى التغيير الحاصل في سوريا، فإن القلق المصري يبرز من طبيعة التغيير الذي تَمَّ بواسطة فصائل إسلامية مسلَّحة بعضُها له جذور سلفية جهادية، وكذلك من نمط التغيير الذي حدث عبر القوة المسلَّحة. ترى الدولة المصرية بأن نموذج التغيير السوري يمثِّل تحدِّيًا وتهديدًا لها، حيث يُضعف السردية الرسمية حول

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٣) ساشا العلو، الموقف المصري من سورية الجديدة: قراءة في الأبعاد الأمنية والإقليمية، عمران للدراسات الاستراتيجية، ١٧ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/rzTTk

(٤) الشرع يتحدث عن العلاقات مع مصر والعراق، Sky news، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/jZxDZ

شرعية التغيير من داخل النظام، كما تعتقد بأنه من الممكن أن يمثِّل النموذج السوري "الثوري الأيديولوجي" إلهامًا لفواعل داخل مصر ترى فيه (أي النموذج السوري الجديد) طريقًا لإعادة التفكير في جدوى التغيير السلمي[١].

في السياق ذاته، ترى مصر بأن الإدارة السورية الجديدة تُعَدُّ جزءًا من مشروع إقليمي أكبر يتمُّ رسمُه دون حضور فاعل لمصر، ويتجاهل موقعها الإقليمي ودورها في المنطقة. حيث إن هناك تحالفًا ناشئًا تجاه سوريا يتصدَّره تنسيق سعودي قطري تركي، ودور أردني متزايد، بالإضافة إلى غطاء وانفتاح أمريكي وأوروبي، انخرط مباشرةً في إعادة تأهيل الإدارة السورية الجديدة وذلك من خلال دعم دبلوماسي كبير واستثمارات ضخمة وترتيبات أمنية. ترى مصر بأن سوريا ساحةً لزيادة النفوذ الإقليمي لهذا التحالف الذي يهدف لإعادة تشكيل المجال السياسي العربي بما في ذلك احتواء حركات الإسلام السياسي ودمجها في بنية الدولة[٢].

لقد شهدت سوريا في ظلِّ التحولات التي تعيشها تراجعًا كبيرًا للنفوذ الإيراني والروسي لصالح النفوذ التركي الذي يسعى لملء الفراغ الاستراتيجي في سوريا؛ الأمر الذي يُثير قلق الدولة المصرية، خاصة وأن ذلك قد يزيد من نفوذ تركيا في المشرق العربي مستقبلًا. في ضوء ذلك، قد تفضِّل مصرُ بقاء قوات روسية في سوريا بهدف معادلة وموازنة النفوذ التركي. يمكن القول بأن أيَّ تفاهمات حول سوريا الجديدة باعتبارها ساحة لإعادة توزيع الأدوار والنفوذ سيحمل تأثيرًا حتميًّا على ملفَّات تهم مصر وأمنها القومي كشرق المتوسط وأمن البحر الأحمر والقضية الفلسطينية، وبأنه في ظلِّ غياب دورٍ فاعلٍ لمصر فإن خارطة التحالفات الإقليمية الجديدة تحدُّ من مكانة مصر كقوة إقليمية مركزية ومن قدرتها على التأثير في أيِّ ترتيبات تنشأ عن هذه التحالفات. وبناءً على ذلك يمكن اعتبار استقبال مصر لوزير الخارجية الإيراني بمثابة اعتراضٍ على تهميشها وتلويح بوجود بدائل أخرى، إلا أن مصر تدرك بأن ذلك ليس خيارًا استراتيجيًّا وإنما مجرد تلويح تكتيكي قد يضرُّ بعلاقاتها بدول الخليج والولايات المتحدة وإسرائيل[٣].

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأنه لا ينبغي على القاهرة الاستمرار في سياسة الترقُّب والانكفاء، لأن الانخراط بدرجة معيَّنة في الأحداث السورية قد يُعيد إليها أدوات تأثير تدريجية في عددٍ من الملفَّات التي تؤثِّر على أمنها القومي ومكانتها الإقليمية، كما أن الاستمرار في اتِّباع سياسة الترقُّب سيكون مكلِّفًا بدرجةٍ أكبر على المستوى الاستراتيجي. فغياب دور مصر عن ملفَّات إعادة تأهيل الأوضاع في سوريا كملف إعادة الإعمار والاستثمار والترتيبات الأمنية الناشئة وإعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية أدَّى لتراجُع موقعِها الإقليمي وفتح المجال أمام قوى إقليمية أخرى لملء الفراغ. إن عودة العلاقات بين الدولة المصرية والإدارة السورية الجديدة -في حال قرَّرت مصر الانفتاح ولو بدرجة معيَّنة على الإدارة الجديدة- لن تكون سريعة لأنه من غير المتوقَّع أن تتخلَّى مصر عن تحفُّظاتها إزاء الإدارة السورية بشكل جذري[٤]. وبالتالي فإن المهم هو فتح قنوات تواصل مع الإدارة السورية دون إنكار تامٍّ للتحفُّظات والاختلافات الموجودة، إذ يمكن اتِّباع مبدأ "التقارب التدريجي والمشروط" ويقصد به التعاون في مجالات محدَّدة دون أن يُنتج ذلك التزامات سياسية واستراتيجية شاملة.

**(٢) العراق:**

بعد سقوط نظام الأسد شدَّدت الحكومة العراقية على "ضرورة احترام الإرادة الحرة للسوريّين والحفاظ على وحدة أراضي سوريا"، وأوضح رئيس الوزراء العراقي محمد شيَّاع

(١) فارس إسماعيل، بين الحذر والتحالفات.. ما سِر البطء المصري في التقارب مع دمشق؟، الجزيرة، ٧ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/oWOhP

(٢) موقف النظام المصري من النظام السوري الجديد.. سياقات العلاقة ومستجدات التفاعل، المسار للدراسات الإنسانية، ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://almasarstudies.com/egypt-syria-al-sharaa/

(٣) ساشا العلو، الموقف المصري من سورية الجديدة، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

السوداني أنه "ثمَّة حالة من القلق من طبيعة الوضع في الداخل السوري" ودعا الإدارة السورية الجديدة إلى أن "تعطي ضمانات ومؤشرات إيجابية حول إعدادها عملية سياسية لا تُقصي أحدًا". وقد زار وفد عراقي برئاسة رئيس جهاز المخابرات حميد الشطري دمشق في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤. كما أجرى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين اتصالًا هاتفيًّا بنظيره السوري أكَّد فيه على أن "استقرار وأمن البلدين مترابطان" وعبر عن تقديره لجهود الإدارة السورية في حماية البعثة العراقية[١]. إضافةً إلى ذلك التقى السوداني بالشرع في الدوحة وبحضور أمير دولة قطر[٢]. لقد ركَّزت المباحثات بين الوفد العراقي والإدارة السورية الجديدة على ملفات أمنية بالأساس. حيث ناقشَ الوفدُ العراقيُّ حمايةَ الحدود بين البلدين والتعاون لمنع عودة أي نشاط لعناصر تنظيم داعش بالإضافة إلى حماية السجون التي بها عناصر من داعش والتي تخضع لقوات سوريا الديمقراطية (قسد). كما طالب الوفد بضرورة احترام الأقليات والمراقد المقدسة[٣].

إن موقف العراق تجاه سوريا الجديدة ليس موحدًا حيث يختلف موقف مكونات المجتمع العراقي من إدارة أحمد الشرع. حيث يرفض الإطار التنسيقي الشيعي وهو **التكتل السياسي الأكبر في الحكومة العراقية** استئناف العلاقات مع سوريا وذلك لعدد من الأسباب. السبب الأول يتمثل في اتهام الرئيس السوري وإدارته بالإرهاب على خلفية الأحداث التي وقعت في الساحل السوري حيث اتهموه بارتكاب إبادة ضد الطائفة العلوية الشيعية. ويتمثل السبب الثاني في حضور وزير الدفاع السوري ثابت العباسي على خلفية الاجتماع الخماسي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمّان والذي ضم الأردن والعراق وسوريا ولبنان وتركيا حيث يرفض الإطار الشيعي أي تواصل أو تعاون بين وزارة الدفاع العراقية ووزارة الدفاع السورية. أما السبب الثالث فهو حضور الرئيس السوري القمة العربية الطارئة والتي عرفت باسم "قمة فلسطين" والتي دعت إليها مصر وأقيمت في القاهرة، وقد فهم الإطار الشيعي من خلال ذلك الحضور أن الشرع سيحضر القمة العربية العادية في بغداد مايو الماضي ما دفعهم للتصعيد والتهديد بأن المواجهة العسكرية مع سوريا مطروحة وذلك في سبيل منعه من الحضور[٤].

إن تهديد الفصائل العراقية الشيعية المسلَّحة بمواجهة عسكرية في سوريا ليس مجرد تهديد شكلي عابر وإنما تهديد جدِّي، فإمكانية المواجهة بين الفصائل العراقية وقوات الحكومة السورية ممكنة لسببين. الأول يتمثَّل في تواجد الفصائل العراقية على الحدود العراقية السورية، وتوجد نقاط تماسٍّ بين تلك الفصائل التي تدعمها إيران وبين قوات الحكومة السورية وهو الأمر الذي قد يُنذر بحدوث مواجهة في أي وقت وفقًا للظروف. أمَّا السبب الثاني فهو وجود قيادات من النظام السوري البائد في العراق، وهم يعملون في ذات الاتجاه أيضًا. على الجانب الآخر، ثمة توافق بين القوى السُّنية والكُردية على دعم إدارة الشرع وذلك باعتبار أن أمن واستقرار سوريا مهم بالنسبة للعراق، كما أنهم يرون بأن العداء مع الإدارة السورية الجديدة ستكون له تداعيات أمنية وسياسية وإقليمية على العراق، إضافةً إلى ذلك فهم يعتقدون بأن الأوضاع غير المستقرَّة في سوريا ورفض القوى الشيعية الانفتاح على الإدارة السورية الجديدة سيزيد من فرص وخطورة تنظيم داعش لتهديد أمن سوريا والعراق[٥].

لقد أثارت الدعوة التي تلقَّاها الشرع من السوداني لحضور

(١) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٢) حيدر أحمد، ما دلالات لقاء السوداني والشرع بالنسبة للعراق وسوريا، BBC NEWS عربي، ١٨ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/zZQUJ

(٣) الشرع يبحث مع وفد عراقي مسألتي الحدود والأمن، الجزيرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/hXVWb

(٤) الإطار التنسيقي الشيعي بالعراق يصعِّد ضد إدارة الشرع: قراءة في الأسباب والتداعيات، مونت كارلو الدولية (MCD)، ١٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/EGVPk

(٥) المرجع السابق.

قمة بغداد في ١٧ مايو ٢٠٢٥ غضب واعتراض شخصيات وقوى سياسية (شيعية بالأساس) في العراق، وقد انتشرت مقاطع مصورة لمواطنين عراقيّين شيعة يهدِّدون الشرع بالقتل بسبب ماضيه الجهادي في العراق. يمكن القول بأن الخطر يكمن في أن استمرار الانقسامات داخل العراق حول الشرع قد يشجِّع الفصائل العراقية الشيعية المسلَّحة (الحشد الشعبي) على التحرك المنفرد. لقد رأت القوى الشيعية أن إمكانية استضافة الشرع في قمة بغداد "خيانة لتضحيات العراق ضد الجهادية وإضفاء شرعية على خصم سابق". لقد طالب ٥٨ برلمانيًّا عراقيًّا في ذلك الوقت منع مشاركة الشرع في قمة بغداد، بل وقام البرلماني العراقي سعود الساعدي بتقديم دعوى قضائية لرئيس جهاز الادِّعاء العام فيما يتعلَّق بجرائم مزعومة للشرع وطالب باتخاذ الإجراءات القانونية ضده. الجدير بالإشارة أن الشرع لم يحضر القمة[١]. وأرسل وزير الخارجية أسعد الشيباني للقمة بدلًا منه[٢].

## رابعًا- الموقف العربي الموحَّد من سوريا الجديدة

على الرغم من أن الدول العربية فيما يخصُّ موقفَها من الإدارة السورية الجديدة تتحرك تبعًا لمصالحها القومية التي قد تختلف من دولة عربية لأخرى ومن إقليم عربي لآخر، فإن هناك موقفًا عربيًّا موحَّدًا وخطوطًا وأهدافًا مشتركة بين الدول العربية. وقد أجرت الدول العربية اجتماعين لمناقشة الأوضاع في سوريا بعد سقوط الأسد. الاجتماع الأول هو الاجتماع الذي دعت إليه الأردن، ودعت فيه لجنة الاتصال الوزارية العربية والمؤلفة من وزراء خارجية الأردن والسعودية ولبنان ومصر والعراق والأمين العام لجامعة الدول العربية، كما دعت معهم أيضًا وزراء خارجية قطر والإمارات والبحرين، **وقد أقيم الاجتماع في مدينة العقبة ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤ *تحت مسمى "اجتماعات العقبة العربية الدولية لمناقشة مستقبل سوريا"**. وقد أعقبه اجتماع موسع انضم إليه وزراء خارجية تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وممثِّلون عن بقية أعضاء اللجنة المصغرة بشأن سوريا وهم المملكة المتحدة وألمانيا بالإضافة إلى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي والمبعوث الأممي الخاص بسوريا[٣].

أكَّد البيان الختامي لاجتماع العقبة بين الدول العربية على وقوف الدول العربية إلى جانب الشعب السوري وتقديم الدعم له في تلك المرحلة المحورية، وعلى ضرورة أن تكون عملية الانتقال إلى السلطة الجديدة تحت رعاية أممية ووفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، وشدَّد على ضرورة الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية، واحترام حقوق الشعب السوري بكل مكوناته ودون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب وضمان العدالة والمساواة لكل السوريّين. كما أدان البيان توغُّل الاحتلال الإسرائيلي داخل المنطقة العازلة مع سوريا وسلسلة المواقع المجاورة لها في جبل الشيخ ومحافظتي ريف دمشق والقنيطرة واعتبرته احتلالًا وخرقًا للقانون الدولي ولاتفاق فكِّ الاشتباك بين سوريا والاحتلال الإسرائيلي في ١٩٧٤، وطالبت الدول العربية إسرائيل بالتوقُّف عن الغارات والانسحاب من المناطق التي توغَّلت فيها، ودعتْ مجلسَ الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الاعتداءات على سوريا، بالإضافة للتأكيد على ضرورة إنهاء احتلال هضبة الجولان[٤].

الاجتماع الثاني هو الاجتماع الذي دعت إليه السعودية تحت مسمى "من أجل سوريا"، وقد أقيم الاجتماع في الرياض في ١٢ يناير الماضي، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ووزراء خارجية مصر ولبنان والأردن والعراق والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين

(١) الشرع لن يحضر القمة في بغداد، الجزيرة، ١٢ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/SovcU

(٢) هيفار حسن، الشرع في العراق: خطوة نحو المصالحة أم مغامرة محفوفة بالمخاطر؟، BBC NEWS عربية، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/FtxqT

(٣) رياض الحسن، الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة الجديدة في سوريا، مرجع سابق.

(٤) اجتماعات العقبة تدعم حوارا شاملا في سوريا وتطالب بانسحاب إسرائيل، الجزيرة، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/tcZtO

العام لمجلس التعاون الخليجي، كما شارك في الاجتماع كل من تركيا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأيرلندا الشمالية وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية في الاتحاد الأوروبي والمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا. وقد شدَّد الاجتماع على ضرورة المساعدة في بناء سوريا دولة عربية موحَّدة آمنة لكلِّ مواطنيها، كما أكد على ما جاء في قمة العقبة، بالإضافة لمطالبة جميع الأطراف الدولية برفع كافة العقوبات الأحادية والأممية عن سوريا والبدء العاجل بتقديم كافة أوجه الدعم الإنساني والاقتصادي وفي مجال بناء مقدَّرات الدولة السورية، ما يهيّئ البيئة المناسبة لعودة اللاجئين السوريّين[١].

**لا بدَّ من الإشارة إلى أن هناك دولًا لم يحظ موقفها من الإدارة السورية الجديدة بزخمٍ كبيرٍ ويمكن وصفه بأنه موقف هامشي، ربما لعدم انخراطها في أي اجتماعات تناقش الأوضاع في سوريا ومستقبلها وربما هو موقف يفرضه البُعد الجغرافي.** من أبرز تلك المواقف موقف دول المغرب العربي والتي تباينت مواقفها، **فالجزائر** عرفت بمساندتها لبشار الأسد إبان الثورة السورية ٢٠١١ بل وتذهب تقارير ليس من المعروف مدى صحتها إلى أن الجزائر قدَّمت دعمًا عسكريًّا وأمنيًّا لنظام الأسد، وقد لعبت الجزائر دورًا كبيرًا في إعادة سوريا لجامعة الدول العربية في ٢٠٢٣، وعندما شنَّت المعارضة السورية المسلَّحة هجومَها في نهاية نوفمبر ٢٠٢٤ أعلنت الجزائر تأييدها لنظام الأسد في مواجهة ما وصفته بـ"الإرهاب"، ومع سقوط النظام تغيَّر خطابُها وأصدرتْ بيانًا أعلنتْ فيه وقوفَها إلى جانب الشعب السوري دون أي ترحيب بالتغيير الحاصل في سوريا وبالإدارة الجديدة واكتفت بدعوة "جميع الأطراف" للوحدة والسلم والعمل من أجل وحدة الوطن. ويمكن القول بأن السبب وراء ذلك الموقف وإسراعها إلى إصدار ذلك البيان هو خشيتها من أن يكون التغيير في سوريا شرارة تجدِّد الحراك الشعبي الذي حدث في ٢٠١٩ مجددًا[٢].

**أمَّا تونس**، فعندما اندلعت الثورة ضد نظام بشار كانت الثورة التونسية قد نجحت بالفعل في الإطاحة بزين العابدين بن علي الذي عُرِفَ ببطشه وبتأثُّره ودعمِه لنظام بشار الأب والابن. لذا، فقد دعمت تونس ما بعد الربيع العربي الثورة التونسية واستقبلتْ قادة المعارضة السورية ومؤتمر أصدقاء سوريا بل وأصدر الرئيس المرزوقي قرارًا في فبراير ٢٠١٢ بقطع العلاقات مع سوريا احتجاجًا على قمع النظام السوري للاحتجاجات في سوريا. إلا أنه بعد إطاحة قيس سعيد بالمؤسسات الديمقراطية التي رسَّخها دستور الثورة وانقلابه عليها وانفراده بالسلطة وإحكام قبضته عليها، غَيَّرَ موقف تونس من نظام الأسد وأعاد فتح سفارة بلاده في دمشق. وعندما شنَّت المعارضة السورية المسلَّحة هجومها ضد نظام بشار أعلنت تونس مساندتها لنظام الأسد في حربه ضد "الإهاب" إلا أنه مع سقوط النظام أصدرت بيانًا تؤكد فيه على ضرورة تأمين سلامة الشعب السوري والحفاظ على الدولة السورية دولة موحدة كاملة السيادة بما يحميها من خطر الفوضى والتفتيت والاحتلال وأكدت على رفض أي تدخل أجنبي في الشأن السوري كما دعت كافة الأطراف السورية إلى التلاحم وتغليب المصلحة العليا للبلاد، ولم تبد تونس أي ترحيب بالإدارة الجديدة ولعل السبب في ذلك هو نفسه الذي واجه حكومة الجزائر، خصوصًا وأن المعارضة التونسية أعلنت تأييدها لإدارة أحمد الشرع ودعت أحزاب المعارضة لتوحيد صفوفها ضد نظام قيس سعيد[٣].

**أمَّا موريتانيا**، فعُرفت بدعمها لنظام الأسد وللأنظمة التي تواجه احتجاجات تطالب بسقوطها عمومًا. وأعلنت نواكشوط

---

(١) عبد الهادي حبتور، اجتماعات الرياض تؤكد أهمية دعم سوريا ورفع العقوبات، الشرق الأوسط، ١٢ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/FaRwK

(٢) منصف السليمي، تحليل: الدول المغاربية وسقوط نظام الأسد.. رابحون وخاسرون!، DW، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/rUpVp

(٣) صالح عطية، سوريا الجديدة: كيف تعيد ترتيب أوراق المغرب العربي؟، الجزيرة، ٢١ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/DiHPN

عندما شنَّت المعارضة السورية المسلَّحة هجومَها ضدَّ نظام الأسد تأييدها له في مواجهته ضد "الإرهاب". يتشابه موقف موريتانيا مع موقف الجزائر إلى حد كبير إذ لم ترحب أيضًا بالإدارة الجديدة. تجدر الإشارة إلى أن كلا البلدين لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع الآخر، وقد تسلَّم الرئيس أحمد الشرع أوراق اعتماد سفير موريتانيا الجديد في دمشق منذ أسابيع قليلة[١].

يمكن الإشارة أيضًا إلى موقف اليمن والسودان، فكلا البلدين يعاني انقسامًا وتنازعًا داخليًّا على السلطة. لقد أعلن وزير الخارجية اليمني في حكومة عدن المعترف بها دوليًّا شايع الزنداني "موقف القيادة السياسية والحكومة اليمنية إلى جانب الأشقاء في سوريا" كما أكَّد على "وقوف الحكومة اليمنية إلى جانب الحكومة السورية الجديدة، وتهانيها للشعب السوري بمناسبة انتصاره". بدوره أكَّد وزير الخارجية السوداني علي يوسف الشريف على "دعم السودان للشعب السوري الشقيق بما يحقِّق الأمن والاستقرار والسِّلم" كما أكَّد على توسيع العلاقات بين البلدين وزيادة التعاون[٢].

أمَّا المغرب، فلطالما عُرفت بعلاقاتها المتدهورة والباردة بنظام الأسد الأب والابن، وأعلنت مساندتها للثورة السورية حيث استقبلت قادة المعارضة السورية واستضافت الرباط أيضًا كما فعلت تونس الثورة اجتماعات لمؤتمر أصدقاء سوريا، وقد اعترف ذلك المؤتمر في مراكش بائتلاف المعارضة السورية كممثل شرعي للشعب السوري، كما قام الملك محمد السادس في ٢٠١٢ بزيارة ميدانية لمخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن واستقبلت بلاده أعدادًا كبيرة منهم، ويعدُّ الملك محمد السادس أول زعيم عربي يقوم بذلك. لقد استمرت القطيعة بين المغرب ونظام الأسد حتى سقوطه، وبعد نجاح المعارضة السورية المسلَّحة في إسقاط نظام الأسد أعلنت المغرب دعم الشعب السوري وتأييد سيادة سوريا ووحدة أراضيها وأكَّدت على القواسم المشتركة بين البلدين وشددت على ضرورة تعزيز العلاقات الدبلوماسية بما يخدم مصلحة البلدين[٣]. على الرغم من تباين مواقف الدول الأربع فإنه توجد نقطة مشتركة بين الدول المغاربية وهي التخوُّف من مصير آلاف المقاتلين الجهاديّين المغاربيّين الذين انضمُّوا في سنوات سابقة لفصائل معارضة سورية مسلَّحة وتنظيمات إرهابية منها تنظيم داعش والقاعدة[٤]. الجدير بالذكر أنه لم تعلن أي دولة من الدول الأربع عن زيارة لدمشق حتى الآن، كما أنه لم تقم الإدارة السورية الجديدة بأي زيارة لدول المغرب العربي حتى الآن.

**ثمة عوامل مفسرة ودوافع عربية مشتركة (أمنية في المقام الأول) للانفتاح العربي سواء السريع أو المتدرج على الإدارة السورية الجديدة.** أولًا: إن **تغير موازين القوى داخل سوريا** بوتيرة سريعة لصالح فصائل المعارضة المسلحة وعلى رأسها هيئة تحرير الشام وقائدها أحمد الشرع والذي أدَّى إلى إسقاط نظام عائلة الأسد الذي استمرَّ حوالي ٥٤ عامًا في ١١ يومًا فقط دفع معظم الدول العربية والغربية لتبنِّي نهجٍ براجماتيٍّ لحماية مصالحها وأمنها القومي والإقليمي حيث قامت بزيارات لسوريا وفتح قنوات اتصال مع إدارة الشرع. ثانيا: إن **الخوف من تفكك سوريا إلى دويلات والحرص على احتواء "الإسلام السياسي"** يعد أحد أبرز العوامل التي دفعت معظم الدول العربية للانفتاح على الإدارة الجديدة والتأكيد على "دعم استقرار سوريا والعملية الانتقالية فيها"[٥].

ثالثًا: **ترفض الدول العربية وتخشى تكرار تجربة العراق**

(١) صغير الحيدري، كيف ستتعامل الدول المغاربية مع "سوريا الجديدة"؟، INDEPENDENT عربية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/QThQv

(٢) إبراهيم الرزاق العلبي، بين انفتاح وحذر وترقب.. مواقف الدول العربية من سوريا الجديدة، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) منصف السليمي، تحليل: الدول المغاربية وسقوط نظام الأسد، مرجع سابق.

(٥) محمد عز العرب، سياقات ضاغطة: لماذا تزايد الانفتاح العربي على الإدارة السورية الجديدة؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21332.aspx#

**بعد ٢٠٠٣**، فابتعاد الدول العربية عن التواصل مع الحكومات العراقية التي تناوبتْ على السلطة بعد الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين، منح إيران فرصة ملء الفراغ سياسيًّا وأمنيًّا واستخباراتيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا. وبالتالي حرصت معظم الدول العربية على الانفتاح على الإدارة السورية ودعم العملية الانتقالية وإعادة الإعمار. رابعًا: **تجنُّب سيطرة تركيا على سوريا ومجريات المشهد فيها**، حيث تحرص تركيا على ملء الفراغ الناشئ عن انحسار النفوذ الروسي والإيراني في سوريا. وتعوِّل تركيا في ذلك على دعمها المستمر والبراجماتي لفصائل المعارضة المسلَّحة وعلى رأسها هيئة تحرير الشام منذ سنوات، حيث قد يساعدها ذلك في التأثير على الإدارة السورية الجديدة وتوجيهها بما يخدم المصالح التركية. ومن أبرز الملفَّات التي تودُّ الحكومة التركية حلَّها ملف اللاجئين السوريين والبالغ عددهم ما يزيد على ٣,٥ مليون لاجئ، فسقوط الأسد يفتح الباب أما عودة أعداد كبيرة منهم، ما يخفِّف من الضغوط والأعباء عليها[١]. خامسًا: **الانخراط في عملية إعادة الإعمار باعتبارها من محدِّدات مرحلة اليوم التالي**، إذ أضحى قطاع المقاولات والإنشاءات أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد عليها الدول من أجل التأثير في سياسات الدول الأخرى في الوقت الحاضر والمستقبل. في ضوء ذلك تحرص دول عربية على لعب أدوار في عملية إعادة الإعمار وتعزيز التنافس في هذا الملف بدلًا من الصراع والدمار ولعل أبرز الدول العربية التي تلعب دورًا في هذا الملف دول الخليج وعلى رأسها السعودية وقطر، كما تعدُّ تركيا من أبرز القوى الإقليمية التي تلعب دورًا في ملف إعادة الإعمار[٢]. سادسًا: **التصدِّي للمهدِّدات الأمنية العابرة للحدود القومية وعلى رأسها الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات**. إن مواجهة الإرهاب أحد أبرز دوافع الدول العربية للتقارب والانفتاح على الإدارة الجديدة، وخصوصًا تنظيم داعش الذي يعمل على إعادة تنظيم وهيكلة عناصره في البادية السورية وعلى الحدود العراقية السورية وهو ما أكَّدته الأمم المتحدة، كما توجد عناصر من التنظيم في السجون التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وهناك تخوف من أن يتم إطلاق سراحهم. إضافةً إلى ذلك، يحرص عدد من الدول العربية على رأسها الأردن الانفتاح على إدارة الشرع بهدف تفكيك شبكات تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة خاصةً مخدر الكبتاجون الذي مثَّلت تجارتُه أهمَّ مصادر دخل النظام البائد حيث تهريبه لدول الجوار ولاسيما الأردن والسعودية ولبنان[٣]. سابعًا: **إيجاد حل لأزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار** خصوصًا تلك التي تعاني من وضع اقتصادي متأزم، وفي ضوء ذلك أعلنت الدول العربية دعمها العودة الطوعية للاجئين السوريين[٤].

**من جهتها، تهدف الإدارة السورية الجديدة إلى استعادة العمق الاستراتيجي العربي والانفتاح على كافة الأطراف الإقليمية والدولية، كما تحرص على الابتعاد عن سياسة المحاور الإقليمية (التي يقصد بها الانخراط في تحالفات أو تكتلات إقليمية ضيقة تُبنى على الاستقطاب والصراع بين محاور متنافسة، كأن تتعاون مع تركيا على حساب علاقاتها بإقليمها العربي، والابتعاد عن تلك السياسة يقصد به الحياد النسبي والانفتاح على كافة الأطراف) من خلال بناء علاقات تعاون مع الدول العربية المختلفة. انفتاح سوريا على إقليمها العربي ساعدها ولايزال في رفع العقوبات الدولية عنها، ودعم الاقتصاد السوري وتعافيه، والمساهمة بقوة وفاعلية في ملف إعادة الإعمار**[٥].

## خاتمة:

**ختامًا، على الرغم** من تباين واختلاف مواقف الدول العربية تجاه الإدارة السورية الجديدة بين من انفتح عليها

(١) رياض الحسن، الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة الجديدة في سوريا، مرجع سابق.

(٢) رحمة الدمرداش، هكذا تُدار "معركة" إعمار" سوريا، اقتصاد الشرق مع بلومبيرغ، ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/kpIQo

(٣) محمد عز العرب، سياقات ضاغطة: لماذا تزايد الانفتاح العربي على الإدارة السورية الجديدة؟، مرجع سابق.

(٤) رياض الحسن، الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة الجديدة في سوريا، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

وتقارب معها ودعمها دعمًا سريعًا وكبيرًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا واجتماعيًّا كدول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية وقطر والإمارات إلى جانب الأردن، وبين دول انفتحت على الإدارة الجديدة ودعمتها سياسيًّا ودبلوماسيًّا وأمنيًّا وتعمل معها على معالجة القضايا العالقة بين البلدين منذ سنوات كلبنان وليبيا وهو ما يعكس نهجًا براجماتيًّا بحتًا، وبين دول حذرة مترقِّبة، إمَّا بسبب العقيدة الأمنية لمؤسسات الدولة نفسها وطبيعة التغيير السوري ونمطه كمصر، أو بسبب الانقسام الداخلي الطائفي حول التقارب والانفتاح على إدارة الشرع كالعراق، غير أن ثمة موقف عربي موحد تجاه الإدارة السورية الجديدة باعتبار أن الإدارة الجديدة أصبحت أمرًا واقعًا لا بدَّ من التعامل معه، وقد ظهر ذلك الموقف خلال اجتماعين أو قمتين عربيتين الأولى في العقبة بالأردن والثانية في الرياض بالسعودية. وقد شكلت مجموعة من العوامل أو الدوافع المشتركة ذلك الموقف الموحد كالتخوف من تفكُّك سوريا إلى دويلات ومن تكرار تجربة العراق بعد ٢٠٠٣، وتجنُّب سيطرة قوى إقليمية معيَّنة على سوريا، واحتواء صعود "الإسلام السياسي للسلطة"، ومعالجة ملف اللاجئين السوريين في دول الجوار، بالإضافة إلى التصدِّي للمهدِّدات العابرة للحدود القومية وعلى رأسها الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات.

عمومًا، يمكن القول بأن الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة السورية الجديدة سريعًا وواسعًا. ولكن على الرغم من سرعة ذلك الانفتاح إلا أنه يظل انفتاحًا استكشافيًّا، وفي الجانب الأمريكي والأوروبي منه يظلُّ مؤقتًا ومشروطًا، في مقابل الوعود التي أكَّدتها إدارة الشرع مع إسقاط نظام الأسد والتعهُّدات بتلبية الشروط لا سيما فيما يتعلَّق باحترام حقوق الأقليات وبإقامة حكم شامل غير طائفي. وبالتالي فإنه من المتوقَّع أن تُراجع أو تبني الدول موقفَها من الإدارة الجديدة الانتقالية وفق مراقبتها وتقييمها لمدى تحقُّق الوعود والتعهُّدات والرسائل الإيجابية، كما ستظلُّ معظم الدول في وضع تقييم لمستقبل مصالحها مع التغييرات التي تجري، والتي تحتل سوريا موقعًا مركزيًّا وأساسيًّا فيها.

# الدور التركي وتطورات الأوضاع في سوريا ما بعد عملية ردع العدوان

محمد رأفت*

**مقدمة:**

سبقت عملية "ردع العدوان" تحولات إقليمية ودولية عملت على إعادة تشكيل موازين القوى، فقد شكَّلت عملية "طوفان الأقصى" في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ نقطة تحول مفصلية أجبرت إيران وحزب الله على الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، مما أدَّى إلى سحب جزء كبير من القوات والميليشيات التابعة لهما من الأراضي السورية وتعرُّضها لضربات أضعفت قدراتها القيادية واللوجستية بشكل كبير، وفي ظل هذا التراجع، وجد النظام السوري نفسه في عزلة نسبية بعد أن تبنَّى سياسة "الحياد السلبي" رافضًا الانجرار خلف طهران في المواجهة الإقليمية، وهو قرار سعى من خلاله لتجنُّب الاستهداف الإسرائيلي المباشر لكنه أدَّى في الوقت ذاته إلى تراخٍ أمني خطير وانهيار في معنويات قواته العسكرية التي رأت حلفاءه يفقدون قوتهم ويتراجع وجودهم على الأرض، كما أن انشغال روسيا الحليف الاستراتيجي الأبرز بحرب أوكرانيا قلَّص بشكل كبير من الدعم الجوي والبري والاستخباراتي الذي كان يعتمد عليه النظام لبسط سيطرته، مما خلق فراغًا استراتيجيًّا بدا واضحًا في ترهُّل خطوط الجبهة الداخلية أمام تزايد نفوذ الفصائل المعارضة.

على الصعيد الدبلوماسي، حاولت تركيا على مدار عامين تقريبًا الدخول في مفاوضات مباشرة مع نظام الأسد لمعالجة ملفَّات حسَّاسة، وعلى رأسها أزمة اللاجئين السوريّين الذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين على الأراضي التركية، والتي تحوَّلت إلى عبء سياسي واجتماعي واقتصادي يضغط على الاستقرار الداخلي التركي، بالإضافة إلى السعي لتفاهمات بشأن الملف الكردي وضرورة إضعاف "وحدات حماية الشعب" التي تعتبرها أنقرة تهديدًا وجوديًّا لأمنها القومي، بيد أن النظام السوري، وبدعم إيراني، رفض هذه المبادرات مشترطًا انسحابًا تركيًّا كاملًا كشرط مسبق لأيِّ حوار، وهو ما مثَّل فشلا ذريعًا للمسار الدبلوماسي، ومع فشل هذا المسار، وتزامُنًا مع تدهور قدرة الحلفاء التقليديّين للنظام (روسيا وإيران) وانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية الداخلية، وجدت تركيا نفسها أمام فرصة استراتيجية لتغيير موازين القوى، فدعمت "إدارة العمليات العسكرية" التابعة للمعارضة في إطلاق عملية "ردع العدوان" لتكون الرد الحاسم والضربة الاستباقية التي تعيد رسم الخريطة السورية بما يخدم المصالح التركية ويحقق أهداف الثورة السورية.

عسكريًّا، أثارت العملية التي انطلقت في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ مفاجأة كاملة للنظام وحلفائه، حيث استعدت فصائل المعارضة وعلى رأسها "هيئة تحرير الشام" والفصائل المنضوية تحت "غرفة عمليات الفتح المبين" لتنفيذ هجوم سريع ومنظم استثمر الفراغ الأمني والتشتُّت الحاصل في صفوف النظام، ولم يكن الدعم الروسي المحدود ولا الميليشيات الإيرانية كافيين لوقف هذا الزحف السريع، خاصة وأن محاولات النظام تصوير الخسائر على أنها "انسحابات تكتيكية" انكشفتْ أمام تقدُّم المعارضة السريع، وحقَّقت العملية في أيام قليلة نتائج ميدانية تجاوزت كل التوقُّعات المعلنة، حيث انهارت جبهات النظام بشكل متسارع مما أتاح للمعارضة السيطرة على مدينة حلب بالكامل وكامل محافظة إدلب، ليتطوَّر التقدُّم لاحقًا ليشمل المدن الاستراتيجية مثل حماة وحمص ودرعا والسويداء والقنيطرة، منتزعة مساحات شاسعة تقدَّر بآلاف الكيلومترات

* باحث في العلوم السياسية.

المربعة ومواصلةً زحفها نحو العاصمة، لينتهي الأمر بدخول دمشق في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ والإعلان رسميًّا عن إسقاط نظام حكم عائلة الأسد الذي دام لأكثر من خمسة عقود.

وقد مثَّلت لحظة دخول دمشق نقطة تحوُّل جذرية في مسار الثورة السورية، حيث أعلنت فصائل المعارضة تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثِّلة في إسقاط النظام، وإعادة المهجَّرين إلى ديارهم، وإبعاد نفوذ الميليشيات الإيرانية وفلول النظام السابق، ومع انهيار قوات النظام السابق، سيطرت القوات الجديدة على معظم المحافظات، بينما استغلَّت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" الفراغ الناتج عن انسحاب قوات النظام وانشغال قوات الثوَّار بإسقاط النظام لتعزيز سيطرتها على دير الزور والمعابر الحدودية في الشرق، في حين سيطرت "غرفة عمليات الجنوب" على مناطق واسعة من درعا والسويداء، هذا التغير الدراماتيكي في خريطة النفوذ وضع سوريا أمام مرحلة انتقالية جديدة ومعقَّدة، تتطلَّب من الإدارة الجديدة برئاسة أحمد الشرع تحويل انتصارها العسكري إلى مشروع سياسي ودولي قادر على إدارة الدولة وتجاوز عقوبات الحرب والانقسامات الداخلية، في بيئة إقليمية ودولية لم تَنْتَهِ فصولُ صراعاتها بعد.

## أولًا- سياق عملية ردع العدوان

سبقت عملية "ردع العدوان" تحولات إقليمية ودولية حاسمة أضعفت منظومة حلفاء النظام السوري، فمنذ عملية "طوفان الأقصى" في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، انشغلت إيران وحزب الله في مواجهة مع إسرائيل، مما أدى إلى انسحاب جزء كبير من قوات حزب الله من سوريا وتعرضها لضربات قاصمة أضعفت قدراتها القيادية والعسكرية، وفي الوقت ذاته، كانت روسيا منهمكة بحرب أوكرانيا، مما قلص دعمها الجوي والبري للنظام السوري، أما على الصعيد الداخلي، فقد حاول النظام عزل نفسه عن التصعيد الإقليمي، رافضًا الدخول في المواجهات الإسرائيلية-الإيرانية، مما أتاح للمعارضة فرصة استغلال هذا "الحياد السلبي" كنقطة ضعف استراتيجية؛ وفي المقابل، استعدت فصائل المعارضة -وعلى رأسها هيئة تحرير الشام- لهجوم سريع ومنظم، مستغلةً الفراغ الأمني والتشتت الحاصل في صفوف حلفاء النظام[١].

وقد أطلقت عملية "طوفان الأقصى" سلسلة تفاعلات إقليمية مهَّدت الأرضية لعملية "ردع العدوان" في سوريا. فقد استغلَّت فصائل المعارضة السورية الانشغال الروسي بحرب أوكرانيا وتضرُّر قدرات حزب الله -بسبب الضربات الإسرائيلية ومقتل قادته- لتنفيذ هجومها في نوفمبر ٢٠٢٤. كما أدَّى "طوفان الأقصى" إلى إضعاف "محور المقاومة" الإيراني عبر عزل جبهة لبنان عن غزة بوقف إطلاق النار، مما شكَّل فراغًا استراتيجيًّا استغلَّته المعارضة السورية. وعلى الصعيد النفسي، أعاد "طوفان الأقصى" الثقةَ في قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق انتصارات ضد أنظمة مدعومة إقليميًّا ودوليًّا، مما شجَّع المعارضة السورية على المبادرة بإسقاط نظام الأسد[٢].

تمثَّل الفاعلون الرئيسيون في عملية "ردع العدوان" من فصائل المعارضة السورية المسلَّحة، التي أطلقت العملية في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ تحت مسمى "إدارة العمليات العسكرية"، وضمت هيئة تحرير الشام (الفصيل الأبرز)، والجبهة الوطنية للتحرير، وحركة أحرار الشام، ومجموعات من الحزب التركستاني. وفي مواجهتها، وقفت قوات النظام السوري النظامية والميليشيات الإيرانية المتحالفة معه. كما تدخلت أطراف خارجية؛ حيث قدم

(١) انظر:

- علي باكير، سوريا الجديدة: سيناريوهات إعادة تشكل موازين القوى والتحولات الاستراتيجية المحتملة في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات: مجلة لباب، تاريخ النشر: مايو ٢٠٢٥، العدد ٢٦، ص ص١٨-٢٣.

- عملية ردع العدوان وانهيار قوات النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - تقدير موقف، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/52cprkj4

(٢) أحمد مولانا، الأنظمة العربية وتداعيات طوفان الأقصى، مجلة سبل - العدد ٢٢، ٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://subulmagazine.com/?p=4359

الطيران الروسي دعمًا جويًّا للنظام، بينما نفَّذت الطائرات المسيرة الأميركية ضربات في دير الزور ضمن دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي سيطرت على مناطق شرق سوريا بعد انسحاب النظام[١].

وفي عملية ردع العدوان وفي سياق مواجهة التحالف الإيراني الروسي الداعم للنظام، حرصت تركيا على الحفاظ على قنوات التواصل مع موسكو وطهران عبر مسار أستانا، مع ضمان عدم الانجرار لمواجهة مباشرة مع أيٍّ منهما، مستغلَّةً في الوقت ذاته انشغال روسيا بحرب أوكرانيا وتعرُّض إيران لحرب استنزاف مع إسرائيل لتمرير عملية "ردع العدوان" دون تدخُّل دولي فاعل، أمَّا مع الولايات المتحدة، فتجمع تركيا بين التحالف الاستراتيجي ضمن حلف الناتو والخلافات العميقة حول دعم واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في شرق الفرات، وهو ما دفع أنقرة لتعزيز علاقاتها ببديلها الروسي في بعض الملفات، مع الحفاظ على التنسيق الأمني المحدود مع واشنطن لمنع قيام كيان كردي مستقل. وهكذا، يظهر الدور التركي كلاعب أساسي في معادلة التوازنات، حيث تستخدم أنقرة علاقاتها المتعدِّدة لفرض واقع جديد في سوريا يخدم أمنَها القومي ويمنع قيام كيانات معادية على حدودها، مستغلَّةً التناقضات بين القوى الكبرى وتغيُّر أولوياتها الإقليمية. وتشير بعض التقارير إلى دور تركي مباشر في التحضير للعملية العسكرية قبل أشهر وفي تحديد توقيتها بعد فشل المساعي الدبلوماسية للوساطة والحل بين أنقرة ودمشق[٢].

وهدفت عملية ردع العدوان التي أطلقتْها فصائل المعارضة السورية في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى تحقيق عدَّة أهداف رئيسة أعلنها الناطق باسم "غرفة عمليات الفتح المبين" حسن عبد الغني، تتمثَّل في: توجيه ضربة استباقية مدروسة لمواقع الميليشيات الموالية للنظام لكسر مخططاتها الهجومية، والدفاع عن المدنيين في المناطق المحرَّرة ضد تهديدات قوَّات النظام السابق، وإعادة المهجَّرين إلى ديارهم التي نزحوا منها سابقًا، وإبعاد نفوذ النظام والميليشيات الإيرانية عن مناطق سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا، والحد من استهدافها المتكرر لتلك المناطق بالقصف المدفعي والصاروخي[٣].

وحقَّقت عملية "ردع العدوان" نتائج ميدانية سريعة وحاسمة تجاوزت بكثير الأهداف المعلنة. ففي غضون أيام قليلة، انهارت قوات النظام السوري بشكل متسارع، وتمكَّنت المعارضة من السيطرة على مدينة حلب بالكامل (باستثناء الأحياء الكردية)، وكامل محافظة إدلب، ووصلت إلى مشارف مدينة حماة، منتزعة مساحة تقدر بنحو ٧٤٠٠ كم[٤]. وتطوَّر الأمر لاحقًا ليشمل السيطرة على مدن حماة وحمص ودرعا والسويداء والقنيطرة، وانتهى بدخول المعارضة العاصمة دمشق في اليوم الثاني عشر للعملية ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، وإعلانها إسقاط نظام حكم عائلة الأسد. وفي جنوب سوريا، سيطرت "غرفة عمليات الجنوب" على ٨٠٪ من محافظة درعا ومناطق حيوية في السويداء، وفي شرق سوريا، استلمت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" السيطرة على دير الزور والمعابر الحدودية بعد انسحاب النظام[٥]. ويمكن القول إن هذا النجاح يعود بالدرجة الأولى للدور التركي ودعمه فصائل عملية ردع العدوان وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي وأكَّده معتبرًا النصر السوري في عملية ردع العدوان بمثابة نجاح تركي في الهيمنة والسيطرة على الساحة السورية[٦].

(١) ردع العدوان.. عملية عسكرية أسقطت حكم آل الأسد في ١٢ يوما، الجزيرة نت، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1i6z0

(٢) ٥ أسئلة تشرح ما تأمله تركيا من هجوم المعارضة السورية، الجزيرة نت، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1i6Bf

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ترامب: أردوغان كان مسؤولا عن المساعدة بإزاحة نظام الأسد في سوريا، سي إن إن بالعربية، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yjkfund6

### ثانيًا- تطورات سوريا ما بعد ردع العدوان

تشهد السياسة الداخلية في سوريا حالة من السيولة والضبابية في ظل المرحلة الانتقالية، حيث تتجه الإدارة الجديدة برئاسة أحمد الشرع نحو ترسيخ شرعيَّتها وتحويل قيادة الأمر الواقع إلى سلطة انتقالية راسخة، وتشكيل النظام السياسي السوري في مرحلة ما بعد عملية "ردع العدوان" وفق المخرجات الرسمية لمؤتمر الحوار الوطني، على أنه نظام دولة مدنية يرتكز على مبدأ "المواطنة" كأساس للحقوق والواجبات، مع رفض صريح للمحاصصة الطائفية والعرقية كآلية للمشاركة السياسية، وتتَّسم الهيكلة السياسية بالسعي نحو احتكار الدولة للسلاح وبناء جيش وطني مهني، يتوافق مع حصرية العمل العسكري بيد المؤسسات الرسمية وتفكيك التشكيلات المسلَّحة خارج إطار القانون، وفيما يتعلَّق بالسلطة التشريعية، نَصَّتِ المخرجات على الإسراع بتشكيل "مجلس تشريعي مؤقَّت" يضطلع بمهامّ التشريع وفق معايير الكفاءة والتمثيل العادل لِسَدِّ الفراغ الدستوري، إلى جانب التأكيد على التحوُّل الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية واستقلال القضاء[١].

أمَّا من حيث الإطار الزمني، فقد حدَّد الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ مارس ٢٠٢٥ مدة المرحلة الانتقالية بخمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ نفاذ الإعلان، وذلك استنادًا إلى المادة ٥٢ التي تنظم آلية الانتقال، وتمتد هذه المدة لتغطي عمل المؤسسات المؤقتة، بما في ذلك مجلس الشعب الذي تبلغ ولايته ٣٠ شهرًا قابلة للتجديد، وتنتهي المرحلة الانتقالية رسميًّا بعد إقرار دستور دائم للبلاد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقًا لأحكامه، مما ينهي العمل بالإعلان الدستوري ويحول النظام من حالة انتقالية مؤقَّتة إلى نظام دستوري راسخ[٢].

وتكْمن التحديات الرئيسة أمام هذه الترتيبات في غياب الثقة المتبادلة بين المكوِّنات السورية وتنافس القوى السياسية والمحاصصة، فضلًا عن الضغوط الخارجية التي قد تفرض خيارات معيَّنة، ممَّا يجعل نجاح المرحلة الانتقالية مرهونًا بقدرة الإدارة الانتقالية على احتواء هذه الانقسامات ودمج الفصائل المسلَّحة، ضمن مؤسَّسات الدولة، وفيما يتعلَّق بنظام الحكم، يسود توجُّه نحو بناء دولة مركزية ذات مرجعية إسلامية تضْمن المشاركة السياسية للمكوِّنات المختلفة وفق مبدأ الكفاءة، مع استمرار السيطرة على المناصب السيادية خلال المرحلة الانتقالية، وذلك في مواجهة مخاطر الثورة المضادة التي قد تبنُّها فلول النظام السابق، رغم أن تفكك مؤسسات النظام القديم والانتصار العسكري للثورة يقلل من احتمالات نجاح هذه المخاطر، إلا أن الهواجس الأمنية تظل قائمة في ظل وجود خلايا نائمة وتحالفات خارجية سابقة[٣].

وعلى الصعيد الاقتصادي، تشير المؤشرات الأولى إلى بداية مسار للتعافي الاقتصادي وتجاوز التداعيات الكارثية للحرب، حيث حقَّقت سوريا بعد عام من سقوط النظام نموًّا في الناتج المحلي الإجمالي فاق تقديرات البنك الدولي، مدفوعًا بعودة أعداد كبيرة من اللاجئين وتحسُّن الثقة بالعُملة الوطنية التي شهدت استقرارًا نسبيًّا مع طرح حزمة نقدية جديدة تتضمَّن حذف الأصفار، وقد نجحت الحكومة في تحقيق إنجاز دبلوماسي ومالي مهم تمثَّل في رفع العقوبات الدولية والعودة إلى النظام المالي العالمي "سويفت" (SWIFT)، بالإضافة إلى استئناف العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، مما يسمح بضخ استثمارات أجنبية تجاوزت ٢٨ مليار دولار، وترافق هذه التحولات الماكرو اقتصادية مع إجراءات إصلاحية على مستوى البنية التحتية، حيث شهد مرفأي طرطوس واللاذقية أعمال تأهيل واسعة لرفع الطاقة الاستيعابية، كما تحسنت خدمات الكهرباء بشكل ملحوظ

---

(١) أصدر ١٨ مخرجًا.. مؤتمر الحوار الوطني السوري يختتم أعماله في دمشق، موقع التلفزيون العربي، ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1i6zS

(٢) نص الإعلان الدستوري لسوريا ٢٠٢٥، الجزيرة نت، ١٤ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1i6z-

(٣) تقرير حالة دولة سوريا، مجلة أسباب - العدد ١٦، فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1i6Ai

لتصل إلى ١٠ ساعات يوميًّا وتغطِّي كامل الساعات للمدن الصناعية، فضلًا عن تدخل الحكومة لتخفيف الأعباء المعيشية عبر خفض أسعار المشتقَّات النفطية ورفع الرواتب بنسب كبيرة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين ودعم عودة الحركة الاقتصادية[١].

في السياق الاجتماعي والسياسي الداخلي يكشف تقييم الوضع بعد مرور عام على التغيير عن استمرار توتُّرات عميقة تهدِّد النسيج الاجتماعي، رغم إجراء الانتخابات التشريعية الأولى كخطوة نحو الاستقرار المؤسَّسي، حيث أُجريت الانتخابات بنظام غير مباشر وباستثناء مناطق ذات حساسية أمنية مثل السويداء والرقة والحسكة، وتبرز التحديات الأمنية والاجتماعية بوضوح في اندلاع أعمال عنف، لا سيما في محافظة السويداء بين المقاتلين الدروز والعشائر البدوية، وفي مناطق الساحل ذات الغالبية العلوية، مما أسْفر عن سقوط مئات الضحايا، ويتعقَّد المشهد الاجتماعي مع استمرار معضلة حصر السلاح بيد الدولة، حيث لا تزال القوات الكردية (قسد) تحتفظ بنفوذها وتطالب بنظام لامركزي يتقاطع مع رؤية الحكومة المركزية، مما يجعل مسار المصالحة الوطنية وتهدئة مخاوف المكونات المختلفة أمام اختبارات حقيقية تتطلَّب مرونة سياسية وضمانات أمنية فعلية لتفادِي انزلاق البلاد إلى صراعات جديدة[٢].

أمَّا على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد تبنَّت الإدارة السورية الجديدة سياسة خارجية ذات طابع انكفائي تهدف إلى تجنُّب الصراعات والمحاور، مع ميل واضح نحو إعادة ضبط العلاقات الجيوسياسية لصالح التوجه الغربي، حيث تعتبر الولايات المتحدة المحور الرئيسي لتحقيق الانفتاح الدولي ورفع العقوبات، مع اعتماد سياسة الخطوة مقابل الخطوة في العلاقات مع واشنطن وأوروبا، وفي المقابل تحافظ دمشق على تحالف استراتيجي حيوي مع تركيا ضروري للأمن والدفاع في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والمشروع الكردي، مع توظيف العلاقة مع روسيا كورقة مساومة وضغط ضد الغرب نظرًا لأهمية القواعد الروسية في سوريا لتحقيق وصول موسكو للبحر المتوسط وتعزيز مكانتها الدولية، وتتَّسم العلاقات مع إيران بالتوتُّر والبرود كمحصِّلة لسنوات من الحرب دعمًا للنظام الذي سقط ورغبة دمشق في التقرُّب من الغرب والخليج، بينما تتشكَّل العلاقات العربية ضمن موازنات دقيقة، حيث يُتَوَقَّعُ توثيق العلاقات مع السعودية وقطر كجزء من الاستراتيجية العربية، في ظلِّ استمرار مخاوف الإمارات ومصر من عودة "الإسلام الحركي" وتزايُد النفوذ التركي، ممَّا يخلق بيئة خارجية معقَّدة تتطلَّب من دمشق مناورة دقيقة لضمان استقرار النظام والحصول على الشرعية الدولية اللازمة لإعادة الإعمار[٣].

وسعت تركيا إلى ترسيخ حضورها العسكري المباشر عبر توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع الإدارة السورية الجديدة تُتيح تأسيس قواعد عسكرية في عمق الأراضي السورية، بهدف قطع الطريق على المشروع الكردي وتأمين حدودها الجنوبية. وفي هذا السياق باتت أنقرة اللاعب الأبرز في تفكيك "الخطر الكردي" من خلال الضغط العسكري والسياسي لدمج الميليشيات الكردية في المؤسسة العسكرية السورية الموحَّدة، مستغلةً إعلان حزب العمال الكردستاني حل نفسه. ونجحت تركيا في توظيف التراجع الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية المحتمل من سوريا، خاصة في ظل إدارة أمريكية تميل لتقليص وجودها العسكري وتعترف بشرعية النفوذ التركي كبديل لإدارة الملف السوري، وتتجلى البراجماتية التركية في وجود تفاهم ضمني لتقاسم النفوذ مع إسرائيل؛ ففيما تركز تل أبيب على تأمين حدودها الجنوبية واستهداف التهديدات الإيرانية، تُمنح أنقرة

(١) شاهر الأحمد، ماذا حققت سوريا اقتصاديا بعد عام على سقوط الأسد؟، الجزيرة نت، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1n5JH

(٢) سوريا: ما الذي تحقق بعد عام من سقوط نظام الأسد؟، بي بي سي عربي، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4t3xzckp

(٣) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

مساحة لإدارة الشمال السوري ومواصلة ضربها للوحدات الكردية، مما يخلق توازن رعب يضمن أمن الطرفين دون الاحتكاك المباشر. وتسعى تركيا لتحويل انتصارها السياسي إلى مكاسب مادية ضخمة من خلال ملف إعادة إعمار سوريا، حيث تتطلَّع الشركات التركية المقرَّبة من الحكومة للاستحواذ على حصة كبيرة من عملية الإعمار التي تقدَّر بمئات المليارات، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم الرؤية الانتخابية لحزب العدالة والتنمية. ويتكامل هذا التوجُّه مع سعيِ أنقرةَ للسيطرة على قطاع الطاقة السوري، لا سيما عبر ربط الحدود البحرية ومد خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز من سوريا والعراق، وذلك بهدف تأمين احتياجاتها الطاقية، وتحييد المشروع الكردي المرتبط بالحقول النفطية في الشمال الشرقي، وتعزيز دورها الاستراتيجي كمحور رئيسي لعبور الطاقة في شرق المتوسط[١].

## ثالثًا- محددات الدور التركي في سوريا

### أ) المحددات الداخلية:

**١- ملف اللاجئين واستخدام المعارضة له كأداة ضغط سياسي:**

يُشكل ملف اللاجئين السوريين أحد أبرز المحددات الداخلية التي دفعت أنقرة لتبنِّي سياسة حازمة في سوريا، حيث تحوَّل هذا الملف من قضية إنسانية إلى "قضية سياسية مُلِحَّةٍ" تؤثر في استقرار النظام السياسي التركي. إذ استخدمت أحزاب المعارضة هذا الملف لتأجيج الخطاب الشعبوي، مُلصقةً المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالوجود السوري في تركيا، لا سيما في الحملات الانتخابية التي شهدتْها البلاد. وفي هذا السياق، جاءت عملية ردع العدوان كأداة سياسية وعسكرية تهدف إلى تهيئة مناطق آمنة وتسهيل عودة جزء من اللاجئين البالغ عددهم نحو ٣ ملايين، محاولةً بذلك امتصاص غضب الرأي العام الداخلي وانتزاع ورقة ضغط من يد المعارضة التي كانت تتَّخذ من استمرار الوجود السوري مادةً للهجوم على الحكومة[٢].

**٢- ملف حزب العمال الكردي ومشروع "تركيا بلا إرهاب":**

يُعَدُّ الخوف من تشكُّل كيان كردي معادٍ على الحدود الجنوبية لتركيا جوهر الاستراتيجية الأمنية التركية، انطلاقًا من رؤية "تركيا بلا إرهاب". تعتبر أنقرة أن "وحدات حماية الشعب" (YPG) وقوات "سوريا الديمقراطية" (قسد) هي امتداد لحزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف كمنظمة إرهابية. وتستند السياسة التركية في هذا السياق إلى دروس تاريخية، إذ سبق للنظام السوري سابقًا أن استضاف القيادات الكردية لاستنزاف تركيا، ما يجعل عملية "ردع العدوان" ضرورة وجودية لمنع تكرار هذا السيناريو. وتهدف العملية إلى تفكيك الهياكل العسكرية الكردية على الشريط الحدودي، وضمان عدم تحويل سوريا إلى قاعدة انطلاق للعمليات الانفصالية التي تهدد وحدة الأراضي التركية وأمنها القومي[٣].

### ب) المحددات الإقليمية

**١- سوريا باعتبارها امتدادًا للأمن القومي التركي والعمق الاستراتيجي**

تنظر تركيا إلى الجغرافيا السورية باعتبارها امتدادًا مباشرًا لأمنها القومي، لا سيما في المناطق الحدودية (إدلب - ريف حلب - شرق الفرات)، ووفقًا لهذه الرؤية، فإن السيطرة على هذا الشريط الحدودي ضرورة لحماية "العمق الاستراتيجي" الجنوبي لتركيا وتسعى السياسة التركية عبر عملية ردع العدوان إلى تأمين هذا العمق لمنع أي اختراق أمني، وضمان اتصال جغرافي بري آمن مع العالم العربي عبر سوريا، مما يعزز من مكانة تركيا

(١) محمد عز العرب، تعزيز النفوذ.. كيف توظف تركيا التحولات الجيوسياسية بعد سقوط الأسد؟، مركز الأهرام للدراسات، مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21437.aspx

(٢) تركيا وحسابات عملية ردع العدوان في سوريا: دور معقد وأهداف استراتيجية، ترك برس، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.turkpress.co/node/103723

(٣) المرجع السابق.

الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة[١].

**٢- التنافس الإقليمي ومواجهة دعم الانفصاليين الأكراد**

يتشكَّل الموقف التركي تجاه سوريا في ضوء تنافس إقليمي شرس مع قوى فاعلة مثل إيران وإسرائيل، تدرك أنقرة أن هناك دعمًا إيرانيًّا وإسرائيليًّا وغربيًّا للانفصاليين الأكراد والميليشيات الحليفة، والذي يهدِّد بتغيير التوازنات الديموغرافية وخدمة مصالح هذه القوى على حساب الأمن القومي التركي، وفي مواجهة هذا التهديد تعمل تركيا على تضييق الخيارات أمام قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، وتحديدًا الدعم الإسرائيلي لبعض الشرائح العرقية والمذهبية (مثل الدروز والأكراد) الهادف إلى تعميق الانقسامات، وتأتي عملية "ردع العدوان" ضمن منطق ضبط النفوذ الإقليمي المنافس ومنع تمدُّد الميليشيات المدعومة من طهران أو تل أبيب التي تشكِّل تهديدًا مباشرًا للاستقرار في الجنوب التركي[٢].

ردًّا على خسارة مسارها الاستراتيجي نحو البحر المتوسط عبر سوريا، تلجأ طهران لاستغلال الملف الكردي وتقريب المسافة مع بعض الفصائل الكردية في الشمال السوري، كأداة براجماتية للموازنة ومواجهة النفوذ المتزايد لأنقرة، حيث يرتكز التنافس الإقليمي الحالي بين أنقرة وطهران بشكل جوهري على الصراع على طرق نقل الطاقة وعمق النفوذ الجغرافي، حيث ترى إيران في مشاريع الربط التركية (مثل ممر زنجزور) تهديدًا وجوديًّا يعزلها عن أرمينيا ويُقصيها من المبادرات الإقليمية الكبرى[٣].

**ج) المحددات الدولية**

**١- إدارة التوازن بين قوى الشرق وقوى الغرب**

تتَّسم السياسة الخارجية التركية في سوريا بالمرونة الاستراتيجية في إدارة العلاقات بين القوى العظمى، ممثَّلة في روسيا (الشرق) والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الغرب). ورغم التعاون مع روسيا ضمن مسار "أستانا" والتنسيق العسكري، إلا أن تركيا تحافظ على علاقات معقدة مع واشنطن التي تدعم الأكراد تحت ذريعة مكافحة داعش، وتهدف عملية "ردع العدوان" إلى تعزيز موقع تركيا كلاعب لا غنى عنه، مع سعي أنقرة لتجنب أي صدام مباشر مع هذه القوى، وإدراكها أن حدود قوتها تتطلَّب مناورة دقيقة لتحقيق مصالحها دون تدويل المواجهة، وفي نفس الوقت الاستفادة من انشغال هذه القوى بالحرب الأوكرانية والتغيير في النظام السياسي الأمريكي[٤].

**٢- البعد الشخصي والقيادي في العلاقات الدولية**

يلعب البُعد الشخصي المتعلِّق برؤساء الدول دورًا محوريًّا في توجيه دفَّة السياسة الخارجية، حيث تظهر أهمية العلاقة بين الرئيس التركي والرئيس الأمريكي كعنصر فاعل في حسم القضايا الخلافية، وقد استغلَّت القيادة التركية هذه العلاقة الشخصية في الضغط من أجل رفع العقوبات عن سوريا وتقديم الدعم للنظام الجديد، ممَّا يعكس أن القرارات السياسية الكبرى لا تحكمها المصالح الحيوية فقط، بل أيضًا التفاعل والنفوذ الشخصي بين القادة في رسم خرائط التحالفات والعداوات الإقليمية والدولية[٥].

---

(١) الحواس تقية، سوريا الجديدة: تغيير النظام وإعادة رسم خريطة القوى الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، التقرير الاستراتيجي - مراجعة الاستراتيجيات المتصارعة في ضوء الحرب على غزة والتغيير في سوريا، فبراير ٢٠٢٥، ص ص ٦٧-٦٩، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4httj3cx

(٢) سعيد الحاج، تركيا وسوريا الجديدة تحديات كبيرة أمام المكاسب الإستراتيجية وسعي لتجنب المواجهة مع إسرائيل، مركز الجزيرة للدرسات، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6384

(٣) المنافسة التركية - الإيرانية الجديدة في الشرق الأوسط ما بعد الأسد، ترك برس، ١٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.turkpress.co/node/104564

(٤) تركيا وحسابات عملية ردع العدوان في سوريا: دور معقد وأهداف استراتيجية، مرجع سابق.

(٥) سعيد الحاج، تركيا وسوريا الجديدة تحديات كبيرة أمام المكاسب الإستراتيجية وسعي لتجنب المواجهة مع إسرائيل، مرجع سابق.

### ٣- أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

وظَّفت تركيا مجموعة متكاملة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإنسانية في تعاملها مع الأزمة السورية، بهدف تحقيق أقصى قدرٍ من النفوذ والمصالح القومية في سوريا، ففي البعد السياسي والدبلوماسي، شكَّل دعم المعارضة السياسية السورية حجر الزاوية في استراتيجية أنقرة، حيث فتحت أبوابها أمام مختلف التوجُّهات السياسية والائتلافات، واستضافت مؤتمرات حاسمة مثل "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" في إسطنبول، بهدف عزل النظام السوري دوليًّا وتقديم بديل شرعي، كما لعبت تركيا دورًا محوريًّا في جميع مسارات التفاوض الدولية، سواء في جنيف أو أستانة أو سوتشي، مستغلة عضويتها في الناتو وعلاقاتها مع القوى الكبرى لتكون طرفًا لا غنى عنه في أي حلٍّ مقترح للأزمة، ممَّا عزَّز مكانتَها كوسيطٍ أساسي وفاعل مؤثِّر في تشكيل مستقبل سوريا.

أمَّا على الصعيد العسكري، فقد اتَّخذت السياسة التركية منحى أكثر مباشرة وحزمًا، من خلال شَنِّ سلسلة من العمليات العسكرية البرية داخل الأراضي السورية. بدأت بعملية "درع الفرات" عام ٢٠١٦ بهدف طرد تنظيم داعش من الحدود ومنع قيام كيان كردي، تَلَتْها عملية "غصن الزيتون" عام ٢٠١٨. وتُوِّجت هذه العمليات بعملية "نبع السلام" عام ٢٠١٩ التي رسَّمت منطقة آمنة بعمق ٣٠ كم على طول الحدود التركية السورية، لتكون هذه العمليات أدوات لفرض أمر واقع على الأرض وتغيير التوازنات العسكرية والديموغرافية لصالح تركيا. ثم الدعم العسكري واللوجستي لقوات عملية ردع العدوان في الشمال السوري، ودعمها ضد قوات النظام السابق.

لم تقتصر الأدوات التركية على الجانبين السياسي والعسكري، بل امتدَّت لِتَبْنِيَ أبعادًا إنسانية واقتصادية. ففي الجانب الإنساني، استضافت تركيا ملايين اللاجئين السوريين على أراضيها، وقدَّمت مساعدات إنسانية ضخمة للمناطق المتضرِّرة في سوريا، كما استخدمت الأداة الاقتصادية من خلال عقد اتفاقيات تجارية وإعادة إعمار في المناطق التي تسيطر عليها، بهدف تعزيز استقرار هذه المناطق وخدمة مصالحها الاقتصادية، سعت تركيا من خلال هذه الأدوات إلى تحقيق أهداف متعدِّدة، منها تخفيف العبء الإنساني عن كاهلها، وتعزيز صورتها كقوة إقليمية، وخلق بيئة اقتصادية مرتبطة بها في شمال سوريا[١].

## رابعًا- سيناريوهات المستقبل لسوريا

### • السيناريو الأول: الدولة المركزية المستقرة (السيناريو الأرجح)

وذلك عن طريق نجاح الإدارة الجديدة برئاسة أحمد الشرع في تكريس دولة مركزية في دمشق، تُسيطر على كامل الجغرافيا السورية (أو أغلبها)، وتنجح في دمج الفصائل المسلَّحة في مؤسسة عسكرية رسمية، يترافق هذا مع رفع العقوبات وانتعاش اقتصادي طفيف بفضل الدعم التركي والخليجي (قطري - سعودي بالدرجة الأولى)، وغربي، ويدعم هذا السيناريو الآتي:

١- تبنِّي تركيا بناء ودعم النظام السوري الجديد في طور إنشائه، وفق سوريا الموحدة المستقرة كونه يدعم أهداف أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية[٢].

٢- الموقف الدولي والإقليمي: ميل الإدارة الجديدة للتوجُّه غربًا للولايات المتحدة، وبناء تحالف استراتيجي مع تركيا، مما يضمن دعمًا سياسيًّا وأمنيًّا يمنع الانهيار[٣].

٣- الإرادة الشعبية: وجود رغبة جامحة لدى الشعب في الاستقرار ورفض الفوضى، مما يعزِّز شرعية "مؤتمر الحوار

(١) يوسف الخزاعلة، أثر الأزمة السورية على المكانة الدولية لتركيا ٢٠١١-٢٠٢٣، الجامعة الهاشمية - الأردن - كلية الآداب - قسم العلوم الإنسانية المساندة، ١ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/86s8a5bz

(٢) تركيا: مستقبل سوريا يمر من الوحدة والاندماج لا من الإرهاب والانقسام، وكالة الأناضول للأنباء، ١٩ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h7.cl/1n5Ky

(٣) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

الوطني"[١].

٤- القوة العسكرية: امتلاك الإدارة الجديدة مزيجًا من المرونة السياسية والقوة العسكرية التي يمكِّنها من تفكيك الفصائل ودمجها[٢].

٥- توافق المصالح: رغبة دول إقليمية مثل تركيا والدول الكبرى في استقرار سوريا لتجنُّب تداعيات الفوضى وموجات اللجوء.

ويواجه هذا السيناريو التحديات التالية: استمرار التهديد الإسرائيلي والاحتلال للمنطقة العازلة[٣]، والصعوبات الاقتصادية الهائلة وانهيار العملة التي تتطلب وقتًا للإصلاح[٤].

- **السيناريو الثاني: النموذج الفيدرالي أو التقسيم الفعلي**

ويتمثَّل في فشل دمشق في فرض سيطرتها المركزية على كامل الأراضي السورية، ممَّا يقود إلى تبلور نظام فيدرالي على غرار النموذج العراقي أو تقسيم أمر واقع على الأرض دون اعتراف قانوني، يسيطر مركز ضعيف في دمشق، بينما تتمتَّع مناطق الشمال الشرقي الكردية والجنوب (تحت النفوذ الإسرائيلي) بحكم شبه ذاتي، مع استمرار وجود قواعد أجنبية أمريكية، روسية، تركية، والأسباب التي قد تدعم هذا السيناريو هي:

١- تعارض المصالح الخارجية: دعم دولي وإقليمي (إسرائيل، والولايات المتحدة، وفرنسا) لنموذج فيدرالي يُضعف الحكومة المركزية بحجَّة أمن الأقليات[٥].

٢- الصراع بين الفصائل: عجز الحكومة عن دمج فصائل "قسد" أو فصائل الجنوب، واستمرار وجود ميليشيات منفصلة عن وزارة الدفاع.

٣- الفراغ الأمني: عدم قدرة الدولة على بسط سيطرتها الأمنية بشكل كامل، مما يسمح بظهور كانتونات منفصلة[٦].

ويواجه هذا السيناريو التحديات التالية: التوتر الطويل الأجل مع تركيا التي تعارض الفيدرالية الكردية[٧]، واستنزاف الموارد الطبيعية (النفط والزراعة) من قبل الأطراف المحلية، مما يبقي وسط البلاد فقيرًا[٨].

- **السيناريو الثالث: الفوضى وحرب الاستنزاف (سيناريو الكارثة)**

ويحصل هذا التصور في حال فشل مؤتمر الحوار الوطني، وتصاعد الصراعات الداخلية بين الفصائل، وعودة فعالية "الثورة المضادة" المدعومة من فلول النظام أو إيران، وتصاعد نشاط تنظيم الدولة (داعش)، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كارثي، وتشهد البلاد احتجاجات عنيفة وأعمال شغب بسبب الفقر، وممَّا يساعد على وقوع هذا السيناريو ما يلي:

١- الانهيار الاقتصادي: تدهور قيمة الليرة، وتوقف الإنتاج، وعجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية (الكهرباء، والمياه)، مما يولِّد بيئة خصبة للفوضى[٩].

٢- التمدُّد الإرهابي: استغلال الفراغ الأمني من قبل تنظيم الدولة الذي بدأت خلاياه تنشط في المدن والبادية[١٠].

٣- التدخُّلات الخارجية السلبية: استمرار إيران في دعم المجموعات الموالية، وتصعيد العدوان الإسرائيلي ليصل إلى

(١) يوسف خطاب، سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد: تحولات الداخل وتوازنات الإقليم في مرحلة ما بعد السلطوية، مركز الخليج للأبحاث، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/8FOE

(٢) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) يوسف خطاب، سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد، مرجع سابق.

(٥) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

(٦) يوسف خطاب، سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد، مرجع سابق.

(٧) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) يوسف خطاب، سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد، مرجع سابق.

(١٠) تقرير حالة دولة سوريا، مرجع سابق.

عمق الأراضي السورية[١].

٤- غياب الثقة: انسداد الأفق السياسي وتضارب المصالح الدولية مما يؤدّي إلى تجميد العملية السياسية[٢].

**خاتمة:**

يمثِّل التغيُّر الكبير في المشهد السوري عقب عملية "ردع العدوان" نقطة تحوُّل تاريخية تُنهي حقبةً استمرَّت لأكثر من خمسة عقود، لتدخل سوريا في مرحلة انتقالية غامضة المعالم تتشابك فيها فرص إعادة البناء مع تحديات الاستقرار، وتُواجه الإدارة الجديدة برئاسة أحمد الشرع مسؤولية تاريخية لتحويل الانتصار العسكري إلى نظام سياسي راسخ، مسترشدةً بالإعلان الدستوري ومدة انتقالية مدتها خمس سنوات لتأسيس دولة مركزية مدنية ذات مرجعية إسلامية، ورغم المؤشِّرات الأولية للتعافي الاقتصادي ورفع العقوبات، فإن البيئة الداخلية لا تزال هشَّة، إذ يتطلَّب الأمر تجاوزَ انقسامات الماضي، ودمج الفصائل المسلَّحة في مؤسسة عسكرية وطنية مهنيَّة، مع معالجة التوتُّرات الاجتماعية والطائفية العميقة، لضمان عدم انزلاق البلاد نحو الفوضى.

في هذا السياق، يبرز الدور التركي المحوري في تشكيل مستقبل سوريا، حيث انتقلت أنقرة من موقع داعم للمعارضة إلى شريك استراتيجي لا غنى عنه للنظام الجديد، وتستند السياسة التركية إلى محدِّدات داخلية مُلِحَّةٍ تتمثَّل في أزمة اللاجئين والتهديد الأمني لحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى طموحات إقليمية لتأمين العمق الاستراتيجي، وقد نجحت تركيا في توظيف أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ببراعة لفرض واقع جديد على الأرض يخدم مصالحها القومية، معتمدةً سياسةَ النَّأْيِ بالنفس عن المحاور والمرونة في التعامل مع القوى الدولية، إن التنسيق التركي-السوري يعتبر الركيزةَ الأساسية لضمان أمن الحدود ومنع قيام كيانات انفصالية، ممَّا يجعل العلاقة مع أنقرة ركيزة أساسية لأي استقرار مستقبلي.

وتستند الرؤية المستقبلية لسوريا إلى ترجيح سيناريو "الدولة المركزية المستقرَّة" بفضل الإرادة الشعبية الرافضة للفوضى وتوافق المصالح الإقليمية والدولية الراغبة في الاستقرار، إلا أن هذا المسار يظل عرضة لمخاطر جسيمة قد تعيده إلى سيناريوهات التقسيم أو حرب الاستنزاف، ويبقى النجاح مرهونًا بقدرة الإدارة الجديدة على تحقيق الأمن والتنمية، واحتواء التهديدات الخارجية لا سيما الاحتلال الإسرائيلي، واستكمال المسار الديمقراطي الذي يضمن مشاركة جميع المكونات، وفي المحصلة، يتوقَّف نجاح التجربة السورية الجديدة وتجاوز مخاطر السيناريوهات الكارثية مثل "التقسيم" أو "الفوضى" على استدامة التحالف الاستراتيجي بين دمشق وأنقرة، وقدرة الإدارة السورية على المناورة الذكية بين القوى الدولية لضمان رفع العقوبات وجلب الاستثمارات، ويبقى الدور التركي هو حجر الزاوية في هذه المرحلة، ليس فقط كضامن أمني وحدودي، بل كجسر اقتصادي وسياسي يعيد ربط سوريا بمحيطها الإقليمي والعالمي، وتشكِّل السنوات القادمة مسرحًا لاختبار ومعرفة ما إذا كانت سوريا ستتمكَّن من تحويل انتصارها العسكري إلى دولة راسخة وقانون مؤسساتي، أو ستسقط في فخ الصراعات والانقسامات.

(١) المرجع السابق.

(٢) يوسف خطاب، سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد، مرجع سابق.

# إيران وسوريا: سيناريوهات العلاقات الجديدة ما بعد بشار

عمرو نبيل*

## مقدمة:

شهدت العلاقات الإيرانية -السورية حالةً من التوتر والترقب خلال عامٍ كاملٍ بعد سقوط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، حاولت خلاله إيران تدارك الموقف، ومن ثم الانتقال من لحظة الارتباك جراء الحدث المفاجئ إلى محاولة إعادة ترتيب الأوراق لصياغة علاقتها مع الحكومة السورية الجديدة، وذلك عبر بثّ رسائل أكثر دفئًا وإبدائها رغبة في استعادة العلاقات. وهو ما يُقابل بردٍ حذرٍ من قبل النظام السوري الجديد، خاصةً في ظل وضعٍ لا يسمح له بمعارضة القوى الفاعلة التي أدت إلى إنجاح الثورة وسقوط نظام الأسد. حيث تُعارض تلك القوى (تركيا، وإسرائيل، والسعودية) عودة إيران إلى الساحة السورية، مما يجعل إعادة العلاقة إلى طبيعتها في القريب المنظور أمرًا صعبًا. ومن ثم، يأتي هذا التقرير لقراءة الديناميكية التفاعلية للمشهد عبر تحليل مواقف جميع أطرافه الفاعلة، سواء الفاعلين الأصليين (سوريا وإيران)، أو أولئك الإقليميين (تركيا، وإسرائيل، والسعودية)، وذلك بعد تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات الإيرانية -السورية وبدايات التواجد الإيراني في سوريا ما بعد الثورة ٢٠١١. ويأتي التقرير في أربعة محاور رئيسة على النحو التالي: العلاقات السورية - الإيرانية "لمحة تاريخية"، إيران والنظام الجديد في سوريا: الأيديولوجيا والمصلحة، تطبيع العلاقات بين إيران وسوريا: التحديات والعوامل المؤثرة، السيناريوهات المحتملة.

## أولًا- العلاقات السورية -الإير انية "لمحة تاريخية"

تبلورت البدايات الأولى للعلاقات السورية -الإيرانية في إطار بيئةٍ إقليمية متحولة؛ فقد دخلت إيران بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩ في عداءٍ صريح مع الولايات المتحدة والغرب بوصفهما رؤوس "الاستكبار العالمي" كما أسماه آية الله الخميني (١٩٨٩)؛ ما انعكس أيضًا في حالةٍ من التوتر في علاقاتها تجاه محيطها الإقليمي وخاصةً العالم العربي، إبان الحرب العراقية -الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والدعم الإيراني للحراك الشيعي في البلدان الخليجية منذ اندلاع الثورة وخلال فترة الثمانينيات (بالأخص انتفاضة محرم١٤٠٠هـ/١٩٧٩م)[١]. ما اضطر إيران أن تبحث عن حلفاء في المنطقة يُمثلون هدفًا استراتيجيًا لها، وهو ما وجدته في حزب الله اللبناني وسوريا، تلك الأخيرة التي كانت في حالة عداءٍ أيضًا مع الولايات المتحدة، إضافةً لعدائها مع حزب البعث العراقي، إلى جانب الخلفية العقدية (العلوية الشيعية) لقيادة النظام السوري "البعثي"، على نحوٍ مَكَّن من خلق تحالف جديد في المنطقة. حيث صار التحالف مع سوريا -الأسد بمثابة وسيط ومدخل إلى الساحة العربية، وقد كان لهذا التحالف أهمية خاصة في دعم حزب الله والمقاومة الفلسطينية للضغط على إسرائيل، فضلا عن التأثير في الأحداث اللبنانية والفلسطينية طوال العقدين الماضيين[٢].

ولقد ظهرت قوة التحالف الإيراني -السوري بغض النظر عن الصراع الأيديولوجي بين الأيديولوجيا القومية العربية

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) احتجاجات شيعية في القطيف والإحساء بالمملكة العربية السعودية (التحرير).

(٢)عمرو نبيل عبد الحكيم، النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة للسياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، (جامعة حلوان، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٥م)، ص ٩١-٩٢.

لحزب البعث العلماني زمن حافظ الأسد وابنه لاحقًا، وسياسة الوحدة الإسلامية لجمهورية إيران الإسلامية، فإن العلاقات بينهما كانت تدفعها التحالفات السياسية والاستراتيجية المشتركة لا البعد الأيديولوجي بشكلٍ رئيس. وقد تجلى هذا التحالف في عدة مواقف: بدايتها الموقف السوري ضد العراق في حربها مع إيران ١٩٨٠-١٩٨٨ والدعم السوري لإيران بالتدريب وتزويدها بصواريخ سكوت، ثم الموقف الإيراني من مؤتمر مدريد لـ "السلام" ١٩٩٣ دعمًا لموقف سوريا في استعادة الجولان، ثم زيارة حافظ الأسد لإيران ولقائه بالرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني والمرشد الأعلى علي خامنئي عام ١٩٩٧، إضافة إلى اتفاق التجارة الحرة بين البلدين عام ٢٠٠٤.

لنصل إلى توقيع وزيري دفاع كل من سوريا وإيران اتفاقًا للتعاون العسكري ضد ما أسموه "التهديدات المشتركة" التي تُشكلها إسرائيل والولايات المتحدة عام ٢٠٠٦، ثم الموقف الإيراني في حرب يوليو ٢٠٠٦ وما قدمه من دعم لحزب الله (والذي ساعدت سوريا في تدريب قياداته عند نشأته الأولى خلال الثمانينيات على يد قوات الحرس الثوري) أثناء الحرب مع إسرائيل، مرورًا بسوريا، كما كانت الأخيرة بوابة العبور لكثيرٍ من الدعم الإيراني لحركة المقاومة في فلسطين[١].

وبالتالي، فقد منح هذا التحالف مجالًا لإيران لأن تعلب دورًا في الأحداث الإقليمية حتى مجيء لحظة الثورات العربية عام ٢٠١١، والتي امتدت لسوريا أيضًا. وفي هذا السياق، لعبت تحالفات النظام السوري دورًا في تحجيم الحراك الشعبي ومحاولة إفشاله، ما أدخل سوريا في أزمةٍ أمنية منحت تبريرًا للدعم الإيراني لنظام بشار الأسد عسكريًا وماليًا، ثم دخول حزب الله اللبناني على خط الدعم لنظام الأسد ما دلل على راهنية النظام السوري بالنسبة لإيران من الناحية الاستراتيجية تعزيزًا لدورها في المنطقة. حيث رأت إيران في الثورة السورية خطرًا يُهدد باندلاع الاحتجاجات في الداخل الإيراني، خاصةً بعد الانتفاضة الشعبية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ والتي عُرفت بـ"الحركة الخضراء". وقد وضعت الاحتجاجات الشعبية في سوريا إيران في موضعٍ حرج، من حيث المفاضلة بين النظام السوري الحليف لها، وبين مكانتها لدى الشعوب العربية والإسلامية ومبادئ الثورة الإسلامية، ما أظهرَ تناقضًا مع شعارات دعم المستضعفين وحركات المقاومة[٢].

فقد اعتبرت إيران أن الحراك الشعبي في سوريا يُمثل مؤامرةً ضدها وضد حلفائها، حيث أعلن المرشد الأعلى خامنئي صراحةً في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في يوليو عام ٢٠١١، وفي تبريره للموقف الإيراني من الحراك الشعبي السوري، قائلا: "نؤيد الحركات الشعبية، لا تلك التي تقوم بتحريكٍ أمريكي أو صهيوني، وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريكٍ منهما لإسقاط بلد أو نظام ما، فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات". كما وصف الحرس الثوري الإيراني الانتفاضة السورية بأنها "مؤامرة خارجية"، وقام بإرسال قوات من جانبه للقتال على الأرض مع النظام السوري[٣].

ويمكننا القول بأن الثورة السورية لم تُقابل بالحماس الذي قوبلت به الثورات العربية الأخرى من الجانب الإيراني لدور البعد الأيديولوجي في قراءة تلك الثورات من زوايا مختلفة، فقد رأى الخطاب الديني الإيراني في هذه الثورات -بداية اندلاعها- مقدمةً لصحوةٍ إسلامية تحمل روح الثورة الإسلامية الإيرانية، وهو ما عبّر عنه علي خامنئي قائلًا: "إن الهبات العربية استلهمت من الثورة الإسلامية مفاهيمها ومعانيها"، كذلك رأت الحركة الخضراء (حركة شعبية إيرانية) نفسها باعتبارها كانت النموذج الملهم لتلك الثورات العربية. ومع ذلك، اختلف الأمر مع اندلاع الثورة السورية على وجه الخصوص، إذ لم تتوان إيران ممثلة في المرشد الأعلى والتيار الديني عن الإعلان عن موقف المؤيد

(١) للمزيد حول تطور مراحل العلاقات الإيرانية-السورية من ١٩٧٩-٢٠٢٣م انظر: العلاقات السورية الإيرانية.. تاريخ وحاضر ومستقبل، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٣مايو ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/d19KDk

(٢) فادي شامية، المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية، ضمن: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، (القاهرة، دار البشير، ٢٠١٥) ص ١٥١-١٥٢.

(٣)المرجع السابق، ص١٥٥-١٦٢.

المطلق للحكومة السورية ضد الاحتجاجات الشعبية، وصاغ النظام الإيراني رواية تُعيد إنتاج الرواية الرسمية السورية عن الاحداث، حيث ركز الإعلام الإيراني على أن الثورة في سوريا لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى، وأنها مرتبطة بالخارج وهدفها إضعاف مواقف سوريا من المقاومة[١].

ومنذ بداية الأزمة، كانت إيران أحد أبرز داعمي النظام السوري سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، حيث انتشر في سوريا نحو ٣ آلاف مقاتل ومستشار عسكري من الحرس الثوري الإيراني كدعمٍ لنظام الأسد، كما كان حزب الله القوة الضاربة للميليشيات الشيعية في سوريا، حيث شغل قادة الحزب موقعًا متقدمًا بين تلك الميليشيات كمستوى ثاني بعد قادة الحرس الثوري الإيراني.

وفي قناعة العديد من المحللين أن الدعم الإيراني لنظام الأسد قد اعتمد على المتغير المذهبي الطائفي إلى جانب البعدين العسكري والاقتصادي، فقد كان للبعد المذهبي دور مهم في تعزيز التأثير الإيراني الداخلي في سوريا، ولا سيما أن القيادة السورية الممثلة في عائلة الأسد هي من الطائفة العلوية (إحدى الطوائف الشيعية المغالية). وتُشير أغلب الدراسات إلى أن التشيع المنظم في سوريا بدأ منذ عهد حافظ الأسد، لكنه تصاعد وبشكلٍ معلن غير مسبوق في كنف بشار الأسد الذي سمح بنشر التشيع دون قيد. فقد أنفقت إيران ملايين الدولارات في ترميم المزارات الشيعية المنتشرة في أنحاء سوريا، والتي كان يزورها أكثر من ٥٠٠ ألف زائر إيراني سنويًا في إطار السياحة الدينية، كما مولت طهران العديد من الحوزات العلمية والحسينيات والمعاهد الدينية الشيعية بسوريا، واستغلت هذا التمويل لتوسيع دائرة النفوذ الإيراني[٢].

كما سمح نظام الأسد ببث برامج دينية شيعية في القنوات المحلية الفضائية، وقدم التليفزيون السوري الرسمي برنامجًا أسبوعيًا لمدة ساعة للداعية الشيعي عبد الحميد المهاجر، وشُيدت أكثر من ٥٠٠ حسينية تنتشر في دمشق وحدها، إضافةً إلى عمليات التجنيس التي تشمل الشيعة الإيرانيين والمهاجرين العراقيين، في حين حُرِم الكثير من السوريين الأكراد من الحصول على الجنسية السورية. إذ تشير بعض التقارير أن النظام السوري فترة الأسد منح الجنسية لآلاف الشيعة، حيث تذكر مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد العراقيين في سوريا بلغ عام ٢٠٠٧ أكثر من ١,٢ مليون نسمة، وتبلغ نسبة الشيعة منهم أكثر من ٥٧٪. يُضاف إلى ذلك الدعم الاقتصادي والخدمات الاجتماعية التي تُقدمها إيران بغرض نشر التشيع مثل: إنشاء مستشفى الإمام الخميني في دمشق، واجتذاب البدو ورؤساء العشائر والقبائل السورية من خلال الدعم المالي والتمويل بالمواد الغذائية، وأخيرًا افتتاح كلية دينية شيعية في دمشق درس بها أكثر من ٢٠٠ طالب في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما حصلت إيران من الحكومة السورية على تصريحٍ بإنشاء جامعة إيرانية كبيرة تُقدم منحًا دراسية مجانية للدراسة في قم وطهران[٣].

لكن رغم ذلك، نُشير إلى موقف "الحياد" الذي اتخذه نظام الأسد حيال أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ "طوفان الأقصى" حيث نأى بنفسه عن محور "وحدة الساحات"، وهنا تحدثت بعض التقارير عن شكوك من جانب إيران في تورط أجهزة الأمن السورية بتسريب معلومات حول تحركات قادة الحرس الثوري الإيراني المتواجدين في سوريا والذين قدموا دعمهم اللوجستي لحزب الله في رده على العدوان الصهيوني. فعلى العكس من توجه حلفاء إيران في لبنان والعراق واليمن، حرص النظام السوري على عدم الانجرار أو الانخراط في حرب غزة الأخيرة، فبقيت جبهة هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل هادئةً نسبيًا خلال الفترة الأولى من الأحداث، واقتصرت التحركات فيها على مناوشاتٍ قامت بها الميليشيات التابعة لإيران وتمثلت بإطلاق عناصرها قذائف على القسم المحتل من الجولان سقط أغلبيتها

(١) فاطمة الصمادي، علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية، ضمن: المشروع الإيراني، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٧.

(٢) عمرو نبيل عبد الحكيم، المرجع السابق، ص٩٢-٩٣

(٣) المرجع السابق، ص٩٥.

في أراضٍ زراعية، ولم يُسفر معظمها عن أضرار. لم يتقبل الإيرانيون تفهم الموقف السوري في الوقوف على الحياد تجاه حرب غزة، وعدم الانخراط في (وحدة الساحات)، مع رفض الأسد فتح جبهة الجولان، وهو ما يُشعر الحرس الثوري الإيراني، الذي بذل مجهودات كبرى في سبيل الدفاع عن النظام السوري، بالحرج وهو أمر لم يكن في حسبان الإيرانيين وإن استمروا في إعلان الدعم لبشار الأسد[١].

وهنا يمكننا القول بأن البُعد الاستراتيجي قد حكم التحالف بين إيران ونظام الأسد طيلة أكثر من عقدين من الزمان، حيث تماهت رغبة الطرفين في تبادل المصالح المشتركة، يجمعهما العداء للولايات المتحدة والعقوبات الدولية والتحديات الإقليمية.

## ثانيًا- إيران والنظام الجديد في سوريا: الأيديولوجيا والمصلحة

كان الدعم الإيراني لنظام الأسد مدفوعًا بالسعي للحفاظ على توازن القوى لصالح محور المقاومة ضد إسرائيل، وهو ما صرح به كبير مستشاري السياسة الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي عندما أعلنَ أن: "إيران ليست مستعدة لفقدان عامل التوازن هذا لصالح إسرائيل". وبالتالي، فإن إيران ظلت متمسكة بنظام الأسد إلى الرمق الأخير، فقد زار وزير الخارجية الإيراني عبّاس عراقجي دمشق للقاء الأسد في ١ ديسمبر ٢٠٢٤ بعد سيطرة قوات المتمردين بقيادة هيئة تحرير الشام على مدينة حلب السورية، مؤكدًا تعهد إيران بدعم نظام الأسد في هجومه المضاد ضد المتمردين، حيث صرح قائلًا: "نحن نؤيد بشكلٍ قاطع الجيش والحكومة السورية... سيُحقق الجيش السوري النصر مرةً أخرى على هذه الجماعات الإرهابية كما في الماضي". كما تحدث الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان مع الأسد عبر الهاتف في ٢ ديسمبر ٢٠٢٤ قائلا إنه: "واثق من قدرة دمشق على الانتصار"[٢].

لكن السقوط السريع، وغير المتوقّع، لنظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٥ أدّى إلى خسارة قوى إقليمية ودولية لمصالحها ومساحات نفوذها في سوريا وخروجها من الساحة السورية. وكانت إيران على رأس قائمة الخاسرين، بعد أن فقدت سوريا، الحلقة الرئيسة في "الهلال الشيعي"[٣]، والممر الحيوي لنقل الأسلحة والإمدادات إلى حزب الله اللبناني، الذي يُمثل خط دفاع مُتقدِّم، لمحاصرة إسرائيل وإبعاد التهديد عن الحدود الإيرانية. وقد مثّل الحدث تطورًا جيوسياسيًا خطيرًا فاجأ حتى أكثر الخبراء السوريين خبرة، ما أثار نقاشات حول ملامح العلاقة التي ستُقيمها إيران مع نظام الحكم الجديد في سوريا في المستقبل، خاصةً بعد الضربة التي تلقاها حزب الله من إسرائيل في ٢٠٢٤ وتراجع دور "محور المقاومة".

فقد مثّل ذلك السقوط السريع عاملًا للارتباك الذي ساد الموقف الإيراني، ولا سيما فيما يتعلق بخروج قوات الحرس الثوري الإيراني المتواجدة على الأراضي السورية فضلًا عن الميليشيات التابعة له. فالموقف الرسمي الإيراني قُبيل السقوط عبَّرت عنه قيادات الدولة والخارجية الإيرانية، وهو الدعم الكامل والقاطع للأسد وحكومته وللشعب السوري، ووصف الفصائل المسلحة السورية بأنها جماعات "سلفية تكفيرية" و"إرهابية"، تسعى لتحقيق أهداف قوى إقليمية ودولية، هي تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا الموقف تغير بعد سقوط الأسد، ووصف الإعلام الإيراني الرسمي الفصائل السورية المسلحة بـ "المعارضة"، وهو ما اعتُبر اعترافًا من النظام الإيراني بالأمر الواقع، وتمهيدًا لموقفه من المرحلة الجديدة في سوريا بعد الأسد، مع استمرارية التصريحات

(١)هل يفسد «طوفان الأقصى» العلاقات السورية - الإيرانية... أم هو سحابة صيف عابرة؟، تقرير، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٦مايو ٢٠٢٤م، متاح متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/q8thLEtI

(2) Syrian forces regroup with help from Iran، Russia after shock rebel advance، the Washington post، 2 Dec 2024، available at: https://2u.pw/U9q5xp

(٣) حول فكرة الهلال الشيعي" ودوره في السياسات الإقليمية لدى إيران، انظر: عمرو نبيل عبد الحكيم، مرجع سابق، ص٥٥-٦٧.

المناوئة[١].

وقد أثارت التصريحات الرسمية الإيرانية العديد من التحفظات، لا سيما من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي الذي دعا الشبابَ السوري إلى "الوقوف بكل قوة وإصرار لمواجهة مَن صمم هذا الانفلات الأمني ومن نفذه"، واصفًا الحكومة الجديدة بأنها: "نظامٌ استبداديٌ يخدم مصالح أمريكا" متوقعًا أن يقوم "الشرفاء" بمواجهتها، وهو ما اعتبرته سوريا الجديدة تهديدًا ببث الفوضى في سوريا، وحذرت إيران من تداعيات مثل هذه التصريحات. هذا إضافةً إلى تصريح قائد الحرس الثوري حسين سلامي أن: "سوريا ليست مكانًا للتدخل الأجنبي" وأنه يجب على إيران استخلاص العبر، حيث أثارت تلك التصريحات انزعاجًا في دمشق بشأن المرحلة الجديدة، إضافة إلى عمليات نهب السفارة الإيرانية، وتمزيق صور قادة إيران (آية الله الخميني، وعلي خامنئي)، والشخصيات البارزة (حسن نصر الله، وقاسم سليماني)، واتهام العديد من السوريين إيران وحزب الله بدعم قمع نظام الأسد، كما هرب الدبلوماسيون الإيرانيون وقادة فيلق القدس من سوريا[٢].

وردًّا على هذا، صرّح وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، بأن التصريحات القادمة من إيران تهدف إلى "التدخل في الشؤون الداخلية السورية وتحريض الشعب السوري"، لكن سرعان ما حاولت إيران استدراك المستجدات المفاجئة على الساحة السورية حين أرسل وزير الخارجية عبّاس عراقجي برسائل أكثر دفئا داعيًا إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة السورية الجديدة، واللافت أن عراقجي أطلق هذه التصريحات في أعقاب القصف الإسرائيلي لمقر هيئة الأركان التابعة للجيش السوري الجديد، ومحيط القصر الرئاسي في دمشق. وقد أظهرت تلك التصريحات المتباينة أن طهران لم تكن قد اتخذت قرارًا واضحًا بشأن كيفية التعامل مع سوريا الجديدة حتى تلك اللحظة، وأنها تمر بحالة من الارتباك الشديد وخيبة الأمل العميقة[٣].

في حين كان الرد من قبل الحكومة الجديدة متماهيًا مع لحظة التحول وبناء الدولة، حيث لم تُغلق الحكومة الجديدة الباب أمام المفاوضات بشأن العلاقات مع إيران، إذ صرّح الشيباني قائلا: "نهدف إلى إعادة بناء العلاقات مع كلٍ من روسيا وإيران، وقد تلقينا رسائل إيجابية بهذا الشأن". ذلك في حين أدلى الرئيس السوري أحمد الشرع بأوّل تصريح له بشأن إيران بعد ثلاثة أسابيع من سقوط نظام الأسد، قائلًا: "نُريد إقامة علاقات متوازنة مع الجميع، وعلى الرغم من الجراح التي تسببوا بها، فقد قمنا بواجبنا تجاه السفارة الإيرانية في سوريا، وكنا نتوقع تصريحات إيجابية من إيران، وكان ينبغي عليها أن تقف إلى جانب الشعب السوري"[٤].

**وبشكلٍ عام، فإن إيران قد وضعت مجموعة من المُحدِّدات لموقفها من النظام السوري الجديد، واعتبرتها مهمة في تحديد مستقبل سوريا، والحفاظ على استقرارها، واستقرار الدول المحيطة، وتتمثل في:** ضرورة المحافظة على سيادة سوريا وسلامة أراضيها، وحق الشعب السوري في تقرير مستقبله دون تدخل أجنبي، وضرورة ألَّا تتحول سوريا إلى ملاذٍ آمن للإرهاب، وتشكيل حكومة شاملة بمشاركة كل أطياف الشعب السوري. وبالنظر إلى تلك المحددات، فيمكن القول بأن إيران حاولت، بعد تلقي الصدمة وتجاوز مرحلة الارتباك الأولى،

(١) إيران في سوريا بعد الأسد: محاولات يائسة لاستعادة النفوذ وعودة إلى سياسة الفوضى، تلفزيون سوريا، ١٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/StAdj9

(2) Iran in a 'position of unprecedented weakness' after the fall of Assad in Syria، France24، 9 dec 2024, available at: https://2u.pw/jgg5Rz

(٣)مع تطور الأحداث، اصبحت التصريحات الإيرانية أكثر دبلوماسيةً في محاولة لتجاوز الصدمة وبناء علاقات مع النظام الجديد، وهو ما يؤكده تصريح مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، مجيد تخت روانجي، أن طهران مستعدة لإقامة "علاقات ودية" مع الإدارة السورية. انظر: تلفزيون سوريا، ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/UQ2xyR

(٤)رمضان بورصة، الخطة الإيرانية الثلاثية تجاه سوريا الجديد، الجزيرة نت، ١٦ مارس ٢٠٢٥م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/DJ5UUD

التماهي مع النظام السوري الجديد، حيث أصدر الجانب الإيراني تبريرات التدخل في سوريا في المرحلة السابقة، في إشارة إلى إمكانية التواصل بين إيران والنظام السوري الجديد. ويمكن رصد أهم تلك التبريرات فيما يلي:

١- تدخُّل إيران في الشأن السوري كان بطلب رسمي من حكومةٍ قائمةٍ لمحاربة الإرهاب.

٢- إيران كانت تسعى من خلال مساعدتها للأسد إلى إنقاذ سوريا من التحول إلى دولة فاشلة.

٣- إيران تواصلت مع المعارضة السورية بشكلٍ غير مباشر، من خلال مسار آستانة.

٤- القرار بشأن العلاقات المستقبلية مرهون بسلوك القوى الحاكمة في سوريا.

حيث أكدت إيران أنها لن تدخر جهدًا للمساعدة في إرساء الأمن والاستقرار في سوريا، كدولة مهمة ومؤثرة في منطقة غرب آسيا، ولهذا الغرض، سوف تُواصل مشاوراتها مع مختلف الأطراف المؤثرة في الشأن السوري من دول المنطقة. ولكن هذه اللغة الدبلوماسية رافقتها لغة التهديد في البداية، التي أشرنا إليها سابقًا[١].

**ويمكن أن تفهم طبيعة المواقف الأوليّة بين الطرفين - السوري والإيراني- من زاويتين:**

**الأولى: التحديات التي يُواجهها النظام السوري الجديد،** خاصةً فيما يتصل بالتحدي الأمني الإسرائيلي تجاه سوريا، ولا سيما بعد التصريحات التي أدلى بها المبعوث الأمريكي إلى سوريا توم براك والتي أوحت بعدم نية الولايات المتحدة في وقف الهجمات الإسرائيلية على دول المنطقة، وعلى رأسها سوريا التي كثيرًا ما استُبيح مجالها الجوي أمام الضربات الإسرائيلية، حيث قال: "إسرائيل تضرب حيث تريد في الوقت الذي تريد"[٢]. وهذا ما يدفع النظام السوري الجديد إلى اللجوء إلى لغة المهادنة تجاه إيران وأيضًا توجيه رسائل إيجابية إلى حزب الله اللبناني، فأوضح الرئيس الشرع خلال لقائه مع مجموعة من الإعلاميين في أغسطس ٢٠٢٥ أن سوريا تعالت على الجراح التي تسبب بها حزب الله في سوريا، وأكّد عدم نية سوريا الجديدة في التدخل في الشأن اللبناني قائلًا: "لا نريد إطلاق تصريحات تُحمس بعض الأطراف في لبنان ضد الحزب"[٣]. كما حاول الشرع بناء علاقات جديدة مع العراق، خاصةً في مجال الطاقة عبر تفعيل خط نفط كركوك -بانياس الذي يرجع بالنفع على الطرفين، وهو ما قوبل بتحفظات قوى سياسية عراقية متحالفة مع إيران، حيث عارضت هذه القوى في مايو ٢٠٢٥ حضور الشرع للقمة العربية في بغداد رغم توجيه الحكومة العراقية الدعوة له، واكتفت دمشق بإرسال وزير الخارجية أسعد الشيباني لتمثيلها في القمة، ومن ثم رأى بعض المراقبين أنه من المحتمل أن تؤدي التهدئة مع إيران إلى التقدم في العلاقات العراقية -السورية[٤].

**الثانية: اتساق التهدئة بين طهران والحكومة السورية مع السياق الإقليمي بالنسبة لإيران،** حيث المخاوف المتنامية من نهج الحكومة الإسرائيلية المتطرفة التي حاولت في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ اغتيال وفد حركة حماس المفاوض خلال اجتماعٍ له في الدوحة بقطر، ووجهت رسالة واضحة لدول الإقليم أنها لا تلتزم بأي خط أحمر، ما جعل الدوحة تحتضن قمة عربية وإسلامية طارئة، بحضور الرئيس السوري ونظيره الإيراني. إضافة إلى التخوفات الإيرانية من معاودة الضربات الإسرائيلية بعد حرب الـ ١٢ يومًا بين الجانبين[٥].

---

(١) أحمد حسين بكر، مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، منتدى الدراسات المستقبلية، ١٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/n0c8h0y2

(٢) نيويورك تايمز عن توم براك: إذا شعرت إسرائيل بالتهديد فسترد في أي وقت وأي مكان، النهار العربي، ٢٦نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/auvPPc

(٣) الشرع: تنازلنا عن جراح حزب الله ونريد صفحة جديدة مع لبنان، سكاي نيوز عربي، ٢٧أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kGsJFq

(٤) «حل وسط» لأزمة حضور الشرع القمة العربية في بغداد، الشرق الأوسط، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bWCifg

(٥) فراس فحام، من التصعيد للرسائل الإيجابية.. ما مستقبل العلاقة بين دمشق وطهران؟، الجزيرة نت، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

## ثالثًا- تطبيع العلاقات بين إيران وسوريا: التحديات والعوامل المؤثرة

رغم الدوافع المتوجهة نحو التهدئة بين الطرفين، ومحاولة تجاوز آثار الماضي، لكنه من المبكر استشراف القول بتطبيع العلاقات بين إيران والنظام السوري الجديد، خاصةً في ظل العديد من التحديات التي تقف في وجه تطبيع تلك العلاقات بين الجانبين، وتتمثل في عدة عوامل لكلا الطرفين.

- **الموقف السوري**

ترتبط العلاقات المستقبلية بين النظام السوري الجديد وإيران بعدة عوامل، والتي ستُشكل توجهات السياسة الخارجية للنظام السوري الجديد، ذلك حيث لا مكان للتصريحات الدبلوماسية المجردة عن أي عمل واقعي والذي يتجاوز رد الفعل الأولي، كما أنها لا تنحصر بالقرار السوري المنفرد، وإنما تتداخل فيها حسابات المصالح المشتركة مع القوى الإقليمية والدولية. ويُمكننا أن نُجمل تلك العوامل في الآتي:

**١- بناء الدولة وشكل النظام الجديد:**

لا يمكن توقع الشكل الذي سيكون عليه النظام السوري الجديد من حيث طبيعة الدولة ونظام الحكم، فوفق الإجراءات التي اتُخذت لإدارة المرحلة الانتقالية الراهنة لا توحي باختيار مسارًا محددًا، ومن ثم فلا يمكن الجزم بما يتعلق بشكل الدولة الجديدة، سواء كانت دولة ديمقراطية، أو إسلامية، أو دولة فيدرالية (محاصصة طائفية وعرقية بين العرب، والكرد، والسنة، والعلويين، والدروز)، أم سيؤول الأمر لدولةٍ فاشلة منقسمة. فمن المبكر الجزم بالشكل النهائي للدولة الجديدة في سوريا، وطبيعة نظامها السياسي بما سينعكس على سياساتها الخارجية وخاصة علاقتها مع إيران، كما أن أولويات النظام السوري الجديد تتركز حول استكمال رفع العقوبات الأمريكية عن قياداته وسوريا عمومًا، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وهو ما يُفسر حضور الرئيس الشرع اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة أواخر سبتمبر ٢٠٢٥[١].

**٢ - مو اقف القوى الفاعلة:**

مثَّل دور القوى الإقليمية الفاعلة أهمية كبرى في إسقاط نظام الأسد، فلم يكن للفصائل المسلحة أن تنتظر دون وجود لحظة مواتية وتوافق إقليمي ودولي صادف بيئةً تسمح بالتغيير، ومن غير المتوقع أن يزول هذا الدور الإقليمي والدولي بعد سقوط نظام الأسد، إذ إن استمرارية النظام الجديد وتثبيت أركانه مرهون بشكلٍ كبيرٍ باستمرارية هذا التوافق بالقدر الذي يحفظ معه مصالح تلك القوى الفاعلة. فمن خلال النظر إلى ماجريات الأحداث، نرى أن الولايات المتحدة، التي منحت الضوء الأخضر لحلفائها، تركيا وغيرها، في دعم المعارضة حتى الانتصار، وجدت أن سقوط نظام الأسد سيُنهي الوجود الإيراني في سوريا، ويُضعف حزب الله، وهو ما يحقق الحماية لإسرائيل وقطع الطريق على الدعم الإيراني للمقاومة الإسلامية في فلسطين ضدها، وهو ما صرحت به مساعدة وزير الخارجية الأمريكي، باربرا ليف، بعد زيارتها دمشق، أنه: "لن يكون لإيران أي دور على الإطلاق في سوريا ولا ينبغي لها ذلك"[٢]. هذا إضافة إلى الانخراط في مباحثاتٍ أمنية مع إسرائيل لتثبيت قواعد التهدئة ومنع الهجمات الإسرائيلية على الأراضي السورية، والتي طال بعضها قرب القصر الرئاسي السوري خلال إحدى الضربات.

وبالتالي، فمن غير المتوقع أن يُغامر النظام السوري الجديد بالانفتاح على إيران على المدى القريب، ما من شأنه أن يُثير تحفظات الإدارة الأمريكية، ذات المنحى الجمهوري الذي ينتهج نهجًا تصعيديًّا ضد إيران، ما يُرجح استمرار سوريا في التعامل الحذر مع إيران ما لم يُتوصل إلى اتفاقٍ نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران، ما قد يُسهم في تخفيف تلك الأعباء عن النظام السوري وعلاقته بإيران، وهو ما ألمح إليه الرئيس الشرع

https://2u.pw/l0mt5P

(١) احمد حسين بكر، مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، منتدى الدراسات المستقبلية، مرجع سابق.

(٢) خطوة أميركية أولى نحو دمشق: الشرع يعِد بـ«مؤتمر وطني»، جريدة الأخبار، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jtFR8z

في مطلع سبتمبر ٢٠٢٥ حين أشار إلى عدم الرغبة بإعطاء ذريعة لإسرائيل التي أرادت جعل سوريا ساحة للصراع مع إيران[١].

كما كانت أولى زيارات الشرع إلى الدولتين المنافستين لإيران على النفوذ في الإقليم، وهما السعودية وتركيا على الترتيب، وقد هدفت تلك التحركات لأمرين: التأكيد على توجهات سياسته الخارجية في هذه المرحلة، تعبيرًا عن عدم رغبته في إثارة الولايات المتحدة وإسرائيل ضده، ما يعني أن هذا النظام ماضٍ في نسج شبكة علاقات إقليمية ودولية سوف تؤثر على نفوذ إيران الإقليمي وفي سوريا بشكلٍ خاص. وعلى جانبٍ آخر، مراعاة للمشاعر الشعبية السورية ضد إيران، موحيًا بأنه لا مكان للإيرانيّين في سوريا في ظِل الإدارة السورية الجديدة[٢].

وفيما يخص تركيا، والتي حضرت كلاعبٍ أساسي في الثورة السورية، فإن سيطرة نفوذها سيمتد في كل المناطق الخاضعة لسلطة الدولة السورية الجديدة، وذلك على حساب إيران كجزءٍ من الصراع على النفوذ بين أنقرة وطهران، خاصةً بعد انتصار حليفتها أذربيجان على أرمينيا الحليفة لإيران في النزاع على إقليم ناغورنو كارباخ، بما يعني تمدد النفوذ التركي في دول آسيا الوسطى وما يتبعه من التعاون العسكري والأمني والاقتصادي، تحت مظلة "منظمة الدول التركية"[٣].

يتماثل في هذا الصدد الموقف السعودي الذي رأى في سقوط نظام الأسد وسيطرة المعارضة (السنية) نجاحًا في تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، وجعلها تحت ضغوطٍ مستمرة من قبل إسرائيل والغرب، لتظل دومًا منصرفة عن دعم وكلائها، وبالأخص الحوثيين في اليمن الذين عجزت المملكة السعودية عن الانتصار عليهم، مع ما يمثلونه من تهديدٍ أمني للعمق السعودي وتهديد المصالح الحيوية، وبالأخص امدادات النفط السعودي[٤].

ويُوضح لنا هذا التوافق الإقليمي والدولي على خروج إيران من الساحة السورية ومنعها من العودة إليها، أنه ليس بمكنة للنظام السوري الجديد عدم اعتبار مصلحة تلك الأطراف الفاعلة وتواطؤها على خروج إيران من اللعبة، وتحجيم دورها الإقليمي، ومن ثمَ فمن غير المتوقع أن يُغامر النظام الجديد بإقامة علاقات مع إيران تمكنها من معاودة ممارسة نفوذها داخل الساحة السورية في المنظورين القريب والمتوسط[٥].

- **الموقف الإيراني**

لا يمكن الجزم بوجود رغبة قوية لدى إيران بتطبيع العلاقة مع النظام السوري الجديد، في ظل رفض الأخير لعودة سوريا لأن تكون ممرًا للأسلحة الإيرانية المتجهة إلى حزب الله في لبنان والمقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة، وهذا ما يمكن استنتاجه من تصريح علي أكبر لاريجاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، الذي ربط بين تطبيع إيران العلاقة مع النظام السوري الجديد وبين "ما ستقوم به دمشق على الأرض"، موضحًا أن إيران تنتظر "رؤية ترتيبات واضحة" فعلية على أرض الواقع. وبناءً على ذلك، فقد تكون الرسائل الإيجابية التي أرسلتها إيران عبر وزير خارجيتها عباس عراقجي ناتجة عن الضغوطات التي تُعانيها إيران جراء المخاوف من عودة

(١) العلاقة مع إسرائيل وملفات شائكة أخرى.. كوري ميلز يكشف فحوى اجتماعه مع الشرع، تلفزيون سوريا، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/sFKRzh

(٢) بين الرياض وأنقرة، هل يحقق الشرع معادلة التوازن السعب، سكاي نيوز، ٤فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5i3zn5

(٣) إيران في سوريا بعد الأسد: محاولات يائسة لاستعادة النفوذ وعودة إلى سياسة الفوضى، تلفزيون سوريا، ١٢ مارس ٢٠٢٥م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/StAdj9

(٤) إيران تحذّر من الأعمال العدائية والتوسعية الإسرائيلية على الأراضي السورية، تلفزيون سوريا، ٢٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LIj2CO

(٥) يدل اجتماع وزراء خارجية كل من إيران وسوريا والسعودية وأطراف أخرى في منتدى أوسلو للسلام في يونيو ٢٠٢٥م، في ظل اجتماع إيراني أمريكي حول بعض القضايا أبرزها الملف النووي، على هذا التحليل. انظر: وزراء خارجية سوريا والسعودية ومصر وعُمان يجتمعون مع نظيرهم الإيراني في النرويج، التلفزيون السوري، ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/AoNhCH

الهجمات الإسرائيلية ضدها بموافقة من الإدارة الأمريكية، وقد تتراجع عن هذه النبرة الإيجابية إذا لم تر طهران مؤشرات على استعداد دمشق بشكلٍ جدي للتطبيع وإفساح المجال مجددًا أمام نفوذ إيراني في سوريا، ومن ثم معاودة بث الروح في جسد "الهلال الشيعي" المحتضر[١].

**وبالتالي، فثمة عوامل كثيرة تتحكم في صياغة الموقف الإيراني من النظام السوري الجديد، وتحكم العلاقة المستقبلية معه، منها:**

**١ - الأيديولوجيا المصلحية الإيرانية:**

تقوم سياسات إيران الخارجية على عدة عوامل يقف في مقدمتها مصلحتها القومية والمحافظة عليها، وإن اضطرها ذلك إلى تجاهل أي اعتبارات، حتى لو كانت اعتبارات دينية أو مذهبية، ما وقع في دعمها لأرمينيا (المسيحية) في مواجهة أذربيجان (ذات الأغلبية الشيعية) والحليفة لتركيا وإسرائيل، وأيضًا المزاوجة بين الدبلوماسية الرسمية التي تسعى للتعاون العلني والعلاقات السرية التي تستغل حركات المعارضة والطوائف والأقليات، ولذا، فقد رجحت إيران مصلحتها على سقوط الأسد الذي رأت أن هناك إرادة قوية -إقليميًا ودوليًا- لإسقاطه، وأن أي تحرك لمساعدته قد يُعرضها لضربةٍ قوية لا تستطيع أن ترد عليها في إطار سياسة التصعيد المتبادل[٢].

**٢ - استعادة النفوذ الإيراني:**

يوجد عدة مصالح لإيران تجعلها في محاولةٍ مستمرة لاستعادة نفوذها ومد مصالحها مع النظام السوري الجديد، منها مصالح سياسية تتمثل في كسر حالة الحصار الدولي حولها، لا سيما أن خروجها من سوريا يُفقدها توزان القوى مع الأطراف الإقليمية الأخرى، وبخاصةٍ النفوذ التركي المتمدد. كما تُحاول إيران أن تستعيد مصالحها الاقتصادية، وتحديدًا عقب بعد تزايد المشاكل الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية، بالإضافة إلى محاولة استعادة الديون المستحقة لها على النظام السابق، واسترداد استثماراتها في سوريا مثل خط نقل الغاز الإيراني ومشروع الربط البري.

كما أن طهران في حاجةٍ لاستعادة نفوذها في سوريا من أجل ترميم "محور المقاومة"، والبقاء على مقربة من إسرائيل، وإعادة تقوية حزب الله اللبناني المحاصر من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل لمنع وصول الإمدادات الإيرانية إليه، حيث تُمثل سوريا المخرج الوحيد من تلك المعضلة. وأخيرًا، من مصلحة إيران استعادة نفوذها في سوريا للحفاظ على العتبات المقدسة وحماية أتباع الطائفة الشيعية في سوريا كأحد مبررات التدخل العسكري الإيراني والإنفاق المالي الضخم على نظام الأسد، وهذا الدور ما تسعى إيران لاستعادته باعتبارها الدولة الراعية للمذهب الشيعي حول العالم بحسب وصفها لذاتها[٣].

**٣ - الانقسامات الداخلية في سوريا:**

يُمكن اعتبار الانقسام الداخلي في سوريا فرصة جيدة لاستعادة إيران نفوذها؛ ففي ظل وجود مكونات عرقية وإثنية عديدة (أكراد، وعلويون، وشيعة، ودروز) تطالب بنصيب من السلطة ما يسمح بنفوذ القوى الخارجية وأولها إيران التي حتمًا ستوظف المكونات الشيعية والعلوية، والتي طالما حظيت برعايتها، من أجل استعادة نفوذها. فقد تلعب العلاقات التاريخية مع الشيعة والعلويّين، دورا في هذا السياق، إذ ليس من المتوقع لهذه العلاقات أن تنقطع بشكلٍ كامل بمجرد تغيُّر الحكومة في دمشق، حتى وإن تراجعت هذه العلاقات في المرحلة الحالية. وإذا سنحت الفرصة في المستقبل فسوف تستغل إيران هذه العلاقات التاريخية، خاصَّة إذا تعرَّضت هذه المجموعات

---

(١) علي لاريجاني، تطبيع العلاقات مع سوريا ممكنة، لكنه يعتمد على تصرفات دمشق، تلفزيون سوريا، ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، على الرابط التالي: https://2u.pw/2H4iLB

(٢) الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيًا في سوريا: دورها ومستقبلها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٦ يونيو،٢٠٢٣ متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/wnmY14

(٣) إيران في سوريا بعد الأسد: محاولات يائسة لاستعادة النفوذ وعودة إلى سياسة الفوضى، تلفزيون سوريا، ١٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/StAdj9

إلى ضغوطٍ شديدة من جانب النظام الجديد، تدفعها إلى التعاون مع الخارج من أجل موازنة الضغوط. لكن نجاح هذه الفرص بالنسبة لإيران مرتهن بالتطورات والمتغيرات التي يمكن أن تشهدها سوريا في ظِل النظام السوري الجديد وعلاقاته الخارجية[١].

## رابعًا- السيناريوهات المحتملة

تدور السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الإيرانية - السورية حول ثلاثة سيناريوهات، ترتبط جميعها بالمصالح المتعارضة للفاعلين الإقليميين والدوليين في المشهد السوري، وتتدخل فيها مصالح وأهداف وتحالفات طرفي العلاقة، وهما سوريا وإيران. والتفصيل فيما يلي:

### ١ - سيناريو علاقات التعاون:

وهو إقامة علاقات ثنائية متوازنة، تُراعي المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشأن الداخلي أو تهديد الأمن القومي، وتظهر آثارها في التنسيق بين الطرفين في القضايا المهمة والتعاون في شتى المجالات. ويعتمد تحقق هذا السيناريو على تغيير إيران استراتيجياتها في السياسة الخارجية تجاه سوريا، والتخلي عن فكرة استعادة النفوذ وإبقاء دمشق في محور المقاومة، هذا فضلا عن أهمية قبول القوى الفاعلة في الشأن السوري لهذه العلاقات التي لا بد أن تكون متفقة مع مصالح النظام الجديد. لكن على أرض الواقع يصعب تحقيق هذا السيناريو في ظل التعارض التام في الوقت الراهن بين المصالح الإيرانية والسورية، ولا سيما في ظل احتدام الغضب الشعبي السوري تجاه الدور الإيراني الداعم لنظام الأسد السابق لإفشال الثورة.

### ٢ - سيناريو العلاقات الحذرة:

وهو إقامة حد أدنى من العلاقات، علنية كانت أو سرية، يغلب عليها عدم الثقة، والحذر، والتردد في التعاون، والمواقف المتحفظة، بسبب التاريخ الصراعي والمصالح الاستراتيجية المتناقضة بين الطرفين. حيث سيلتزم الطرفان في هذه العلاقات بأدنى درجات التعاون، في مسعى منهما لتجنُّب التصعيد، ويعتمد هذا على إقرار الطرفين بخطورة القطيعة الكاملة على مصالحهما، والسعي لإيجاد صيغ للتفاهم تحول دون التصعيد بينهما، ولو عبر وسطاء، رغم تمسُّك كل منهما بمصالحه الخاصَّة وتوجهاته في السياسة الخارجية. ويمكن القول بأن هذا السيناريو أقرب ما يكون إلى نموذج العلاقات بين إيران وحكومة طالبان، بعد سيطرة الأخيرة على أفغانستان في ٢٠٢١، ومن المرجّح أن يكون السيناريو الذي سيُشكل العلاقة بين إيران وسوريا ما بعد بشار أيضًا[٢].

### ٣ - سيناريو العلاقات العدائية:

حيث يغلب على العلاقات طابع التوتر الشديد، والعداء المتبادل والمستمر، والدعاية السلبية والتحريض، وسَعْي كل طرف لتحقيق مصالحه على حساب مصالح الطرف الآخر. يتحقق هذا السيناريو في حال تمسك إيران باستراتيجياتها في السياسة الخارجية، وتحريضها ضد الدولة السورية الجديدة، ودعمها للثورة المضادة (بدعم المكونات الشيعية والعلوية ضد النظام الجديد)، وتمسُّك القوى الفاعلة في الشأن السوري والنظام السوري الجديد بإبعاد إيران من الساحة السورية ومنعها من القيام بأي دور فيها.

وهو سيناريو لا يرغب أيٌّ من الطرفين في تحققه بسبب التكلفة الشديدة له؛ فالنظام السوري الجديد يسعى إلى بناء الدولة وتثبيت أقدام حكمه، في مقابل عدم رغبة إيران في الدخول إلى صراعٍ علني يؤدي إلى تصعيدٍ من جانب قوى إقليمية ودولية أو يُتخذ ذريعة ضدها، خاصةً بعد الضربة الإسرائيلية وحرب الـ١٢ يومًا مع إسرائيل، كما أنه يُستبعد أن توظِّف إيران الأقليات الشيعية والعلوية -في المرحلة الحالية- للقيام بثورة مضادة تؤدي إلى اضطرابٍ في سوريا، ومن ثم التأثير أمنيًا على

(١) أحمد حسين بكر، مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، منتدى الدراسات المستقبلية، مرجع سابق.

(٢) إيران: قطع العلاقات مع سوريا "لا يعتبر أبديا"، سكاي نيوز عربي، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kuJIdI

تركيا وكذلك إسرائيل، وهو ما لن تسمح به الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن إيران تمر بمرحلةٍ صعبة بعد ضرب حزب الله وسقوط الأسد وعودة الرئيس الأمريكي ترامب للحكم في الولايات المتحدة ووجود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل، حتى أنها تتوقع ضربة عسكرية جديدة قوية، يمكن أن تؤثر على مستقبل النظام الحاكم، ولهذا فإن إيران سوف تفكر جيدًا قبل أن تتورط في عملٍ ضد النظام السوري الجديد، تتخذه الولايات المتحدة حجَّةً لتوجيه ضربة قوية إليها[1].

**خاتمة:**

ظلت حالة القطيعة مسيطرة على العلاقة بين إيران والنظام الجديد في سوريا على مدار عامٍ كامل منذ سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، في ظل محاولةٍ دؤوبة من إيران لاستعادة مكانتها ونفوذها في الساحة السورية، وهو ما يُقابله حذر شديد من قبل النظام السوري الجديد والقوى الفاعلة الأخرى. ويعكس هذا التخوف السوري حالة التعارض التام بين مصالح إيران بعودتها إلى الساحة السورية واستعادة بعض المكاسب بعد الخسارة الفادحة التي مُنِيت بها بعد سقوط الأسد، وبين مصالح القوى الفاعلة الأخرى الرافضة لعودة إيران وإيجاد موطئ قدم لها في سوريا ما بعد بشار الأسد، ويُشكل هذا التعارض كلمة السر في الشكل الذي سيؤول إليه مستقبل العلاقة بين إيران والنظام الجديد في سوريا. تلك السياقات تجعل إقامة علاقات طبيعية بين البلدين في المنظور القريب أمرًا مستبعدًا، أو في حكم المستحيل، إلا في ظل تغيرات كبرى تؤدي إلى فتح أبواب الحوار بين الطرفين وتطبيع علاقاتهما في حالة توافق القوى الفاعلة الأخرى، دون أن يعني هذا استبعاد إقامة حد أدنى من العلاقات، تأخذ شكل العلاقة الحذرة، والتي تضمن للطرفين تحقيق عدم الإضرار بمصالحهما والحد الأدنى من التعاون، وتحول دون التصعيد السياسي أو العسكري بينهما، ومن ثم تبقى تلك الصيغة الأقرب لمستقبل العلاقات بين البلدين في المنظور القريب.

(١) هل تتسبب إسرائيل في إنعاش العلاقات السورية الإيرانية، الجزيرة نت، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/cdOVed

# المصالح الروسية في المنطقة العربية والتغيير في سوريا

## قراءة في مشهد ما بعد سقوط بشار

محمود مؤمن*

**مقدمة:**

شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين تحولات جيوسياسية عميقة، أسهمت في إعادة رسم خريطة النفوذ الدولي، وفتحت المجال أمام قوى عالمية غير غربية -وعلى رأسها روسيا- للعودة بقوةٍ إلى الشرق الأوسط. وقد جاءت الثورة السورية منذ عام ٢٠١١ لتكون **نقطة التحول الأبرز** في مسار الانخراط الروسي في العالم العربي، بعد عقودٍ من التراجع الذي بدأ مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

تمرّ سوريا في المرحلة الراهنة بواحدةٍ من أكثر اللحظات حسمًا في تاريخها الحديث، بعد أن أدّى سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى فتح الباب أمام مشهد سياسي جديد تتقاطع فيه العوامل الداخلية بالإقليمية والدولية في شبكةٍ معقدةٍ من التفاعلات. فقد كشف هذا التحول عن هشاشة البنى السياسية والأمنية التي حكمت البلاد لعقود، وبيّن حجم التشابك بين العناصر المحلية (المعارضة المسلحة، والقوى المجتمعية، والتشكيلات العسكرية، وبقايا المؤسسات الرسمية)، وبين الفواعل الخارجية التي ارتبط مصيرها بشكلٍ وثيق بمصير النظام السابق.

إن تداخل هذه السياقات الثلاثة -الداخلية، والإقليمية، والعالمية- جعل سؤال **"سوريا ما بعد بشار"** سؤالًا بحثيًا ملحًّا، ليس فقط لفهم مستقبل الدولة السورية، بل لفهم إعادة تشكيل موازين القوى في المشرق العربي ككل. فالتغيير في بنية الحكم السورية لا يعني مجرد انتقال سلطة داخل حدود جغرافية محدودة، بل يمثل إعادة رسم للخرائط الاستراتيجية التي ترتبط فيها ملفات الأمن، والطاقة، والتوازنات الإقليمية، ومسارات النفوذ الدولي.

وتأتي **روسيا** في قلب هذا التحول؛ إذ مثّلت لعقدٍ من الزمن الفاعل الدولي الأكثر تأثيرًا في سوريا، بعد تدخلها العسكري الحاسم عام ٢٠١٥ الذي أعاد ترسيخ سلطة النظام وهيكل مؤسساته. بالنسبة لموسكو، لم تكن سوريا مجرد ساحة نفوذ، بل كانت ركيزة من ركائز سياستها الشرق أوسطية، وبوابة لعودتها كقوة عالمية منافسة للولايات المتحدة، ومسرحًا لتثبيت حضورها العسكري طويل المدى عبر قواعدها على الساحل السوري، فضلًا عن ارتباط المصالح الاقتصادية والأمنية الروسية ببقاء دولة سورية قادرة على منح الشرعية لنفوذ موسكو(١).

لكن سقوط النظام غيّر قواعد اللعبة؛ فروسيا اليوم تواجه سؤالًا أكثر تعقيدًا: **هل يمكن الحفاظ على مصالحها الحيوية في سوريا في غياب الحليف الذي شكّل حجر الزاوية في وجودها؟** وما هو شكل النفوذ الذي يمكن أن تُمارسه في ظل قوى سورية جديدة، وواقع إقليمي يُعاد ترتيبه، وضغوط دولية تتزايد بسبب الحرب الأوكرانية وتراجع الموارد الروسية؟

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) للمزيد، انظر: محمد شعبان أيوب، ٨٠ عاما من العلاقات السورية الروسية، الجزيرة، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/gdx8e2

من هنا، يهدف هذا التقرير إلى **تفكيك المصالح الروسية في ضوء التحولات الجارية في بنية الحكم السورية**، من خلال قراءةٍ عميقة لمرحلة "سوريا الجديدة" ومحاولة فهم اتجاهات النفوذ الروسي فيها، وحدود قدرته على الاستمرار، والسيناريوهات المحتملة لتفاعله مع الفاعلين السوريين، والإقليميين، والدوليين. ويطمح التقرير إلى تقديم إطار تحليلي يساعد على فهم طبيعة التغير الاستراتيجي في سوريا، واستشراف مستقبل الدور الروسي في المنطقة العربية، وذلك من خلال المحاور التالية: **أولًا-** لمحة تاريخية: روسيا وسوريا قبل سقوط الأسد. **ثانيًا-** المصالح الروسية في سوريا والمنطقة قبل سقوط النظام. **ثالثًا-** موقع روسيا في سوريا بعد سقوط الأسد. **رابعًا-** الفواعل الإقليمية والدولية في سوريا الجديدة وتفاعلاتهم مع روسيا. **خامسًا-** انعكاسات سقوط الأسد على النفوذ الروسي في المنطقة العربية. **خاتمة-** سيناريوهات الدور الروسي في سوريا الجديدة.

## أولًا- لمحة تاريخية: روسيا وسوريا قبل سقوط الأسد

شكّلت العلاقات السورية -الروسية واحدةً من أكثر الشراكات استمرارية في الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين؛ فقد وجدت سوريا في الاتحاد السوفيتي، ثم في روسيا الاتحادية لاحقًا، حليفًا قادرًا على موازنة الضغوط الغربية والإقليمية، بينما رأت موسكو في دمشق بوابةً استراتيجية إلى المشرق العربي ومياه المتوسط. **منذ خمسينيات القرن العشرين**، بدأ التقارب يتخذ شكل تعاون عسكري وأمني واضح، ظهر في صفقات السلاح المتتابعة، وفي تبنّي دمشق نموذجًا سياسيًا واقتصاديًا أقرب إلى الرؤية السوفيتية. ومع هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها، تعمّق الحضور السوفيتي عبر إرسال مستشارين عسكريين ورفع مستوى الدعم السياسي والدبلوماسي، ما جعل سوريا إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية للنفوذ السوفيتي في المنطقة[١].

ومع وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠، تحوّلت العلاقة من مجرد تعاونٍ استراتيجي إلى **تحالفٍ بنيوي** يقوم على تبادل المصالح وتكامل الحسابات الأمنية. منح الأسد الاتحاد السوفيتي امتيازاتٍ واسعة في المجال العسكري، وسمح ببناء منظومات دفاع جوي وساحلية متقدمة، في مقابل دعم سياسي ثابت في مجلس الأمن وتزويد الجيش السوري بتكنولوجيا عسكرية متطورة مكّنته من إعادة بناء قدراته بعد حرب ١٩٧٣. هذا التوازن ظل مستمرًا حتى نهاية الحرب الباردة، ورغم الانهيار المؤسسي الذي ضرب موسكو في التسعينيات، لم تتجه سوريا إلى تغيير تحالفاتها، بل حافظت على "الولاء القديم" باعتباره رصيدًا يمكن استثماره عند عودة روسيا إلى الساحة الدولية[٢].

**عندما وصل بشار الأسد إلى الحكم عام ٢٠٠٠**، كانت روسيا تمرّ بمرحلة إعادة تعريف لدورها العالمي في ظل مساعي بوتين لإحياء نفوذ بلاده، فوجد الطرفان في بعضهما فرصةً متبادلة: سوريا ترغب في تجديد مصادر القوة بعد عقودٍ من العقوبات والعزلة، وروسيا تسعى لاستعادة موطئ قدم قوي في الشرق الأوسط. لذلك شهدت تلك المرحلة إلغاء جزء كبير من ديون سوريا، وتوقيع اتفاقيات عسكرية جديدة، وإعادة تفعيل الزيارات السياسية رفيعة المستوى. هذا التقارب لم يكن مجرد "وراثة" لعلاقة سوفيتية، بل كان إعادة بناء لشراكة تتقاطع فيها الحسابات الأمنية للطرفين: سوريا تحتاج إلى مظلة ردع دولية، وروسيا تحتاج إلى شريكٍ موثوق يمكنه تأمين حضورها في المتوسط في مواجهة التوسع الغربي[٣].

لكن اللحظة المفصلية في العلاقات بين البلدين جاءت مع **اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١**؛ إذ تعاملت موسكو مع الأزمة

(١) رائد جبر، العلاقات الروسية - السورية في مواجهة التاريخ والسياسة، الشرق الأوسط، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/2H1J

(٢) محمد شعبان أيوب، ٨٠ عاما من العلاقات السورية الروسية، مرجع سابق.

(٣) ديميتري بريجع، روسيا وسوريا الجديدة.. تحديات المصالح وتحولات النفوذ، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://url-shortener.me/2H1Y

باعتبارها تهديدًا مباشرًا لعمقها الاستراتيجي. فبالنسبة لروسيا، كانت المنطقة تشهد تمددًا غربيًا عبر أجندات ملونة لثورات الربيع العربي والتدخلات العسكرية، من جورجيا إلى أوكرانيا وصولًا إلى ليبيا. لذلك رأت موسكو في سقوط النظام السوري إعادة إنتاج للسيناريو الليبي الذي اعتبرته "خيانة غربية"، وهو ما دفعها منذ اللحظة الأولى إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن، وحماية النظام سياسيًا ودبلوماسيًا، بل واعتبار الحفاظ عليه جزءًا من معركتها الكبرى ضد التمدد الأمريكي والأوروبي[١]. هذا الإدراك هو الذي مهّد الطريق لاحقًا للتدخل العسكري المباشر عام ٢٠١٥، وهو التدخل الذي بدّل ميزان القوى جذريًا، ورفع مستوى الاعتماد المتبادل بين موسكو ودمشق إلى ذروته.

أما التدخل العسكري الروسي نفسه فقد أسس لمرحلةٍ جديدة تمامًا في العلاقات؛ حيث لم تعد موسكو مجرد داعم سياسي أو مستشار عسكري، بل أصبحت شريكًا مباشرًا في إدارة الحرب وصياغة المشهد السوري. فعلّت روسيا قواعدها الثابتة، وأهمها قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية، وشاركت في عمليات قتالية واسعة مكّنت النظام من استعادة مناطق استراتيجية. على الجانب الآخر، أصبح النظام السوري يعتمد على روسيا اعتمادًا شبه كامل في مجالات الأمن، والتسليح، والغطاء الدولي، ما حوّل موسكو إلى الفاعل الأكثر تأثيرًا في تحديد مصير الدولة السورية خلال العقد الماضي. هذا الحضور المكثف جعل روسيا ترى في سوريا جزءًا من "**هندسة قوتها العالمية**"، وليس مجرد ملفٍ إقليمي محدود.

وهكذا، **بحلول عام ٢٠٢٤**، كانت العلاقة الروسية - السورية قد وصلت إلى مستوى من التشابك جعل موسكو تُعدّ الضامن الأول لاستمرار النظام، والوسيط الرئيسي في كل مسارات التفاوض، وحارسًا لمعادلة التوازن بين القوى الإقليمية داخل سوريا. لكن هذا كله كان قائمًا على فرضيةٍ أساسية: **بقاء بنية النظام بزعامة الأسد.** ومع سقوط هذه الفرضية في ديسمبر ٢٠٢٤، وجدت موسكو نفسها أمام واقع لا يُشبه أيًا من الفصول السابقة في تاريخ علاقتها بسوريا، وهو واقع يفرض عليها إعادة تقييم عميقة لأدوات نفوذها ومصالحها في البلاد.

## ثانيًا- المصالح الروسية في سوريا والمنطقة قبل سقوط النظام

كانت سوريا قبل سقوط النظام -كما أشرنا- تُمثل بالنسبة لروسيا نقطة ارتكازٍ محورية في استراتيجيتها الشرق أوسطية، ليس فقط بوصفها ساحة نفوذ، بل كبوابةٍ لإعادة تشكيل حضور موسكو العالمي بعد عقدين من التراجع عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد وجدت روسيا في سوريا الفرصة التي لم تتوفر لها في مناطق أخرى: دولة ضعيفة نسبيًا لكنها مستقرة سياسيًا، وقيادة مركزية لا تتغير، وموقع جغرافي يمنح موسكو الوصول المباشر إلى البحر المتوسط. لذلك تعاملت روسيا مع سوريا باعتبارها منصة جيوسياسية تُتيح لها العودة إلى المياه الدافئة، وهي رغبة تاريخية رافقت العقل الاستراتيجي الروسي منذ العهد الإمبراطوري. هذا **البعد الجيوسياسي** يُفسر إصرار موسكو على حماية النظام طوال العقد الماضي، باعتبار سقوطه إهدارًا لاستثمارٍ طويل الأمد في أهم قاعدة روسية خارج منطقة الاتحاد السوفيتي السابق[٢].

إلى جانب البعد الجغرافي، كانت **المصالح العسكرية** أحد الأعمدة الأساسية للوجود الروسي في سوريا. فقاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية مثّلتا أول وجود عسكري روسي دائم في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة، ما سمح لموسكو بفرض حضورها في المتوسط وممارسة نفوذ مباشر على خطوط الملاحة والطاقة. كانت سوريا مختبرًا واسعًا لتجريب الأسلحة الروسية الحديثة، وهو ما ظهر في أكثر من ٣٥٠ نوع سلاح جُرب في العمليات العسكرية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وفق التصريحات الرسمية الروسية[٣]. وبذلك، اكتسبت موسكو

(1) Dmitri Trenin, The Mythical Alliance: Russia's Syria Policy, Carnegiee, 12 Feb 2013, Accessed: 16 Nov 20125, available at: https://url-shortener.me/2H27

(٢) بشار نرش، المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر المتوسط، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ١٥ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1kPTB

(٣) وسيم شعبان، السلاح الروسي في سوريا... بين التجربة والابتكار، دفاع ٢١، سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط

ميزةً مزدوجة: تعزيز قدراتها القتالية من جهة، وتسويق أسلحتها بوصفها "مجرَّبة ميدانيًا" من جهةٍ أخرى، ما أدى لارتفاع صادرات السلاح الروسية نحو الشرق الأوسط.

كما ارتبطت المصالح الروسية في سوريا ارتباطًا وثيقًا **بمعادلة الأمن الداخلي الروسي**؛ فقد مثّل الملف السوري، بالنسبة لبوتين، ساحةً لمنع عودة آلاف المقاتلين المنحدرين من الجمهوريات الإسلامية داخل روسيا أو محيطها القريب، خصوصًا من الشيشان وداغستان وتتارستان. رأت موسكو في الحرب السورية فرصة للهجوم على الجماعات التي تعدّها تهديدًا مباشرًا لأمنها، ولبناء شبكات نفوذ داخل المجتمعات المحلية يمكن استخدامها لاحقًا **كخط دفاع خارجي** ضد أي حركاتٍ جهادية عابرة للحدود تتجه نحو العمق الروسي. ومن هنا، جاءت مشاركة الشرطة العسكرية الشيشانية، والانتشار الواسع للمستشارين الروس في الجنوب السوري بعد عام ٢٠١٨ في سياق استراتيجية أمنية تتجاوز حدود سوريا نفسها[١].

أما على **المستوى الاقتصادي**، فقد كانت لسوريا أهمية تتجاوز حجم اقتصادها المحدود. فروسيا سعت من خلال وجودها إلى ضمان عقود طويلة الأمد في مجالات الطاقة والفوسفات والموانئ، وربط مشاريع مستقبلية بإعادة الإعمار التي قُدرت آنذاك بمئات المليارات. كما كانت موسكو تنظر إلى الساحل السوري كمركزٍ لوجستي محتمل لشركاتها النفطية والغازية، وامتدادًا لمشروعها للهيمنة على طرق الطاقة نحو أوروبا في مواجهة منافسة إقليمية تشمل تركيا وقطر. وقد حصلت الشركات الروسية بالفعل على امتيازات للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، بالإضافة إلى عقودٍ استثمارية واسعة في مناجم الفوسفات ومرافئ الشحن. هذه المصالح جعلت الحفاظ على النظام شرطًا أساسيًا لضمان استقرار بيئة الأعمال الروسية في سوريا[٢].

على المستوى **السياسي والدبلوماسي**، جسدت سوريا فرصةً لروسيا لإعادة تدوير نفسها كقوةٍ عالمية قادرة على تعطيل القرارات الأممية، وصياغة مسارات سياسية بديلة للمسارات الغربية. فقد استخدمت موسكو الفيتو لأكثر من عشرة أعوام لصالح النظام[٣]، ما جعلها الطرف الدولي الوحيد القادر على حماية الأسد من السقوط السياسي حتى قبل التدخل العسكري. كما أسست منصات دبلوماسية بديلة مثل مسار أستانة وسوتشي، حيث كانت روسيا تُقدّم نفسها كـ "مهندس التسويات" وقائد التفاعلات بين تركيا وإيران في سوريا. وقد منحت هذه الأدوار موسكو قوةً تفاوضية عالية مكّنتها من حجز مقعدٍ ثابت في كل محادثات تخص سوريا، بما فيها تلك التي تتجاوز الملف السوري نفسه، مثل المحادثات حول ملفات الطاقة أو الحرب الأوكرانية.

كذلك اعتمدت روسيا على سوريا كبوابةٍ لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية، خصوصًا مصر والجزائر ودول الخليج. فدعمها للنظام منحها صورة "الحليف الموثوق" في نظر بعض الأنظمة التي رأت في النموذج الروسي نموذجًا مضادًا للتدخلات الغربية. ومن خلال سوريا، استطاعت روسيا بناء شبكة نفوذ إقليمية تتراوح بين التعاون الأمني وتجارة السلاح ومشاريع الطاقة النووية. وبذلك أصبحت سوريا نقطة الارتكاز التي تبني عليها موسكو موقعها داخل النظام الإقليمي العربي، وهو ما يُفسر تمسّك روسيا حتى الرمق الأخير ببقاء الأسد وعدم السماح بانهيار النظام تحت أي ظرف.

في المحصلة، كانت المصالح الروسية في سوريا قبل سقوط النظام متشابكة على نحوٍ جعل دمشق بالنسبة لموسكو أكثر من مجرد حليف؛ كانت مركزًا استراتيجيًا لإعادة تشكيل مكانة

---

التالي: https://2cm.es/1kPXM

(١) بدر الشافعي، الدور الروسي في سوريا المحددات والاليات والمآلات، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد ٢٢، العدد ٨٤، ٢٠١٨م، ص ١٣.

(٢) سو تشو تينغ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا (٢٠١١ - ٢٠١٦)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد ٩، العدد ١٨، يوليو ٢٠٢٤، ص٣٤.

(٣) نورهان الشيخ، تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، المجلد ٢٣، العدد ٨٩، ٢٠١٩.

روسيا في الشرق الأوسط، ومنصة لمدّ نفوذها إلى المتوسط، ومختبرًا عسكريًا، ومجالًا لتوسيع شبكاتها الاقتصادية، وأداة لخلق توازناتٍ إقليمية معقدة. لكن سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ قلب المعادلة رأسًا على عقب، وجعل كل هذه المصالح أمام اختبارٍ تاريخي لم تواجهه موسكو منذ بداية تدخلها في الحرب.

## ثالثًا- موقع روسيا في سوريا بعد سقوط الأسد

مثّل سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ نقطة تحوّل حاسمة دفعت روسيا إلى إعادة تقييم موقعها داخل سوريا، وإعادة تعريف طبيعة نفوذها الذي استقرّ لعقدٍ كامل. فبعد أن كانت موسكو صاحبة اليد العليا في صياغة القرارات السياسية والعسكرية في دمشق، أصبحت أمام واقع جديد يُحتّم عليها التحرك بمنطق براجماتي أكثر مرونة، بعيدًا عن فكرة "**الحليف الحاكم**" التي ارتبطت بها طوال السنوات الماضية. ورغم أن خسارة النظام القديم شكّلت ضربةً سياسية لدبلوماسية موسكو، فإنّ موقع روسيا لم يتلاش بالكامل، بل دخل مرحلة "**إعادة تموضع**"، تقوم فيها موسكو بالحفاظ على مواقعها الاستراتيجية الأساسية، مع القبول بإعادة صياغة العلاقات مع السلطات السورية الجديدة[1].

تُعدّ القواعد العسكرية الروسية في سوريا -وخاصةً قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية- أكثر عناصر الوجود الروسي حساسيةً؛ إذ تُمثلان بالنسبة لموسكو نافذةً أساسية على البحر الأبيض المتوسط. وبعد سقوط النظام، أصبح الحفاظ على هاتين القاعدتين هدفًا استراتيجيًا أعلى من أي هدفٍ آخر، رغم تغيّر شروط تشغيلهما. فوفق تحليلاتٍ غربية حديثة، لم تعد القواعد الروسية تعمل بوصفها "**بؤر نفوذ ثابتة**"، بل بات استمرارها مرهونًا بتفاهماتٍ سياسية مع القيادة السورية الجديدة، وبتقليل مستوى النشاط العسكري الذي كان قائمًا في عهد الأسد، بما يجعل الوجود الروسي أكثر اعتمادًا على الشرعية التوافقية منه على الشرعية السلطوية السابقة[2].

**وعلى صعيد إعادة بناء المؤسسة العسكرية**، يبرز دور روسيا كفاعلٍ تقني لا يمكن تجاوزه في هندسة "الجيش السوري الجديد"؛ فبالرغم من تبدل التحالفات السياسية، تظل الخبرة التسليحية الروسية تشكّل العمود الفقري للبنية الدفاعية السورية. وتتجه التقديرات إلى أن العلاقة العسكرية في مرحلة ما بعد السقوط قد انتقلت من "التبعية العملياتية" إلى "الشراكة المؤسساتية"؛ حيث تسعى السلطات السورية الجديدة للاستفادة من الخبرات الروسية في تحديث منظومات الدفاع الجوي والاتصالات، ودمج التشكيلات العسكرية المتباينة ضمن هيكل نظامي موحد، مستفيدةً من الإرث الروسي في التدريب والتنظيم العسكري. بالنسبة لموسكو، يمثل هذا الدور وسيلةً استراتيجية لضمان بقاء "العقيدة العسكرية" السورية مرتبطةً بالمدرسة الروسية، ما يُوفر غطاءً فنيًا طويل الأمد لوجود قواعدها في الساحل، ويُحوّل المساعدات العسكرية من أداة لحماية نظام سياسي إلى وسيلة لتعزيز سيادة الدولة السورية الناشئة، وهو ما يمنح الوجود الروسي شرعية "الدعم السيادي" بدلًا من شرعية "التدخل العسكري" التي وسمت الحقبة السابقة.

في هذا الإطار، تأتي زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى موسكو في ديسمبر ٢٠٢٥ كحراكٍ استراتيجي ضروري تفرضه حاجة سوريا الملحّة لروسيا في إعادة بناء وترسانة الجيش السوري، حيث تشير التحليلات إلى أن الأولوية السورية تتركز على حيازة منظومات دفاع جوي متطورة لفرض سيادتها ومنع الاستباحة الإسرائيلية للأجواء السورية؛ وانطلاقًا من مبدأ أن "الحرب امتداد للسياسة"، يسعى الشرع من خلال هذه الخطوة لامتلاك مقومات القوة العسكرية التي تُعزز موقفه التفاوضي حيال الجولان والنقاط الجغرافية التي تحتلها إسرائيل، مدركًا

(1) Emil Avdaliani, Russia Keeps a Foothold in Post-Assad Syria, Stimson, 21 October 2025, Accessed: 25 Nov 2025, available at: https://2cm.es/1l8lJ

(2) Syria in 2025: Reconfiguring Its Position Betweenthe United States, Russia, Iran, and Israel, Diplomat Magazine, 25 Nov 2025, Accessed: 25 Nov 2025, available at: https://2cm.es/1l8m5

أن الدبلوماسية بلا مخالب عسكرية تظل أداةً فاشلة أمام المطامع الإقليمية. ولتحقيق هذا التوازن، تظل روسيا الخيار الوحيد والمتاح لدمشق نظرًا للإرث التاريخي الذي جعل العقيدة العسكرية السورية روسية بامتياز عبر الأجيال، فضلًا عن كون التحول نحو السلاح الغربي يُمثل معضلةً مالية ولوجستية هائلة، والأهم من ذلك أنه يتطلب أثمانًا سياسية باهظة تتمثل في الانصياع التام للمطالب الأمريكية -الإسرائيلية، وهو ما يجعل الارتباط التقني بموسكو ضمانةً للحفاظ على استقلالية القرار السوري الجديد نوعًا ما وتأمين متطلبات الردع الدفاعي بأقل التكاليف السياسية الممكنة[١].

وفي السياق ذاته، تشير تقارير بحثية إلى أن روسيا سارعت منذ أوائل ٢٠٢٥ إلى إعادة هيكلة وجودها العسكري داخل سوريا، بما يشمل تخفيضًا نسبيًا للانتشار البشري والاعتماد بشكلٍ أكبر على المستشارين العسكريين وعلى بنية قيادة وتحكم مرنة. ومع ذلك، تُجمع معظم التقديرات على أنّ موسكو لا تنوي الانسحاب من سوريا، بل تسعى لتحويل وجودها من حالة "**الانخراط العملياتي الواسع**" إلى حالة "**الوجود الاستراتيجي منخفض التكلفة**"، مع الحفاظ على قدرة الردع والتأثير السياسي[٢]. هذا التحول يعكس إدراكًا روسيًا بأن سوريا الجديدة لم تعد قابلةً للسيطرة من مركزٍ واحد، وأن النفوذ يتطلب مزيجًا من الحضور العسكري المحدود والدبلوماسية النشطة.

كما اتجهت موسكو إلى **الانفتاح الدبلوماسي على القيادة السورية الجديدة**، في محاولةٍ لطيّ صفحة التحالف الشخصي الذي كان يربطها بالأسد، وإعادة بناء العلاقة على أسسٍ مؤسساتية تضمن مصالحها طويلة المدى. وقد شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ سلسلةً من اللقاءات والمشاورات الروسية -السورية هدفها التأكيد على استمرار الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة وإعادة الإعمار. وتُشير التحليلات إلى أن موسكو تحاول الظهور بوصفها "**شريكًا مستمرًا للدولة السورية**" وليس للنظام السابق، وهو تحول مهم في الخطاب الروسي يسمح لها بالحفاظ على نفوذها دون أن ترتبط بصورةٍ مباشرة بإرث النظام المنهار[٣].

**على المستوى الاقتصادي**، شهد ميزان التبادل التجاري بين روسيا وسوريا في مرحلة ما بعد الأسد تحولًا جذريًا نحو "البراجماتية الاقتصادية"؛ حيث تُهيمن روسيا على حصة الأسد في الواردات السورية الأساسية، لاسيما في قطاع الحبوب (القمح) والطاقة، ما جعلها الضامن الأول للأمن الغذائي في البلاد. وفي المقابل، تتركز آفاق الاستثمار الروسي في الاستحواذ على الموارد السيادية السورية، وعلى رأسها قطاع الفوسفات الذي يُمثل "الذهب الأبيض" لموسكو، حيث تسعى الشركات الروسية لتحويل عقود الامتياز طويلة الأمد في مناجم تدمر ومرافئ التصدير في طرطوس إلى ركيزةٍ اقتصادية تُعوض تكاليف انخراطها العسكري السابق. وبالتوازي مع ذلك، تطرح روسيا نفسها كشريكٍ رئيسي في مشروعات إعادة الإعمار الكبرى، خاصةً في مجالات النقل والسكك الحديدية والربط اللوجستي بين المتوسط والخليج العربي[٤]، محاولةً بذلك ترسيخ نفوذها الاقتصادي كبديل عن الارتباط السياسي السابق، ومنافسة القوى الإقليمية والدولية (كالصين وتركيا) في سوق البناء والإنشاءات السورية.

**غير أنّ هذا التكيّف الروسي لا يخلو من تحدياتٍ استراتيجية عميقة**؛ فموسكو تجد نفسها أمام شبكة قوى داخلية وإقليمية أكثر تعقيدًا من أي وقتٍ مضى: فصائل المعارضة التي شاركت في إسقاط النظام، وشبكات اقتصادية

(١) حسين عبد العزيز، الشرع في موسكو ... الحاجة والضرورة، العربي الجديد، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gQh0

(2) Dario Cristiani, Russia Aims to Open a 'New Page' with Post-Assad Syria, Jamestown, 6 October 2025, Accessed: 25 Nov 2025, available at: https://2cm.es/1gf30

(3) Ibid

(٤) الفوسفات وإعادة الإعمار.. قاعدة الشراكة الروسية السورية الجديدة، إرم بزنس، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gTol

محلية تتحكم بمفاصل المعابر والموارد، ونفوذ إيراني يستند إلى بنية عسكرية ومجتمعية واسعة، وصعود تركي مباشر في مناطق الشمال. إذ تشير دراسات إقليمية حديثة إلى أن قدرة روسيا على الحفاظ على موقعها في سوريا مرهونة بقدرتها على إدارة علاقة دقيقة مع هذه القوى كافة، وعلى تقديم نفسها كفاعل قادر على دعم الاستقرار لا كقوة مهيمنة. وإن لم تنجح موسكو في ذلك، فمن المرجح أن يتقلص نفوذها لصالح قوى إقليمية أكثر مرونة وأقل كلفة[١].

كما يُعد ملف الديون المتراكمة لموسكو على دمشق، والتي تُقدّر بنحو ٢٣ مليار دولار ناتجة في معظمها عن عقود التسلح والدعم اللوجستي خلال العقد الماضي، أحد أعقد الملفات الاقتصادية التي تواجه سوريا بعد الأسد؛ إذ تسعى القيادة السورية الحالية لإعادة التفاوض حول شرعية وجدولة هذه الديون بوصفها إرثًا لحقبة سياسية سابقة، في مقابل براجماتية روسية تعمل على تحويل هذه الالتزامات المالية إلى امتيازاتٍ استثمارية طويلة الأمد في قطاعات الطاقة والفوسفات وإعادة الإعمار. ويرتبط هذا الملف ارتباطًا وثيقًا بالجدل القائم حول الأصول والأموال التي هربتها رموز النظام السابق إلى المصارف الروسية قُبيل سقوط الأسد، حيث تُلوّح موسكو بهذا الملف كصندوقٍ أسود وأداة ضغط سياسي وتفاوضي، محولةً النزاع المالي من مجرد أرقام حسابية إلى ورقة مقايضة جيوسياسية تضمن لها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية العليا في مواجهة محاولات السلطة الجديدة لاسترداد الأموال المنهوبة أو التحلل من أعباء الديون القديمة[٢].

وعليه، يبدو أن روسيا انتقلت في سوريا الجديدة من موقع "الضامن الحاكم" إلى موقع "الفاعل المتفاوض"، وهو انتقال يفرض على موسكو ديناميات جديدة في إدارة سياستها الشرق أوسطية. فبينما تملك روسيا الإمكانات للحفاظ على جزءٍ من نفوذها، فإن مشهد ما بعد الأسد يتطلب منها قبول بيئة سياسية متعددة المراكز، وقبول أن أدوات التأثير في المرحلة المقبلة لن تكون عسكرية في المقام الأول، بل مزيجًا من التفاهمات السياسية، والمرونة الدبلوماسية، واستخدام القوة في حدودها الدنيا. هذه التحولات تُعيد صياغة موقع روسيا في سوريا والمنطقة، وتضع نفوذها أمام اختبارٍ استراتيجي ستكون نتائجه حاسمة في تحديد ملامح دورها الإقليمي في السنوات المقبلة.

## رابعًا- الفواعل الإقليمية والدولية في سوريا الجديدة وتفاعلاتهم مع روسيا

أدّى سقوط نظام بشار الأسد إلى إطلاق سباق محموم بين القوى الإقليمية والدولية لإعادة تعريف أدوارها داخل سوريا الجديدة، بعدما فقدت بنية الصراع "**مركز الثقل**" الذي كان يُمثّله النظام. وفي هذا الوضع الانتقالي، باتت روسيا أمام شبكةٍ واسعة من الفاعلين المتنافسين، بعضهم حليف قديم، وبعضهم منافس تاريخي يستعيد اليوم مساحات نفوذ جديدة. وعليه، فإنّ فهم تفاعل موسكو مع هؤلاء الفاعلين يُعدّ مدخلًا حاسمًا لتقدير مستقبل النفوذ الروسي في سوريا.

تُشكل **إيران** أحد أكبر التحديات أمام روسيا في سوريا الجديدة؛ إذ تمتلك طهران حضورًا عسكريًا واجتماعيًا عميقًا عبر ميليشياتها وشبكاتها المحلية. ومع سقوط النظام، تحركت إيران بسرعة لإعادة تثبيت نفوذها من خلال إعادة تموضع قواتها وبناء تحالفات جديدة مع تكتلات محلية فاعلة. على الرغم من أن التعاون الروسي -الإيراني استمر لسنوات، إلا أن هذا التعاون أصبح أكثر هشاشةً اليوم، لأن الطرفين يتنافسان على التأثير في بنية السلطة الجديدة وعلى التحكم بالمجالات الأمنية والاقتصادية. حيث تشير تحليلات إلى أن "الشراكة المتوازنة" بين موسكو وطهران أخذت تميل نحو التوتر بعد نهاية النظام السوري[٣].

(١) يوسف لطفي، انتكاسة شرق المتوسط: تداعيات سقوط النظام السوري على النفوذ الروسي وخيارات إعادة التموضع، الملتقى الإستراتيجي، ١١ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gf3G

(٢) سوريا وروسيا وإلغاء الديون.. أبعاد استراتيجية لرسم مسار جديد، سكاي نيوز عربية، ٣ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gQix

(٣) خفايا التصدعات بين روسيا وإيران بعد سقوط نظام بشار الأسد،

أما **تركيا**، فهي الفاعل الأكثر ديناميكية في مرحلة ما بعد السقوط، نظرًا لوجودها العسكري المباشر في الشمال وعلاقاتها الوثيقة مع فصائل لعبت دورًا رئيسيًا في إسقاط النظام. وتستثمر أنقرة هذا الزخم لإعادة بناء نفوذها الاستراتيجي في المناطق الحدودية، وتأمين عمقها في مواجهة وحدات الحماية الكردية. بالنسبة لروسيا، يُشكل النفوذ التركي عاملًا مزدوجًا: فهو من ناحية يوازن النفوذ الإيراني، ومن ناحيةٍ أخرى ينافس موسكو على قيادة الترتيبات الأمنية والسياسية. حيث يمكن اعتبار العلاقة بين الطرفين في سوريا ليست تحالفًا، بل "**تنسيق اضطراري**" يمنع الصدام لكنه لا يلغي التنافس، حيث تتقاطع مصالح البلدين في عددٍ من الملفات الحيوية، ولا سيما في مجالات التعاون في قطاع الطاقة، والتنسيق حول التوازنات الإقليمية في البحر الأسود وجنوب القوقاز[١].

وتبرز **الدول العربية** -وخاصةً السعودية، والإمارات، ومصر، والأردن- بوصفها فاعلًا صاعدًا في سوريا الجديدة، إذ ترى في الفراغ السياسي القائم فرصةً لإعادة سوريا إلى محيطها العربي واستعادة التوازن الإقليمي. تُركز هذه الدول على دعم الاستقرار الداخلي، وتقليص النفوذ الإيراني، وتمهيد الطريق أمام مشاريع إعادة الإعمار. هذا الدور العربي يضع روسيا أمام معادلةٍ معقدة: فهي ترغب في الانفتاح العربي لتقوية شرعية وجودها، لكنها تدرك في الوقت نفسه أن الحضور العربي المتزايد يحدّ من قدرة إيران على التمدد، وهو ما قد يصبّ في مصلحة موسكو ولكن على المدى البعيد.

أما **الولايات المتحدة**، ورغم خفوت حضورها العسكري خلال السنوات الماضية، فإنها لا تزال الطرف الأكثر قدرةً على التأثير في مستقبل سوريا من خلال أدوات العقوبات، والدعم السياسي، وإدارة العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية. ترى واشنطن في سقوط الأسد فرصةً لإعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة، ولمنع روسيا وإيران من تثبيت نفوذ طويل الأمد. وتُشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة بدأت بالفعل في بناء "خارطة نفوذ بديلة" تعتمد على دعم السلطات الجديدة وربط المساعدات بالإصلاحات السياسية[٢]. حيث انتقلت العلاقة الروسية -الأمريكية في "سوريا الجديدة" من مرحلة الصدام العسكري بالوكالة إلى **التنافس الجيوسياسي البارد**؛ فبينما ترى واشنطن في سقوط الأسد فرصةً تاريخية لإعادة ترتيب موازين القوى وتقليص نفوذ موسكو وطهران عبر أدوات العقوبات وربط إعادة الإعمار بالإصلاحات السياسية، تتحرك روسيا براجماتيًا لموازنة هذا الاندفاع.

وتتجلى المقاربة الروسية في تقديم نفسها للسلطات الجديدة كشريكٍ أمني "تقني" يُوفر متطلبات السيادة دون شروط سياسية سيادية قاسية، محاولةً بذلك الحفاظ على ثقلها في المتوسط كأداة ضغط في ملفاتٍ دولية أوسع كالأزمة الأوكرانية. وبذلك، أصبح المشهد السوري ساحةً لـ "**التساكن القلق**" بين القطبين، حيث تتقاطع مصالحهما اضطراريًا في منع الانهيار الأمني الشامل ومكافحة الإرهاب، بينما يتصارعان على كسب ولاء الدولة السورية الناشئة وتحديد خارطة النفوذ المستقبلية في المشرق العربي[٣].

وتأتي **الصين** كفاعلٍ دولي صامت لكنه مؤثر، نظرًا لرؤيتها طويلة المدى في الشرق الأوسط ضمن مبادرة "الحزام والطريق". وترى بكين أن مرحلة ما بعد السقوط تمثل فرصةً اقتصادية مهمة في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والمناطق الصناعية، خصوصًا أن روسيا -المثقلة بالحرب في أوكرانيا- لا تستطيع تحمل تكاليف الاستثمار الضخم في سوريا الجديدة[٤]، حيث

---

سكاي نيوز عربية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1l8qc

(١) ديميتري بريجع، مستقبل العلاقات الروسية التركية بعد سقوط نظام الأسد، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٢٠ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1l8rE

(2) David Schenker, After Assad: The Future of Syria, Washington Institute, 5 Jun 2025, Accessed: 27 Nov 2025, available at: https://2cm.es/1gf7E

(3) Syria in 2025: Reconfiguring Its Position Betweenthe United States, Russia, Iran, and Israel, Op. cit.

(٤) محمد سالم، ما بعد الأسد: مستقبل العلاقات السورية الصينية في نظام عالمي متحوّل، مركز الحوار السوري، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ

يُرجح أن تصبح الصين منافسًا اقتصاديًا مباشرًا لروسيا في مرحلة إعادة الإعمار.

أما **الاتحاد الأوروبي**، فيتحرك من زاويةٍ مختلفة، تحكمها اعتبارات اللاجئين والاستقرار الإقليمي. وبحكم امتلاكه أكبر قدرة تمويلية بين القوى الدولية، يرى الأوروبيون أن مشاركتهم في إعادة الإعمار يجب أن تكون مشروطة ببيئة سياسية شفافة وحكومة انفتاحية. وقد بدأت مؤسسات الاتحاد في وضع أطر تعاون جديدة مع السلطات المحلية المدنية في سوريا، ما يُعيد توزيع النفوذ الاقتصادي لصالح جهة ليست روسيا ولا الولايات المتحدة.

**وعلى صعيد الصراع العربي -الإسرائيلي**، يُواجه النفوذ الروسي تحديًا وجوديًا يتمثل في كيفية الرد على الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة لاستمرار استباحة الأجواء السورية؛ إذ لم تعد موسكو قادرةً على التمسك بسياسة "التنسيق الصامت" مع تل أبيب دون المخاطرة بفقدان مصداقيتها أمام السلطة السورية الناشئة. وتتجه روسيا نحو تبني "دبلوماسية الردع التقني" عبر تعزيز القدرات الدفاعية للجيش السوري، خاصةً أنظمة الدفاع الجوي مثل S400 التي يسعى النظام الجديد في سوريا للحصول عليها، في محاولةٍ لفرض معادلة توازن تمنع إسرائيل من تقويض جهود الاستقرار التي تقودها موسكو. حيث إن مستقبل العلاقة بين دمشق وموسكو بات رهنًا بمدى قدرة الأخيرة على تحويل قواعدها العسكرية من مراكز مراقبة إلى حائط صد سيادي، وهو تحول من شأنه أن يرسخ مكانة روسيا كحليفٍ استراتيجي أو يدفع دمشق نحو البحث عن ضمانات أمنية دولية بديلة.

تأسيسًا على ما سبق، أصبح النفوذ الروسي محاطًا بطبقةٍ كثيفة من الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين يُعاودون اليوم رسم خريطة سوريا الجديدة. فروسيا لم تعد الحليف الأول للنظام الحاكم، بل تحولت إلى طرفٍ داخل معادلة متعددة الأقطاب، تتقاطع فيها مصالح الدول العربية مع نفوذ تركيا وإيران، وتتداخل فيها مصالح الولايات المتحدة والصين وأوروبا. وتدلّ هذه التفاعلات على أن مستقبل الوجود الروسي سيتوقف على قدرته على إدارة توازناتٍ دقيقة، لا على فرض الهيمنة كما كان في عهد النظام السابق.

## خامسًا- انعكاسات سقوط الأسد على النفوذ الروسي في المنطقة العربية

أعاد سقوط نظام بشار الأسد تشكيل صورة النفوذ الروسي في المنطقة العربية بأكملها؛ إذ مثّل النظام السوري أحد أبرز ركائز الحضور الروسي في الشرق الأوسط منذ التدخل العسكري عام ٢٠١٥. فقد كانت دمشق بالنسبة لموسكو منصةً لتحقيق ثلاثة أهدافٍ استراتيجية: تثبيت الوجود العسكري في شرق المتوسط، واختراق البنية الأمنية العربية، وموازنة النفوذ الأمريكي. ومع سقوط النظام، فقدت روسيا الإطار السياسي الذي كان يسمح لها بالعمل من داخل الدولة السورية بشكلٍ غير محدود، الأمر الذي فرض عليها إعادة تقييم دورها في المنطقة برمتها.

أحد أهم التأثيرات الإقليمية يتمثل في **تراجع قدرة روسيا على استخدام سوريا كمنصة نفوذ عسكري -بحري**. فالقواعد الروسية في حميميم وطرطوس كانت تمنح موسكو نفوذًا استراتيجيًا يسمح لها باختراق المجال البحري للمتوسط، وإدارة حضور عسكري مستمر. لكن بعد السقوط، بات وجود روسيا معتمدًا على تفاهمات مع السلطات الجديدة وليس على غطاء النظام القديم، ما جعل هذا الوجود **أكثر هشاشةً و أقل قابليةً للاستدامة**. ذلك، حيث تؤكد تقارير وتحليلات أن قدرة روسيا على استخدام سوريا كجسرٍ نحو شمال إفريقيا وشرق المتوسط لم تعد مضمونةً كما كانت قبل ٢٠٢٤[1].

كذلك، أثّر سقوط النظام على **صورة روسيا لدى العديد**

الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1gf8Z

(1) Anas El Gomati, Russia's Evolving Strategy in the Mediterranean: Betting on North Africa?, ISPI, 8 Dec 2025, Accessed: 8 Dec 2025, available at: https://2cm.es/1gi-r

**من الدول العربية.** ففي العقد الأخير، كانت موسكو تُسوّق نفسها كـ "ضامنٍ للأنظمة"، وقوةٍ قادرة على الحفاظ على استقرار الدول الحليفة في وجه الصراعات الداخلية. إلا أن انهيار النظام السوري رغم الدعم الروسي الكثيف بعث برسالةٍ معاكسة: قدرة موسكو على حماية حلفائها ليست مطلقة. هذا التغيّر في الإدراك قد يدفع بعض الدول العربية إلى تبني سياسة "تنويع الشركاء" بدلًا من الاعتماد على روسيا في الملفات الأمنية الحساسة.

وتضررت أيضًا قدرة موسكو على **التأثير في الصراع العربي -الإيراني**. فطوال السنوات الماضية، لعبت روسيا دور "الوسيط المُرجِّح" بين المحور العربي والمحور الإيراني داخل سوريا، ما منحها مكانة توازنية في الإقليم. لكن بعد السقوط، تحولت المنافسة بين إيران وروسيا داخل سوريا إلى صراع نفوذ مباشر، الأمر الذي قلّص من قدرة موسكو على طرح نفسها كقوة محايدة قادرة على جَسر الهوة بين العرب وطهران. هذا لا سيما بعد التصدع في العلاقة بين موسكو وطهران بسبب موقف روسيا المتخاذل -من وجهة نظرٍ إيرانية- من حرب الـ ١٢ يومًا بين إسرائيل وإيران[١]، الأمر الذي يُشير إلى أن موسكو لم تعد تمتلك هامش المناورة الواسع الذي كانت تستثمره في سنوات الأسد.

كما أضعف السقوط قدرة روسيا على استخدام سوريا كورقة نفوذ في **القضية الليبية واليمنية وملفات الطاقة.** فلطالما كانت موسكو تستثمر موقعها في سوريا لعرض نفسها كقوةٍ موازنة في صراعات المنطقة، خصوصًا في ليبيا، حيث دعمت بعض الأطراف المسلحة، وفي أسواق الطاقة حيث وظفت حضورها السوري للتأثير على تدفقات الغاز. وفي ذلك إشارة جلية إلى أن تراجع الوجود الروسي في سوريا سيؤدي إلى انكماش قدرتها على المناورة في ملفات البحر الأحمر وشرق المتوسط[٢].

أما على مستوى **العلاقات الروسية -التركية**، فالسقوط أدّى إلى اختلال توازن كان قائمًا بين الطرفين. فقد كانت سوريا أحد أهم ساحات المقايضة بين موسكو وأنقرة من ملفات إدلب إلى وحدات الحماية الكردية. لكن سقوط النظام أضعف أوراق روسيا في هذه المعادلة، فيما عزز نفوذ أنقرة بحكم حضورها العسكري والسياسي في الشمال السوري. لذا باتت روسيا اليوم شريكًا أقل قدرة على فرض الشروط، وأكثر حاجة إلى التفاهم مع تركيا في المنطقة[٣].

ومما لا شك فيه، فإن مجمل تلك التحولات بعد السقوط سيتبعها تراجع في قدرة موسكو على استثمار سوريا كمنصة سياسية في علاقتها مع الولايات المتحدة. فقد خسرت روسيا الملف الذي كانت تستخدمه للتفاوض غير المباشر مع واشنطن حول أوكرانيا والعقوبات والأمن الإقليمي. وبهذا، فإن واشنطن ترى في سقوط النظام فرصةً لتقليص نفوذ روسيا وإيران معًا في العالم العربي، وهو ما يجعل موسكو معرضة لخسارة جيوسياسية في المعادلة الجديدة.

إجمالًا، مثّل سقوط الأسد ضربةً مزدوجة لروسيا: **خسارة نفوذ مباشر داخل سوريا، وتآكل وزنها الإقليمي في الشرق الأوسط.** فبدلًا من أن تكون سوريا منصةً توسعية، أصبحت عبئًا استراتيجيًا يحتاج إلى إعادة إدارة. وتدل المؤشرات الحالية على أن موسكو مضطرة للتعامل مع مرحلةٍ جديدة عنوانها: الحفاظ على الحد الأدنى من النفوذ بدلًا من تعظيمه، والتفاوض مع القوى الإقليمية والدولية بدلًا من الهيمنة على القرار السوري.

---

(١) محمد عزت، لماذا تخلت روسيا عن إيران في حربها مع إسرائيل؟، الجزيرة، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/uon33w

(2) Mohanad Hage Ali, After Assad: Russia's Role and Leverage in the Middle East, 8 Dec 2025, Accessed: 9 Dec 2025, available at: https://2cm.es/1lcuV

(٣) ديميتري بريجع، مستقبل العلاقات الروسية التركية بعد سقوط نظام الأسد، مرجع سابق.

## خاتمة: سيناريوهات ومسارات

يُمثّل سقوط نظام الأسد لحظةً انتقالية تُعيد صياغة موقع روسيا داخل سوريا والمنطقة، وتفتح الباب أمام مسارات متعددة تتراوح بين الانكماش التدريجي وإعادة التموضع البراجماتي، غير أن قراءة هذه السيناريوهات لا تكتمل دون فهم البعد الحضاري الذي يُشكّل إطارًا لوعي الشعوب العربية والإسلامية تجاه القوى الدولية. فالمنطقة لم تعد ترى الصراع من منظورٍ جغرافي -سياسي فحسب، بل من منظور "توازن بين إرادة الأمة" و"هيمنة القوى الخارجية". وفي هذا السياق، تبدو روسيا اليوم أمام اختبار يتجاوز النفوذ العسكري، ليصل إلى **شرعية الحضور** وكيفية تلقيه مجتمعيًا داخل فضاء عربي - إسلامي يتغير بسرعة.

يُشير **السيناريو الأول** إلى انحسار الدور الروسي تدريجيًا بفعل غياب الحليف المركزي، وتعاظم دور الفاعلين من العرب وتركيا. هذا السيناريو يجد دعمه في افتراض أن المنطقة العربية تعيش اليوم "عودة الوعي بالذات" -ولو كان في دائرةٍ محدودة، ومحاولة استعادة استقلال القرار بعيدًا عن الوصايات الخارجية- ولو كان ذلك في مستوياتٍ تنظيرية. ويتّسق هذا الاتجاه مع تصاعد الدعوات للسيادة الوطنية، واستعادة الفعل الحضاري داخل المجال العربي، ورفض تحويل سوريا إلى ساحة تنازع دولي جديد.

في هذا السيناريو، تتحول سوريا من "ثقل يعتمد على حماية خارجية" إلى "مساحة مفتوحة لإعادة البناء الذاتي"؛ وهو مسار يتوافق مع تطلعات إرادة الشعوب ومنع الاستتباع. وتراجع النفوذ الروسي هنا ليس نتيجة قرار دولي فقط، بل جزء من إرادة عربية إسلامية تبحث عن مركزية دورها في محيطها. لكن ربما هذا السيناريو يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت للتحقق.

**السيناريو الثاني** يتمثل في قدرة موسكو على إعادة بناء نفوذها عبر أدوات "غير صلبة"؛ كالاقتصاد، والوساطة السياسية، وتوثيق العلاقات مع مجموعات محلية وقوى اجتماعية. هذه الاستراتيجية تمثل محاولة روسية للانتقال من قوة "تفرض حضورها بالقوة" إلى قوةٍ "تنتج شبكات نفوذ عبر التفاهمات".

ويُعدّ هذا السيناريو مؤشّرًا على انتقال المنطقة من "عصر التدخل المكشوف" إلى "عصر التفاوض متعدد الأقطاب". وهو ما يتناغم مع اتجاهات رفض الاستبداد الخارجي، وإعطاء الأولوية لسياسة المصالح المشتركة وتحقيق المصلحة العامة (المصلحة المرسلة). فإذا اختارت روسيا هذا الطريق، فإنها ستضطر للقبول بقواعد جديدة في الإقليم تُعلي من شأن السيادة الوطنية، وتُقلل من حجم الهيمنة المباشرة.

ويتمثل **السيناريو الثالث** في شراكة روسية -إيرانية أقوى داخل سوريا الجديدة، هذا السيناريو يفترض أن تتجه روسيا إلى تعزيز تحالفها مع إيران لتعويض خسارة النظام، عبر تقاسم النفوذ داخل سوريا وخلق "نواة صلبة" تستمر في التأثير داخل المؤسسات الأمنية والسياسية. لكن هذا المسار يحمل مخاطر عالية، لأنه يُدخل روسيا في تنافس مع تركيا والدول العربية، ويجعل وجودها جزءًا من الاستقطاب الطائفي الذي تسعى المنطقة إلى تجاوزه.

يُعدّ هذا السيناريو الأكثر تهديدًا للاستقرار، لأنه يُعمّق التشظي داخل الأمة، ويُعيد إنتاج الانقسام المذهبي كأداة نفوذ سياسي يُعيد إنتاج نموذج التدخل الأجنبي الذي ترفضه الذاكرة الحضارية الإسلامية.

يتجه بعض المحللين إلى **سيناريو رابع** يرى أن روسيا قد تضطر بفعل الضغوط الاقتصادية والعسكرية إلى تقليص انخراطها في الشرق الأوسط، والتركيز على أولوياتها القارية (آسيا الوسطى - القوقاز - الشرق الأقصى). هذا السيناريو سيُحدث تحولًا مهمًا في بنية القوة داخل المنطقة العربية، إذ يترك مجالًا أوسع للحضور العربي والتركي. يتوافق هذا السيناريو مع "عودة المركزية المحلية" داخل العالم الإسلامي، إذ تستعيد المنطقة قدرتها على إدارة فضائها دون استقطاب خارجي.

والخلاصة على مستوى الأقطاب والتفاعل، أن سوريا ما بعد السقوط تتجه على الأغلب لتصبح ساحة "تعدد قوى" لا "هيمنة قوة واحدة"؛ حيث يتقاطع النفوذ العربي والتركي

والأمريكي والصيني في شبكة تأثيرات متوازنة، وتصبح روسيا مجرد طرف من أطراف الطاقة الجيوسياسية لا الطرف الأكثر حضورًا.

هذا السيناريو يُعيد المنطقة إلى لحظةٍ تاريخية مشابهة لعصور التوازنات الكبرى، حين كان المجال الإسلامي قادرًا على المناورة بين قوى متعددة، ويستعيد جزءًا من "قرار المركز" الذي يؤثر ويتحكم في مختلف القوى والأقطاب.

ختامًا، فإن مستقبل الدور الروسي في سوريا والمنطقة لن يُحدَّد فقط بمدى قدرة موسكو على المناورة، بل بمدى قدرة المنطقة العربية والإسلامية على استعادة مركزيتها الحضارية، وهو أمر طويل المدى في ظل الضغوط والتعقيدات الراهنة.

فالمعادلة اليوم ليست: "**ماذا تريد روسيا؟**" بل: **ما مقدار الفراغ الذي تسمح به المنطقة لدور خارجي؟**

وهذا الانتقال من سؤال "**النفوذ**" إلى سؤال "**الفاعلية الحضارية**" يُمثل التحدي الأكبر في المشهد الإقليمي بعد ٢٠٢٤.